اشتراكيّون لبنانيّون



العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني





دار الطليعة - بيروت

العمل الاشتراكي
وتناقضات الوضع اللبناني

الطبعة الأولى
كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩

العمل الاشتراكي
وتناقضات الوضع اللبناني

إعداد
حلقة دراسات
«لبنان الاشتراكي»

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

تقديم

لم يكن القصد من المحاولات التالية تأليف كتاب ، فقد كتب أكثرها خلال سنتي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ردوداً على أحداث معينة ، كان لا بد لنظرة ، تحاول أن تتابع خيطاً محدداً في البعثرة الظاهرة للأحداث اللبنانية ، من أن تتوقف عندها . ولكن جمعها بين دفتي كتاب واحد ليس اعتباطاً . فبعثرة الأحداث وتنوع المواضيع النسبي لا يمنعان ، في ظننا ، وحدة فعلية تنبع من المفاهيم التي تعمل على توليد إطار متماسك لنمو حركة المجتمع اللبناني في عدد من اتجاهاته .

هذه الوحدة لم توجد إنطلاقاً ، وإنما كانت نقطة الوصول التي يمكن تعيين مكانها بالتحديد من خلال قراءة تتبع التعاقب الزمني للمحاولات . فقد تم الإنطلاق بالفعل من عدد من المفاهيم الماركسية دون أن تملك هذه المفاهيم ، ومنذ المحاولة الأولى ، المضمون المحدد الذي يستطيع تفسير الظواهر الأساسية في الصراعات السياسية اللبنانية ، وفي المجتمع اللبناني عامة ، كموضوع تحويل سياسي ، لذلك فإن سياق المحاولات هو ، كما نراه ، سياق اكتساب هذه المفاهيم المضمون المحدد الذي يحمل في ثناياه ، ودون انفصام : ١) أسئلة جديدة ، على الصياغة النظرية الإجابة عليها بأكبر قدر ممكن من الدقة والتماسك . ٢) تناقضات جديدة، تتولى موازين القوى الاجتماعية المحددة حسمها أو إرجاء إنفجارها وفق إمكانات يدخل ضمنها الإعداد التنظيمي والنظري .

ولكن انتقاء هذه المواضيع بالذات ، والتي تندرج في فصول ثلاثة هي : الحكم اللبناني ، اليسار اللبناني ، والعمل النقابي اللبناني ، محاولة أولى لتناول قضايا التحويل السياسي من زاوية يعينها السؤال التالي : ما هو المنطق الذي يحكم الصراعات السياسية في لبنان ، إن ضمن التحالف الحاكم أو في صفوف اليسار بمختلف فئاته ؟ لذلك ، في الإجابة على هذا السؤال ، كان لا بد من تناول الظواهر التي بدا أنها كانت أعمق الأحداث أثراً إن في سعي التحالف الحاكم لإيجاد توازن مستقر يمنع المصالح الجزئية والفئوية من التهديد المستمر للقاسم المشترك الغالب ، أو في جهد اليسار للخروج من الهامشية السياسية التي يتقاسمها مع فئات ومصالح يفرض عليها النظام الإجتماعي الحالي أقنعته العتيقة كشرط لإشراكها في مسرحيته ، وبالتالي يفقدها فعاليتها ودورها . ولما كانت مختلف الاتجاهات السياسية تحدد موقفها من الحكم تبعاً لفهمها له (وبالطبع لإرتباطها به ، بأشكال متباينة) ، انصب الجهد الأساسي على تحديد عناصر هذا الحكم وتداخلها ضمن بنيته وضمن الحركة التي تسير هذه البنية . ولكن هذا لا يعني أن المجال الذي أفسح لمختلف الأحداث يعكس أهميتها الفعلية من وجهة النظر التي تعبر هذه الكتابات عنها . كما أنه لا يعني البتة أن المواضيع التي لم يتناولها البحث ليست هامة ، من وجهة النظر إياها . فالأمور التي أغفلت ، في الكتابات التالية ، قد تشكل في بعض الأحيان القاعدة التي سمحت بعدد من الاستنتاجات والأحكام التي يرتكز إليها الكتاب ولكن الذين ساهموا في هذه المحاولات اضطروا لأسباب كثيرة ، بعضها يتعلق بعدم توفر معلومات وافية عن العديد من المسائل ، ويتعلق بعضها الآخر بضرورة تقديم أولويات على أخرى ، لتأجيل الخوض في المسائل المغفلة . لا يعني ذلك أن الآراء المطروحة هي ، من وجهة نظر الذين ناقشوها وكتبوها ، إفتراضات تتساوى مع إفتراضات أخرى ، شرط أن تكون « يسارية » ، فالمسائل المغفلة، إذا كانت تعين مهام نظرية ينبغي التصدي لها ، فإن التحليل الأولي الذي تعرضه الكتابات التالية يعين مكان هذه المسائل

من البحث والاستنتاج . فالذين ساهموا في هذه المحاولات إن هم لم يكتبوا فصلاً خاصاً بالرأسمالية اللبنانية مثلاً ، تبعـــاً لقطاعات الاقتصاد اللبناني ، يترعونه بالأرقام ، فقد حددوا الحيز الذي ينبغي على فصل كهذا أن يملأه ، وذلك وفق علاقات محددة إذا فقدت هوى التحليل إلى مصاف الوصف العام .

وإذا كان أكثر هذه الفصول ردوداً أو تصدياً لمواقف بالنقد فلأن « وجهة النظر الجديدة تبدأ دوماً عبر السجال » .

(غرامشي)

إستقرار الحكم والامور المعلقة

١ – وزارة الفنيين والجبهة الديموقراطية البرلمانية

منذ سنة تقريباً التف أربعون نائباً جمعتهم خلال السنوات الماضية أواصر وعلاقات كثيرة في جبهة دعيت ، تيمناً ، الجبهة الديموقراطية البرلمانية . اذا كان الاربعون شهابيين أصيلين ، فقد بقي خارج الجبهة شهابيون لا تنقصهم العراقة ولا الاصالة : بعضهم كان قد شكل جبهته الخاصة (النضال الوطني الجنبلاطي) ، وبعضهم الآخر التقى شركاء مصير في كنف تجمع بيروتي لا يأنف من أن يحضن بعلبكيين مستجدين ، والحق يقال ، يضنيهم حنين عتيق الى ربوع الدائرة الثالثة. هذا عدا فتات طفيف يفرض عليه الوفاء لتركة الوالد الدستوري الحفاظ على الجدران المتهدمة وإن باتت لا ترد هجمة ريح . عند اعلان تأسيس الجبهة ، بمبادرة رشيد كرامي وهو خارج حكم ينتظر عودته بين الحين والآخر ، رأى المعلقون في الاعلان « ورقة » يضيفها الوريث الطرابلسي الى أوراقه الاخرى ، وتعجيلاً برحيل حكومة يافية تنسل منها الحياة رغم « الاقطاب » الذين يسحقونها بثقلهم وعددهم . إذا كان لا شك بالصدى المباشر ، التكتيكي ، الذي كانت تبغيه المبادرة فإن هذا الصدى لا يفسرها تماماً ، وانما هو عنصر من

عناصر متعددة ومختلطة يساهم بعضها في توضيح ملامح الحياة السياسية في لبنان .

قبل تشكيل الحكومة الكرامية الحالية كان الحكم الذي بدأه شارل حلو قد اجتاز تجربة في تشكيل الوزارات ، وإن كانت ذات صلة وثيقة بالتقاليد اللبنانية التي تفرض « الماركة » الشخصية ، فانها تتعداها باتجاه البحث عن صيغة تتوازن ضمنها مختلف الاتجاهات التي تولدت عن السنوات الست الشهابية . فقد كانت الوزارة الاولى ، التي تلت انتخابات ربيع ١٩٦٤ تمثل عدداً من القوى التي تتصارع في المجلس النيابي والتي تهيمن على الحياة الاقتصادية في لبنان . ولكن النتيجة لم تكن مشجعة تماماً . ذلك لأن وجود نواب في مجلس الوزراء يطرح بصورة دائمة وجود نواب خارج مجلس الوزراء نفسه . ولما كانت العلاقة بين الكرسي الوزاري وبين تنفيذ عدد من المشاريع المحلية ، المنطقية ، علاقة حميمة ، فان تسنم الكرسي يكاد يكون شرطاً من شروط الاستمرار في النعيم النيابي في بلد يقوم فيه التمثيل السياسي على مصالح محصورة في حدود الدائرة الانتخابية . وانتماء النائب — الوزير الى كتلة يمثل مصالحها ، في غياب زعيم الكتلة عن مجلس لا يليق به لغياب الانداد ، لا يشكل حلاً مرضياً لمشكلة الحكم لأنه يطرح الى جانب قضية التوازن السياسي والطائفي ، قضية توازن المناطق أو الاقطاعات الانتخابية . وإذا ما طرأت معضلة تتصل بأطراف ومصالح متعددة ومتعارضة (كمعضلة انترا : الازمة والحل) فان وجود فئات متنافرة في الوزارة يعيق ، إن لم يشلّ ، عملية البحث عن حل ينبغي أن يتم لصالح الطرف الاقوى ولكن دون اثارة حفيظة الاطراف الأخرى . هذا الجانب من وضع الحكم في لبنان ، لم يكن يثير صعوبات ضخمة في العهد الشهابي ، ولا سيما في أواخره ، لأن الحاكم الفعلي كان يملك قوة ونفوذاً يسمحان له بفرض الصمت على الاطراف المتخاصمين ، ولو كانوا « أقطاباً » (خلال اثنين وعشرين شهراً كان التعايش سلمياً وودياً بين الجميل وجنبلاط ، الأسعد وبزي ... داخل اجتماعات

مجلس الوزراء وخارجها) . ولكن الطرف الحالي مختلف . فالحاكم الفعلي لا يملك من الحكم إلا رحلاته وألقابه وسياراته ... مما يجعل من تعرض الفئات النيابية مشكلة تعكر صفو حكم لا يملك بقواه الخاصة فرض الحلول « الضرورية » كما يهدد بنسف الواجهة الديموقراطية كلها اذا ما اضطرت القوى غير الخاصة (...) الى التدخل العلني . هذه الأمور واجهها الحكم منذ انتخاب رئيس الجمهورية الجديد وكان عليه أن يجد لها حلاً ضمن الحدود التي يفرضها التقليد اللبناني الرسمي ، أي دون المساس بالاشكال التي تعلكها الايديولوجية الاذاعية : الاستقرار ، التوازن ، حياد الدولة ... وكان الحل تجربة الحكومة الكرامية الأولى في عهد شارل حلو .

عندما استقال حسين العويني (آب ١٩٦٥) بعد أن نال أوسع ثقة نالتها حكومة لبنانية منذ الاستقلال (٩٣ صوتاً على ٩٦ صوتاً فعلياً) افتتح القصر مسرحيته البالية : الاستشارات . فتراكضت الكتل ، زرافات ووحداناً ، تطرق الباب وتعرض مطالبها بلهجة ثقة تجعل منها أوامر . اذا كانت الحكومة الاولى قد مثلت كل الجهات دون استثناء تقريباً (ازيح مدّعو الوطنية والحرية : الوطنيون الاحرار) في زمن كان فيه الظل الشهابي ما زال ماثلاً ، فانالحكومة التالية لا بد أن تكون أقل سماحاً وسعة صدر . ورجعت ، خلال الاستشارات ، أشباح الماضي ، وحسب صائب سلام نفسه رئيساً للوزراء . ولكن الصيغة التي قرّ الرأي عليها (وإذا كان الرأي قد قرّ فلأن مستقبل الحكم ومتطلباته كانت حاضرة وملحة) استجدت حلاً لم تعرفه السياسة اللبنانية من قبل : على رأس الوزراء برلماني قديم يمثل تياراً نيابياً أكثرياً يتعرف فيه على بعض المصالح والضغوط التي تربط أفراده ، بينما تتألف الوزارة من أشخاص أعطوا صفة « الفنية » أو « التقنية » دون أن يتفق ذلك دائماً مع واقع الحال . كان الحساب الكامن وراء هذه الصيغة واضحاً : اذا كان من الصعب ايجاد تيار غالب في المجلس النيابي (ولذلك أسباب أساسية سنعرض لها) ، وإذا كان يصعب التصرف

وكأن المجلس النيابي غير موجود ، فان المزج بين تمثيل نيابي ضيّق يتجسد في شخص يعكس بمرونة مختلف المصالح المتصارعة وبين جهاز وزاري يتذرع بالصفة الفنية ليضفي على أعماله صفة الحياد والعلم بينما هو يمثل الحصيلة الفعلية للتيارات اللبنانية (حصيلة لم يعد المجلس النيابي قادراً على تمثيلها) ظهر وكأنه الحل . ولم يخف الحكم دلالة هذه المبادرة فاستعجل وقدم ، على يد الوزارة الجديدة ، مشروعاً اعتبره وأكد على اعتباره باكورة مبادراته في الحقل الذي اعلن عن عزمه على اختياره ميدان اختبار ، الحقل الاجتماعي والاقتصادي، هو مشروع الـ ٢٧٢ مليون ليرة لبنانية ،كقسم أول من مشروع السنوات الخمس الذي انتهت دراساته الاعدادية عام ١٩٦٥ . هذا يعني ، كما يردد التكنوقراطيون بلسان التكنوقراطية الشهابية ، أن مهمة الوزارة هي الحكم الفعلي لذلك يجب ان تشكل من افراد يمثلون الجهاز الحاكم ، أي الادارة وتقنيتها ، بينما على المجلس النيابي ان يقنع بدور تمثيل التوازن الطائفي واللعبة الديموقراطية ، أي ان عليه ان يكون وسيماً وأبكماً. وتوزيع المهام هذا من صميم التخطيط الشهابي لرأسمالية « عصرية » أي لرأسمالية تقوم على مواجهة اختلال الاقتصاد اللبناني ، في الداخل ، واتجاه الانظمة العربية الى سياسة تنسيق اقتصادي عربية ، في الخارج. ولكن التخطيط واجه خلال فترة حكم فؤاد شهاب نفسه ، وفي الفترة اللاحقة ، عجز ممثلي المصالح الرأسمالية اللبنانية عن صياغة سياسة شاملة تتجاوز المصالح الضيقة لكل فئة ، كما تتجاوز الانفصال ما بين أصحاب النفوذ الاقتصادي وأصحاب النفوذ السياسي. لذلك اضطرت الدولة الشهابية ان تفرض هذا الدور حتى على المنتفعين منه (والمعارضين له) . وأتت المحاولة الكرامية الاولى لتوازن بين المتطلبات المتناقضة في ظل حكم ضعيف ، ولكنه لا يملك الانفلات من المهام التي طرحها الحكم الشهابي على حكم لاحق .

ولكن للصيغة البرلمانية في لبنان دعاتها الذين يرون فيها المجال الامثل لتحقيق « التوازن الطائفي » والمحلي (وارتباط الجانبين أصبح واضحاً) .

هذا الاقتناع، الذي يلعب دور التبرير هو انعكاس لواقع بسيط يلخص بالتركيب « البكوي » للتمثيل السياسي . فالنائب هو الممثل العائلي والطائفي والمنطقي والمصلحي دون تمايز (لا يقوم بدونه تمثيل سياسي فعلي) ، مما يؤدي الى وضع يجعل منـــه صلة الوصل اللازمة بين من يفترض فيه تمثيلهم والسلطة المركزية . ولكن صلة الوصل هـــذه لا ترتكز على مصالح محـددة متشابكة مع مصالح أخرى ، وانما على اعتبار المنطقة أو الدائرة وحدة مغلقة تربطها بمثلها أواصر فريدة تجعل من الممثل (أي النائب) حامل علمها الموكل اليه أمر اقتطاع حصتها من الوليمة (وظائف ، طرقات ، ماء ، مدارس ...) . لا شك أن قاعدة هذا الدور ، أو حتى هـــذا التصور ، قد تلاشت : فالاقتصاد اللبناني اقتصاد سوق كامل لا مكان فيه لعلاقات غير نقدية ثم هو سائر يوماً بعد يوم الى تكامل وتماسك شديدين انطلاقاً من قاعدة مركزية هي سيطرة رأس المال التجاري — المصرفي. هـــذا يعني ان انعزال الاقطاعات السياسية ظاهرة متأخرة عن القاعدة المادية (لأسباب لا يمكن ان يجلوها سوى نظرية ماركسية للتاريخ العربي المعاصر) . من هنا « عدم الوفاق » المعلن بين الشهابية ، في ادعائها بناء دولة « عصرية » أي ادارة تملك تلبية حاجات رأسمالية مستقرة ، وبين « أكلة الجبنة » ، أي ممثلي المناطق والعائلات والطوائف . ولكن عدم الوفاق لا يتعدى التناقض الجزئي والثانوي . والشهابية ، والحكم الذي خلفها مؤقتاً ، تدرك تمامـــاً خطر بلورة مصالح رأسمالية واضحة المعالم ، تملك ايديولوجية متميزة وحزباً متماسكاً لحمتـه هذه المصالح وهذه الايديولوجية . هذا مؤداه ان يفسح الطريق أمام الطبقات المضادة ، المستغلة ، كي تلمـــلم شتاتها على نفس الاسس : الثورة المضادة ، اذا لم تكن مقنّعة تؤدي دائماً خدمة ثمينة للثورة إذ تحدد أمامها وجه العدو الصريح كما قال ماركس في مدخل « الصراعات الطبقية » . بذلك يبقى المجلس النيابي اللبناني الوسيلة التي تؤمن البعثرة السياسية وتحافظ على الاطر المحليـة ، العائلية والطائفية ، ولكنه بذلك يحبس نفسه في هامش الحياة الاقتصادية والتشريعية

(لا سيما ذات الصلة بالاقتصادية) ليفسح المجال أمام قوة جديدة كانت جديدة منذ عشر سنوات تقريباً، ولدت من الادارة بالطبع ، بما فيها غير المدنية ، تتولى مهمة صياغة الاطر الجديدة للرأسمالية اللبنانية ،سالبة من هذه الاخيرة الاشراف على الحكم .

هذا هو السياق الذي يفسر الحكومة الكرامية الثانية (الحالية) بعد تجربة برلمانية انتهت بحساب فاشل أبرز نقاطه « انترا » والتصدي للأزمة الناتجة عن توقفه عن الدفع . ولكنه يفسر في آن واحد تشكيل الجبهة الديموقراطية البرلمانية . كان قيام كرامي بأعباء رئاسة وزارة مؤلفة من فنيين غير نواب دون « كفالة » برلمانية معلنة ، واضحة ، لا مجال للطعن في صحتها ، أمراً يخرق التقليد البرلماني ، وبالتالي يمزق القناع البرلماني أمام الجماهير وأمام النواب أنفسهم بشكل يتعارض مع ضرورة الحفاظ على صمامات الأمان . فبرز الحل الذي يوفق بين المتناقضات : ليس رئيس الوزراء برلمانياً كغيره من البرلمانيين ، أي انه ليس الطرابلسي المزمن ، وريث أبيه السنّي ، وزعيم كتلة تتساوى وغيرها من الكتل (كتلة الجنوب ، عكار ، بعلبك ...) وإنما هو ممثل جبهة ينضوي تحتها عدد كبير من النواب (أقل من النصف بقليل) ينتمون الى كل مناطق لبنان ، والى كل طوائفه ، ومن ناحية ثانية يستطيع الحكم تحريك الدمى « الفنية » دون أن يلقى معارضة أو عوائق داخلية صعبة . اذا كان هذا لا يعني ان الحكم يستطيع ان يتجاوز المصالح المادية الفعلية للرأسمالية وحدود هذه المصالح، أي انه اذا كان لا يستطيع فرض حلول تتعارض وتركيب الاقتصاد اللبناني (وليس ثمة ما يدل على ذلك) وبالتالي يرضى بهذه الحدود وهذا التركيب ، فانه يطرح مهمة أساسية هي ايجاد البنية السياسية المقابلة والموافقة للتركيب الاقتصادي دون تعريض هذا الاخير لضربة قاصمة .

٢ – فخ السياسة « الوطنية »

ان تتبع الروابط التي تشد ظاهرة الحكومات الفنية الى الشهابية يؤدي الى

تحليـل موقف اليسار (يسار « الجبهة ») من هذه الحكومات ومن الشهابية . اذا كانت الموجة التجديدية قد مضت منذ فترة (سنتين ونصف تقريباً) وحلت محلها ، وان بدرجات متفاوتة ، تحفظات واستدراكات ، فان المخلفات الشهابية لم تمح ، وكذلك الاحلاف التي تربط اليسار ببعض الفئات الشهابية . وعودة الموضوع الى بساط البحث ليس احياء لماض عتيق (عتيق فعلاً ؟) وانما مشروع بالنقاش الذي لا بد ان يدور على عتبة انتخابات قريبة . هذه الانتخابات لا تنبع اهميتها من كونها الطقس الدوري للتزوير وانما من تصميم الفئات الشهابية على جعلها اختباراً أو اعادة للمعركة المقبلة عام ١٩٧٠ ، معركة انتخابات رئيس الجمهورية التي تحدد مصير الاتجاه الشهابي ، على الاقل كما تتصوره الفئات الشهابية الحالية . لذلك فان الموقف من هذه المعركة هو ، ضمناً أو علناً ، بداية طريق سياسية طويلة تقرر لسنوات علاقات الطبقات المستغَلة بالسلطة وبالتالي امكانات استقلالها السياسي ومقدرتها الفعلية على ان تشكل قيادة العمل الاشتراكي بوجوهه المختلفة .

في الاشهر الاخيرة حظيت الحكومة الحالية ، النموذجية ، بوضع قلّ ان حظيت بمثله حكومة لبنانية سابقة : مجلس نواب غائب ، معارضة مفككة تجهد عبثاً لتهتدي لموقف جامع ، ظروف عربية وعالمية لا تشجع على « المغامرة » ... لن نرجع الى المواقف السياسية ، ولا سيما العربية ، التي تبنتها هذه الحكومة التي تنسف ، أساساً ، كل وهم حول «وطنية» العناصر التي تتكون منها ولا سيما رئيسها الذي يبدو انه يمثل « بورجوازية وطنية » من صنف غريب . فالجانب الذي يعنينا هنا هو الجانب الذي يلقي الضوء على النهج الاقتصادي الذي يوفر الاستمرار في الخط ويكشف ، بلا مواربة ولا ألفاظ ، الهوية الفعلية للحكم .

١ — بالطبع ، لا بد من البدء بصفقة «انترا» . اذا كان من الصعب التكهن ، منذ الآن بالخفايا التي صاحبت العملية والتي تتعلق بصراع المصالح الخاصة ،

وارتباط هـذه المصالح بأطراف خارجية متصارعة تلتقي كلها عند تمثيلهـا للرأسمال الغربي ، فان استنتاجات عامة وأساسية اضحت ممكنة . كانت الصفقة اختباراً لقضية متكررة ، ولكنها لعبت دوراً هاماً في السنوات الاخيرة ، هي قضية تدخل الدولة . في ركاب رأسمالية الدولة التي اجتاحت المنطقة العربية ، رأت أطراف اليسار اللبناني في رقـابة الحكومة أو امكان رقابتها على بعض النشاطات الاقتصادية ايذاناً بسلوك الاقتصاد اللبناني طريقاً « لا رأسمالياً » أو تصورت « طريقاً لبنانية للاشتراكية » ترتكز على بعض التأميمات . في صفقة انترا كان المرجع الحاسم في الامر هو ممثل الدولة ، حاكم مصرف لبنان بالوكالة ، وشهابي عريق هو الياس سركيس . ولكن ذلك لم يحل اطلاقاً دون فتح الباب أمام رأس المال الاميركي ، متستراً بدور الخبير . ورأس المال هذا ، عدا انـه يستند الى وزارة الزراعة الاميركية ، فانه يكمل في الواقع سلسلة من الحلقـات التي تعمل على ربط لبنان وتقييده : فالحلقة السابقة التي تكملها الحلقـة الحالية هي قرض القمح الاميركي ، اذ ان المساهمة التي تكتتب بها الشركة الاميركية لا تعدو ان تكون ثمن القمح الاميركي الذي تمت صفقته السنة الماضية . هذا من جهة . ومن جهة ثانية ، كان قد مثل الطرف اللبناني في صفقة القمح بنك التسليف المختلط (مختلط ، ولكن اليد الطولى هي للطرف « الخاص » بطرس الخوري). أي ان الدولة لا تكتفي بالاحجام عن حماية « استقلال » الاقتصاد اللبنـاني (استقلال لا وجود له إلا في ذهن الحالمين) وانما توكل « الاستفادة » من الرقابة الاميركية الى الرأسمال الخاص ، بكرم كبير . ولكن هل نتج ذلك عن شيطان قذر يحـاول الايقاع بالعذراء اللبنانية ؟ عن « الطغمة المـالية مثلاً ؟ أيكون الاتفاق خسارة عابرة أو تراجعاً عابراً خسرت فيه قوى الخير « الوطنيـة » ، اليقظة أبداً والساهرة دائماً على « استقلال » اقتصادنا ، جولة واحدة دون ان تخسر المعركة ؟ ان تتبعاً بسيطاً لمراحل عقد الاتفاق يوضح جانباً حاسماً لم يكن يوماً خفياً ، هو ان الطرف الذي جعل الاتفاق ممكناً والذي كان منوطاً به امكان

عقد الاتفاق او ابطاله انما هو الطرف الكويتي ، ومباركته الاتفاق هي الصخرة التي بنت عليها شركة « كيدر » رقابتها . ماذا يعني ذلك ؟ بعض أطراف اليسار تردد يومياً ، وهي مصيبة تماماً في ذلك ، ان ازدهار الاقتصاد اللبناني قائم على وضع عابر هو هجرة الاموال النفطية ، والخدمات التي يقدمها لبنان للمنطقة العربية . ولكن هذه الفئات تستنتج ، في آن واحد ، « وطنية برجوازية » أو عناصر سياسية تمثل في الحكم قطاعات مرتبطة بهذه الهجرة وهذه الخدمات . كيف يمكن ذلك والاموال العربية تملكها فئات تحكم وظهرها مستند الى حيط رأس المال الاستعماري ، اميركياً كان أم انكليزياً ؟ أيعقل ان تنفلت هذه الاموال من سياسة الحماية الاستعمارية ؟ بالطبع لا . لذلك ، عندما طرح امر اختيار الصيغة التي تحافظ على مصالح المودعين كان لا بد للمال الكويتي من التوجه الى الحل الذي يخدم مصلحته : رقابة رأس المال الكويتي وضمانته . اذا كان الاقتصاد اللبناني مديناً بازدهاره للاموال والخدمات العربية وهذا مما لا شك فيه ، فعلينا ان نستنتج أمراً بديهياً ، هو أن حدود السياسة « الوطنية » في لبنان أياً كان ممثلها في الحكم ، مرهونة بمصلحة الفئة المهيمنة ، التجارية ، المصرفية ، وارتباطاتها العربية والعالمية . هذه الفئة ليست « طغمة » كما يقول الحزب الشيوعي في افتتاحياته وبياناته ، وانما هي الطرف الذي يربط به اقتصادياً ، والى حدّ بعيد سياسياً ، الاطراف الاخرى . وسيطرتها في نظر الفئات الاخرى ، أكانت راضية أم لا ، هي شرط استمرار الوضع اللبناني و « نجاحاته » (وهي اكيدة في نظر هذه الفئات ولا سيما الشهابية منها) . ازاء هذه الارتباطات وهذه الحدود لا يجدي التحايل بوزير ولا بمهرجان ولا بقانون اجتماعي مهما كان ايجابياً . عندما يحين الجد يختار كل طرف حزبه ومن البديهي ان حزب اليسار هو الجماهير الكادحة .

٢ـ اذا كانت هذه هي سياسة الدولة في معالجة ازمة هزت الحياة الاقتصادية في لبنان فان لهذه السياسة امتدادات في معالجة الامور الاقتصادية العادية .

ومبادرات الدولة ، دولة « الفنيين » تتسم بطابع اساسي هو سعيها الدائب لتنظيم الرأسمالية اللبنانية ، وذلك بأقل كلفة ممكنة تقدمها هذه الرأسمالية . والعمل التشريعي ، في المجال الاقتصادي بنوع خاص ، دليل ساطع على هوية الدولة اللبنانية الطبقية ، وذلك مهما ألصقت التسميات ببعض عناصر هذه الدولة .

أ ــ عندما تتعرض بعض القطاعات المزدهرة لصعوبات ناتجة عن ظروف معينة ، طارئة أو دائمة ، تهب الادارة لتعرض على الاقتصاد ، الذي يصبح الاقتصاد الوطني، خدماتها . بعد ٥ حزيران أصاب الصناعة اللبنانية التي تصدّر الى الاسواق العربية ، ومنها السوق الاردنية وغزة ، بعض الشلل . لم تتوان وزارة الاقتصاد باتخاذ قرار بمساعدة المنشآت الصناعية « المنيعة » التي تتعرض لضائقة عابرة . بالطبع برر القرار بمصلحة العمال ، وذلك بحجة ان المساعدة هي ضمان عدم الصرف . ولكن تنفيذ القرار تم بحزم يساوي اضعاف الحزم الذي استعمل في مراقبة التسريحات وبقي الربط بين المساعدة والتعهد بعدم التسريح نظرياً ، لفظياً .

وفي آب ، لما بدت علامات الضائقة السياحية ، ورغم تعهد النقابات العمالية (بما فيها الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين) بقبول تخفيض أجور المستخدمين الى النصف مقابل عدم التسريح صرفت الدولة ٥٨٠ ألف ليرة مساعدة لمؤسسات لا تملك الدولة اية رقابة على دخلها في السنوات السمينة . وإذا أصابت الضائقة اياها المشتغلين (أي المنتفعين) بالزراعة ، اعطت الدولة منحة ليرتين للصندوق المصدّر وليرتين ونصف للمزارع . هذه الاجراءات الجزئية ترفدها الدولة بمشاريع عامة تبرر جانباً أساسياً مما يدعى، ادعاء ، سياسة تنمية . ففي النصف الثاني من تموز درس مجلس الوزراء مجموعة من المشاريع المستعجلة : جسر نهر بيروت ، توسيع المرفأ ، المساكن الشعبية ... تبلغ تكاليفها ٣١٠ ملايين،وذلك لتنشيط الحياة الاقتصادية ، أي ، عملياً ، لمدّ الملتزمين ومستوردي ومنتجي

مواد البناء بسيولة كافية تسمح عن طريق العمال وأجورهم باحياء سوق خامدة . وبلغت الحمية بالادارة ان انجزت في مدة تقل عن الشهرين شروط تلزيم قسم من المشاريع بلغت تكاليفها ٤٠ مليون ليرة . ان ما يسمّى تنمية وتخطيطاً يكشف عن وجهه في الحـــالات الحرجة « تطعيماً » للسوق الرأسمالية عند نضوبها ، ومساهمة في الاحتفـاظ بمستوى متجانس في النشاط الاقتصادي : العروض ، التصريف ، الاستثمار ، العمالة ... هـذه الغيرة على السوق الرأسمالية تنقلب في الاذاعة وعلى صفحات الجرائد (وبعضها يساري) ، غـــيرة على الطبقة العاملة ومحاولة توزيع عادل للثروة (!) وتوفيراً للعمل (وكأن العلاقـــة بين العمل والاستغلال غير موجودة) .

في مجال آخر ، صناعة النسيج ، تتحمس الدولة لحماية النسيج اللبناني وتفرض زيادة في التعرفة الجمركية على بعض السلع المستوردة تبلـــغ ١٠ ٪ . ما وجهة استعمال الزيادة ؟ منحة تشجيع للصناعيين الذين استطاعوا تصدير منتوجاتهم الى اسواق خارجية ، وذلك بسبب تراجع قيمة الصادرات اللبنانية خلال الأشهر السبعة الاولى من السنة بقيمة مليون لـــيرة . أي ان التراجع لا يتعدى ٣ ٪ في أسوأ الحالات ، اذا قسنا الامر بقيمة صادرات عـــام ١٩٦٦ التي بلغت حوالي السبعين مليوناً (حسب تقرير المصرف المركزي لعـام ١٩٦٦) . ومع ذلك ، فالأمر أكثر تعقيداً . إذا كانت الحماية الجمركية تفرض زيادة في التعرفة على سلع متنوعة تتراوح بين الخشب ومعدات التصوير (قرارات رقم ٢٢٤٠ — ٢٢٤٨) فإن السلعة التي تريد السلطة حماية الصناعة اللبنانية منها ليست السيارات ولا حتى الصور التذكارية وانما سلعة خبيثة هي النسيج السوري (!) الذي يبدو ان سوريا تبيعه في السوق اللبنانية بسعر اغراقي ، يزاحم الصناعة اللبنانية في توجهها الى المستهلك المعدم . وردّ الحماية قاطع ليرة ونصف الليرة زيادة على كيلو النسيج السوري ، اي بنسبة ٤٠ ٪ في بعض الحـــالات ، بينما لا تتعدى نسبة الزيادة المفروضة على الالماس الخام ٢ ٪ !

ب – في المجال التشريعي لم تبخل السلطة على عدد من القطاعات الرأسمالية بتشجيعها وحمايتها وحثها ، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة . ففي مرسوم تنظيم الصناعة اللبنانية الذي يشكل تلخيصاً لعدد من المشاريع والقرارات السابقة ، عدد من الاعفاءات الضرائبية عن التحسينات والتوسيعات التي يدخلها الصناعيون على منشآتهم . ويتوّج الاجراءات مجلس تنمية صناعي تابع لوزارة الاقتصاد ألقيت على عاتقه مهام متابعة الموضوع وتقديم الاقتراحات ، ولكن تشجيع الصناعة لم يدفع بالمشرّع الى حد الغاء الاجازة المسبقة لاستيراد الآلات، وهو من المطالب الأساسية الرامية لتشجيع الصناعة . ولكن اذا كان حظ الصناعة من التشجيع بسيطاً ، نسبياً ، فإن حظ المصارف والتجار أوفر بكثير ففي قانون تصفية المصارف (رقم ٧٧٣٩ بتاريخ ٨ – ٧ – ١٩٦٧) ان كف يد المسؤولين تستتبع نقل مسؤولية المصرف المتوقف الى مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري (الذي أصبح من محاور السياسة اللبنانية) ، مما لا يسمح لطرف خاص ، ان ينتمي الى القطاع الخاص من الاستفادة من مختلف العمليات التي تصاحب التصفية ، وليس أقلها توزيع الحصص على يد مؤسسة تلعب دور المركز الذي يجمع حوله قوى تشكو من بعثرتها وعدم التنسيق فيما بينها . لكن ذلك لا يعني ايقاع « الغبن » بأصحاب المصرف المقبل على التصفية، فتقدير ثمن أسهم المصرف ، من اجنبية ولبنانية ، لا يتم ، كما في أكثر القوانين ، على أساس السعر في اليوم السابق لقرار التصفية أو التوقف عن النشاط ، وانما وفق معدل اسعار المبادلات في البورصات خلال الاشهر الثلاثة السابقة للتوقف (للاسهم الاجنبية) أو خلال سنة (للاسهم اللبنانية) . هذا يعني ان المصرف الذي تنتهي به سياسة المسؤولين عنه الى دماره ، لا يصفّى على أساس تحميل المسؤولين مسؤولية سياستهم وإنما باعطائهم ، قدر الامكان ، فرصة الاستفادة من الفترة السابقة لبروز النتائج السيئة التي أدّت الى التصفية . والمصارف هي الطفل المدلل . في نص تشريعي آخر يتعلق بدمج المصارف ، يرمي الى تشجيع

اجراءات من هذا النوع تؤدي الى تكوين مؤسسات كبيرة تستطيع الاسهام في ازدهـــار القطاع الصناعي والصمود في ظروف صعبة ، تعفي الدولة المصرف المندمج من ضريبة دخل السنة السابقة على الدمج، كما تعفي المصرف الجديد، وذلك لسنتين من نفس الضريبة ، إذا نقص رأسماله عن ثلاثة ملايين ، كما تعفيه سنة إذا كان رأس مال أحد المصرفين يزيد على ثلاثة ملايين. ويضيف النص اعفاء اضافياً إذا قرر (دون أن يتم) الدمج خلال الأشهر الأربعة اللاحقة على صدور القرار، أو نفّذ بعد سنة من صدوره ، ولا يبخل القرار بسنة اضـــافية (تنضاف الى السنوات السابقة) إذا ما اشترك بالدمج مصرف ثالث .

وتستفيد المصارف في مجال آخر هو اصدار القرض الداخلي الذي يتم بشكل سندات على الخزينـــة (اقرّ في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧ ايلول ونفّذ بسرعة) وقد بلغت قيمة السندات ٤٠ مليونـــاً صرح احد المسؤولين انـه تم شراؤها في ساعات، مما دفعه الى التفاؤل بمتانة الاقتصاد اللبناني ! ولكن البادرة تتعدى المتـانة لتفتح سجلاً جديداً في علاقة الدولة برأس المال المصرفي . حتى اليوم ، كان رأس المال المصرفي يشكو نضوب مجالات الاستثمار في لبنان ويتعلل بذلك ليبحث عن هـذه المجالات في البورصات العالمية . ولكن الدولة ، بعد انترا ، وبعد الشح الذي حل بالواردات (شح نسبي إذ ان الواردات زادت ٧ ملايين ليرة عام ١٩٦٧ بالغة ٥٦٨ مليوناً) فتحت امام رأس المـال هذا مجالاً لم يختبره بعد ، هو السندات . إذا كانت الملايين الاربعين رقماً زهيداً ، نسبياً ، فإن تداخل المصالح بين الدولة ورأس المال المصرفي سوف يجعل هذا الأخير في موضع قوة يستطيع منه املاء شروط تتعلق بالسياسة الاقتصادية للدولة، لا سيما إذا كانت هذه الأخيرة عازمة ، وهي لا تملك إلا العزم ، على متابعة سياسة زيادة مصاريفها ومساهمتها في ما تسميه مشاريع التنمية وذلك في ظروف اقتصاديـة شبه راكدة . هذه المشاركة ، ليست الحالة الوحيدة ، بل هي قسم من اسلوب في معالجة المشاكل الاقتصادية . بعد اعتماد اسلوب التلزيم في الاشغال العـامة ،

جاء دور المساكن الشعبية . ولكن إذا بقيت الشراكة أو بقي « الاختلاط » في هذه الميادين لا يدخلان في رأس المال الموظف نفسه ، وإنما تبقى في حدود تأدية الخدمـات التي يقدمها القطاع الخاص ويستوفي ثمنها من الدولة ، فان المرسوم الاشتراعي رقم ٤٨ (الذي صدر عن السلطـة الاستثنائية) الذي تنشأ بموجبه لجنة تصريف الفواكه ، يفتح مجالاً جديداً وصيغة جديدة للاختلاط والمشاركة : فرأس مال الشركة الجديدة مختلط لا ينبغي ان تتعدى حصة الدولة فيه ٣٣ ، ٣٣ ٪ ، تاركة الثلثين الباقيين للتجار والمنتجين بالتساوي . وقد عينت الدولة حداً أعلى لمشاركتها لا ينبغي ان يتجاوز الملايين العشرة ، مما يرفع رأس المـال الكامل (في أحسن الحالات) الى ثلاثين مليونـاً . في هذه الحالة كذلك تفسح الدولة المجال امام القطاع الخاص ، ليس فقط للاستفادة من مجال استثمار تحميه ، وإنما ليلعب دور الطرف الأقوى في لعبة دعي اليها ولكن ليلعب دور المضيف. ولكن الاستفادة المادية المباشرة لا تكفي . فتمثيل المصالح التجارية والصناعية اذا كان يتم على صعيد حقوقي ووطني عام فإنه بحاجة لتمثيل محلي، كما انه يتطلب وجود هيئات لا شك في تمثيلها ، أي تتمتع بكل ضمانات هذا التمثيل القانونية . لسد هــذه الثغرة تصدر الدولة اياهـا مرسوماً اشتراعياً (بموجب السلطات الاستثنائية) رقم ٣٦ يعيد تنظيم غرف التجارة والصناعة . لا يكتفي المرسوم باعطاء هذه الغرف صفة تمثيلية تستطيـع ، من هذه الزاوية ، حمل رأي التجـار والصناعيين المنضمين اليهـا واعلان هذا الرأي في المجالات التي تهم الرأسمالية اللبنانية ، وإنما يضيف المرسوم الى هذه الصفة « النقابية » صفة « دستورية » : عـدا جمع الاحصاءات والمعلومات ، وعدا الصفة الاستشارية ، تتمتع الغرف و (اتحادها العام) بصلاحية الفصل في خلافات تعرض عليها من قبل الاطراف المتخاصمة ، وبصلاحية تسجيل الاسعار واقرارها ، واعطاء شهادات عن مصادر السلـع المعدة للتصدير ، وعن التجار ومراتبهم والموافقة على توقيـع المعاملات الادارية ... بذلك تساهم الدولة مساهمة ترجو أن تكون فعالة وهامة . والا لم

تولها شرف مرسوم اشتراعي ، في اعطـاء الرأسمالية اللبنانية الوعي بالانتماء الى فئة متجانسة المصالح أو ، ببساطة ، الوعي الطبقي .

ج – تتوّج الدولة سياستها الاقتصادية بتأكيد ارتباطهـا بالاستعمار العالمي ولا سيما الاميركي . فقد توالت التصريحـــات الرسمية في شهر آب تؤكد قبول العروض الاقتصادية بالتراضي (كومرس دي لوفان الفرنسية – عدد ٨٤) . ولكن ما أن اعلن الملحق التجاري السوفياتي عن عزم الاتحاد السوفياتي على المساهمة في العروض وأحد المسؤولين التشيكيين عن استعداد تشيكوسلوفاكيا لاقامة مصفاة البترول الثالثة على ان يتم الدفع كما ترتأي الدولة ، مالاً أو بضائع ودون تحديد المهل (الواقع ان العرض هدية مهذبة) حتى انقلبت تصريحات الدولة وذلك في غضون اسبوعين لا أكثر . وإذا بالمناقصة هي السبيل الوحيد لقبول الهدية ! وبعد اسبوعين اعلن عن مساهمة الشركات الاميركية في تمويل القرض الخارجي كما اعلن عن « نجـــاح » مساعي سفير لبنان ، في باريس ، في اقناع فرنسا باعطاء قرض يستجدى منذ سنتين .

ان ما سبق لا يلخص بالطبع جوانب السياسة الاقتصادية التي تنهجهـــا الدولة . وإنما يدل على المواطن التي يبدو انها قابلة لأن تشكل عناصر سياسة متكاملة ومتناسقة في مستقبل قريب . إذا صح التحليل فإن اللقاء بين الوزارة « الفنية » وهذا العدد من القرارات والمراسيم التي ترمي كلها إما الى اقالة عثرة الرأسمالية اللبنانية ، وإما الى حملها على لم شتاتهـــا وتشكيل وحدات فعالة ، اقتصادياً ومهنيـــاً ، ان هذا اللقاء ليس عابراً ولا هو وليد الصدفة . ولكن التحليل السلبي لا يحسم مشكلة أساسية في النقاش هي مقدرة الرأسمالية اللبنانية على الانضباط في الاطر التشريعية التي تقدمها لهـــا الدولة ، أو بشكل أصحّ حدود هذه المقدرة (والجواب على الجانب الثاني يحدد ، الى مدى بعيد ، خط العمل اليساري في لبنـــان خلال السنوات المقبلة) . ولكن الأمر الذي يعنينا

مباشرة هو هوية الحكم الراهن ومستقبله . إذا صحت الاستنتاجات التي عددناها في القسم الاول والتي قدّم لها الاستعراض الاقتصادي قاعدة وأمثلة، فإن مواقف اليسار الجزئية والمترددة التي تدق النفير في موضوع الضمان الاجتماعي وتحجم عن السياسة العربية ، تقيم مهرجانا للزراعة والتعليم وتهمل التسريحات العمالية وقضايا سوق العمل عامة ، تنعي الازدهار اللبناني ولا ترى من يستفيد من الركود ... سوف تفاجأ في غضون سنتين أو ثلاث بقبضة تعالج الامور بشدة لا يبقى معها مجال حتى للمواقف الخجولة الحييه . هذا يعني ان هجوم الحكم لا يتم في نقطة واحدة وإنما يعمل على تجهيز الجبهة الرأسمالية ببنى تعطيها مناعة عامة تمكنها من التصدي للتناقضات القاسية التي تعتمل منذ اليوم (منذ زمن) في داخلها . وبالتالي لا يمكن للجواب ان يتسلى بانتقاء « الجوانب الايجابية » من تبن الوضع العام ، وإنما عليه أن يكون بنفس الشمول المواجه ويتصدى للمشاكل البنيوية التي تعيق نضال الطبقات المستغلة : التنظيم السياسي ، التنظيم النقابي ، البرنامج الذي يحدد مطالب معيشية ومطالب سلطة ومراقبة عمالية ... هذه المشاكل لا تواجه في مناقشة مغلقة وعامة وإنما في اعطاء أجوبة محددة ترتكز الى ماركسية صريحة .

تشرين الثاني ١٩٦٧

إنتخابات الإقطاع السِّياسيّ وَديمقراطيَّة الشعبْ

ان ما يسمّى المعركة الانتخابية في لبنان يطرح عــدة أسئلة لا بد للاشتراكيين الثوريين من الاجــابة عليها كشرط لا بد منه لتحديد موقف عملي منها :

١ — ما هو الدور الذي يلعبه البرلمان في بنية الحكم الطبقية في لبنان ؟

٢ — ما هي طبيعة المعركة الراهنة ؟ وما القوى المتصارعة فيها ؟

٣ — ما موقف اليسار الثوري من المعركة الراهنة ؟

البرلمان ومكانه من بنية الحكم الطبقية :

يتكوّن التحالف الحاكم في لبنان من عنصرين اثنين : البرجوازية التجارية — المالية (الكومبرادورية) والاقطاع السياسي . والبرجوازية التجارية المــالية هي الطبقة المسيطرة على الاقتصاد اللبناني من خلال سيطرتها على قطاعه المهيمن:

قطاع الخدمات . ولكن ، ما الذي نعنيه بالتحديد عندما نتكلم عن الاقطاع السياسي ؟

ان الاقطاع السياسي هو تلك الفئة من السياسيين اللبنانيين ابناء العائلات المالكة للارض سابقاً او حالياً ، الذين تمكنوا من الاحتفاظ بعلاقات التبعية المتوارثة التي تشد جمهوراً انتخابياً معيناً بعائلاتهم ، وذلك عبر فترة زمنية مديدة انحلّت فيها علاقات التبعية التقليدية – تبعية الفلاح للمقاطعجي أو مالك الارض – وبروز المزارعين المستقلين الصغار مع تفتت الملكية الزراعية الكبيرة وسيادة الاقتصاد السوقي الصغير . بمعنى ان عملية الاحتفاظ بعلاقات التبعية هذه لهي أشبه بعملية اعادة تكوين مستمرة للروابط التي تشد هذا الجمهور الانتخابي بالاقطاع السياسي عبر فترة زمنية مديدة كان لا بد للزعيم ، خلالها ، من أن يتكيّف مع التحولات التي طرأت على حياة أتباعه الاقتصادية والاجتماعية . والوسيلة الرئيسية المتبعة للاحتفاظ بعلاقات التبعية هذه وإعادة تكوينها باستمرار – بعد أن زال أساسها المادي الأصلي – هي تقديم الزعيم الى المتنفذين من جمهوره شتى الخدمات والتنفيعات الشخصية ، أو على الأقل التظاهر بتقديم مثل هذه الخدمات والتنفيعات .

وهكذا نجد أن الشرط الذي لا غنى عنه للاقطاع السياسي لكي يمارس دوره هذا ، ويحتفظ بزعامته وما تدر هذه الزعامة عليه وعلى بطانته من منافع ، هو حيازته لمقعد في البرلمان وما يستتبعه ذلك من نفوذ في الادارة .

من هنا تبرز السمة الرئيسية للعلاقة القائمة بين الاقطاع السياسي وجمهوره . ليس الاقطاع السياسي ممثلاً لهذا الجمهور يخضع لرقابته ، بل ان العلاقة القائمة بينهما أشبه ما تكون بالعقد : تتعهد بطانته المكونة من المتنفذين والمفاتيح الانتخابية بتأمين فوزه في الانتخابات ، ويتعهد هو بدوره بتقديم جملة خدمات وتنفيعات يغلب عليها الطابع الشخصي : تلزيمات للمتعهدين ، وساطة لدى الادارة والقضاء ، توظيف في القطاعين العام والخاص ، رخص الدخان ، رخص

الاستيراد والتصدير ، قضايا الماء والطرقات والكهرباء التي يريد العرف البرلماني في لبنان أن تمر من الخزينة الى القرى والمناطق عبر شخص النائب ، الخ ... أما من لا يستطيع اجتذابه لهذه الطريقة ، فيتولى ذلك الارتباط العائلي والطائفي ، وأخيراً لا آخراً ، المال .

بعد هذا التعريف للاقطاع السياسي ، نستطيع أن نتبين سمة العلاقة بين طرفي التحالف الحاكم . تتميز العلاقة بين البرجوازية التجارية – المالية والاقطاع السياسي ضمن التحالف الحاكم بهذه السمة الرئيسية : تعاظم النفوذ السياسي للاقطاع السياسي غير المتناسب مع ضآلة نفوذه الاقتصادي النسبية (بسبب كونه يمثل قطاعاً هامشياً من الاقتصاد – الزراعة) ويعبر ذلك عن نفسه بعدد المقاعد التي يمثلها في البرلمان وبنفوذه الكبير في الادارة . هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فنجد أن البرجوازية التجارية – المالية ممثلة سياسياً ما دون نفوذها الاقتصادي الفعلي المتأتي من سيطرتها على قطاع الخدمات المهيمن على الاقتصاد بأسره . بحيث يمكننا القول أن الطبقة المسيطرة اقتصادياً ضعيفة جداً سياسياً، وهي لا تحكم إلا عن طريق تحالفها مع الفئة المسيطرة سياسياً : الاقطاع السياسي .

ويعود ذلك إلى الدور المميز الذي يلعبه البرلمان في بنية الحكم الطبقية . لم ينبثق البرلمان اللبناني كتعبير عن صعود طبقة برجوازية – بالمعنى الاوروبي الكلاسيكي – وتحولها إلى طبقة حاكمة . ولا كان في أية مرحلة من مراحل تاريخه جهازاً تشريعياً فعلياً تنبثق عنه الوزارات وتخضع لرقابته . لقد نشأ البرلمان في لبنان في ظروف تاريخية محددة ، هي التي فرضت عليه الدور الذي لعبه ولا يزال يلعبه .

في أيلول من عام ١٩٢٠ ، أعلن عن قيام دولة لبنان الكبير تحت الانتداب الفرنسي ، وذلك بعد أن ألحقت معظم أقضية ولاية بيروت العثمانية وسهل البقاع إلى ما كان يسمى سنجق جبل لبنان المستقل . وتولدت عن عملية الضم

هذه مشكلتان رئيسيتان :

١ — تقلص التفوق العددي الذي كانت تمثله الطائفة المارونية إذ ازداد عدد السكان المنتمين إلى الطوائف الاسلامية بنسب تتراوح بين ٤ و ٨ أضعاف في حين لم يرتفع عدد السكان الموارنة إلا بنسبة ٣٠ ٪ فقط .

٢ — المعارضة الشديدة التي لقيها الانتداب من المسلمين السنيين ، تحت قيادة برجوازية المدن التجارية في بيروت وطرابلس وصيدا وصور التي عزلت ، بفضل قيام دولة لبنان الكبير ، عن سوقها الاساسية : الداخل السوري (كانت برجوازية بيروت السنية تتولى التجارة مع دمشق ، بينما كانت صيدا مرفأ حوران ، وطرابلس احد مرافىء حلب وحمص) وكانت هذه المعارضة تنادي بالاتحاد السوري . وهكذا فقد انشىء البرلمان كمجمع تلتقي وتتوازن فيه شتى المصالح والزعامات المنطقية والطائفية ، ويلغي احدها الآخر . وبذلك امّن الانتداب بعثرة جبهة المعارضة ، إذ اعترف بالزعامات التقليدية في المحافظات (والشيعة منها بخاصة) واستمالها إليه مع بعض الزعامات السنية من طرابلس خاصة (الشيخ محمد الجسر مثلاً) . وجاء القانون الانتخابي لعام ١٩٢٢ ومن بعده دستور عام ١٩٢٦ يكرّسان دور البرلمان كمجمع طائفي ومنطقي . وقد فصّل قانون عام ١٩٢٢ الدوائر الانتخابية على قد الاقطاع السياسي والزعامات التقليدية . فاعتبرت المحافظة دائرة انتخابية ، واعتمدت اللائحة الموسعة والتمثيل الطائفي النسبي .

ولقد كان شلل البرلمان ، أي عدم لعبه دور هيئة تشريع ورقابة على الهيئة التنفيذية ، أفضل خدمة يسديها إلى برجوازية تجارية ومالية تجد في عدم الاكثار من التشريعات والضرائب المناخ المثالي لنمو فعالياتها الاقتصادية ولتراكم الارباح بين يديها . وهكذا كانت هذه البرجوازية ، بعد الاستقلال ، تسيّر مصالحها اليومية عن طريق صلات مباشرة مع ادارة فاسدة تسللت إليها عبر الرشوة ، وراحت ترعى مصالحها المشتركة ، حيث تكون مثل هذه المصالح متوافرة ،

عن طريق ضغط منظماتها المهنية (غرف التجارة ، جمعيات التجار والصناعيين والمصارف) على الحكومة والادارة بطريقة مباشرة .

غير ان تقسيم العمل هذا – البرلمان للاقطاع السياسي ، الادارة للبرجوازية – ليس موجوداً الا بشكل نسبي . ولنشدد اولا بأول على ان الادارة هي مرتع الاقطاع السياسي ايضاً ، ما دام نفوذه فيها هو احد الشروط الرئيسية لاستمرار خدماته لجمهوره الانتخابي . هذا من جهة ، اما من جهة اخرى ، فقد سعت البرجوازية ، او فلنقل البرجوازيون ، باستمرار الى كسب تمثيل برلماني . وذلك عبر وسيلتين رئيسيتين :

أولاً : انضمام بعض ارباب الاعمال الى لوائح الاقطاع السياسي ولعبهم دور الممولين، وذلك في مرحلة احكم المال فيها سطوته على الريف احكاماً يكاد يكون كاملاً. وهذا ما يتبدى لنا من نظرة سريعة الى بعض اللوائح الانتخابية الحالية : ممول لائحة جوزيف السكاف في زحلة : حسين منصور . لائحة جوزيف ابو خاطر : ميخائيل الدبس . لائحة عادل عسيران في الزهراني : يوسف سالم . لائحة الاسعد في بنت جبيل : على عباس خليل . لائحة كرامي في طرابلس : فؤاد البرط . لائحة صفي الدين في صور : على عرب . لائحة الجميّل في بيروت الاولى : انطوان الصحناوي . لائحة سليم لحود في المتن الشمالي : اندره طابوريان . الخ ..

ثانياً : الدور الذي يلعبه النواب المحامون كممثلين لبعض الشركات والمؤسسات البرجوازية ، المحلية منها والاجنبية . فالمجلس الماضي مثلا يضم ما يزيد على عشرين محامياً يتوزعون تمثيل عشرات الشركات الكبيرة ، المعروف منها : بنك انترا ، شركتا التلفزيون ، شركة مرفأ بيروت ، شركة حصر التبغ والتنباك (الريجي) ، كازينو لبنان ، اتحاد اصحاب المطاحن ومصنع السكر ، شركة اسمنت شكا ، وغيرها .

والواقع ان التحالف الحاكم في لبنان لم يخل من التناقض منذ الاستقلال حتى

الآن . فثمة قطاع من مثقفي البرجوازية الاستقلالية (ميشال شيحا مثلا) لم ينفك ينتقد الاقطاع السياسي ويبشر ، بعناد مثالي ، بضرورة الاخلاق والتحرر من الولاءات التقليدية واعتماد المواطنية اساساً للحكم . غير ان التناقضات داخل التحالف الحاكم دخلت طوراً متفجراً ابتـــداء من عام ١٩٥٨ . فازاء تعاظم حاجات البرجوازية التجارية - المالية الى تشريعات تضمن تنظيم وعقلنة نظام اقتصادي انتفخ قطاع الخدمات فيه على نحو فوضوي متسارع خلال مدة زمنية وجيزة ، والى تحديث الجهاز الاداري ورفع كفاءاته - ازاء هـــذه الحاجات العاجلة الملحة ، كان البرلمان يعيش في عالم آخر ، عالم خلافات الكتل النيابية وحرتقات السياسة القروية . ولم يكن البرلمان عاجزاً عن سد هذه الحاجات وحسب ، بل كان الاقطاع السياسي ينخر ادارة عجوزاً تنوء تحت ثقل مخلفات الانتداب وما قبله من موظفين فاسدين عديمي الكفاءة . وكانت الشهابية محاولة لحل هذه المشكلة بالتحديد، ومسعى لمنع تناقضات التحالف الحاكم من الانفجار . وقد اعتمدت في ذلك على ما يلي :

أولاً : كان شمعون قد نقض القاعدة الذهبية للتمثيل البرلماني في لبنان وهي ضرورة تمثيل كل الاتجاهات المتطرفـــة في داخله بحيث تتوازن فيه ويلغي النقيض منها الآخر . فعمد الى اسقاط عدد من الزعامات التقليدية البارزة في محاولة للاتيان بمجلس نيابي يدين له بولاء شبه مطلق ، لا يؤمن التصديق على سياسته الموالية للاستعمار فحسب ، بل يؤمن ايضاً التجديد له عام ١٩٥٨ . فكانت اول خطوة اقدم عليها الحكم الشهابي في هذا الصدد زيادة عدد مقاعد المجلس الى ٩٩ مقعداً والتدخل في انتخابات عام ١٩٦٠ بقصد أساسي هو تأمين وصول شتى الزعامات التقليدية ، شتى ممثلي الاتجاهات المتطرفة أو المـــادة التي أطلقتها أحداث ١٩٥٨ ، إلى المجلس . أي انـــه نقل الصراع من الشارع إلى المجلس . ولكن نقله إلى المجلس يعني تكريس شلله كجهاز تشريعي وهيئة رقابة .

ثانياً : في مقابل تكريس شلل المجلس ، كان لا بد من نقل مراكز السلطة الفعلية إلى الوزارة والجهاز الاداري ومختلف هيئات « الامن » . وهكذا ، عرف العهد الشهابي أطول وزارات في تاريخ لبنان الحديث تمثلت فيها شتى الاتجاهات المتطرفة (جميّل ، ادّه ، معوّض ، كرامي ، جنبلاط ، سلام الخ) ولئن كان ذلك يعني نقل الصراع من المجلس إلى الوزارة ، فلا مجال للصراع داخل الوزارة: الوزارة مضطرة لأن تحكم، إلى أن تتخذ القرارات اليومية والاسبوعية. وقد حكمت فعلاً ، ولكن عبر سلطات استثنائية أدت عملياً إلى اصدار معظم التشريعات الأساسية عن طريق مراسيم اشتراعية أو المراسيم المعجلة المكررة التي تصبح سارية المفعول إذا لم يناقشها المجلس خلال أربعين يوماً .

ثالثاً : واستكملت الشهابية عملية نقل مراكز السلطة الفعلية إلى الجهاز التنفيذي عن طريق الاصلاحات الادارية الشهيرة. فأنشأت عدة مصالح وهيئات جديدة لم يكن الهدف منها تحديث الادارة أو تطهيرها من أوكار الاقطاع السياسي وموظفيه الفاسدين ، بقدر ما كان الهدف منها تمكين هذه المصالح والهيئات الجديدة المرتبطة مباشرة برئاسة الوزارة وعلى الأخص برئيس الجمهورية نفسه من الاضطلاع ببعض المشاريع (بناء القاعدة التحتية الاقتصادية لقطاع الخدمات) والمهام بعيداً عن عرقلة الادارة التقليدية .

وكان لا بد لاجراآت تدخل الدولة ، على ضحلها وقلّتها ، من أن تثير بعض أوساط البرجوازية الليبرالية التقليدية . كان لا بد لنقل مراكز السلطة الفعلية إلى الجهاز التنفيذي من أن تضرب مصالح فريق من الاقطاع السياسي الذي يرتهن وجوده السياسي بحيازة مقعد وزاري (كحاجة جوزيف السكاف مثلاً إلى وزارة الزراعة) وباستمرار نفوذه كما كان عليه . والواقع ان وزارات الاقطاب أو الوزارات من خارج المجلس قد حرمت هذا الفريق من الشرط الأول ، كما أن تزايد نفوذ « الاجهزة الخاصة » في الادارة بات يهدّد بحرمانه من الشرط الثاني .

وعلى الرغم من عدم التجديد لشهاب عام ١٩٦٤ ، ومن انبلاج عهد شارل حلو ، فقد كان الاتجاه خلال السنوات الاربع الاخيرة ، نحو حكومات من خلال المجلس ، يعزز الاتجاه الشهابي للحكم . وهذا ما تولت القيام به الاكثرية السابقة ، المسماة حالياً « الكتلة البرلمانية الديموقراطية » ، من خلال تأمين ثقة لمثل هذه الحكومات ومن خلال افساح المجال أمام الالعبان العتيق الذي يتربع على رئاسة المجلس النيابي منذ ربع قرن تقريباً لكي يمارس شتى فنون تعطيل المجلس ، وتوزيع الادوار في الكلام حسبما يحلو له ، وتأخير مشاريع القوانين أو تأجيلها الى آخره .

١ – بعد هذا الاستعراض للخلفية البنيوية والتاريخية للمعركة ، بات بوسعنا استخلاص صفتها الرئيسية .

ان المعركة الانتخابية الراهنة – التي ستقرر مصير رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ – معركة تتواجه فيها قوّتان :

١) « الحلف الثلاثي » وقوى الاقطاع السياسي المتحالفة معه ، المتمردة على نقل مراكز السلطة الى الجهاز التنفيذي ، والتي ترى في عودة شهاب لسدة الرئاسة الاولى تكريساً لسيطرة هذا الجهاز ولشلل البرلمان شبه النهائي .

٢) « الشهابيون » ، وهم ، نيابياً ، فريق آخر من الاقطاع السياسي ، ويسعون الى ايصال أغلبية نيابية تؤمن فوز مرشحهم لرئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ . ويمكننا وصف المعركة من حيث وجهها الدينامي ، بأنها معركة فريق من الاقطاع السياسي ، بقيادة الحلف الثلاثي ، لاستعادة نفوذه السياسي في البلد .

ومما لا شك فيه أن وزارة اليافي البرلمانية التي تشرف على الانتخابات قد تشكلت تحت ضغط الفريق الاول – الحلف الثلاثي – بنوع خاص ، أو هي انطوت ، على الاقل ، على تنازلات واضحة له . فبدلاً من الصيغة الشهابية

التقليدية – حكومات من خارج المجلس تشرف على الانتخابات – جيء بحكومة برلمانية وحكومة مرشحين بالتحديد ، يرئسها رجل بات يلعب خلال عهد شارل حلو البديل لرشيد كرامي ، رئيس وزراء الشهابيين وزعيم الكتلة البرلمانية الديموقراطية . ولئن كانت الوزارة تمثل كلا الاتجاهين – الشهابي والحلف الثلاثي – فان تسليم احد اقطاب « المعارضة » (سليمان فرنجية) وزارة الداخلية المشرفة على الانتخابات لهو أمر ذو دلالة لا يمكن التغاضي عنها .

ازاء ذلك ، ما الذي يمكن أن نتوقعه من الشهابيين ؟

أولاً : قد يستغل الشهابيون (والمعني بهم هنا الادارة والاجهزة الخاصة) الوزارة البرلمانية كواجهة تستر تدخلهم ، بل تسمح لهذا التدخل بأن يجري في أفضل شروط بحجة وجود وزارة مرشحين ووزير معارض يشرف عليها .

ثانياً : قد يتخلى الشهابيون مؤقتاً عن تحريك الخيوط من وراء الستار ، وبالتالي عن الضغط ، ويتركون الانتخابات تجري في « جو من الحرية » – كما يقال . أي ان يقسموا مجال الاشراف على الانتخابات – نسبياً – لعناصر برلمانية . وهذا يؤدي الى مجيء برلمان شبه متوازن ما بين القوى الشهابية والقوى المعارضة . ولكن يصعب الحكم ببرلمان كهذا ، إذ يصعب تشكيل وزارات تحظى بأغلبية معقولة . إذ ذاك يعمد الشهابيون الى التحريك والاثارة من خارج البرلمان وخاصة من خلال تشجيع بعض التظاهرات المطلبية (اضرابات عمالية ، طلابية إلخ ..) أو على الأقل غض النظر عنها (وقد لجأوا إلى مثل هذه الخطط في السابق : قضية زيادة الاجور عام ١٩٦٥ مثلاً) . ثم يعمدون في هذا الجو من الاضطراب النسبي الذي يهدد « الاستقرار اللبناني » ، الى الضغط على رئيس الجمهورية لاستخدام حقه بحل المجلس مرة واحدة خلال ولايته . ويؤتى بمجلس يحتوي على أغلبية شهابية واضحة تنفذ خطتهم عام ١٩٧٠ .

ومهما يكن من أمر ، فما من شك بأن توقيت المراحل الانتخابية يعكس ترقب الشهابيين . فعلى ضوء نتائج المعركة الاولى في بيروت والشمال حيث لا يملك

الجهاز الاداري امكانات تدخل وضغط واسعة النطاق يقرر كيفية خوض المعركة في المرحلتين الثانية (البقاع والجنوب) والثالثة (الجبل) حيث تتوافر امكانات الضغط والتدخل وخاصة في البقاع والجنوب .

٣ – **كيف تخاض المعركة الانتخابية ؟** برزت في آونة مبكرة محاولات للائتلاف بين أطراف متباينة كان الغرض منها قطع الطريق على تدخل السلطة الادارية والاجهزة الخاصة عن طريق تشكيل لوائح تفوز بالتزكية تستطيع استقطاب شتى العناصر القوية بحيث يستحيل تشكيل لوائح مضادة لها . وقد فشلت محاولات الائتلاف في الجنوب بعد مداولات عديدة بين العائلات والبكوات لم تسفر إلا عن عودة آل الزين الى حظيرة البيت الوائلي . ولم يكن الائتلاف وارداً في زحلة والبقاع الغربي (حيث يتواجه جوزيف سكاف وخصومه) ولا في بعلبك أو في المتنين والشمال (باستثناء زغرتا حيث يجري الائتلاف لاعتبارات محض زغرتاوية : الحيلولة دون تحول المعركة الانتخابية الى مجزرة بين العائلات المتناحرة منذ عشرات السنين) . وحظي الائتلاف بنجاح نسبي في دائرة بيروت الثالثة والاولى ، لكن معظم المرشحين في كلا الدائرتين كان يعمل لحسابه . فكان واضحاً ان صائب سلام ، رغم انتمائه الى لائحة واحدة مع رشيد الصلح ، يعمل في الواقع ضده ويؤيد مرشحين منفردين هما زكي مزبودي وشفيق الوزان . وعلى الرغم من ائتلاف بيار الجميل مع الشهابيين انطون الصحناوي وفؤاد بطرس ، فلم يكن من شك في أن الكتائب والشمعونيين وجماعة هنري فرعون يعملون علناً لانجاح مرشحي شمعون : ميشال ساسين ونصري المعلوف .

والواقع ان احتمال النجاح والسعي له كان المبدأ الوحيد الذي يسير المعركة . وهذا ما يفسر التقاء عناصر متضادة (مبدئياً) أو اختلاف عناصر متفقة (مبدئياً) . فجميل لحود مثلاً يخوض المعركة في المتن الشمالي على لائحة واحدة مع البير مخيبر (خصم الأمس اللدود) ولم يتورع كلاهما عن الاتصال بعشرات المرشحين من كل حدب وصوب ، ولم يستثنيا القوميين السوريين . وكذلك فإن

جنبلاط ضم الى لائحته سليمان البستاني الذي يعلن شمعونيته على رؤوس الاشهاد، ويصر على اصدار بيان انتخابي خاص به – بمعزل عن اللائحة للتودد الى الرأي العام الشمعوني في الشوف. ولعل أفضل مثال على ما نقول وضع منطقة مرجعيون حاصبيا. اذ تحالف احمد سويد مع الحبيب صادق (ابن المجتهد الشيعي الأكبر السابق ومرشح الحزب الشيوعي) وأعلناها حرباً ضروساً على الاقطاع السياسي، باسم «الشباب الواعي والتقدمي» الى آخر الاسطوانة المعهودة. وقبع كلاهما ينتظر اسكندر غبريل (المحسوب على جنبلاط والذي يجمع جنبلاط والمير مجيد على منحه أصوات الناخبين الدروز!) وإذا بصحيفة «الاخبار» تنتظر بفارغ الصبر انضمام اسكندر غبريل الى سويد وصادق ليسبغ عليه احبار الحزب الشيوعي وبطاركته لقب المرشح الجديد على اللائحة التقدمية. لكن أخينا غبريل ليس على عجلة من أمره. فهو يتفق مبدئياً مع كامل الاسعد غير انه عشية اعلان خبر الاتفاق هذا، يصاب بذبحة قلبية يعلن على أثرها احجامه عن خوض المعركة الانتخابية رأفة بصحته، وإذا به بعد يومين يتصدر، من على فراش المرض، لائحة أسعد الاسعد وابراهيم العبد الله.

٤ – **موقف اليسار**: نريد ان نتعرض هنا لثلاث نقاط أساسية تمس الحزب الشيوعي بشكل خاص.

أولاً: يخوض الحزب الشيوعي المعركة الانتخابية، ويمهّد لها منذ أكثر من سنتين، بناء على موقف من البرلمان اللبناني يمكن تلخيصه بما يلي: في لبنان أزمة حكم، وبالتالي أزمة في النظام البرلماني اللبناني. لكن فشل النظام البرلماني في لبنان لا يعني فشل النظام البرلماني بشكل عام أو النظام البرلماني كمبدأ:

« ان الازمة التي نعاني منها ليست أزمة مؤسسة واحدة، انها أزمة حكم، والبرلمانية التي تستخدم كواجهة، تعكس في فشلها فشل نظام بأكمله. ولكننا لا ننطلق من ذلك لنعمّم حكمنا، بحيث يشمل النظام الديموقراطي البرلماني

بصورة عامة . إذ انه لا يمكن الجزم بأن كل المساوىء التي تكشفت في الممارسة اللبنانية ، هي ملازمة للنظام البرلماني . وتدل التجربة على انه باستطاعة الجماهير الشعبية إذا ما رصّت صفوفها وشددت نضالها أن تزيل من صلب النظام القائم العديد من النواقص الهامة وتخلق بذلك شروطاً أفضل لنضالها من أجل حقوقها وأهدافها القريبة والبعيدة .

« ان الذي فشل ليس النظام الديموقراطي البرلماني بحد ذاته ، بل الممارسة اللبنانية لهذا النظام مع ما فيها من تشويه ومسخ » (نديم عبد الصمد ، من أجل تمثيل برلماني سليم ، الطريق ، العدد ٢ ، شباط – آذار ، ١٩٦٧ ص ١٠).

ان وراء هذا النص موضوعة مضمرة لا بد من تبيانها : يمكن الوصول الى الاشتراكية (تسلم الطبقة العاملة للحكم) عن طريق البرلمان . والبرلمان هنا يعني البرلمان الديموقراطي الغربي (ولا يتورع الكاتب عن الحديث عن ديموقراطية برلمانية دون تحديد أي موقف نقدي منها) . هذه الموضوعة تصح في فرنسا كما تصح في لبنان . ولكن مع فرق كمّي واحد : في لبنان نظام برلماني مشوّه ، انه صورة ممسوخة من النظام البرلماني في الغرب . لذا ينبغي ازالة التشويه والمسخ عن النظام البرلماني ليتسنى للجماهير بقيادة الحزب الشيوعي اللبناني من أن تجتاحه وتكسب الاغلبية فيه .

لسنا نريد هنا الخوض في نقاش حول موضوعة الانتقال البرلماني الى الاشتراكية . فالذي يهمنا بشكل خاص هو ان الموقف يبين عجز الحزب الشيوعي الفاضح عن فهم خصوصية الدور الذي كان البرلمان ولا يزال يلعبه في بنية الحكم في لبنان . ويتبدى العجز الفاضح في التمسك باصرار بموضوعة « الطغمة المالية » التي يحلو لمنظري الحزب الشيوعي ان يعتبروها تارة « مسيطرة على البرلمان سيطرة تامة » ، وطوراً متحفزة للانقضاض عليه وكسب الاغلبية فيه . وهذا يعني الاهمال الكامل تقريباً لما أسميناه الاقطاع السياسي والدور المحدد الذي يلعبه في المجال السياسي . والواقع ان الحزب الشيوعي لا زال يصر على عدم الاعتراف بوجود

هذه الفئة . ولا عجب طالما أن السياق الرئيسي لتفكيره متشبث بصيغة « الطغمة المالية » التي يبدو كل من يعارضها ينتقل رأساً الى الصف الوطني التقدمي .

المهم في كل ذلك انه يؤدي الى جملة اقتراحات حول تعديل القانون الانتخابي « اسوة بالقوانين الانتخابية الحديثة » :

— إلغاء الضمانة المالية حتى لا تكون عقبة أمام ترشيح أبناء الكادحين .

— تحديد النفقات الانتخابية ومراقبتها .

— وضع نظام جديد للائحة الشطب .

— اعتماد البطاقة الانتخابية بحيث يتسنى لسكان المدن الذين يقترعون في الريف الانتخاب في المدن نفسها ، منعاً لاستخدام وسائل النقل من قبل المتمولين للضغط عليهم .

— اعتبار سن الانتخاب الثامنة عشرة .

— نائب واحد لكل ١٥ ألف نسمة .

— إلغاء الطائفية . اعتماد التمثيل النسبي .

— هيئة قضائية — بدلاً من المجلس النيابي — للنظر في قضايا الطعون .

— اطلاق حرية النشاط الحزبي ومنح القضاء حق الترخيص للاحزاب بدلاً من السلطة التنفيذية (وزارة الداخلية) (المصدر ذاته ص ١٠ — ١٢) .

لنلاحظ أولاً بأول ان معظم هذه المطالب قد وردت في كتيب بعنوان « المواطن والانتخابات » اصدره نادي ٢٢ تشرين ، أو جمعية التكنوقراطيين الاداريين اللبنانيين التي تتنطح لأن تكون الناطق السياسي باسم الشهابية . ولا عجب في ذلك على كل حال ، ما دامت قيادة الحزب الشيوعية قد تحولت منذ سنوات الى مجرد ذيل للشهابية ! غير ان القاسم المشترك لكل هذه المطالب هو هامشيتها . أي انها تخطىء الهدف ، كما يدعي كاتب المقال نفسه « جعل البرلمان

يعكس نسبة القوى الاجتماعية فتتمثل فيه القوى الشعبية ويتقلص منه نفوذ الطغمة المالية » (المصدر ذاته ص ٦) .

ان واجب الماركسيين اللينينيين في لبنان هو عملية فضح مزدوجة للنظام الانتخابي وللبرلمان : تبيان ان البرلمان جهاز معد أصلاً لأن يمثل أكثر العلاقات تخلفاً : علاقات التبعية بين الاقطاع السياسي وجمهوره وفضح التناقض الفعلي القائم بين مصالح غالبية سكان هذا البلد وبين هذا النمط المتخثر من العلاقات هذا من جهة ، أما من جهة أخرى ، فيتوجب على الماركسيين تبيان كيف أن هذا البرلمان ، المعد لتمثيل أكثر العلاقات تبعية وتخلفاً ، ليس مركز الثقل في بنية الحكم في لبنان ، وان مركز الثقل الفعلي ينتقل باطراد خلال العشر سنوات الاخيرة نحو الجهاز التنفيذي. هذا يعني عملياً طرح صيغة جديدة لتمثيل الجماهير الكادحة التي لا يسع هذا البرلمان تمثيلها : المنظمات الجماهيرية (النقابات خاصة) والاحزاب الديموقراطية الفعلية .

في ضوء عملية الفضح هذه ،تحتل الاقتراحات حول تعديل النظام الانتخابي مكانها الصحيح . وإذا كنا قد قلنا ان كل اقتراحات التعديل التي تقدم بها الحزب الشيوعي تخطىء الهدف فذلك للسبب التالي : خلال السنوات العشرين الاخيرة عرف لبنان موجتا هجرة من الريف للمدن : الموجة الأولى عام ١٩٤٨ بعد انهيار اقتصاد جبل عامل نتيجة الاحتلال الصهيوني لفلسطين ، والهجرة الثانية ابتداء من أواسط الخمسينات مع « الازدهار » الاقتصادي الذي كانت نتيجته الفعلية زيادة تخلف الريف ومحله . ونتيجة لهجرة الآلاف الى بيروت خاصة من البقاع والجنوب نشأت مصالح جديدة وتولدت مناطق سكانية جديدة ، مع كل ما يجر ذلك من حاجات ومشكلات . وولّد التناقض التالي : في حين ان الغالبية الساحقة من المهاجرين باتت تعمل في الصناعة أو في قطاع الخدمات أو الادارة ، وفي حين تقلصت علاقاتها بالريف الى حدودها الدنيا ، فإن هذه الغالبية الساحقة لا زالت تقترع في الريف . وهنا تتولد المشكلة التالية . ولنأخذ

منطقة كبرج حمود مثلاً : ان الغالبية الساحقة من سكان برج حمود المكونـة من العمال الصناعيين والكسبة والباعة وأشباه البروليتاريين والمستخدمين والموظفين الصغار والبروليتاريا الرثة والعاطلين عن العمل – كل هؤلاء ينتخبون في الريف. ولكن من يمثلهم سياسياً في واقعهم الطبقي الجديد ؟ عملياً لا أحد . نواب برج حمود (التابعة للمتن الشمالي) لا يأبهون بهم لأنهم ليسوا من ناخبيهم ، وهكذا فإن بلديــة برج حمود يسيطر عليها حزب الطاشناق (أي العصابات الارهابية الموضوعة في خدمة البرجوازية الأرمنية) . أمـا النواب الذين ينتخبهم سكان برج حمود فعلاً في الجنوب والبقاع ، فإنهم لا يكترثون بأوضاع برج حمود لأنهم ليسوا نوابها . ولا عجب في ذلك ما دام النظام الانتخابي معداً أصلاً للمحافظة على التبعية للاقطاع السياسي . ويتبدى هذا التناقض على كل حال بالتفاوت بين نسبة سكان بيروت (٣٣ ٪ من مجموع عدد السكان تقريباً) وبين عدد المقـاعد النيابية التي تحتلها في البرلمان (١٦ من أصل ٩٩ مقعداً أي حوالي ١٦ ٪) .

ان معنى الحديث عن كون النظام الانتخابي لا يسمح بتمثيل القوى الشعبية الكادحة يكمن هنـا بالذات : انه يسعى الى تكريس علاقات وأوضاع باتت علاقـات هامشية في حياة نسبة كبيرة من اللبنانيين وبالتحديد أبناء الريف والمهاجرين الى بيروت . وفي حـين يسعى النظام بأسره ، وخاصة من خلال البرلمان، الى تحنيط هذه العلاقات الريفية البائدة وطمس علاقات الانتاج الجديدة المكونة في المدن ، ينبغي على اليسار الفعلي ان يسعى الى العكس تماماً : أن يبرز العلاقات والاوضاع الجديدة : المواقع الطبقيـة الجديدة في المدن ، وأن يسمح لهـذه المواقع الطبقية الجديدة بأن تعبر عن نفسها ، أن تطرح حاجاتها ومشكلاتها ومطالبها وأن تناضل من أجلها .

وعملية الابراز هذه يجب ان تكون مترادفة مع عملية تبديد شتى الاوهـام حول « أولوية الريف » أو الحنين للعودة اليه . والواضح هنا أن تفاقم تناقضات المدينة والريف لدى هؤلاء المهاجرين مجال رحب للدعاية الاشتراكية في سعيها

لفضح النظام الاقتصادي وشحذ الوعي الطبقي والسياسي ورفع مستواه باستمرار .

من هنا فإن محور أي تعديل مقترح على النظام الانتخابي هو التالي :

– تحويل ضواحي بيروت الى دوائر انتخابية مستقلة بعد فصلها عن الجبل وتحديد عدد معين من النواب لكل منها .

– السماح لسكان هـذه الضواحي بأن يختاروا ممثليهم في هـذه الضواحي بالذات ، وبغض النظر عما إذا كان قيد نفوسهم فيها أو في الريف . وتجري عملية الاقتراع للنيابة والبلدية على حد سواء بواسطة بطاقات انتخابية تعطى لكل من يستطيع أن يثبت انه مقيم في هذه الضواحي منذ خمس سنوات .

ثانياً : يصور الحزب الشيوعي المعركة الانتخابية الراهنة على انها معركة ضد استرجاع الطغمة المالية لسيطرتها على المجلس ، أو انها محاولة منها لكسب أغلبيـة مضمونة فيه . وهذا يجعل لزاماً على الوطنيين والتقدميين العمل على تفشيل خطتهم هذه . ما مؤدى ذلك عملياً ؟ .

دعم شيوعيي البقاع للائحة أديب الفرزلي (وكيل اتحاد أصحاب المطاحن في لبنان) وشبلي آغا العريان (... وكفى) وناظم القادري ضد اللائحة الـتي يدعمهـا جوزف السكاف . ويعني دعم شيوعيي زحلة للائحة جوزف أبو خاطر (السفير المتهم بسرقات واختلاسات لا تعد ولا تحصى بدأها في المكسيك وانتهى بها في مصر حيث راكم ثروة بالملايين من خلال تهريب الأموال والمجوهرات وراء حماية « الحصانة الدبلوماسية ») وميخائيل الدبس (أكبر مساهم لبناني في بنك لبنان والشرق الأوسط الذي تسيطر عليه رؤوس الأموال الاميركية) وجورج عقـل (الكتائبي) !!! إذا كان نصري المعلوف مثلاً شمعونياً معروفاً ، فهل يعني ذلك ان خصمه أنطون الصحناوي (احد كبار محتكري استيراد مواد البناء في البلد) يتحول بقدرة قادر إلى زعيم وطني ؟ وإذا كان كاظم الخليـل شمعونياً مباعاً للاستعمار ، فهل يحول ذلك خصمه علي عرب (شريك احتكار الفنادق العالمي – هلتون –) الى « رأسمالي وطني » ؟؟

وهكذا فإن سلسلة « المفاضلات » قد تطول الى ما لا نهاية . لكنها لن تقنع أحداً بأن رشيد الصلح مثلاً ، عضو « جبهة الاحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية » (المنتقلة الى رحمته تعالى) هو شخصية وطنية ونحن نعرف انه رفض الاشتراك في حملة الايجارات التي شنّتها الجبهة في العام الماضي ، معلناً بكل صراحة أو صفاقة لا فرق ، انه لا يستطيع ذلك لأن ناخبيه من ملاك البنايات ! ! ولن تقنع أحداً بأن مجرد وجود سالم عبد النور (وكيل آل غرغور ، مستوردي سيارات مرسيدس وشريك شقيق رشيد كرامي في احتكار المواد الغذائية) على لائحة كمال جنبلاط يعني أن فيضاً من روح جنبلاط التقدمية قد حل في نفسه ، فطهّرها من كل ادرانها الرأسمالية النجسة ! !

المراد من هذا كله أن المرشحين الذين يدعمهم الشهابيون ، ومن بعدهم الحزب الشيوعي ، ليسوا من طينة تختلف نوعية عن المرشحين الذين يحلو لقيادة الحزب الشيوعي اليمينية الذيلية ان تخصهم بنعت « الطغمة المالية » .

لمن نقترع ؟ اننا نقترع لنقابات عمالية ديموقراطية .

نقترع لنقابات العمال الزراعيين وعمال البستنة والفلاحين والفقراء .

نقترع لأحزاب الطبقة العاملة وحلفائها من الكادحين .

فهذه الهيئات هي وحدها القادرة على تمثيل الجماهير الكادحة مهنياً وسياسياً.

هي وحدها اطار نضالها وقيادة هذا النضال .

هي وحدها المجال الصحي لانتخاب الجماهير الكادحة لمن يمثلها وممارسة رقابة يقظة وحازمة على هؤلاء الممثلين .

وهي وحدها ، وقبل كل شيء السلطة البديلة التي تملكها الجماهير الكادحة في وجه التحالف الحاكم وأجهزته اللاتمثيلية !

وفي وضع يتآمر كل شيء فيه ضد نشوء أجهزة السلطة البديلة هذه ، فإنها لا تعود مجرد وسيلة ، بل هدفاً مرحلياً .

آذار ١٩٦٨

بيانان الى العمّال والفلاّحين

قبيل الانتخابات النيابية الاخيرة ، وزع في منطقة الجنوب بيانان سياسيان موقعان بامضاء « تجمع عمال وفلاحي الجنوب » .

البيان الاول

الى العمال و الفلاحين
الى سائر الكادحين في جنوبنا البائس

من أربع سنوات دعتنا الحكومة الى ان نرمي بأسماء على ورقة في صندوق انتخاب . وقالت لنا يومها ان هذه الورقة هي الطريقة الوحيدة التي لدينا لنقول ما نريد أن نقوله ، لنعبر عن ارادتنا السياسية كما ينشرون ويعلنون ، فنحن اذا صوتنا لفلان بدل فلان فكأننا نصرح بوجهة نظر في الأمور التي تهم الجنوب ومشاكل الجنوب ، أو كأننا نطالب بمشاريع نلح في تنفيذها .

هل هذا صحيح ؟

هذا كذب . من أربع سنوات ، مثل اليوم ، لم يكلف واحد من اللاهثين وراء النيابة نفسه ان يقول أو ان يكتب ما ينوي ان يعمل إذا نجح . لم يكلف

واحد منهم نفسه ان يقول كيف يمكن تنفيذ هـذا المشروع أو ذاك ، وما هي الصعوبات التي تعترض المشروع – إذا وجد – ومتى يمكن ان ينفذ . ولكن هل هم بحاجة الى مثل هـــذه التفاصيل ؟ لا ، ليسوا بحاجة الى هذه التفاصيل أو غيرها لسبب بسيط هو انهم لم ينووا يوماً المطالبة الجدية بها .

منذ عشرين سنة ونحن نرمي بأوراقنا وعليهـا أسماء أولاد العائلات ومنذ عشرين سنة وأراضي الجنوب تمحل وتبور . منذ عشرين سنة ورجـال الريجي يتحكمون برقاب مزارعي التبغ ويوزعون الرخص على البكوات .

يقولون لنا ان الانتخاب هو دليـل حريتنا السياسية . عندما تذهبون غداً كما ذهبتم منذ أربع سنوات الى الصناديق لتنتخبوا ، ما هي الاسماء التي ستعرض عليكم ؟ اننا نعلم اننا إذا رفضنا انتخاب فلان ، فلن نستطيع إلّا انتخاب ابن عمه ، أو ابن خالته أو زوج اخته .. وكلهم أبناء نفس الطبقة ! هـل هذه هي الحريـة السياسية ؟ انها حرية البكوات في فرض من يريدون علينا . انها حرية النعجة ان تختار بأي سكين تذبح . هل سنترك لهم هذه الحرية الى ما شاء الله . أم سنفضح كذبهم وافتراءهم ؟

السلطة الفعلية بيد من ؟

هذه الكذبة ليست كذبتهم الوحيدة . في صور ومرجعيون والنبطية وبنت جبيل والزهراني .. يختال هؤلاء البكوات زهواً وفخراً. فهم أصحاب الورثة ، ورثة الآباء والأجداد ، ورثة « أسياد » الجنوب الذين ساموه سوم الدواب .. فالبيك الصغير يتصرف وكأنه السيد المطاع في كل مكان . في الضيعة وفي دوائر الحكومة ، في المنطقة وفي العاصمة . ولكنكم لم تشاهدوهم في غرفـــة الانتظار أمام أبواب الموظفين الكبار . لم تشاهدوهم في مجالس أصحاب المصارف والتجار في الزاوية بين يدي بيك من طراز جديد ، سيدهم الجديد .

منـــذ عشرين سنة كان آباؤهم من آل الأسعد وعسيران والزين والخليـــل

وعبد الله وصفي الدين وغيرهم زعماء لأسباب معروفة . كانوا ملاك الارض التي يعيش عليها أربع أخماس الأهالي ! كانوا أسياد العائلات « المالكة » كما يقول آباؤنا ، ولأن الارض كانت مورد رزق أكثر اللبنانيين ، كانوا مع أمثالهم في سائر المناطق يتحكمون بمورد الارزاق . ومن يحكم مورد الارزاق يحكم الاعناق . كان أكثر المنتخبين من رعاياهم . كان القسم الأكبر من موارد البلد ينمو في أراضيهم . لذلك كانت الحكومة مزرعتهم أو مزارعهم يتقاسمون غنائمها سنوات بلا حساب . كانوا ، وما زالوا يتقاسمون الغنائم ويندبون « حق الطائفة » يتقاسمون الغنائم ويحكون عن الحيف اللاحق بالحقوق .

ولكن الاحوال تغيرت ولم يتغيروا . لم يعودوا أصحاب الارض ولا أسياد الارزاق . باعوا قسماً من أراضيهم وتوزعت الارض بين الوارثين. وهجر الارض قسم كبير من الناس . ولم تعد موارد أراضيهم تشكل قسماً كبيراً من موارد اللبنانيين أو البلد . تغيرت الاحوال وما زالوا على حالهم ! يتوارثون النيابة وكأنها حق مكتوب . ولكن السيادة ليست حقاً مكتوباً . تغيرت الاحوال وتغير دورهم . لم يعودوا الاسياد الفعليين ، يتقاضون لقاء خدمتهم عمولة قد تكون معاشاً من بنك انترا أو كرسياً في مجلس ادارة شركة يدر عليهم أكثر مما يدر الكرسي النيابي بكثير . وهل يدفع احد عمولة لوجه الله ؟

لا ، لا يدفع التجار وأصحاب الشركات والمصارف عمولة لوجه الله . فبكوات الجنوب كبكوات بعلبك والشوف وكسروان وطرابلس ، يقومون بخدمة جليلة لأصحاب المصارف والشركات والتجار . انهم يقنعوننا ، يقنعون عمال وفلاحي ومستخدمي الجنوب وعكار والبقاع والشمال وبيروت والجبل بأن البرلمان هو السلطة التي تحكم لبنان . بأن الاحوال إذا كانت سيئة ، إذا كان الماء طفيفاً في منطقة بنت جبيل ، فما علينا إلا أن نطالب النائب أو ان نستبدله . وإذا كان التبغ لا يكفي لاعالة الفلاح في منطقة النبطية فما عليه إلا أن يطالب نائبه بالمطالبة برفع سعره . وإذا كانت البساتين لا تسمح للمزارع في منطقة

الزهراني إلا بأن يكون عاملاً زراعياً مياوماً فما عليه إلا استعطاف صاحب الأمر ..

ولكن هل هم حقاً أصحاب الأمر ؟

السيد الجديد :

اسألوهم عما يفعلون في مجلس النواب . اسألوهم عن المشاكل التي ناقشوها . اسألوهم عن الميزانيات التي لم يعرفوا بها إلا يوم طبعت ووزعت عليهم . هل يعرف نوابنا مشاريع الدولة للري وكيف ستوزع ؟ هل أعطوا رأياً في الأمر ؟ لا ، انهم لا يعرفون ، ولم يطلب رأيهم ، ولا رأي لهم .

لأن مجلسهم أصبح صورة. لأن نيابتهم أصبحت مهزلة تستر سيطرة أصحاب الشركات والمصارف والاموال . باسم التوازن الطائفي والتوازن العائلي وتوازن المناطق ، تحتفظ الدولة بهذه الدمى في الواجهة . تبقيهم في الواجهة لتدافع عن أسيادها الجدد : أصحاب الشركات والمصارف والاموال . إذا كانت الاحوال سيئة فالذنب ذنب النواب . ولكن هذه الدمى لا تحل ولا تربط إلا إذا شاء لها أسيادها . والأسياد يريدون درعاً يحمي سلطتهم ، يريدون واجهة تستر عورتهم ، هذا الدرع هو المجلس النيابي ، لأن النقمة تنصب عليه فلا تطال أصحاب السلطة الحقيقيين . هذه الواجهة هي المجلس النيابي لأن مهزلة الحرية السياسية تستمر ما استمر هذا المجلس .

مهما كانت نتائج انتخاباتهم فانتخاباتهم مزورة . لا لأن فلاناً هو الوزير أو ان فلاناً الآخر ليس وزيراً ، فهذه سخافات يلعبونها فيما بينهم . انتخاباتهم مزورة سلفاً .

لأنها لا تقوم على انتقاء بين مشاريع وبرامج .

لأنها لا تستهدف المصالح الحقيقية للجماهير الكادحة من عمال وفلاحين .

لأنها تقوم على انتقاء بين أبناء عمومة واخوان من نفس الطبقة المهترئة .

لأنها مهزلة تستر عورات السلطة الفعلية ، سلطة التجار وأصحاب المصارف، سلطة البرجوازية التجارية والمالية ودولتها .

ونحن لا يمكن أن نغمض العين ، لا يمكن أن نؤمن بالمهزلة ونقبض هؤلاء على انهم ممثلون ، اللهم إلا لمصالحهم ومصالح أسيادهم . حتى لو استطاع صوت يمثلنا أن يصل الى مجلسهم فليس أسهل من خنقه . ليس أسهل من ان يضيع في جلبتهم وفي عجزه عن الوصول الى مركز السلطة الفعلي .

طريق السلطة الشعبية الحقيقية

مقابل سلطة الدولة ومن وراءها ، علينا ان نرفع سلطة تمثلنا نحن ، تمثلنا كل يوم وليس كل أربع سنوات ؟ تواجه سلطة الحكومة ولا تحني الاعناق أمامها ، سلطة تنشر على الملأ برنامجها ، تقول ما تريد ، تقول كيف السبيل الى ما تريد ، وتناضل فعلاً من أجل ما تريد . هذه السلطة لا توجد في المجلس النيابي . انها السلطة التي تختارها الجماهير في أحزابها الديموقراطية وفي نقاباتها الحرة . انهم يستطيعون تزوير مطاليبكم وإراداتكم بعشرات الوسائل التي ألفوها، وذلك سهل عليهم . ما عليهم إلا أن يدخلوا ابن عائلة في لائحة ، أو يؤلفون له لائحة ، وإذا بـه الوجه الجديد المنتظر . يستطيعون التزوير لأننا ننتخب مرة كل أربع سنوات . وننتخب أربعة أو خمسة أو عشرة نواب لا نعرفهم ولا يعرفوننا . لا نحن منهم ولا هم منا . في الاحزاب الديموقراطية وفي النقابات الحرة يتبدل الحال ، ليس فيها رؤوس ولا زعامات ، فالحزب هو أعضاؤه ، والنقابة هي المنتسبون لها ، هم أهل الحل والربط . هم القيمون على الأمور ، هم القادرون على ملاحقة مصالحهم وفرضها على المترددين . في الحزب الديموقراطي لا يشرى الناس ولا يباعون . في النقابات الحرة لا يساوم على حساب العمال والفلاحين .

ان السلطة لا تخشى من النائب وان كان شريفاً . فهي تعلم انه وحده لايحرك

ساكناً ، وانها تستطيع منعه من دخول المنطقة التي يمثلها بواسطة أي قبضاي أو مستزلم . الممثل الفعلي الذي تخشاه هو الذي تحميه الجماهير التي يمثلها وتثق به ، هو الشخص الذي يرجع اليها دوماً لأنه يمثلها ، لأنه منها ، لأنها تعرف انهـــا تستطيع محاسبته متى شاءت .

هـــذه هي الحرية السياسية ، انها الحرية التي يخافونها . لذلك من السهل انتخاب عشرات النواب ولكن الصعب هو الحصول على ترخيص بانشاء نقـابة عمـــال زراعيين ، أو نقابة صغار مزارعي التبغ ، أو امكان العمل الحزبي الجماهيري .

إذا كانت هذه الحرية تخيف الدولة والبكوات ومن وراؤهم ، فلأنها الحرية السياسية الحقيقية وما عداها مهازل ..

ليست المقـــاعد النيابية لأبناء الشعب وانما هي احتكار للبـكوات أولاد الاقطاع السياسي .

التنظيمات النقابية والجماهيرية هي الطريق الوحيد للسلطة الشعبية الحقيقية .

تجمع عمال وفلاحي الجنوب

في ما يلي نص البيان الثاني الذي وزعه « التجمع »

الى العمال والفلاحين
الى سائر الكادحين في جنوبنا البائس

قبل اسبوعين من الانتخابات النيابية أعلن بكوات الجنوب أسماء المرشحين الذين تكرموا عليهم فأدخلوهم لوائحهم الفسيحة . وليس دخول اللوائح سهلاً ، ولا يحق لأي كان ان يدخـل اللائحة . على من يدخـل اللائحة ان يجر وراءه « مفاتيح » انتخابية . وعلى من يدخل اللائحة ان يكون أبوه أو عمه أو خـاله

قـد سبقه الى الكار . وإذا كانت كل هذه الصفات تنقصه فعليـه أن يكون « مقرشاً » ، أن يملك فضيلة الفضائل في هذه البلد : المال .

وهكذا كان في الطيبة ، في النبطية ، في صور ، وقف كامل «بيك» وعادل « بيك » و « السيد » محمـد وأعلنوا لوائحهم . ووقـف بالقرب من كل منهم صاحب « بيت المـال » . بالقرب من كامل الأسعد وقف علي عباس خليل . بالقرب من عادل عسيران وقف يوسف سالم . بالقرب من محمد صفي الدين وقف عـلي عرب . طوال عشرة أيام كانت اللوائـح الشهية تعد بعيداً عن الانظار والاسماع ، بعيداً عن أنظار وأسماع عمال الجنوب ، فلاحي الجنوب ، فقراء الجنوب . ان اختيار المرشحين للنيابة عن أهل الجنوب ، المرشحين للتكلم باسم أهل الجنوب ، المرشحين للدفاع عن مصالح ومطالب أهل الجنوب ، يجب أن يتم بعيداً عن أهل الجنوب ، بعيداً عن أنظارهم وأسماعهم ، بعيداً عن مصالحهم. هكذا يفهم كامل بيك وأسعد بيك وعادل بيك وكاظم بيك النيابة عنا ما دمنا – نحن أهل الجنوب – ننتخبهم وننتخب أمثالهم . وما دمنا لا نملك منظمات شعبية تمثلنا ، فاللوائح سوف تشكل كما تشكلت اليوم ، كما تشكلت منذ عشر سنوات ، منذ عشرين سنة وأكثر .

أعلن البكوات لوائحهم ودعونا لننتخب أسماء بعضها سمعنا به من قبل ، وبعضها لم نسمع به . ولكن هل عددوا المشاريع التي ينوون تحقيقها؟ هل قدموا لنا حسابات بما قاموا به خلال الاربع سنوات الماضية ؟ هل تكلموا عن حاجات الجنوب ؟ لا لم يعددوا المشاريع التي ينوون تحقيقها . لم يقدموا لنا حسابات . لم يتكلموا عن حاجات الجنوب . فكأننا – يا أهل الجنوب – قطيـع خرفان يقودونـه حيث يريدون . الاقطـاع يتلهّى بلوائحه ومرشحيه وانتخاباته ، والجنوب يرجع الى الوراء يوماً بعد يوم ، الجنوب يزداد بؤساً واحتياجاً وفقراً.

يقولون في الاذاعة والخطب والجرائد انهم مدّوا الطرق والماء والكهرباء . وكأنها صدقات يتصدقون بها علينا من مال أبيهم ، وليست مشاريع ينفق عليها

من مال الشعب ، من مالنا .

ألم يستغل « الزعماء » فرصة مد الطرق لتنفيع الملتزمين من أزلامهم ؟ ألم يحولوا الطرقـــات الى تجارة يستفيد منهـا اسيادهم وشركاؤهم من مستوردي السيارات والصناعيين وملاك الارض ؟

يتحدثون عن المــاء ولكنهم ينسون ان نصف الجنوب ما زال يعـاني من العطش ؟ يتحدثون عن الكهرباء ولكن ألم تفتح الكهرباء سوقاً لأصحاب وكالات التلفزيونات والبرادات والغسالات ؟ يتحدثون عن الكهرباء ولكن أين هي المصانع التي تستخدم هذه الكهرباء ؟ أين العمل الذي تؤمنه المصانع لآلاف العاطلين عن العمل ؟ أين الانعاش ؟ أين الجنوب من الانعاش ؟

أرض الجنوب تبور . اصبحنا ننتج ثلثي كمية القمح التي كنا ننتجهـا منذ عشر سنوات . ونصف كمية الشعير والذرة . هذا هو مصير أرض الجنوب . فهل من يعجب بعد ذلك كله اذا هجر نصف اهل الجنوب قراهم الى بيروت أو الخارج ؟

بماذا يجيب « الزعماء » على ذلك ؟ يطالبوننا بالولاء لهم . الولاء لسيد الطيبة وسيد الزهراني ! هذه هي زراعة الجنوب .

أما صناعة الجنوب، فانها لا تستوعب اكثر من ٧ ٪ من رأس المال الصناعي في لبنـــان (ولكن ليس بمفردها بل بالاشتراك مع منطقة بائسة اخرى هي البقاع) . ولا يستخدم الجنوب والبقـــاع معاً أكثر من ٧ ٪ من اليد العاملة الصناعية، مع ان سكان الجنوب والبقاع لا يقلون عن ٢٩ ٪ من سكان هذا البلد. هذه هي صناعة الجنوب . بماذا يجيب الزعماء على ذلك ؟ يطالبوننا بالايمـــان ، بعد الله والوطن طبعاً ، بالبيك وابن البيك وحفيد البيك .

أما تعليم الجنوب ، فمتخلـّف بأشواط عن التعليم في بيروت والجبـل حيث يرتع اصحاب المصارف والوكالات التجارية . هناك يدخل المدرسة تلميذان من

اصل كل ثلاثة تلاميذ . أما عندنا في الجنوب فمن بين كل ثلاثة تلاميذ لا يدخل المدرسة إلا تلميذ واحد . والذين لا يدخلون المدارس ليسوا أولاد الأسعد وعسيران والخليل والزين . فهؤلاء مدارسهم مؤمنة .

هذا ما « تكرم » به الزعماء علينا خلال السنوات العديدة الماضية . هذا ما « تكرمت » به الدولة . هل نعجب بعد كل ذلك إذا لم يبق في الجنوب إلا الشيوخ والاطفال والدواب ؟ هل نعجب إذا عرفنا ان في الجنوب ٦٠ مهندساً من اصل مجموع يبلغ ٩٠٠ مهندس في لبنان ؟ هل نعجب إذا عرفنا انه لا يوجد في الجنوب إلا ٩٠ طبيباً من اصل ١٥٠٠ طبيب ؟

كل ما في المنطقة يتراجع : الزراعة ، الصناعة ، التعليم ، التطبيب . الشيء الوحيد الذي يتقدم هو المصارف . فخلال سنتين فقط (١٩٦٠ – ١٩٦٢) ازداد عدد فروع المصارف في صيدا خمسة فروع. وازداد في صور ثلاثة فروع. وفي النبطية فرعين . ولكن ، من تسلّف المصارف ؟ انها تسلف المزارع الصغير الذي يرضى بأن يرهن أرضه . وتسلف الموظف الصغير الذي يرهن معاشه . بذلك يزداد يوماً بعد يوم استغلال الجنوب وأهله من قبل رأس المال المصرفي ، شريك رأس المال التجاري الذي يبيع التلفزيونات والسيارات .

هذه هي حالة الجنوب . هذا ما تركته لنا الدولة وبكواتها بعد ٢٥ سنة من الحكم والنيابة والدجل والاستغلال . هل تظنون حقاً ان تزفيت طريق يساعد على تقدم المنطقة ؟ هل تظنون حقاً ان توظيف فلان زلمة فلان ، في منصب كبير أو صغير ، لا فرق ، يحل مشكلة من المشاكل ؟

ليست مشاكل الجنوب مشاكل افراد . انها مشاكل المنطقة بأسرها . ومصالح المنطقة لا تتحقق بعملية ترقيع من هنا وأخرى من هناك . لا يحقق مصالح المنطقة إلا سياسة واضحة ، إلا سلسلة من المطالب مترابطة فيما بينها . وهذه السياسة لا يستطيع النواب رسمها أو تنفيذها .

الجنوب منطقة زراعية . وزراعة الجنوب تقوم على الدخـان في الداخل ، وعلى البستنة على الساحل . وبعد ان كانت المنطقة تنتج العنب والتين والزيتون والقمح والخضار عامة ، تحولت الى منطقة لزراعة الدخان . ولكن زراعـة الدخان ليست حرة. انها مقيّدة باتفاق بين الدولة والشركة الاحتكارية الاجنبية التي تحدد المساحة المزروعة ، وتفرض تصنيف الدخان وموعد استلامه، ومكان استلامه، كما تفرض سعر الدخان. هذه الشركة تمنح المتنفذين وأزلامهم مساحات واسعة يستطيعون عن طريق توزيعها وتلزيمها التحـكم بمورد رزق قسم كبير من الفلاحين . والشركة تجني الأرباح الطائلة وتشارك الدولة في أرباحهـا ، ولكن بشرط ان لا تطلق الدولة حرية زراعة الدخان ، لأن تقييد المساحات يتفق مع تلاعبها بالاسعار .

مطالبنا :

لذا فان مطلبنا الاول : اطلاق حرية زراعة الدخان واسترجاع الريجي من الاحتكار الاجنبي . والدخان الذي يزرع ويقطف ويشكّ وينشر في الجنوب ، لا يصنّع في المنطقة ، وانما في الحدث قرب بيروت ، في مصانع الريجي قريبـاً من حماية الدولة وهيبتها . ولكن من يشتغل في الريجـي ؟ ان قسماً كبيراً من العاملين فيها هم من أهل الجنوب . وهكذا فبدل ان تكون مؤسسات الشركة في منطقة الانتاج نفسها حتى يستطيع أهل المنطقة العمل فيها دون ان يهجروا منطقتهم نجد ان الشركة تنقل أهل الجنوب الى بيروت حيث مصانعها ومكاتبها.

مطلبنا الثاني : نقل مكاتب الشركة ومصانعها الى مناطق زراعة الدخان وتوزيعها على مراكز الزراعة .

ولا ينطبق هـذا المطلب على الدخان وحده . فحال زراعة الفاكهة على الساحل ، كحال زراعة الدخان . فالفاكهة التي تقطف من بساتـين الجنوب ، تعصر وتعلّب وتجفّف في مصانع بيروت وضواحيها .

اذن فمطلبنا الثالث : اقـــامة مصانع تعليب وعصر وتجفيف الفاكهة في الجنوب نفسه .

مطلبنا الرابع : احياء الزراعات القديمة كالعنب والخضار والزيتون. وهذه الزراعات تحتاج ، في أرض فقيرة وصخرية كأرض الجنوب ، الى اكلاف مرتفعة وآلات زراعية حديثة وأسمدة . والمشروع الاخضر الذي تتباهى الدولة به لا يكفي . فهو يعمل على نطاق ضيق ، ويقدم خدماته لكبار الملاكين وأصحاب الاراضي أكثر مما يقدمها لصغار المزارعين بكثير . المشروع الاخضر يتعامل مع الافراد ولا يتعامل مع المنطقة .

ان تنويـــع الزراعات في الجنوب يتطلب صندوقاً وطنياً تغذيه الدولة من أموال الشعب كما تقوم بمد الطرق . هذا الصندوق يتحمل تكاليف تقديم الآلات والأسمدة ، والتكاليف التي يحتاج لها الجنوب لكي ينتقل من حالته المتخلفة الى منطقة منتعشة . هذا هو المطلب الرابع .

ان المطـالب السابقة من تصنيع المنتجات الزراعية في الجنوب نفسه ، الى توسيع الزراعات فيه ، لا تتم ما لم تحصل المنطقة على الماء والكهرباء . والكهرباء التي تريدها المنطقة ليست كهرباء انارة وتلفزيونات وبرادات . المنطقة بحـاجة الى كهرباء صناعة . والماء الذي تحتاج اليه المنطقة ليس مـــاء شرب فقط ، بل ماء ريّ . ومشاريع الري التي قامت مصلحة الليطاني لتنفيذها ما زالت بعيدة عن الجنوب فالمطلب الخامس اذن هو الكهرباء الصناعية ومياه الري .

مطلبنا السادس : انشاء مدارس مهنية ذات طابع زراعي تسد حاجـات المنطقة .

مطلبنا السابع : انشاء مصلحة للصحة تؤمن مستوصفات وأدوية وأطبـاء بنسبة تتفق والحاجات الفعلية .

مطلبنا الثامن : تحصين القرى الامامية وتسليحها وتدريب أهل الجنوب على

استعمال السلاح لصد العدوان الاسرائيلي الغاشم ولضرب مصالح الاستعمار .

مطلبنا التاسع : اطلاق حرية التنظيم المهني والنقابي للعمال الزراعيين وصغار الفلاحين وتخويلهم حق الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي .

مطلبنا العاشر : بلدية منتخبة لكل قرية .

يا عمال الجنوب وفلاحيه :

هذه المطالب هي وحدها التي تستطيع ان تجعل الجنوب منطقة لا تنزف سكانها يوماً بعد يوم لتتحول الى خراب تملأه السيارات والتلفزيونات وآلات الغسيل . هذه المطالب لم يحاول « الزعماء » يوماً عرضها او الدفاع عنها . هذه المطالب تتطلب اموالاً . وأموال الخزينة التي تجبيها الدولة من الشعب تنفق القسم الأكبر منها في مشاريع تفيد اصحاب المصارف والتجار . فإذا اضطرت الدولة الى صرف اموال كثيرة فان عليها ان تجبر اسيادها اصحاب المصارف والتجار على ان يدفعوا . وهذا ما لا تريده الحكومة . فأسياد الحكومة هم اسياد نوابنا الكرام . ولا يجوز ان يزعج التابع سيده في رأي هؤلاء .

يا عمال الجنوب وفلاحيه :

ان تعمير الجنوب لا يهم الذين باعوا الجنوب . لا يهم الذين يعيشون بعيداً عن هموم أهل الجنوب والدولة لا تسمع الاصوات الضعيفة ولو كانت اصوات بكوات . الدولة تدافع عن مصالح اسيادها هي في توظيف المال في مصرف أو في وكالة تجارية أو في الاستيراد .. وليس في توظيف المال في ارض صعبة لا تدر الربح إلا بعد سنوات . إذا لم يكن اهل الجنوب من عمال وفلاحين اقوياء ، ولن يكونوا اقوياء إذا لم يتجمعوا في نقابات حرة وأحزاب ديموقراطية فإن الجنوب سائر الى البوار . والسلطة ضدنا في مطاليبنا . لأن مطالبنا ضد

مصالح رؤوس الاموال . والسلطة ضد النقابات الحرة والاحزاب الديموقراطية لأنها لا تستطيع اللعب بها كما تلعب بالنواب .

هذا هو طريق الطبقات الكادحة في الجنوب ولا طريق سواه .

معركة الجنوب هي معركة الديموقراطية والعدالة في لبنان .

تجمع العمال والفلاحين في الجنوب

أيار ١٩٦٨

مَابعدَ الانتخاباتِ اللبنانيّة

أ – وزارة الانتخابات :

(١) عند تشكيل الوزارة التي اشرفت على الانتخابات النيابية الاخيرة ، ربيع ١٩٦٨ ، طرحت امكانيتان امام رئيس الجمهورية وأمام الحكم . وكان من الواضح بما فيه الكفاية ان اختيار احدى الامكانيتين هو اختيار لأسلوب معين في الحكم يتجاوز المشكلة « الفنية » أو الادارية . فالامكانية الاولى هي تشكيل وزارة من خارج المجلس النيابي ، وهذا تقليد « شهابي » لا لأن الرئيس السابق فؤاد شهاب مارسه فقط وانما لأنه يعكس وجهة نظر « الشهابية » في السلطة النيابية والتمثيل السياسي : أي يعكس اعتبار الادارة وعلى رأسها رئيس الجمهورية ، الطرف الوحيد الجدير بأن يلعب دور الحَكَم والوصي على عملية لا بد منها لتأمين توازن القوى التقليدية الحاكمة في لبنان . هذا التقليد ، يملك الى جانب صفته السياسية الواضحة أشخاصه التقليديين : فالاختيار يتأرجح عادة بين عنصر قوي مرجح هو حسين العويني ، وأطراف ممكنة لم تتجاوز حتى اليوم عتبة الامكان : غالب الترك مثلاً ... هذه الصفة الشهابية للصيغة (الوزارة اللانيابية) ، بالاضافة للطابع الغالب على العويني ، كافيان لتعيين موقف الحكم الحالي من الانتخابات النيابية وبالتالي لترجيح كفة الاكثرية النهجية ومدها

بالتأييد المعنوي والفعلي ، عدا الضمانة التي يضفيها هكذا اختيـــار على موقف أجهزة الامن المعروف سلفاً .

كانت تلك هي الامكانية الاولى . اما الامكانية الثانية فهي تشكيل وزارة من عناصر نيابية في معظمها . هذه الصيغة ، الحل البرلماني ، هي الاخرى عنوان تقليد آخر مناقض للتقليد الشهابي ، فالحل البرلماني يعني انتهاء الوصاية على التمثيل النيابي وانتهاء التشكيك بقدرة المجلس النيابي على ان يتولى الاشراف على العملية الـــتي ينبثق عنها ، أي ان تشكيل وزارة من نواب هو ، في نظر المطالبين بالامر ، اعتراف بأولوية سلطة المجلس النيابي ، ولا سيما بتقديم هذه السلطة على الادارة الـــتي بدت خلال السنوات العشر الاخيرة وكأنها عامود الحكم ومرتكزه الاول .

يتضح إذاً ان اختيار امكانية من الامكانيتين المذكورتين عني بالفعل تحكمـاً لتوازن القوى السياسية في المجلس النيابي والبلد ، واختباراً لأحد الاتجـــاهين الغالبين عن طريق القاء الثقل بجانبه .

(٢) وقد حدد احد اقطاب الحلف الثلاثي ، بيار الجميل ، ما يقصده الحلف في الحاحه على الحل البرلماني . قال الجميل ان وزارة من خارج المجلس النيابي لا يمكن ان تملك من الوزن السياسي إلا ما يضفيه عليها رئيس الجمهورية نفسه ، فهي بذلك تمثل رئيس الجمهورية نفسه ، مما يجعل من تصرفات الوزارة وموقفها تعبيراً مباشراً عن تصرفات رئيس الجمهورية وموقفه . فاذا كانت الوزارة عرضة لهجمات الطرف الخاسر في الانتخابات ، فان الواقع هو ان رئاسة الجمهورية نفسها هي المعرضة لهذه الهجمات . ولكن بيار الجميل يرى ان مقام الرئاسة منزه عن الغوص في الأمور القذرة (حسب رأيه هو) التي تغلب على الانتخابات . بذلك برر القطب الحلفي تأليف وزارة « وقاية » كما اسماهـــا ، تقي بالطبع رئاسة الجمهورية من التعرض للحملات التي لا بد لأي طرف فعلي ان يتعرض لها .

يسكت هـــذا التبرير عن الامر الاساسي الذي يحاول درءه : ان تشكيل

وزارة لا برلمانية يعني حماية الطرف النهجي من قبل الادارة ، وعلى رأسها رئيس الجمهورية . أي ان الطرف الخاسر في المعركة يصبح معروفاً : الحلف ، وهدف حملاتـه كذلك : رئيس الجمهورية . ولكن وضع رئيس الجمهورية موضع النقد العلني والتجريح والتشكيك يحمل اسماً معروفاً في لبنان : انهاء العهد ، هذا ما حصل عندما بدأت الحملة على الرئيس الاسبق بشارة الخوري في مؤتمر دير القمر عـام ١٩٥٢ ، وهذا ما حصل بعد انتخابات سنة ١٩٥٧ التي أدت الى الحرب الاهلية صيف ١٩٥٨ . ولكن الوضع ربيع ١٩٦٨ بعيد عن هاتين السابقتين : فهو لم يبلغ من التأزم ما كان قد بلغه الوضعان السابقان . من هنا ولدت حملة التهويل التي سبقت تشكيل وزارة اليافي ، فالمجال الذي يستطيع الحلف ان يضغط فيه هو فترة ما قبل تشكيل الوزارة ، لأن تشكيلها يعني التزام رئاسة الجمهوريـة بالاختيار الحاصل ، والحملة على هذا الالـتزام طعن بالرئاسة وفتح الطريق أمام تصفية الحكم في ظرف غير مؤات ، في ظرف يفتح الطريق واسعاً أمـام القوى غير البرلمانية (وغير الحلفية) للاستيلاء على الحكم بصورة معلنة .

(٣) ولكن شارل حـلو لم يختر الحل اللابرلماني ، وانما اختار الحل المقابل . ودعا الى رئاسة الوزارة شخصاً ربطته به علاقة سابقة عندما شكلت حكومة الاقطاب ، عام ١٩٦٦ ، وليس صدفة ان عبد الله اليافي الذي دعي في هـذا الظرف لتشكيل حكومة يغلب عليها الطابع البرلماني هو الذي احاط استقالته خريف ١٩٦٦ ، بتصريحات تتناول بالنقد التقليد الذي يريد (أو أراد يومها) ان تسقط حكومة دون ان تمثل أمام المجلس النيابي الذي أولاها ثقته ، والذي يمثل السلطة التشريعية ، ولم تتوان الصحف الحلفية يومها (وذلك قبل التأليف الرسمي للحلف) عن نعت موقف اليافي بالعراقة البرلمانية .. إذاً ، كان تكليف اليافي تدليلاً على وقوف شارل حلو في جانب الصف البرلماني الذي حمـل لواءه الحلف الثلاثي ، كما كان اشارة الى موقف رأس الدولة الرسمي الى جانب طرف من الطرفين الاساسيين المتنازعين . بدا هذا التكليف انعطافاً في موقف رئيس

الجمهورية من العناصر التي حملته الى الحكم (العناصر « الشهابية ») وأحاطت به طوال الفترة السابقة ، وشهدت الفترة التي تمتد من التكليف الى حملة تبديل الحكومة بعد الانتخابات هجوماً على رئاسة الجمهورية عنيفاً وشبه شخصي . قامت به الصحف التي تعمل مع الاجهزة الخاصة (الصياد ، الانوار ، المحرر ، الحوادث ...) وذكر بعض هذه الصحف بمواقف سابقة بدت، على ضوء تكليف اليافي ، وكأنها بشائر « الخيانة » الحالية : انتخابات جبيل عام ١٩٦٥ .. لكن هذا الانعطاف ليس موقفاً يعبر عن نزعات الشخص وميوله الخاصة ، فهو ذو صلة وثيقة بعدد من الوقائع اللبنانية خلال السنتين الاخيرتين .

كان ميزان القوى ربيع عام ١٩٦٨ لصالح اليمين الحلفي وحلفائه، والعنصر الاول في هذا الميزان الجديد هو تشكيل الحلف نفسه ، فالاستقطاب الطائفي الذي ما زال فعالاً ، استطاع ان يكتل حول العناصر المارونية الثلاثة باسم الدفاع عن توازن طائفي يهدده استئثار رشيد كرامي بالحكم الفعلي ، فئات عريضة من البورجوازية الصغيرة والمتوسطة ذات الارتباطات التقليدية ، لا سيما في جبل لبنان . ولكن هذا التأييد نفسه اتى ليجسم مشاكل فعلية تطرح على صعيد آخر . فهناك التراجع الاقتصادي الذي بدأ مع توقف « انترا » بشكل حاد . ومهما كان السبب البنيوي لتوقف « انترا » فإن الايديولوجية اليمينية المغرقة هي التي تستفيد من فترات الانحسار الاقتصادي والازمة الاجتماعية ، وأتى عجز السلطة في الحد من هذا التراجع ، رغم كل التنازلات التي قدمتها السلطة في حكومة كرامي الاخيرة . أتى هذا العجز « حجة » في دعاية اليمين الحلفي تؤكد مسؤولية السلطة ومن وراء « السلطة » . والعامل الثالث (بعد تشكيل الحلف والتراجع الاقتصادي) هو هزيمة ٥ حزيران . فالطرف العربي المتقدم الذي يقدم للعناصر « الشهابية » قسماً من ناخبيها ، يفرض على العناصر الاخرى من حلفية وغيرها ، ان تأخذ قوة هذا الطرف بعين الاعتبار . أي ان التوازن العربي بين الدول المتقدمة والدول الرجعية ينعكس على الوضع اللبناني

الداخلي ، وفي حال غلبة الطرف المتقدم ، يضطر الفريق اليميني اللبناني ان يدخل هـذه الغلبة في حسابه فينتخب أكثر عناصره مرونة ، ولكن الفريق اليميني اللبناني نفسه لا يلبث ان يتصلب مع تراجع العنصر العربي المتقدم . ولا شك ان هزيمة حزيران من الاحداث التي افقدت « لفترة » الطرف العربي المتقدم مبادرته وفرضت عليه ارتهاناً ولو جزئياً بمواقف الطرف الرجعي (مثال ذلك موقف السعودية من مؤتمر القمة الذي دعت اليه مصر مراراً بعد مؤتمر الخرطوم دون نتيجة لمعارضة السعودية وليبيا) . هذا التوازن الجديد ، على الصعيد العربي ، جعل اليمين اللبناني في حل من الموقف المرن تجاه الطرف العربي المتقدم ، مما فتح الطريق واسعة أمام بروز الحلف الثلاثي كممثل قوي لتوازن القوى الجديد في صفوف الفئات اللبنانية التي « تملك » الوضع ، واختيار شارل حلو اعتراف بهذا التوازن .

(٤) ولكن الامر الذي يبدو غريباً للوهلة الاولى هو تورط الجبهة الديموقراطية البرلمانية وجبهة النضال الوطني في الاشتراك بالوزارة . غير ان هذا التورط نفسه يكشف عن قاعدة من قواعد لعبة الحكم في لبنان ، وعن الحدود التي لا بد ان يخضع لها الذين يعلقون ولو آمالاً طفيفة على امكانات هذه اللعبة فالوزارة بظروف تشكيلها ووسط الضغط الذي أحاط بولادتها ، بدت وكأنها تمثل حل الرئيس للمشكلة فالرئيس استبعد المرشحين الرسميين لمختلف الاطراف وكلف شخصاً عرض أمام الرأي العام وكأنه مستودع ثقة رئيس الجمهورية وممثله الشخصي .. ازاء هذا العرض كان من الصعب على الفئة التي اعتبرت رئيس الجمهورية طوال اربع سنوات كاملة « رجلها » وعنوان أكثريتها ، كان من الصعب على هذه الفئة ان تتراجع فجأة وتترك رجلها هذا يتخبط في أزمة حكم مستعصية لا حل لها إلا باشتراك الاطراف المختلفة التي لا بد منها حتى يحصل التوازن الذي لا بد منه . أي ان الكتل النهجية اضطرت لأن تتحمل نتائج الوضع الذي استفادت منه العناصر الحلفية : فالكتل النهجية لا تستطيع هي الاخرى ان تضع رئيس

الجمهورية موضع النقد والرفض إلا إذا أقدمت على تفجير أزمة الحكم بكامله ، وهذا ما لا تستطيعه ولا تريده . وإذا بأمين عام الجبهة الديموقراطية البرلمانية ، ممثل التجمع الشهابي يشارك في الحكم مع ممثل الحلف الثلاثي الذي لن يتوانى احد دعائمه من التعريض المكشوف بفؤاد شهاب شخصياً دون أن ينتج عن ذلك شيء اطلاقاً ، وإذا بممثل كال جنبلاط الشخصي ، أنور الخطيب ، يشترك الى جانب وزير الداخلية (سابقاً) سليمان فرنجية في عملية املاء نتائج الحل البرلماني على الناخبين اللبنانيين ، ان هذا كله يعني وللمرة الألف ، ان الحكم في لبنان يخضع في نهاية الامر ، وما دامت العلاقات السياسية قائمة على التوازن (أو على التهديد بنسف اللعبة كلها عن طريق الاحتكام للحرب الاهلية وللحلفاء الخارجيين) ، لشروط اليمين ، والمكاسب الحقيقية أو الوهمية التي يستطيع حكم قوي آنياً ان يفرضها عرضة للضياع اذا كانت ضمانتها هي الحكم القوي وأجهزته التي تخنق أية مبادرة جماهيرية .

(٥) تطرح هذه الخطوط العامة مشكلة تتعدى الوجه الحدثي الذي استوقفنا حتى الآن . هذه المشكلة تحدد مجال العمل الجماهيري بوجهيه الوطني والاشتراكي ، وذلك بطرحها دور العمل النيابي ومحله من الحياة السياسية اللبنانية ، ودلالة مشاركة فئات تنتمي الى اليسار في المعركة الانتخابية الاخيرة .

فوزارة اليافي ، التي شكلت باتجاه مخالف للاتجاه النهجي ، كان عليها ان تمثل أمام المجلس النيابي لتستطيع الاضطلاع بمهمتها ، والمجلس النيابي هذا هو وليد انتخابات عام ١٩٦٤ وتسيطر عليه أكثرية نهجية استطاعت طوال السنوات الماضية ان تفرض ممثلين عنها في رئاستي المجلس والوزارة . ولكن هذا كله لا يعني شيئاً ولم يعن بالفعل شيئاً . فالمجلس ذو الاكثرية الشهابية لا يستطيع إلا أن يعطي أكثرية كاسحة (تتعدى الثمانين صوتاً) للوزارة التي أتت لتمثل غلبة الاتجاه الحلفي ، المعادي (مبدئياً) للاتجاه الشهابي وإذا بالاكثرية نفسها تشكل القاعدة النيابية لما أسماه ريمون اده تعليقاً على تشكيل الوزارة اليافية

« انقلاباً أبيض » ، بالطبع على الاتجاه الشهابي . والحالة هذه ، ما يعنيه كسب المقاعد النيابية ؟ قبل هذا السؤال يطرح سؤال آخر : ما تعني أكثرية نيابية في لبنان ؟

لو كانت أكثرية مجلس ١٩٦٤ – ١٩٦٨ تمثل مصالح متجانسة ، تتناقض مع مصالح متجانسة مقابلة تمثلها الفئات الحلفية لكان من المستبعد ان يشهد مسرح الدمى السياسية في لبنان المهزلة التي شهدها مع الوزارة اليافية . ولو كان يملك التناقض حداً من العنف لما قبلت الاكثرية بالتنازل عن امكان قطع الطريق على الحل البرلماني الذي يتنافى مع مصالحها الانتخابية ، ولكن التفكير بالوقوف في وجه الوزارة البرلمانية لم يرد لأن تفكيراً مماثلاً يفتقد الى الحد الادنى من التجانس في صفوف الاكثرية يسمح لها بالدخول في مجابهة مع طرف قوي موجود في السلطة ، ذلك ان التماسك في صفوف الاكثرية ، أية أكثرية برلمانية في لبنان لا ينتج عن التجانس في المصالح التي تتمثل أو الاتجاهات التي تنعكس في المجلس النيابي . فالمصالح التي تتعايش ضمن الاكثرية لا تختلف نوعاً ، عن المصالح التي تتعايش ضمن التجمع المقابل ، إذاً ، ما هو الرابط الذي يوفر للاكثرية تلاحمها ؟ من الواضح انه ليس رابطاً داخلياً ، ناتجاً عن التقاء المصالح ، فالرابط الذي يصنع الاكثريات ، ويؤمن تماسكها يقع خارج المجلس النيابي ، وخارج المسرح الذي تدور عليه الصراعات الكتلوية ، طوال حكم فؤاد شهاب ، كان شرط التماسك الاكثري رئيس الجمهورية نفسه الذي يعتمد على ادارة تتوجها أجهزة محددة ، ولكن ما أن ترتخي قبضة الرابط الخارجي هذا حتى تتبعثر التكتلات النيابية والسياسية ، ويظهر عجزها عن ان تولد من داخلها ومن تناقضاتها محاور تلتقي عندها بشكل دائم . هذا الوجه يدل على المسافة الكبيرة التي تفصل المجلس النيابي اللبناني ، والعمل النيابي بشكل عام (ما دام يقوم على التوزيع المحلي ، العائلي ، الطائفي ..) عن المصالح الفعلية التي تشكل مضمون الحياة الاجتماعية في لبنان إذا صح ذلك فهو يعني ان المشاركة في المعركة النيابية بالشروط الراهنة (وهي

الشروط الوحيدة الممكنة في وضع ميزان القوى الحالي) مساهمة في الفصل الذي يشكو منـــه العمل السياسي اللبناني بين الصعيد السياسي والصعيد الطبقــي الاجتماعي وبالتــالي تأجيل لفعالية العمل السياسي ولانفلاته من سجن العلاقات التقليدية التي تشله ، ومحاولة التصدي لهذا الفصل الذي ينخر العمل السياسي ، ان بالتحليل أو برسم الخط السياسي العام وبتنفيذه ، أجدى بكثير من كيل اللعنات على النظام و « طغمه » وأجدى من اجتراح الخطط « البديهية » الــتي يفرضها « الواقع الملموس » الهارب أبداً ..

ب – ميزان القوى الجديد

(١) خلال معركة الانتخابات نفسها طرحت الشعارات من طرف واحد هو الطرف « الحلفي » هذا بينما سكتت الاصوات النهجية (ما عدا بيان لائحـــة جنبلاط) ولم تحاول ان تخرج من المعارك المحلية ، المحددة ، الى تنظيم معركتها الدعائية على صعيد لبناني . فشهدت المعركة الانتخابية الاخيرة أسياد الاقطاع السياسي الطائفي يشرفون على حملة لبنانية عامة وبشعارات تتوجــه إلى الوضع العام، ضمن هذا التوجه تم توزيـع أدوار محددة فقام الجميل ، في خط بيانه الشهير الذي سبق تشكيل الحلف الثلاثي بفترة يبعث « اللبنانية » والسيادة اللبنانية ، مهاجماً التبعية المفترضة للطرف العربي المتقدم (الذي يعتبره الجميل متأخراً لأنه اشتراكي وشيوعي) وحمل اده لواء الديموقراطية البرلمانية التي تتلخص في اعادة مركز الثقل في الحكم إلى مجلس نيابي لا يستطيـع أن يحـكم ، وبقي لشمعون أن يشهر ذكريات الازدهار التي يغدقها على عهده ، عندما كانت، تتدفق الاموال على لبنان في زمن عدني النعيم ... هـــذه الدعاية تعكس التطلعات التي حملت المد الحلفي ، كما انها تجسد التململ والتخوف اللذين طغيا على صفوف البورجوازية الصغيرة والمتوسطة في عدد من المناطق اللبنانية ، هذه الشعارات العامة تلخص برنامجاً سياسياً تصوغه بصورة جانبية ، معتمدة على التشابه والاستعارات،لكن

ذلك لا يحول دون وضوحه : فالحلف يبغي أولاً ، نزع التقييد اللفظي بالحياد اللبناني والوقوف بوضوح في صف الدول التي تربطنا بها « المصالح الفعلية » والتي « تشتري منتجاتنا » أي السعودية والاردن والكويت .. ثانياً ، فسح المجال أمام الاحلاف البرلمانية واطلاق حرية عملها وذلك عن طريق نقل النزاع على السلطة إلى الميدان النيابي حيث يملك الحلف ورقة ضخمة هي تمثيله للالتحام العائلي – الطائفي وعلى رأسه التكتل الماروني . ثالثاً ، تحويل الدولة إلى « صندوق تأمين » بتصرف المصالح الاقتصادية بينما « تفسر » الدعاية الحلفية التراجع الاقتصادي بتدخل الدولة ووصايتها ، هذا على صعيد الدعاية . واتبع الحلف دعايته بسياسة انتخابية صلبة تقوم على تشكيل لوائح متجانسة استطاعت ان تستبعد عناصر قوية ، قريبة سياسياً من الحلف ، لأن هذه العناصر رضيت بالتعاون مع مرشحين استبعدهم الحلف (مثال البير مخيبر في المتن الشمالي من الادلة الناصعة) . بذلك استطاع الحلف المغرق في يمينيته ، الممثل لأكثر القوى رجعية وتخلفاً في البلد ان ينهج اسلوباً انتخابياً متقدماً يقوم على شبه خط ، ولوائح متجانسة ، ومركز لبناني شامل ، بينما خاضت القوى الشهابية ، الوصية على خط بناء الدولة الحديثة ، معركتها وكل طرف فيها يقبع في منطقته ويغلق دون المناطق الاخرى بابه .

(٢) أدت الانتخابات إلى مجيء أكثرية نسبية ومتأرجحة (ويمكن ان يضاف : مؤقتة . فهي إذا استطاعت ان تلم خمسين صوتاً في انتخابات رئاسة المجلس لم تستطع ان تجمع أكثر من ٤٦ في عريضة فتح دورة استثنائية) . ولكن ، رغم وضوح الموقف الحلفي ، هل تعبر نتائج الانتخابات عن انتصار خط على خط آخر ؟ أي هل ثمة مطابقة بين اتجاه أكثري في صفوف اللبنانيين وتكتل نيابي ينقل إلى المجلس مطالب هذه الأكثرية ؟ يبدو ان مجيء الأكثرية النسبية (والمتأرجحة والمؤقتة) نتيجة تناقضين :

– التناقض الداخلي للشهابية : إذا كانت الادارة الشهابية قد عملت على لجم البرلمـان فهي قد لجمته فعلاً وإنما بالاعتماد على عناصر برلمانية ، أي انها عمدت إلى التركيز على عـدد من الاقطاب النيابيين ودعمت مركزهم بواسطة استخباراتها وعملائها وأمنها ، إلى جانب ايلائهم السلطة واطلاق يدهم في التوظيف والالتزام والرخص ، واوكلت الادارة إلى هؤلاء مهمة الحفاظ على الأمن النيابي وتحويـل البرلمان إلى مجلس تسجيل للاوراق الواردة من غرفة رئاسة الجمهورية الـتي ربطت بهـا مباشرة ، أو عن طريق رئاسة مجلس الوزراء عدداً من الادارات والمصالـح الاساسية . ازاء جدوى الاسلوب ومقدرتـه الفعليـة على شل التدخل النيابي ، سكتت الادارة الشهابية عن قانون الانتخاب الحالي ، بل عدلت التمثيل النيابي لتتيح لأكبر عدد ممكن من الوجاهات التقليدية ان تدخل إلى المجلس ، وأبقت على القاعدة التقليدية للاقطاع السياسي . مما مكن العنصر البرلمـاني على الاحتفاظ بمقدرته على استعمال التيـارات السياسية واستقطابها . وبرز ذلك باتجاه مغاير للاتجاه الشهابي في ظروف معينة كالظروف التي حددت أعلاه بالأزمة الاقتصادية ، وهزيمة ٥ حزيران والتكتل الرئاسي الماروني ..

– التناقض الداخلي للرأسمالية اللبنانية : منذ تشكيل مجلس الهيئات الاقتصادية والتوجه نحو رقابة فعلية على دوائر الدولة المعنية بالشؤون الاقتصادية والعمالية يبرز يوماً بعد يوم. ان هذا المشروع بالاضافة إلى ظاهرة أكثر قدماً (تسلل رجال أعمال إلى اللوائح الانتخابية) يحمل محاولة قد لا تزال جنينية لكن آثارها بدأت بالظهور وهي الخروج من وضع انتداب السلطة ذلك الطابع الشهابي، وممارسة هذه السلطة مباشرة ، عن طريق ممثلين مباشرين . وتناقض هذه المحاولة هي وقوع الرأسمالية اللبنانية ، في محاولتها هذه ، في التركيبات السياسية التقليدية العاجزة عن الحكم ، ذلك ان نمط نمو الرأسمالية اللبنانية ، وسيطرة رأس المال المصرفي–

التجاري عليها ، تركا البنية السياسية تدور في فلك متخلف ، سابق على تكوين رأس المـال هذا ومستقل نسبياً عن ظروف تكوينه ، هذا الانفصام هو الذي يفسر تحالف اتجاهات متقدمة (رأسمالياً) مع أكثر الاتجاهـات السياسية تخلفـاً .

ينتـج عن التناقضين السابقين استمرار الاقطاع السياسي واحتفاظه بقوى متجددة تمكنه ، في ظروف تراجع اقتصادي يضاف إلى تراجع القوى المتقدمة عربياً، من استرجاع مؤقت لعنفوانه ، وهل تدل أحداث الأشهر الثلاثة الأخيرة على أن الاقطاع السياسي استرجع عنفوانه ؟

(٣) من الامور التي تشير إلى تحولات في الموقف السياسي ، ولا سيما في وضع الاقطـاع السياسي ، أن الجواب على السؤال المطروح يفترض ، اليوم ، تحليل وضع الحكم ، أي وضع السلطة الفعلية التي تمارسها الادارة وعلى رأسها رئـاسة الجمهورية والوزارة . بذلك يبين التحاق القوى النيابية بالعامل الخـارجي الذي تحدثنا عنه أعلاه (آ ، ٥) .

أراد الحكم (رئاسة الجمهورية) أن يجري انتخابات تعيد للبرلمان وظيفته ، لأن الحكم يعكس التيارات التي تتجاذب اللبنانيين عامة ، والفئات الفـاعلة سياسياً خاصة ، وايديولوجية هذه التيارات لا ترى حلاً فيما عدا المؤسسة التقليدية التي تلعب دور المتنفس السياسي ، وهي بذلك شأنها شأن الايديولوجيات متخلفة عن الواقع الفعلي الذي تعايشه . فماذا كان ؟ كان ان انتهت الانتخابات إلى نتيجة عكسية : فالبرلمان الذي شهد انتصار الفئة « البرلمانية » مضطر لأن يعلق الامور كلها بموقف رئيس الجمهورية المباشر وتدخله العلني ، لأنه لا يجد في القوى البرلمـانية نفسها ما يمكنه من حل خلافاته وتجاوزها في صيغة حكم أو ائتلاف . فالحكومة اليافية باقية لأن رئيس الجمهورية لا يرى امكان استبدالها ، لأن هـذا الاستبدال يطرح مشكلة نتجت عن الانتخابات (التي أرادها حلو كما

هي) وهي تزايد قوة الفئات « البرلمانية » بشكل يجعل الانتخابات الأخيرة انتصاراً لها (الكتائب والوطنيين الاحرار) يبقيان خارج الحكم ، دون ان يشكل الأمر تهديداً كبيراً للوزارة ، وإذا بوزير الداخلية (السابق) الذي كان شرط النجاح الذي أحرزته القوى الحلفية يتحول إلى العائق الاساسي ، برلمانياً ، في وجه تحقيق النتيجة المنطقية لنجاح القوى الحلفية : مشاركتها الواسعة في الحكم وتوجيه السياسة اللبنانية وفق البرنامج الانتخابي الحلفي .

هذه المفارقات ، التي تنتج عن وضع البرلمان وعلاقته بالحكم والسلطة الفعليين ، تؤدي إلى طرح السؤال الذي يتعلق بالحكم . بالطبع لا يستطيع رئيس الجمهورية أن يحكم وحده (ان هذا الافتراض لا يتعدى التعداد المجرد للامكانات دون علاقتها بالامكانات الموضوعية) ولكنه ، كذلك لا يستطيع الاستمرار بالقاء وزنه في الميزان عن طريق ربط الخطوات التي تضطر السلطة لاتخاذها بموقفه المعلن لأن ذلك يعرضه مباشرة ، مما يخل بتوازن الحكم اللبناني (آ ، ٢) .

يبقى الحل البرلماني . ولكن هل يقوى الأساس العائلي – المحلي – الطائفي على حمل تجمع برلماني يتطلب استمراره واستعداده للحكم حداً معيناً من التجانس في المصالح والتماسك في المواقف يفتقدهما البرلمان تماماً ؟ ان القاعدة الاجتماعية للمؤسسة النيابية تقوم على نقيض هذا الافتراض ، في غياب عامل خارجي (عن البرلمان) يلعب دور اللحمة ، ما هو العامل الخارجي المرشح لهذا الدور ؟

ج – العامل الخارجي :

(١) لا ينفصل تعيين العامل الخارجي (الذي يستطيع ان يلعب دور اللحمة

بين التكتلات البرلمانية ويفرض عليها تكتلاً رئيسياً) عن السياق الذي يؤدي اليه ، وذلك كنتيجة لوضع مختلف القوى السياسية ضمن هذا السياق . ان استمرار أزمة الحكم التي خلفتها الانتخابات الاخيرة ، والظروف العربية واللبنانية التي أحاطت بهذه الانتخابات ، يطرح عدداً من الامكانات ويتفاوت حظ هذه الامكانات من التحقيق تبعاً لأوضاع يصعب التكهن بها (مجابهة جزئية مع اسرائيل ونتيجة هذه المجابهة ، استقرار الانظمة المحيطة بلبنان ونوعية القوى المرشحة لخلافة هذه الانظمة ، التكتلات الداخلية ...) ولكن تحديد الامكانات المرتبطة بالعناصر السياسية المتوفرة أمر ضروري ، ويتوقف على دقة استعداد القوى اليسارية في معركتها من أجل بناء تنظيماتها .

أولاً – ان عودة المجلس النيابي الى احتلال مكان هام من الحياة السياسية اللبنانية ، على عجزه عن القيام بمقتضيات هذا المكان ، يرجح طرح الحل عن طريق المجلس نفسه . فاستمرار التوازن بين الاتجاهين الكبيرين المسيطرين على المجلس الحالي يعني استمرار التوتر السياسي بالاضافة إلى ما ينتج عنه ، وما أشرنا اليه ، أي انكشاف رئيس الجمهورية وتعريض الحكم لأزمة تعصف به . هذا الوضع يطرح امكان حل المجلس النيابي الحالي واجراء انتخابات جديدة تتولد عنها أكثرية نهجية جديدة . لا شك ان افتراض الصفة النهجية للاكثرية الجديدة لا يعني ان تكون هذه الاكثرية قد اجترحت مواقف تحمل فئات لبنانية على الثقة بها ، فتغيير الاكثريات غالباً ما يقوم على استعمال « أزرار الحكم » : نوع الوزارة المشرفة على الانتخابات ، مجال التصرف المتروك لأجهزة الأمن ، ممارسة الضغط لتشكيل نوع معين من اللوائح الانتخابية ... وقرار استعمال هذه « الازرار » بهذا الاتجاه ، إذا ما تم فهو لن يتم باختبار واع وصريح وإنما من خلال استفحال عجز الرئيس الحالي عن مواجهة نتائج التوتر البرلماني ، والأكثرية الجديدة ، إذا ما تشكلت هي الحل ، فيصعب ان تأتي هذه المرة صورة عن

الاكثرية السابقة باشخاصها وارتباطاتها ، لأن ابقاء الصراع بين العناصر النهجية والعناصر الحلفية في اطاره السابق ، حتى لو دخل تعديل على توازن القوى ، يحمل في استمراره امكانات انفجار تتعدى النطاق البرلماني والطابق « العلوي » للحكم كله .

أما الجدة التي قد تطرأ على الاكثرية فتتعلق بفرض تنازلات أوسع على الاقطاع السياسي التقليدي لصالح عناصر تنتمي إلى الرأسمالية اللبنانية بمختلف فصائلها أو الى التكنوقراطية التي ما تزال أكثر العناصر اخلاصاً للاتجاه الشهابي (بتناقضه وتعدد مشاربه) إذا تم ذلك فان الادارة تسترجع وزنها الذي قلمت منه هجمات السياسة التقليدية ، ولكن الدور الذي قد تلعبه الادارة في الوضع الجديد لن يكون ، هو الآخر صورة عن الدور الذي لعبته الادارة في الاطار السابق . فالدور السابق أملته عناصر عدة بعضها ما زال موجوداً وبعضها الآخر تحول . فالعناصر الثابتة مثل حماية استقلال الجهاز الاداري عن التدخل المباشر للاقطاع السياسي ومصالحه الآنية ، لا بد لها من أن تشتد وتعكس بوضوح أكثر بروز فئات واسعة من متعلمي البورجوازية الصغيرة فقدت جزئياً الارتباط التقليدي الذي يشد الطامح إلى الوظيفة إلى واسطته (الوجيه أو النائب المحلي) . وهناك عنصر طارىء أساسي لا بد من أن يلعب دوراً هاماً في الاتجاه الجديد ، إذا ما أبصر النور ، وهو وضع الخزينة ، فالسياسة الاقتصادية الشهابية قامت إلى حد بعيد على انفاق ما تكدس طوال السنوات التي عقبت الاستقلال في خزينة الدولة في احتياطها . منذ ١٩٦١ والمشاريع العامة التي ترمي إلى توسيع البنية الاقتصادية التحتية (شبكات الطرق ، الري ، الكهرباء ، اعداد يد عاملة ماهرة ..) تتغذى من هذا الاحتياط الذي نفذ ، وألقى نفاذه ، ثقلاً كبيراً على عاتق ميزانية يصرف ٧٥ بالمئة منها معاشات موظفين . يؤدي ذلك إلى فرض اتجاه جديد يقوم على خدمة الرأسمالية اللبنانية بشكل مباشر وذلك بالعمل على تنظيم الاستثمار وتأطيره ، مؤسسات مالية كبيرة ، رأس مال

متمركز ، مساهمة الدولة في مصارف تسليف متوسطة الأمد ، تحديد مجالات الاستثمار بين رأس المال المحلي والاجنبي ..

يفترض هذا الاتجاه المحتمل الحد من حرية التصرف التي يتمتع بها الاقطاع السياسي ، والطريقة الوحيدة التي تستطيع اضعاف هـذا الاقطاع هي تحالف واضح بين الادارة ورأس المال التجاري – المصرفي (بشكل خاص) يرمي إلى جعل التمثيل السياسي مطابقاً للمصالح الاقتصادية . ولكن من الواضح ان هذا الاحتمال خاضع لنضج لا يتمتع بـــه الطرفان . لذلك فالامكانات المرسومة ، إذا كانت تملك قسطـــاً من الموضوعية ، لا تستطيع ان تدخل حيز الفعل إلا عبر تناقضات يصعب التكهن بها .

(٢) ثانياً – أما الامكان الثاني فهو استمرار أزمة الحكم الحالية ، ويعـــني هـــذا الاستمرار أن يبقى التوازن الحالي القائم على عدد ضئيل من الأصوات المتأرجحة (هذا شكلاً) وأن يطول افتقاد القوة أو العامل الذي يستطيع أن يفرض على التكتلات النيابية الانضباط والتماسك الضروريين لاقـــامة مجتمع أكثري يتطلب جهة تلعب دور الحَكَم الذي يفض النزاعات ويوفق بين المصالح المتصارعة ضمن التجمع دون أن يشكل هذا الحل الممكن صيغة لصالح التكتلات النهجية ، فإنه لا يتناقض مع مصالحها . إذا صح ذلك فإن ردود فعل اليمين الحلفي (من تصريحات كميـل شمعون إلى الاقتراح الكتائبي بالاستقالة من المجلس النيابي) سوف تؤدي إلى ازدياد التراجع الاقتصادي . ولكن استمرار أزمة الحكم يعني كذلك توريط كل الاطراف السياسية الحالية ، بما فيها بالطبع رئاسة الجمهورية ، وشل امكان تحكم « سياسي » أي نابع من الاطراف السياسية التقليدية . مما يفسح الطريق أمـــام تحكم « لا سياسي » تقوم به عناصر تلعب دوراً سياسياً بارزاً دون أن تكون من صلب « السلك » السياسي . وعنـاصر هـــذا التحكيم ليست كثيرة . فالامكانات تتراوح بين طرفين . الطرف الأول عسكري. وهذا مستبعد ان لم يكن مستحيلاً في بلد تمثل فيه الشرعية الدستورية

والبرلمانية رأس مال أساسي ، كما يكرر يومياً بيار الجميل وايديولوجية اليمين عامة . أما الطرف الثاني فهو « تقني » . هذا التحكيم يقوم على تمثيل مباشر للمصالح الاقتصادية بدعم من الجيش الذي يتولى ضبط العناصر السياسية المتمردة ، لكن هذا الحل يصطدم بعقبة صعبة ناتجة عن عدم تمثيل العناصر « التقنية » للارتباطات السياسية وعزلتها عن هذه الارتباطات . مما يجعل الضمانة العسكرية شفافة : فالطابع اللاسياسي (أي الذي لا ينتمي إلى الاقطاع السياسي) للعناصر التقنية يحرمها من الوزن الذي لا بد منه لمجابهة ادارة تدين بالولاء ، وفي معظمها ، للاقطاع السياسي ، كما يجردها من المقدرة على مجابهة الاقطاع السياسي نفسه . في هذه الحالة تبرز ضمانة الجيش على انها القاعدة الوحيدة مما يحول الصراع مع الواجهة التقنية إلى صراع مع الجيش نفسه . وهذا يرجعنا إلى التحكيم العسكري المستبعد أو المستحيل .

(٣) ثالثاً — يبقى حل ثالث هو امكان عقد جديد يربط بين العناصر المتصارعة ينتج عنه (عن العقد) تشكيل قيادة مشتركة تجمد الأزمة إلى حين انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ [١] . إذا بدا هذا الحل بعيداً أو صعب التحقيق ، فالواقع انه أكثر الحلول « واقعية » . عدا انه الحل الذي وفر على النظام اللبناني وعلى التحالف الحاكم هزة قد تكون ساحقة ، فهو يملك عناصر راهنة يكفي تنميتها حتى تضمن امكان العقد الجديد . فالوزارة اليافية تعد في صفها سليمان فرنجية الذي برز طوال الانتخابات على انه الوصي على مصالح الحلف الانتخابية وحاميها اليقظ . هذا من جهة . ومن جهة ثانية فإن الحكم ،

---

١) كتبت هذه الاسطر قبل تكليف بيار اده بشؤون المالية . هذا التكليف يشكل حلا رابعاً ، ظاهراً ، لكنه في الواقع يمزج الحل الثاني (العنصر التقني) بالثالث(اشتراك عنصر ينتمي الى الاتجاه الحلفي بحكومة تحميها العناصر النهجية) ومما يفرض المرونة ، في فهم الامكانات المذكورة .

رئاسة الجمهورية ، لم تغفل مناسبة لتعلن على الملأ عن استعداد الوزارة لتستقبل ممثلين عن طرفين من أطراف الحلف : الكتلة الوطنية والكتائب ، بذلك يمكن أن يجتمع في الكنف الوزاري ممثلون عن كل النزعات النيابية التي تتجاذب الحكم في لبنان : من أنور الخطيب (جبهة النضال – جنبلاط) إلى سليمان فرنجية ، مروراً بعثمان الدنا (التجمع البيروتي سابقاً ومستقبلاً – من الممكن) ان المضمون السياسي والاقتصادي لقيادة مشتركة من هذا الطراز لا يدخل على الوضع اللبناني تعديلات هامة : أكان كرامي في الحكم أم صائب سلام ثمة حدود لا يمكن للسياسة اللبنانية أن تتخطاها . هذه الحدود تتراوح بين الحفاظ على جبهة لبنانية – اسرائيلية مطفأة ، ومحاولة تأمين المساعدة الكافية للمصدرين اللبنانيين (مع نزوع معتدل لمشاركة لبنانية أوسع في المجال الدبلوماسي – مع كرامي – وفسح المجال لنقاش اقتراح البوليس الدولي – مع سلام –) .

إذا كان استعراض الحلول القريبة أو المتوسطة المدى يبدو وكأنه يغفل العنصر الجماهيري فلأن هذا العنصر ما زال حتى اليوم أسير أوضاع تطلق اليد لأطراف التحالف الحاكم ، وتجعل مستقبل لبنان السياسي إلى حد بعيد رهناً بعلاقات مختلف الفئات ضمن هذا التحالف الذي يرتكز في نهاية المطاف على وضع لبنان في شبكة العلاقات الاستعمارية التي تغل المنطقة العربية وتجعل من لبنان حارس هذه الاغلال .

(٤) إذا كان حظ الحسابات السابقة من الصحة فعلياً ، فإن ذلك يعني ان المنافذ التي تستطيع الجماهير ان تدخل منها إلى الميدان السياسي (غير المنفذ البرلماني الذي هو صلب عمل الجماهير السياسي) مسدودة ، فالحلول الواردة في خط تطور الوضع اللبناني ، خارج ظرف متفجر ، يقلب العلاقات في المنطقة العربية رأساً على عقب ، تقوم على استبعاد الجماهير اللبنانية ومصالحها الفعلية . ولا ينتظر بالطبع ان تقتحم الجماهير حلبة التقرير السياسي الفعلي وهي

ما زالت أسيرة التجزئة اللبنانية (التجزئة المحلية ، الطائفية ...) ، وعزلاء من مراكز التنظيم كالاحزاب والنقابات المستقلة ، ولكن هذا لا يعني ان مختلف الحلول المطروحة سواء . إذا كان الحلان ، الثاني والثالث ، لا يفسحان مجالاً البتة لتدخل جماهيري ، ولا يساهمان إلا في تجميد الوضع على مستواه الحالي ، فإن الحل الأول (الشهابي) يطرح الموضوع على بساط البحث بصورة مختلفة ، وان بشكل متناقض كما سنوضح .

إذا كانت الشهابية تقوم على محاولة تمثيل مصالح الرأسمالية اللبنانية (ذات الطابع التجاري - المصرفي المسيطر) في بنية اجتماعية تتميز بالفصام بين المصالح الاقتصادية والتمثيل السياسي ، وإذا كانت الشهابية أسيرة هذا الفصام الذي تعكسه في أساليبها وتناقضاتها ، فإن كسر الطوق البرلماني ، إذا ما فرض على الشهابية ، يمثل خطوة ضخمة إلى الامام . لأن هذا الكسر يعني السعي لتحقيق المطابقة بين المصالح المهيمنة ، مصالح الرأسمالية اللبنانية بمختلف فصائلها ، وبين تعبيرها السياسي ، إذا تمت هذه المطابقة ، ولن تتم إلا في عملية صعبة وشاقة ، فإن الشهابية هي ضحيتها الاولى ، إذ يفقد دور البديل الذي تلعبه الشهابية عن المصالح الرأسمالية مبرره . ومن ناحية ثانية يصح في الوضع الناتج عن هذه المطابقة ما قاله ماركس في الجمهورية الفرنسية الثانية في « صراع الطبقات في فرنسا ! » ، لأنها تخلع عن الاستقلال الرأسمالي أقنعته السياسية والايديولوجية المتمثلة في الملكية وأجنحتها . فإن الجمهورية تكشف وجه الاستغلال القاري ، جاعلة من الصراع الاجتماعي صراعاً طبقياً يقف فيه رأس المال والعمل وجهاً لوجه . إذا استطاع اتجاه شهابي من هذا الطراز ان ينجح ، فانه لا يفترض البتة ، كما استنتج الحزب الشيوعي اللبناني (الرسمي) دعم هذا الاتجاه . بل انه يفترض الاسراع بالقيام بالمهام التي هي مهام الحزب الماركسي - اللينيني : التنظيم الجماهيري ومقتضياته .

لكن ذلك ، أيضاً ، لا يفترض ان هذا التنظيم لا يقوم إلا في حال نجاح

هذا الاتجاه وقيام وضع معين ، فالقوى المنظمة والقيادات التي عليها ان تتولى مهام التنظيم تولد « في رحم » الوضع السابق على الوضع المؤاتي والملائم . وهي قد تولد عبر مهام لا تمت بصلة مباشرة للمهام التي يفرضها النضال الطبقي المكشوف لذلك فإن كل المهام العاجلة (من المطالب العمالية والفلاحية الآنية الى دعم نضال التحرير الفلسطيني) مساهمة في الاعداد لمعركة الجماهير اللبنانية القادمة .

تموز ١٩٦٨

تناقضات الصعيد السّياسيّ في لبنان

تطرح القضايا العملية عدداً من الأمور والاسئلة التي تجد حلها أو الجواب عليها في اطار التنظيم فقط . فاتساع الاتصالات والمقدرة على النفاذ الى عدد من الاوساط المتنوعة ، لا سيما العمالية والفلاحية ، هذه الجوانب ليست رهناً بالنشاط الذي يبذل أو قد يبذل ، كما انها ليست رهناً بنوعية المناضلين فقط .

فالنشاط والنوعية يؤديان دورهما في مجال الاتصال والتنظيم الذي يبقى مجالاً مضطرباً إذا لم يمدّه العمل السياسي بخط ومواقف واضحة تعطيه سماته الايديولوجية والطبقية . ومن طرف آخر فان البطء الذي يطبع النشاط العملي وحصره في مجالات المثقفين والبرجوازية الصغيرة وافتقاد « المناضلين » القادرين على حمل الخط السياسي الى أماكن عملهم ، واغناء الخط وتعديله بمواجهته بمشاكل جديدة هذه القضايا تدفع الى التساؤل عن نوعية الخط السياسي ، عن سلامة وجهته ، ووضوح صياغته ، وبقائه في حدود مشاكل معينة دون غيرها . . وبالتالي عن مستقبله .

حتى اليوم ، كان عمل التحليل منصباً على نزع الحجب التي تغلف الرؤية

السياسية المشتركة بين أطراف اليسار اللبناني (والعربي بشكل عام) . بدون رؤية سياسية سليمة في خطوطها العامة لم يكن من الممكن المبادرة بموقف صلب لا يتحطم عند أي انعطاف ظاهر في الاحداث . هذه الرؤية السياسية السليمة هي كذلك شرط نقاش فعلي مع الاطراف اليسارية ، قواعد وقيادات ، لا تقع في فخ ترديد اتهامات متداولة ، من نوع التبعية .. اتهامات ما تزال تشكل قسماً كبيراً من « نقد » العروبيين المستجدين ، هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية فان أولوية التحليل السياسي والتاريخي العام أمر ينبع من الدور الحاسم الذي يلعبه هذا العامل (السياسي) في ربط العوامل الأخرى بعضها ببعض ، وفي تقدير مكانتها من البنية الاجتماعية التي يرمي العمل الاشتراكي الماركسي لتغييرها . وكان لاضطلاع مثقفين ، ينتمون الى البرجوازية الصغيرة ، بهذا العمل ، دور في اعطاء العامل السياسي أولويته ، إذ أن المشاكل التي تواجه هذه الفئة هي مشاكل سياسية للوهلة الاولى .

أدى ذلك كله الى تغليب الجانب النقدي ، وذلك عن طريق تتبع آثار اليسار وكشف مضمونها انطلاقاً من هذا المضمون أكثر مما بواسطة مقالات تبدأ وكأنها هي البدء فعلاً . ولكن هذا العمل كان يرمي بشكل واضح الى تركيز مقاييس في الاحكام السياسية تسمح بنمط مختلف . فهل كان ، مثلاً ، في الامكان نقاش قضية الموقف من الناصرية انطلاقاً من المقاييس المكرسة ، التي كرستها الاحزاب الشيوعية ، والتي تقوم على « معاداة الاستعمار » و « الخطوات اللارأسمالية » و « حساب الجوانب الايجابية والجوانب السلبية » ؟ هل كان تحديد مواقف لبنانية متتابعة ومتماسكة ممكناً بالاعتماد على « مفاهيم » كـ «الطغمة المالية » و « أوسع الجماهير الوطنية » و « احتدام الصراع والنشاط المحموم للرأسمال العميل » .. ؟

ان عدم التحديد الذي يغلب على الأسس التي تنطلق منها الحركات اليسارية ذو نتائج سياسية هامة منها التذبذب في المواقف الفعلية تحت ستار من الثبات

والاستمرار في التحليل السياسي ، مما يفقد العمل الدعائي قسماً من فعاليته ، ويحوّل التحليل الى شطارة لفظية روتينية تكتسب بالتدريب والتخدير . فالتصدي لهذه المعميات لم يكن نتيجة تطلب ذهني فحسب ، مع التشديد على هذا التطلب وضرورته في عمل يستلهم الماركسية ، بل نتيجة قياس النتائج السياسية السلبية التي تعرقل التوسع اليساري .

ان المحاولات التي تمت في هذا الصدد ، تتوجه في الوضع الراهن الى مثقفين ، والأرجح انها لا تستطيع ، في صياغتها الحالية وفي مشاكلها ، ان تجتذب اهتمام فئة أخرى بصورة واسعة ، ولو نسبياً .

ولكن السؤال السياسي هو التالي : هل يستطيع جهد ماركسي ، يغلب عليه الطابع السياسي ، استقطاب فئات واسعة من العمال والفلاحين اللبنانيين في لبنان الحالي ؟ ما هي شروط هذا الاستقطاب السياسية والتنظيمية ؟ وما الدور الذي نستطيع ان نلعبه في تأمين هذه الشروط ؟

أ – الجانب السياسي للتناقضات اللبنانية الداخلية :

نستطيع تلخيص الصراعات اللبنانية الحالية بالشكل التالي :

١ – خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة ، ونتيجة النمو المتصل للبرجوازية المصرفية – التجارية ، أصبح التوازن السابق ضمن التحالف الحاكم غير ممكن . فاستيلاء الاقطاع السياسي ، الذي كان يرتكز على امتلاك الارض ، على السلطة السياسية ، التشريعية والتنفيذية ، أصبح يقف عائقاً في وجه وصول ممثلي البرجوازية المصرفية – التجارية الى مقاليد الحكم المباشر . ولكن هذا العائق ليس مفتعلاً ، بل هو ناتج عن النمو غير المتكافىء للمجتمع اللبناني . ففي حين أدى الدور الذي تلعبه الرأسمالية اللبنانية كحلقة في دورة رأس المال الاستعماري الى تحديث جوانب عديدة من النشاط الاقتصادي ، وبالتالي الى تنوع الحاجات

وتشابك العلاقات ، بقيت الحياة السياسية خاضعة لوتيرة الريف الذي ينتمي اليه معظم الناخبين (على الاقل كما يصوّتون) ، ولعلاقات الريف السياسية التي حفظت بشكل مصطنع ،وحنّطت بفصلها عن المجرى الفعلي للعلاقات الاجتماعية كما يتلاطم في المدينة ..

نتج عن هذا الوضع فصام مزدوج :

- الأول : ما بين البرجوازية المصرفية - التجارية والاقطاع السياسي . هذا الفصام يبرز في الشكوى الدائمة التي تنصب على الطاقم البرلماني الحالي ، والتي تصبّها فئات متنوعة أو متناقضة . فمن طرف ، يشكو الموظفون ، ولا سيما كبارهم ، الذين اوكل اليهم أمر ما يسمى بالتخطيط والدراسات ، يضاف اليهم عدد من الصناعيين والتجار وأصحاب المصارف والمهن الحرة الذين يتمثلون ايديولوجياً في « الاوريان » و « الجريدة » . ويشكو من طرف آخر ، يكاد يكون مناقضاً ، (على الاقل على هذا الصعيد) فئات مصرفية تجارية مقاولة ، لا تجد وسيلة سياسية ، في الاطار اللبناني ، تواجه بها تحديات السلطة التنفيذية ومن ورائها الجهاز الاداري سوى اللجوء الى برلمان تنعي عليه تخاذله وتواطؤه مع السلطة التنفيذية .

- الثاني : ما بين الاقطاع السياسي ومجموع الناخبين الذين ينتمون في معظمهم الى البرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة ، والعمال الزراعيين والفلاحين . هذا الفصام نتج عن التحولات العميقة التي طرأت على بنية البلد (الهجرة الى المدينة ، تخلف المناطق الهامشية بالنسبة لتمركز الخدمات في المدن - بيروت وطرابلس والجبل - اتساع الحاجات الجماعية ..) والتي تتطلب مواجهتها تخطيطاً واستثمارات تتناقض مع قانون الربح الذي يحكم الاستغلال الرأسمالي في لبنان .

هذا الفصام المزدوج هو الظاهرة التي تحكم الحياة السياسية اللبنانية كلها ، وذلك بقدر ما ان الطبقات المهيمنة ، المسيطرة ، تفرض على مجتمعها كله نتائج وضعها في البنية الاجتماعية .

٢ – النتيجة الاولى هي الشهابية ، بمدلول واسع يشمل ظواهـر لا ترتبط مباشرة بالادارة الشهابية الفعلية ، كبعض الاتجاهات الايديولوجية التي غلبت على فرق من اليسار اللبناني .

فجواباً على الشق الأول من الفصام أخذت الشهابية على عاتقها مهام التشريع وايجاد المؤسسات الادارية الكفيلة بأن تشكل أجهزة الوقاية والدراسة بالنسبة للبرجوازية المصرفية التجارية . كما أخذت على عاتقها مهمة تقليم أظافر اقطـاع سياسي قـد تشكل خلافاته وحزازاته عامل اعاقة في انجاز مهام الادارة أو متنفساً للصراعات الفعلية التي تصطخب في ثنايا المجتمع اللبناني .

أمـا الشق الثاني من الفصام فقد حاولت الشهابية معالجته ضمن الامكانات الضيقة التي تملكها . فأطلقت مشاريع التجهيز الأولية ، الماء والكهرباء والطرق واستصلاح الأرض والتعليم المهني والتخطيط المدني ... هذه المشاريع ، وبعض انتاجاتهـا ، جعلت من الادارة الواسطة التي كان يقوم بها النائب بين المنطقة ومركز التقرير الذي هو قمة الادارة ، أي رئيس الجمهورية ومن حوله من كبار الموظفين .

٣ – لا شك ان المحاولة المزدوجة ، على ازدواجها ، تتبع خطاً واحداً تعود الغلبة في تقريره للتحالف المسيطر . فمحاولة ردم الهوة بين السلطـة السياسية ومجموع الناخبين ، لا يمكن أن يتم إلا في اتجاه تمليه مصالح البرجوازية التجارية – المصرفية . فالانجازات لا تتصدى للاسباب الكامنة وراء تخلف المنـاطق الهامشية كانخفاض انتاجية الارض وانعدام المؤسسات الصناعية المحلية الـتي تستطيع تحويل الانتاج المنطقي في المناطق نفسها ، لأن تكاليف هـذه المعالجة مرتفعة وتتطلب سياسة ضريبية جديدة وتنظيماً سياسياً مختلفاً . فاكتفي بالمالية العـامة وفائضها لربط العاصمة بالمناطق وتحويل هذه المناطق إلى سوق قابلة لاستيعاب نمط من السلع التي اكتسحت المناطق « المتقدمة » .

٤ – مع اضطلاع الادارة بالاعباء الـتي أخذت تضطلع بها مع ١٩٥٨ –

١٩٦٠ ، انتقل مركز السلطة إلى هــذه الادارة نفسها (دون أن يعني ذلك تلاشي الدور الذي تلعبه المؤسسة السياسية التقليدية فالتحليل يشير إلى الوجهة العامة للتطور التي لا تستبعد عودة القوى التقليدية نفسها) . ولكن هــذا الانتقــال يحمل معه إلى جانب امكان توجيه مقاليد الحكم بسهولة نسبية خطراً كبيراً هو تحويل كل صراع محلي إلى صراع سياسي عام يعرض السلطة ، وهي مركز التوازن الجديد ، لأن تصبح بؤرة الصراعات السياسية ومصبها . فاتساع التشريع وشموله ، وتأطير المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية لعدد متزايد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، والتدخل السافر الذي تمارسه أجهزة الدولة في الصراعات الطبقيـة والاقتصادية ، كلها عوامل تضع الدولة في الخط الأمامي من الجبهة السياسية .

٥ – كيف تدرأ الدولة هذا الخطر ؟

وضعت الدولة اطاراً عامــاً تتحرك ضمنه سمّته « التوازن » . إلى جانب تشريعات عمالية ذات نتائج ملموسة وان طفيفة ، كالضمان الاجتماعي ، تسلـّط الادارة على رأس الطبقة العاملة جانباً واحداً من قانون العقود الجماعية ،التحكيم والوساطة ، دون التنظيم النقابي الذي يفرضه « العقد » . وهي لا تحل ولا مشكلة فعلية من مشاكل اليد العاملة وسوق العمل(المهارة، التقنية ، الاتساع..) ولكنها تغرق المناطق ، نسبياً ، بمظاهر البحبوحة . هذا الاطار العام الذي تمتد صيغته إلى مختلف المجالات يرتكز إلى ايديولوجية واضحة المعالم ، تكنوقراطية المنحى ، تقوم على أن المشاكل التي تشغل اللبنانيين ما هي إلا مشاكل النمو . وهي تتلاشى مــع استمرار النمو وامتداده إلى المناطق الهامشية عن طريق ازدياد مساهمة السياحة في الدخل وتوسيع إلى الجنوب مثلاً (شط صور ، آثار صيدا والنبطية ..) أو تحسين مساحات زراعية . فإذا كانت هذه هي المشكلة بالفعــل ، فما على المواطن إلا أن يسلم أمره إلى الادارات المختصة التي ترى مدّ النمو قادماً لا محالة .

ولكن هذه الاطر العامة تدخل إلى حيز التنفيذ بشكل أقل لباقة وتناسقاً من الايديولوجية . فخنق النقاش السياسي في البرلمان ، وهو برلمان لم يكن يوماً صالحاً لنقاش فعلي ، والاستمرار في منع الاحزاب السياسية ذات الرؤية الواسعة التي لا تتسع اللعبة البرلمانية اطاراً لها ، والقضاء على تحركات الحركة النقابية عن طريق تدجين المتمردين من قيادييها ودعم المستخدمين والموظفين والحرفيين الذين يشكلون القيادات المنساقة ، كل هذه الاجراآت تغلق التنفس السياسي لتحوّله إلى خلافات بيروقراطية أو تحكيمات ادارية . وبينما يتمركز الثقل السياسي للتحالف الطبقي الحاكم في أجهزة الدولة وبعض المؤسسات الخاصة التي تناقش مع الدولة وتضغط عليها مباشرة ، يتبعثر الرد السياسي للطبقات المستغَلة في الردود المهنية والمحلية والسياسية العامة التي تنخرط في خط « التوازن » على صعيد البلد كله .

ب – العمل الجماهيري وتناقضاته :

ان ما سبق لا يدخل في الحساب حتى الآن ، المعطيات التي استطاعت الشهابية أن تفرض عليها هذا المآل . فنحن لم نتعرض في الحديث للاحزاب السياسية العاملة ، ولا للبنى النقابية ، ولا للتركيب الانتخابي . وأهم ما تركناه جانباً هو البنية الطبقية للعمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة (لنبحثها على حدة) . ولكن التحليل السابق يكفينا لمتابعة الخط الذي نحاول تلمّسه .

تجاه التسييس الضمني للحياة الاجتماعية اللبنانية لا تملك الجماهير اللبنانية أية مؤسسة سياسية تمكنها من مجابهة الضغط الذي تمارسه الادارة والبرجوازية المصرفية – التجارية من ورائها . هذا الوضع ينعكس في انقطاع يشكو منه العمل السياسي بشكل عام ولا سيما العمل اليساري .

ما هي مظاهر هذا الانقطاع ؟

١ – لم يستطع العمل النقابي العمالي أن يتجاوز مرحلة المطالبة المهنية ،

الجزئية ، التي تكتفي بالتشديد على زيادة الأجور . منذ أربع سنوات ، أي منذ اضراب عمال البترول ، انتقلت المطالبة من الزيادة البحتة إلى الملاك ، أي إلى تأمين ضمان العمل من ناحية ، وإلى الزيادة الدورية التي يؤمنها الملاك من ناحية أخرى . ولكن حتى اليوم لم تبرز مطالب عامة ، أي واسعة ، تتعلق بشكل جدي بالضمانات الاجتماعية ولا سيما التطبيب والتعليم والسكن . فهذه المسائل ما زالت وراء أفق المطالبة العمالية . ورغم ان الدولة هي التي عملت عام ١٩٦٤ على حل النزاع حول الأجور بواسطة قانون زيادة السبعة بالمئة ورفع الحد الادنى إلى ١٤٥ ثم إلى ١٦٠ ل. ل. فانها ما زالت تملك مقاليد التحريك العمالي بصورة واضحة . والنقابات اليسارية ، منذ أن تم الاعتراف بها ، وهي تواصل عملية انخراطها في الاطر القائمة ، محجمة عن اثارة وجود ٨٠ ٪ من عمال المطابع ، مثلاً ، خارج صندوق الضمان الاجتماعي . هذا الوضع طبيعي وقابل للاستمرار ما دامت الدولة تلعب دور الوساطة . وما دامت النقابات تقبل عموماً ، بطابع هذه السلطة . هذا الدور لا يمكن ان يفضحه النمط الحالي من المطالب لأن هذا الدور يمكن الدولة فعلاً من أن تلعب دور الوسيط . وهي تتخلى بشكل فاضح عن هذا الدور عندما تتوصل النقابات لأن تطرح الضمانات الاجتماعية بشكل جدي أي شامل مثل أن تطرح موضوع التطبيب بمطلب « الخدمة الطبية العامة » التي تتطلب مصادرة نسبة من الأطباء أو حصة من وقت الأطباء ، وشبه تأميم للدواء ، أو أن تطرح قضية التعليم بمجانيته وتعميمه حتى سن الرابعة عشرة ...

هذه المطالب المتفاوتة الشيوع تفتقد حتى اليوم عنصراً أساسياً : ان تتبناها النقابات العمالية ونقابات المستخدمين بوضوح كجانب لا يتجزأ من مطلب الأجور ، أي من مطلب « كلفة العمل » نفسه . يلمس الانقطاع هنا في حصر مشكلة الأجور بمطالبة صاحب العمل ، الذي هو أحياناً الدولة نفسها ، والاستنجاد بالدولة كوسيط دون وضع دور الوساطة موضع التساؤل

والتمحيص ، وبالتالي تضامن الدولة وصاحب العمل ، في عملية الوساطة والحل. لذلك ، ورغم النتائج التي أدت اليها الوساطة حتى اليوم فإن شكل الوساطة لم يكن موضع مطالبة بالتعديل أو مطالبة بتحويله من شكل غير رسمي إلى شكل مؤسسة . مما يؤمن للدولة شروطاً ممتازة لممارسة دورها : فهي تضغط وتتهدد وتتوسط دون أن تكون مسؤولة أمام أية هيئة عن هذا الضغط والتهديد والوساطة .

جانب آخر ملازم للجانب الأول من اللاتسييس الذي تعاني منه الحركة النقابية في لبنان ، هو محلّية الخلافات والمطالب . إذا أضرب الطلاب الثانويون مطالبين برفع حاجز اللغة الفرنسية أمام أبناء الطبقات الكادحة أو البرجوازية الصغيرة ، لم يعر العمال أو الفلاحون الاضراب اهتماماً ولم تأت نقابة المعلمين بحركة . فيبدو الاضراب ، وذلك لطبيعة المطلب ، من ناحية ، ولعدم توضيح مدلوله العام من ناحية ثانية ، وكأنه لا يعني أحداً سوى المعطوبين فرنسياً ! إذا أضرب عمال المرفأ لفرض انضمام فريق منهم إلى صندوق الضمان ، تم الاضراب وانتصر دون أن يوقظ الأمر فئة من المئة الف عامل ومستخدم الذين لم يتسجلوا في صندوق الضمان .

ان محلية التحركات النقابية ، في قطاع العمال والمستخدمين والبرجوازية الصغيرة سدّ في وجه التسييس الذي لا يصبح واقعاً ما لم تطرح الفئات المستغلة علاقاتها بمختلف الطبقات وبجهاز الدولة موضع الرفض والتغيير .

وما دامت الفئات النقابية منزوية في هذه الحدود ، فان القيادات الحالية تقوم بمهمة النقل والمفاوضة التي تمليها هذه النوعية من المهام . وتبقى الصيغ التنظيمية القائمة على الاقطاع النقابي وافية ومستوعبة للدفع النقابي المحدود . أي اننا نعبر من الطابع المهني إلى الجزئية المحلية الى دور الوساطة الادارية إلى استقرار الصيغ التنظيمية والاقطاع النقابي الذي بدوره يبقى العمل النقابي في الحدود المهنية الخ ...

إذا صح الوصف السابق ، اتضح أن مركز التوازن الحالي هو انحصار المطالب النقابية في الحدود المهنية الجزئية التي تسمح بالوساطة ، والعزلة ، والتنظيم الحالي .

٢ – على الصعيد السياسي ، أي صعيد الاحزاب السياسية اليسارية أو القريبة منها يأخذ الانقطاع أشكالاً متعددة اخرى .

– ثمة فئة غاب عنها تماماً الدور الذي لعبته وتلعبه الشهابية ، ايديولوجية وادارة ، فهي تتبنى المشروع الشهابي «أي الايديولوجية الشهابية » وان صاغتها بلغة مختلفة . هذه الفئة تتصنف طرفين :

● طرفاً موجوداً في الحكم بأشكال متباينة (جنبلاط ومن حوله) ويعتبر ان الحكم الحالي هو وسيلة اخراج المطالب المتقدمة إلى حيز التنفيذ . ويتفاوت الموقف التكتيكي وفقاً للقرب أو البعد عن الحكم أي الوزارة أو عدد من الوظائف التي يحتلها المقربون أو المرضيّ عنهم .

● وطرفاً آخر لا يشارك في الحكم ويفهم دوره على انه دعم الفئات المتقدمة من الحكم وحمايتها من التواطؤ مع الفئات الرجعية ، من ناحية ، وادخال التعديلات التي تسمح للفئات المستغَلة بممارسة استغلالها (أي تحملها للاستغلال) بشروط أفضل : تعديلات على الضمان الاجتماعي ، على العقود الجماعية ، دعم التحركات العمالية كما تطرح نفسها .. (هذا الطرف هو الحزب الشيوعي والجماهير التي تدور في فلكه) .

ينتج عن ذلك تصور للتحالف الحاكم يشطره إلى شطرين : الشطر الطيّب ، ويتمثل في الادارة والعناصر النيابية « التقدمية » والبرجوازية الوطنية التي لا بد منها . وشطر شرير هو الطغمة المالية التي ينبغي محاربتها بالكتابة اسبوعياً في «الاخبار » وفضح عمالتها للتروستات العالمية والرجعيات العربية ، وكأن هذه الملامح ليست هي ملامح الحكم الغالبة .

يبرز الانقطاع ، هنا ، في عدم تعيين الحلقة التي ينبغي ضربها واضعافها . فمن تعديل مواد الضمان الاجتماعي إلى مهاجمة الطغمة المالية (التي ليست في الحكم) تتسع الهوة بين النضال اليومي والنضال السياسي وتسقط امكانات التعميم والربط التي يحتاج إليها النضال اليومي المهني ليصبح نضالاً سياسياً ، ويتحول العمل الشيوعي إلى ملحق للحكم .

– والفئة الثانية (القوميون العرب) أدركت موقف الحكم في نتائجه دون محاولة تحديد الطريق التي تسلكها هذه النتائج وتحديد ميزان القوى الذي يسمح لهذه النتائج بالبروز إلى حيز الوجود . مما يؤدي إلى مواقف متأرجحة بين القبول بالاطار العام واتخاذ مواقف جزئية ذات طابع مهني ، وبين المواقف السياسية العامة التي تضع الحكم كله موضع الاتهام دون الربط بين المشكلة الجزئية والموقف العام. هذا التأرجح يتم على حساب تعيين الوسائل التي تحوّل نقد الحكم إلى موقف ذي وزن سياسي فعلي . ولا سيما الوسائل التنظيمية والنظرية التي وحدها تعطي الخط ، إذا ما توفرت ، امكان الاستمرار .

ان الانقطاع يتم ، هنا ، بين الموقف المعلن والوسائل التي تستطيع وحدها أن تحوّل الموقف من ادّعاء إلى خط سياسي .

ج – المهمة الملحة :

إذا صحّت الاستنتاجات السابقة فهي تعني بوضوح أن اليسار اللبناني في مأزق . والتحليل ، هنا ، لا يكتشف ، بالطبع ، هذا المأزق الصريح ، وانما يكشف عمقه ويحدد مكانه من البنية السياسية اللبنانية . ومما يعمق هذا المأزق ويشدد في حدته أن هيمنة البرجوازية المصرفية – التجارية استطاعت أن تؤمن مستوى معيشياً مرتفعاً نسبياً وفرضت نمطاً استهلاكياً أصبح عنوان الرخاء والحياة التي تطمح اليها أوسع الفئات الاجتماعية . هذا المستوى المعيشي الظاهر ،

على اضطراب الشروط التي نجم عنها ، لا يستطيع اليسار اقناع الجماهير ان تركيباً اقتصادياً مختلفاً يستطيع تأمينه لها . ومحاولات اليسار للدخول في التفاصيل (راجع مثلاً برنامج الحزب الشيوعي آذار ١٩٦٥ — والطريق اللبناني نحو الاشتراكية خريف ١٩٦٥ في « الحرية ») تؤدي إلى صورة وهمية لا تقنع حتى المنادين بها . ويمكن الملاحظة (على ان يصار إلى تفصيل ذلك لاحقاً) ان أي تصور للقيام بدور التحالف المسيطر للحلف العمالي الفلاحي ، خارج منطقة عربية اشتراكية النزعة والتنظيم الاقتصادي وعلاقات التبادل العالمية ، هو حلم متهافت .

هل يعني ذلك ان الطريق اللبناني إلى الاشتراكية هو طريق مسدود؟ ويعني بالتالي انه لا بد للحزب الماركسي اللينيني من التخلي عن اضطلاعه باعباء التحضير لقلب الاوضاع، وعن البدء بطرح الافق الاشتراكي عبر المواقف الجزئية الراهنة؟

ان مبرر التساؤل القائم هو انه لا معنى لأن تطرح طبقة ما نفسها بديلاً عن تحالف طبقي قائم إذا كانت لا تستطيع ان تطرح في الوقت نفسه ، وكنتيجة حتمية لاستيلائها على الحكم ، امكانات انتاجية واجتماعية وثقافية أغنى وأوسع من امكانات التحالف القائم .

ولكن الوضع اللبناني يقوم على تداخل عميق بين البنية الطبقية ونوعية « الانتاج » . فالليبرالية الاقتصادية والسياسية شرط أساسي للدور الوسيط الذي يقوم به الاقتصاد اللبناني ، لأنه وحده ضمانة حماية الاموال المودعة في مصارفه ، وهو وحده ضمانة استقبال نمط من رؤوس الاموال هذه ، والعمليات التي تشارك فيها .

إذا تم الاتفاق على ان امكانات التنمية الزراعية محدودة ، وان التصنيع لا يمكن أن يكون إلا تحويلياً ، أي انه يتطلب مواد أولية وآلات مستوردة من سوق عالمية أو عربية ، فان النموذج «البديل» ، كما يقول الشيوعيون الايطاليون يبدو ملفعاً بضباب كثيف . هذا على الأقل ، على أمد بعيد ، أي استراتيجي .

ان الاستنتاج الذي يصل اليه هـذا الطرح للمشكلة أساسي في توجيه العمل وقياس الامكانات الفعلية : لا مجـال لتصور النظام الحالي ، بسيطرة القطاعين المصرفي والتجاري نتيجة الدور الذي يلعبانه في الدورة التجارية الاستعمارية ، بادارة عمالية — فلاحية. ولكن كذلك ، لا مجال لتصور النظام ينتقل تدريجياً، تحت ضغط العمال والفلاحين ، إلى نظام انتاج تغلب عليه الصناعة والزراعة (إلا في حال انهيار قاصم للبنية الاقتصادية الحالية) .

هل ينتج عن ذلك ان على العمل اليساري أن يقبع في الزاوية التي يقبع بها اليوم ؟ أو أن أقصى مـا يمكن أن يطمح اليه هو ادخال التعديلات الجزئية على بعض التشريعات ، واستحداث تشريعات اخرى عن طريق الوساطة التي تؤمنها أجهزة الحكم ؟ هـل يكون الحزب الشيوعي اللبناني الحالي حدود الامكانات المتوفرة ؟

لا يجدي التحليل نفعاً ، بالطبع ، أن يستنبط آفاقاً غير موجودة ، أو أن ينقل تجارب وامكانات يدرك تمام الادراك انها ليست امكانات الواقع الذي ينكب عليه وينطلق منه . ولكن هذا لا يعني ان الواقع الذي ينطلق منه هو الواقـع الوضعي ، الجامد ، المقطوع عن تاريخه واحتمالاته .

ان الملاحظات السابقة تقود الى عدد من الاستنتاجات :

١) إذا كانت شروط البناء الاشتراكي رهناً بتحولات عربية أساسية ، فان هذا لا يؤدي البتة إلى أن حدوث هذه التحولات يولّد آلياً الشروط المرتقبة . هذا يعني ان على العمل الداخلي أن يدخل في حسابه ، لا سيما في التخطيط للطفرة الاشتراكية ، مدى نضوج اللقاء مع الشروط العربية وامـكان استعمال عناصر خارجية لحماية الطفرة أو استعجالها .

٢) هذا التحديد ضروري لتعيين حدود العمل الداخـلي . إذا كان امكان القفز من فوق الاطار الحالي للنظام صوب نموذج خيالي غير متوفر ، فان هذا لا يعني البتة القبول بالامكانات الراهنة كما يعرضها النظام نفسه وكما تقبل بها فئات

واسعة من اليسار ، من شيوعية وناصرية .

ان العمل السياسي الماركسي يتحرك في اطار تناقضات مرن ، قــد تصل مرونته في بعض الاحيان إلى محو أفق الثورة العمالية المرئي . واطار التناقضات هذا سياسي ، أي ان التناقضات الاقتصادية نفسها ذات أصداء سياسية دون أن يعني ذلك ان العمل السياسي يقع في الامتداد العفوي للنضال الاقتصادي ، بل يعني ما يقوله لينين أن للاتجاه الاقتصادي سياسته الخاصة التي ينبغي رفضها ، واحلال السياسة الثورية محلها . وإذا كان مما لا شك فيه أن ثمة أوضاعاً محددة تشكل تربة خصبة لتسييس التناقضات فإن دور الحزب الماركسي — اللينيني هو حمــل التسييس إلى قلب التناقضات الاقتصادية ، أي ربط التناقضات الاقتصادية والجزئية ، عامة ، واضفاء شمول عليها لا يتم إلا على الصعيدالسياسي .

٣) انطلاقاً من هذه الاستدراكات النظرية ، ومن جانبي التحليل السابقين : التناقضات الأساسية للنظـام ووضع النضال الراهن للجماهير اللبنانية ، يمكن تحديد المجال الذي ينبغي ان يبذل الجهد فيه بشقّيه العملي والنظري .

ان المهمة التي علينا أن نتولى القيام بها ، كفصيلة من فصائل اليسار ، وقدر الامكانات المتواضعة التي نملكها ، هي دفع النضال الراهن إلى حلبة التناقضات الأساسية بواسطة برنامج دقيق يوفر العبور من المستوىالبدائي الحالي إلى الترابط والشمول المنشودين ، وخوض معــارك تستطيع تجسيد الكسب الذي يبرر الاتجاه الجديد .

٤) على ضوء هذه الايضاحات تتضح خطوط الموقف من الدعوة الحالية للم صفوف اليسار . فالبرنامج،ليس كبرنامج عام فقط،وانما كبرنامج يشكل الجسر الذي يربط ما بين الطرفين اللذين تم تحديدهما أعلاه ، هو الشرط الفعلي الوحيد الذي يقيس مدى فعالية الدعوة . والتشديد على الطرفين ليس تشبيهاً وانمـا هو مطلب محدد : فالطرف الأول ينطوي على تقويم مفصل لمستوى النضال الحـالي من خلال مقاييس هي الاخرى محددة بدورها (المهنية ، التجزئة ، التنظـيم ،

الايديولوجية) . والطرف الثـاني يفترض مستوى من الوضوح النظري والتخلي عن الصور المبسطة والموروثة ، كما يفترض استعداداً لحمل المعركة إلى مجال صعب لن يلقى بركة السلطة أو تغاضيها .

٥) ان البعد الذي يفصل المقدرة الراهنة للعمل من خلال امكاناته الحـالية عن المهام التي عليه الاضطلاع بها وفقاً لما حاولنا تحديده أعلاه ، منفرداً أو مع أطراف أخرى ، هو حيّز مسؤولية الاشتراكيين وجهدهم لأن يكونوا مناضلين أكفاء .

آذار ١٩٦٨

نمط إنتاج الخدمات الرأسمالي

بعض تناقضاته واتجاهاته ونتائجه

١ – لا ممارسة ثورية بدون نظرية ثورية . والممارسة الثورية التي لا تتسلح بنظرية ثورية محددة عرضة ، في أية لحظة ، لأن تقع في فخ الايديولوجية المسيطرة ، ويعني ذلك على صعيد الممارسة ممارسة ذيلية عاجزة عن الانعتاق من القيود والحدود التي تفرضها مصالح الطبقة المسيطرة . من هنا ، فان المهمة الأولى والأساسية المطروحة على الاشتراكيين في لبنان كانت ولا تزال : ربط الحقيقة العامة للماركسية – اللينينية بالواقع اللبناني المحدد ، أي انتاج المعارف العلمية حول بنية مجتمعية يسيطر عليها نمط انتاج الخدمات الرأسمالي . ويقتضي ذلك الاجابة على الأسئلة التالية :

– ما هي خصوصية نمط انتاج الخدمات الرأسمالي في لبنان ؟
– ما هي تناقضاته واتجاهاته العامة ؟
– ما هي نتائج سيطرته على انماط الانتاج الاخرى ؟

والاجابة على هذا السؤال هي الشرط المسبق لصياغة البرنامج المرحلي :

تعيين تناقضات واتجاهات المجتمع اللبنـاني في مرحلة محددة من مراحل تطوره وتحديد التناقض الرئيسي في هذه المرحلة والتناقضات الثانوية والمهام والشعارات المطروحة على حركة الطبقة العاملة وحلفائها من الكادحين لحل التناقض الرئيسي عن طريق تغيير ميزان القوى الطبقية القائم . وصياغة البرنامج المرحلي تسمح ببلورة الخط الاستراتيجي العام للمرحلة : تعيين النقطة التي تتكثف عندهـا تناقضات الوضع والمهام التي يجب الاضطلاع بهـا لتكتيل أكبر قدر من القوى عند هذه النقطة ، كما تسمح بتحديد الخطط التكتيكية الثابتة والمتغيرة الرامية لخوض معارك جزئية تسدد أعنف الضربات للنظام عند أضعف حلقة فيه .

٢ – أن نتحدث عن بنية مجتمعية يسيطر عليها نمط انتاج الخدمات الرأسمالي، يعني ان نتحدث عن استقلال حركة تبادل السلع والخدمات عن الانتـاج نفسه وعن مراحله وقوانينه الخاصة وعن تأثيره على الانتاج . وهـذا ما اعترف به رواد الماركسية . يقول انجلز :

« ... ما ان يستقل تبادل السلع عن الانتاج نفسه ، حتى يسير وفق حركة خاصة به . وعلى الرغم من أن هذه الحركة تابعة ككل لحركة الانتاج ، فانها – من حيث جزئياتها وضمن الاطـار العام لهذه التبعية – تسير أيضاً وفق قوانين خاصة بها كامنة في طبيعة هذا العامل الجديد ، فيكون لهذه الحركة مراحلها الخاصة بهـا وتفعل بدورها على حركة الانتاج ... » (ماركس – انجـلز ، المراسلات المختارة ، ص ٤٢٠) .

ولكن لنقف لحظة واحدة هنا ولنعرف مصطلحاتنا . ماذا نعني بعبـارة نظام اقتصادي ؟ ان النظام الاقتصادي هو تركيب من انماط انتاج السلع المادية وتداولها وتوزيعها واستهلاكها . ويسيطر عليه ، في نهاية المطاف ، نمط انتـاج السلع المادية ، أي مجموع الفعاليات الاقتصادية الهادفة إلى مد مجتمع ما بالوسائل المادية لوجوده .

ويتكون نمط الانتاج من عنصرين اثنين :

– قوى الانتاج . وهي مجموع عوامل الانتاج وموارده والبشر المتوافرين في مجتمع ما في حقبة معينة من تاريخه ، والتي يجب دمجها بطريقة معينة لانتاج السلع المادية التي يحتاجها هذا المجتمع .

– علاقات الانتاج . وتغطي هذه التسمية الوظائف التي يمارسها الافراد والجماعات في عملية الانتاج والمراكز التي يحتلونها في السيطرة على وسائل الانتاج .

كيف يمكن تعريف النظام الاقتصادي اللبناني على ضوء تعريفنا لهذه المصطلحات ؟

ان النظام الاقتصادي اللبناني نظام يسيطر عليه قطاع الخدمات (الذي ينتج ٦٨ ٪ من الدخل) ويعتمد المجتمع على ما يقدمه من خدمات للسوق الخارجية (تبلغ ٣٦ ٪ من مجمل الخدمات و ٢٤ ٪ من الدخل الأصلي) لسد العجز في ميزانه التجاري وتحقيق نسبة معتدلة من نمو الدخل السنوي . ماذا يعني هذا التعريف ؟ انه يعني أن النظام الاقتصادي في لبنان هو تركيب من انماط انتاج السلع المادية وتداولها وتوزيعها واستهلاكها يسيطر فيه التبادل والتوزيع والاستهلاك – أي نمط انتاج الخدمات الرأسمالي – على نمط انتاج السلع المادية (الصناعة والزراعة) .

وسيطرة نمط انتاج الخدمات تعني سيطرة نوع معين من رأس المال هو رأس المال المالي . ورأس المال المالي هو ذلك الجزء من رأس المال السلعي العام (أي رأس المال السلعي في السوق الرأسمالية العالمية ، التي تربط البلدان المتخلفة بالدول الصناعية المتقدمة) الذي جرى اقتطاعه من الانتاج وخصص لأغراض التداول (البيع والشراء) . انه رأس مال متوافر على شكل مال ، بالمقارنة مع رأس المال السلعي المتوافر على شكل سلع .

لقد نشأت الرأسمالية الصناعية في الغرب مع سيطرة رأس المال المالي

(التجـــاري والمرابي) على مجال الانتاج ، وتحوله الى رأسمال سلعي صناعي . ومنذ ذلك الحـــين ورأس المال المالي ، أي ذلك الجزء من رأس المال السلعى المخصص لأغراض البيع والشراء ، مرهون في تطوره بتطور رأس المال السلعي ، وقطاع الخدمات تابع للقطاعين الانتاجيين .

أما في لبنان ، فقد نما رأس المال المالي وتطور على نحو مستقل نسبياً عن نمو وتطور رأس المال السلعي الداخلي ، بحيث لم يسيطر عليه وحسب ، بل نما على حسابه وأعاق تراكمه وتطوره أيضاً . وكان العامل الحاسم في سيطرة رأس المال المالي على الانتاج هو ارتباط النظام الاقتصادي في بيروت وجبل لبنان منذ وقت مبكر بالسوق الرأسمالية الغربية ، وبفرنسا منهـــا خاصة ، في حقبة التوسع الاستعماري في منتصف القرن الماضي . ويمكن ارجاع أصل النظام الاقتصادي اللبناني الذي يسيطر عليه نمط انتاج الخدمات الى تلك الفـترة حيث بدأ رأس المال الغربي يتسلل اليه وينسف أساس نظـــام المقاطعجية والاقتصاد الطبيعي ويرهن الانتاج بالطلب في السوق الغربية . فإذا بيروت والجبل تمارسان دوراً واضحاً في الاقتصاد الاستعماري التقليدي : تتولى بـيروت تصدير المواد الأولية الواردة اليها من الجبل ومن الداخل العربي – الآسيوي والتي يغلب عليها طابع المنتوج الأوحد (إذ كان الحرير يبلغ ٦٠ ٪ من قيمـــة صادرات بيروت الى مارسيليا عــــام ١٨٤٤) ، واستيراد السلع المصنوعة ومنتجات المستعمرات (سكر ، قهوة ، الخ) من فرنسا وانكلترا بشكل خاص .

وإذا ما اعتبرنا النصف الثاني من القرن الماضي على انه فـترة التراكم الأولي لرأس المال المالي الذي استحوذت فيه طبقة وسطى صاعدة من التجار والوسطاء والصيارفة والمرابين على فضل القيمة الذي ينتجه الفلاحون ، فتجدر الملاحظـة أن رأس المال المالي الذي جرى تراكمه على هذا الأساس لم يوظف في معظمه إلا في استملاك العقارات بحيث حلت أُسر الطبقـــة المدينية والبرجوازية الريفية تدريجياً محل الأسر المقاطعجية في ملكية الأرض ولكن دون أن تحول الاقتصاد

الزراعي إلى اقتصاد رأسمالي ، أي دون أن تؤدي إلى تحويل الفلاح والشريك إلى عامل زراعي مأجور ، فاحتفظت بعلاقات التبعية شبه الاقطاعية العائدة إلى عهد المقاطعجية . ولم يكن اقتصاد الحرير ، بما فيه الصناعة التحويلية المحلية (صناعة حل الشرانق) يمول من قبل رأس المال المالي المراكم بيد الطبقة الوسطى ، بل كان يمول في معظمه من قبل رأس المال الفرنسي المخصص لشراء مواسم الحرير. وهكذا نجد أن ليون – عاصمة الحرير الفرنسية – كانت حتى الحرب العالمية الأولى تسلف أكثر من نصف الخمسة عشر مليون فرنك التي تخصصها سنوياً لشراء الحرير ، إلى أصحاب معامل حل الشرانق وإلى مستوردي البذار ومصدري الشرانق وغيرهم . أي ان البرجوازية التجارية – المالية آنذاك كانت واسطة في عملية نهب رأس المال الاستعماري للفلاحين والحرفيين والعمال ، فتنمو وتتراكم رؤوس أموالها من خلال اقتطاعها للرسوم والعمولات والفوائد والرهونات من الطرف الأضعف في هذه العملية : الفلاح والعامل والحرفي وحتى المقاطعجي بوصفهم منتجين ومستهلكين في آن معاً . ان رأس المال المالي في لبنان ، ومعه البرجوازية التجارية – المالية ، قد نشأ من خلال تطفله على جزء من فضل القيمة الذي كان رأس المال الأجنبي يستحوذ عليه في لبنان والداخل العربي . وكانت موجة الهجرة الأولى التي بدأت في العقد السابع من القرن الماضي رداً على ادقاع جبل لبنان واستنزاف موارده عن طريق عملية النهب هذه . وإذا كان العديد من الفلاحين قد آثروا العودة آنذاك بعد أن راكمو حداً أدنى من الأرباح في المهجر ، فانهم ما لبثوا أن اصطدموا بالحقيقة التالية : الأراضي المعروضة للبيع قليلة جداً ، خاصة وان ملايين الامتار المربعة منها كانت – ولا تزال – بيد الاكليروس المسيحي على شكل أوقاف لا يجوز بيعها ، ومعظمها غير مستثمر على كل حال .

ليس المراد من هذه العودة التاريخية إلى منشأ رأس المال المالي في لبنان غير التشديد على النقاط التالية :

أولاً : ان عـــدم سيطرة رأس المال المالي في لبنان على مجال الانتاج يعود بشكل خاص إلى ارتباط الاقتصاد السوقي في بيروت والجبل منذ منتصف القرن الماضي برأس المـال الأجنبي وتبعيته له : ١) انتاج زراعي معد لتلبية حاجات السوق الخارجية . ٢) صنـــاعة تحويلية استعمارية (حل الشرانق) منشأة برؤوس أموال أجنبية وقـائمة أصلاً لتلبية طلب صناعة الحرير الفرنسية . ٣) تسليف تجاري قائم في معظمه على رأس المال الأجنبي .

ثانياً : ان دور التوسط في عمليـــة نهب استعمارية بين البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة وبين الداخل العربي والآسيوي المتخلف الذي يلعبه نمط انتاج الخدمات حالياً قد نشأ وترعرع على قاعدة من علاقات التبعية الاستعمارية الـتي ارسيت منذ منتصف القرن الماضي . فإذا كان الانتداب قـد كرس ونمى دور الوساطة الذي يلعبه لبنان ضمن منطقة الفرنك الفرنسي ، فان الاستقلال قد حرره من هـــذه المنطقة ليربطه بالسوق الاستعمارية الغربية بأسرها وبالطرف المسيطر عليها ــالاستعمار البريطاني والأميركي– من جهة وبالداخل العربي بأسره من جهة أخرى .

هكذا تتبدى السمة الرئيسية للنظام الاقتصادي اللبناني بوجهيها: ١)سيطرة رأس المال المـالي على رأس المال السلعي في الداخل (أي سيطرة نمط انتـــاج الخدمات على انتاج السلع) ، ٢) تبعية رأس المال المالي لرأس المـــال العالمي بوصفه جزءاً عضوياً منه جرى اقتطاعه من مجال الانتاج وتخصيصه لأغراض التداول .

وهكذا يكون تركيب نمط انتاج الخدمات على النحو التالي :

– قوى الانتاج : رأس مال مالي + وسائط نقل وتخزين + مهارات بشرية (طابعها الأساسي المهارة الكلامية و « الشطارة » التجارية ومعرفة عـــدة لغـــات ، أي انعدام التخصص بمعناه العلمي) + موقع جغرافي ملائم (يسمح بلعب دور المرفأ لعدة دول في الداخل – الترانزيت واعادة التصدير – ويجعل

من لبنان بلد اشتاء واصطياف وسياحة) .

– علاقات الانتاج : ١) تركيب الوظائف الـتي يمارسها الافراد والجماعات في عملية انتاج الخدمات :

– قطاع المصارف ومستخدموه .

– القطاع التجاري ومستخدموه : سلسلة من الوسطاء تمتـد بين أصحاب الوكالة والمستوردين والمصدرين الكبار من جهة وبين المستهلك المباشر من جهـة ثانية مروراً بتجار الجملة ، وتجار المفرق ، والباعة الصغار ...

٢) ملكية وسائل انتاج الخدمات : ويلاحظ هنا ان المهـارات البشرية معممة نسبياً ما دامت لا تتطلب مستوى معيناً من التخصص ، بقدر ما تتطلب ممارسة يسهل اكتسابها أو وراثتها والتدرب عليها عائلياً . لكن رأس المـال المالي ممركز بيد أقلية من كبارالتجار وأصحاب الوكالات ومساهمي المصارف . وهو ينقسم إلى رأس مال مـالي متحرك (مخصص لشراء السلع ودفع أجور المستخدمين) وإلى رأس مال مالي ثابت (مـكاتب ومستودعات ووسائط نقل وغيرها) .

٣ – البنية الخارجية لنمط انتاج الخدمات الرأسمالي :

لنمط انتاج الخدمات الرأسمالي ، من حيث بنيته الخارجية ، سمة مزدوجة : انه واسطة استغلال بين الطرف الصناعي المتقدم من السوق الرأسمالية الغربيـة وبين طرفها المتخلف – الداخل العربي – وهو أيضاً مستغل لحسابه الخـاص . فهو يستورد السلع المصنوعة (والاستهلاكية الكمالية منها خاصة) من الطرف الأول (البلدان الصناعية المتقدمة) ويصدر أكثر من ثلثهـا للسوق الخارجية العربية (على شكل اعادة تصدير أو عن طريق بيعهـا في السوق اللبنانية لغير المقيمين) . ويلعب دور نقطـة مرور للمواد الأولية (النفط) أو للسلـع (الترانزيت) مستفيداً من مؤهلات وضعه الجغرافي . هذا من جهة ، أمـا من

جهة ثانية ، فهو يستثمر وضعه الجغرافي . وتفاوت التطور بينه وبين الأنظمة المتخلفة في المنطقة العربية — والبلدان المصدرة للنفط منها خاصة — لتقديم شتى الخدمات: ١) لعب دور مركز ايداع لرؤوس الأموال (التي توظف حصة كبيرة منها في تمويل عملية الاستيراد) . ٢) خدمات سياحية ومهنية وعلاقات عامة متفرقة .

وهكذا ، فان وظيفة نمط انتاج الخدمات الرأسمالي ، من حيث فرعه التجاري ، الاسراع في تحقق فضل القيمة الذي تحتوي عليه السلع المستوردة من الغرب ، أي تحويل هذه السلع إلى مال والاسراع بالتالي في عملية اعادة الانتاج في البلدان الصناعية المتقدمة . أي انه يلعب بالنسبة للصناعة الغربية نفس الدور الذي يلعبه القطاع التجاري بالنسبة للقطاع الصناعي : توفير أفضل الشروط التي تسمح للصناعي بأن يحول سلعه إلى مال بأسرع وقت ممكن ، لكي يتمكن من استخدام هذا المال لشراء التجهيزات والمواد الأولية وما شابه . غير ان كلفة هذه « الاتعاب » التي يتكبدها رأس المال التجاري اللبناني لا تدفعها الصناعة الرأسمالية الغربية بل المستهلك العربي على شكل عمولات وأرباح تجارية وغيرها. وعندما نسمي نمط انتاج الخدمات « واسطة استغلال » فاننا نشير إلى دور الوسيط الذي يلعبه في عملية نهب استعمارية يتم فيها تبادل المواد الأولية بأكثر الأسعار انخفاضاً والسلع المصنوعة بأكثرها ارتفاعاً ، وذلك ضمن قسمة دولية للعمل ما زالت تفرض على البلدان المتخلفة — بما فيها البلدان العربية — تصدير المواد الأولية والغذائية ، واستيراد السلع المصنوعة — الاستهلاكية منها والانتاجية .

أما التحدث عن نمط انتاج الخدمات على انه « مستغل لحسابه الخاص » ، فيعني ما يلي : بسبب صلات لبنان التاريخية بالغرب ، وبسبب ما يتأتى عن مهارات بشرية (نسبة مرتفعة من المتعلمين ومعرفة بعدة لغات هي لغات التبادل الاقتصادي الحديث) ، يعمل نمط انتاج الخدمات الرأسمالية على تصدير الخدمات

إلى الدول النفطية خاصة لقاء عمولات معينة . وبسبب استغلال لواقعه الجغرافي (كموقع وكمناخ) يقدم خدمات سياحية وترفيهية متنوعة . بمعنى ان مبرر بقاء دوره هذا رهن باستمرار هذا التفاوت في التطور بينه وبين هذه الدول .

وهـذه البنية الخارجية المميزة لنمط انتاج الخدمات الرأسمالي ترسم حدوده المميزة وهي أيضاً صلة وصل بين طرفين لا سيطرة له عليهما . فهو مرهون بوتيرة انتـاج السلع المصنوعة والسوق المالية العالمية من جهـة ، وبالطلب على السلع المصنوعة والخدمات من جهة أخرى . ولما كانت المداخيل المتأتية من الخدمات المنتجة لأغراض السوق الداخلية هي الـتي تسد العجز في الميزان التجاري بين المستوردات والمصدرات وتؤمن وتيرة نمو معقولة للدخل الأهلي ، تبرز الخطورة المضاعفة لهذا الارتهان بطرفين لا سيطرة لنمط انتاج الخدمات عليهما . فخلال عدوان السويس عام ١٩٥٦ مثلاً انخفض مجموع الدخل المتأتي من الخدمات بنسبة ١٤ ٪ بالمقارنة مع عام ١٩٥٥ ، فأسهم هذا الانخفاض بـ ١٢٪ من العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٥٦ . وخلال أحداث ١٩٥٨ انخفض مجموع الدخل المتـأتي من الخدمات بنسبة ٢٩ ٪ بالمقارنة مع عام ١٩٥٧ ، فأسهم هذا الانخفاض بـ ٢٣ ٪ من العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٥٦ (الياس سابا ، دلالات القطاع الخارجي في الاقتصاد اللبناني ، ١٩٦٢) .

يشكل القطاع المالي الركن الأساسي لنمط انتاج الخدمات الرأسمالي الذي يساهم بالقسط الأوفر في سد العجز في الميزان التجـاري . ولكنه ، من جهة أخرى ، أكثر القطاعات حساسية للتقلبات الخارجية ، وأكثرها ارتهانـاً بالتطورات الـتي لا سيطرة له عليها . وبهذا يكون أقوى حلقة في النظام الاقتصادي اللبناني وأضعفها في آن معاً . انه أقوى الحلقة بسبب دوره ذاته : التسليف ، وبسبب مساهمة الدخل المتأتي من عملياته في سد العجز في الميزان التجاري . ولكنه أضعف حلقة أيضاً لأنه « منكشف » على نمو مضاعف (إذا

جاز لنا استعارة هذا الاصطلاح من الاقتصاديين التكنقراطيين) : ان قدرته الهائلة على التسليف والتجاري منه خاصة مرهونة بالأموال العربية المودعة في مصارفه . فهو مرهون من جهة باستمرار تدفق رؤوس الاموال العربية بوتيرة معقولة تسمح له بالاستمرار في التسليف، وهو من جهة أخرى مرهون باستمرار الطلب العربي على السلع الاستهلاكية والكمالية لكي يستمر طلب القطاع التجاري للقروض والسلفات على ما هو عليه ، فلا يؤثر في معدل الربح . أي انه مشدود إلى السوق العربية بحبلين غليظين : الطلب على الخدمات المالية (استمرار تدفق رؤوس الأموال إلى مصارفه) والطلب على السلع الاستهلاكية والكمالية (التي يمول القطاع المصرفي استيرادها) .

ولنؤكد هنا أن هذا الارتهان المزدوج هو مفتاح ما سمي بالازدهار الاقتصادي خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة كما هو مقبرة هذا الازدهار في آن معاً . وهو قادر على احياء النظام الاقتصادي كما هو قادر على اماتته . فإذا كان نمط انتاج الخدمات الرأسمالي قد نما وتوسع خلال هذه الفترة نتيجة عوامل وتطورات خارجية – الاحتلال الصهيوني لفلسطين الذي حول كل تجارة الترانزيت العربية من مرفأ حيفا إلى مرفأ بيروت ومعها مصفاة تكرير النفط ، تراكم أموال النفط في دول الخليج والجزيرة العربية وبحثها عن مجال توظيف ولجوء أو صلة وصل بمجالات التوظيف الأجنبية ، التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة ، وعلى رأسها حركة التأميمات التي أدت إلى فرار مئات الملايين من العملات المصرية والسورية والعراقية والتجائها إلى لبنان – فانه عرضة للنضوب والتلاشي بسبب عوامل هي أيضاً خارجية . فيكفي مثلاً أن تتخذ الولايات المتحدة وبريطانيا اجراءات مضادة للتضخم المالي فترفعان نسبة الفائدة على الودائع ، حتى يغادر لبنان حوالي ١٠٠ مليون دولار من الودائع ، فيسهم ذلك في افلاس أكبر مصرف محلي فيه . وكذلك يكفي ان يطرأ على البلد ظرف سياسي ما – كأزمة التجديد عام ١٩٦٤ – لكي تغادره حوالي ٣٠

مليون من الأموال المودعة في مصارفه ، فتمسك هذه يدها عن التسليف خلال اسبوعين كاملين .

٤ – البنية الداخلية لنمط انتاج الخدمات :

١ – ان يكون رأس المال المهيمن في لبنان هو رأس المال المالي لا يعفيه من الخضوع لبعض قوانين رأس المال بشكل عام . فهو ، من حيث التوظيف ، يسعى وراء أعلى معدلات للربح لذا فهو رأس مال دائم الحركة والتبدل ، « فما من رأس مال يبدل أهدافه أو وظائفه بالسهولة التي يبدلها رأس المال التجاري » (ماركس) .

وإذا كان لا بد من خروجه خارج مجال توظيفه الأصلي – أي التجارة والمصارف – فهو يسعى إلى معدلات ربح موازية على الأقل للمعدلات التي يجنيها في هذين الفرعين . وهو لا يجد هذه المعدلات المرتفعة في الزراعة أو الصناعة بقدر ما يجدها في المضاربة العقارية . وهذا القانون الحديدي الذي يحرك رأس المال المالي لا يفعل فعله داخل القطاع التجاري نفسه ، إذ يلحق بمقتضاه تلك المصدرات أو المستوردات الأكثر ادراراً للربح. وهذا ما يعبر عنه معلق جريدة « النهار » الاقتصادي بكثير من الصراحة عندما يقول :

« ان غاية الافراد (يعني رأس المال الفردي) من كل عمل تجاري أو صناعي أو مصرفي الخ ... هو الربح وجني المزيد من الربح . وإذا كانت طبيعة الاعمال التي يؤديها الافراد تخدم ، بصورة غير مباشرة ، فئة معينة من الناس أو تتلاءم مع مصلحة الاقتصاد الوطني أكثر من غيرها من الاعمال ، فذلك لا يعني ان غاية هؤلاء الأساسية هي خدمة المزارعين أو الاقتصاد الوطني. انما هذه الخدمة تأتي على هامش الربح . ولو وجد ذوو العلاقة ان مجالات العمل الأخرى تؤمن لهم أرباحاً مضمونة لما تردّدوا في التحوّل اليها » . (النهار عدد ٦٨/١/٢٤) .

فلا عجب اذن إذا لم يكن رأس المال المالي يوظف خارج قطاعي الخدمات والعقارات إلا بنسب جد ضئيلة ، إذ لا تتعدى حصة الصناعة والزراعة ١٩ ٪ من مجموع التسليفات المصرفية أضف إلى ذلك ان طبيعة الأموال المودعة في المصارف (والنسبة الكبرى منها ودائع تحت الطلب) لا تسمح إلا بتوظيفات من هذا النوع .

هكذا تجري عملية توالد رأس المال المالي بعزلة عن الانتاج ، ودون تحوّله إلى رأس مال صناعي أو زراعي سلعي إلا بمقادير جد شحيحة . فإذا بالثروة الوطنية في لبنان تتكون في معظمها من ثروة نقدية ومن ثروة عقارية (أي ثروة مجمدة ليس لها أية فاعلية انتاجية) . ومن هنا يتبدى التناقض الداخلي لخط انتاج الخدمات الرأسمالي على الشكل التالي : تخمة من رؤوس الاموال لا تدخل في حيز الانتاج ، أي لا تسهم في تنمية مصادر التراكم الداخلية ، لا بل تعيق نموها وتعطله .

ب) الحديث عن البيئة الداخلية لخط انتاج الخدمات الرأسمالي يتطلب معالجة فاعلية هيمنة هذا النمط على الانماط الاخرى (الانتاجية) . وتتبدى فاعلية هذه الهيمنة على الشكل التالي : ان رأس المال المالي يلحق بقطاعات متقدمة ونامية أصلاً في الزراعة والصناعة ، ويلعب حيالها دوراً أشبه بدور المرابي : تسليف قصير المدى لقاء رهونات ، واستقبال المدخرات . وهو لا يحجم عن تنمية القطاعات الزراعية والصناعية المختلفة وحسب ، بل يفرض على قطاعي الزراعة والصناعة منطقه الخاص ، منطق السوق والربح . أي انه يربط فروعاً أساسية منها بالسوق الخارجية ، فيرهن الانتاج بالطلب الخارجي وليس بسد الحاجات الداخلية للسكان .

ما نتائج ذلك على الزراعة والصناعة ؟

أولا : فوضى الانتاج الزراعي وتخلفه :

ان تدنّي انتاجية الارض وتقلص مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الاهلي هما النتيجة المباشرة لهيمنة نمط انتاج الخدمات الرأسمالي . أما من جهة أخرى، فان هيمنة التبادل على الانتاج يعني بالنسبة للزراعة تنمية المزروعات المعدة للسوق الخارجية (الفاكهة ، الحمضيات ، تربية الدواجن) أي تضخم فوضوي للفروع الزراعية لحاقاً بطلب مفترض في هذه السوق . بحيث تتعايش ضمن الريف اللبناني فروع مشبعة إلى حد التخمة وفروع متخلفة إلى حد الادقاع .

ثانياً . الطابع الاستعماري الجديد للصناعة اللبنانية :

ان السمة الرئيسية لهيمنة نمط انتاج الخدمات على الصناعة هو فرضه لعلاقات استعمارية جديدة بين الصناعة اللبنانية والسوق الرأسمالية الغربية . لقد نمت الصناعة في لبنان تحت هيمنة الرأسمالية التجارية – المصرفية بحيث فرضت عليها هذه الأخيرة ، حتى الحرب العالمية الثانية ، تقسيم عمل بينها يحرم على الصناعة انتاج السلع التي تتولى البرجوازية الكومبرادورية الاتجار بها . ولئن نمت الصناعة اللبنانية على نحو ملحوظ خلال سني الحرب نتيجة لاقفال السوق العربية وتلبية لطلبات جيوش الحلفاء ، فان هذا التوسع لم يؤد بها إلى التناقض مع البرجوازية الكومبرادورية واستقلالها عنها (تحولها إلى « رأسمالية وطنية ») . وذلك لسببين اثنين : ١) ان قسماً كبيراً من هذه الصناعات قد نشأ اعتماداً على أرباح راكمتها فئات من البرجوازية التجارية – المالية نفسها بسبب المناخ الاحتكاري الذي وفرته ظروف الحرب . فكان توظيف حصة من أموالها في الصناعة من قبيل « عدم وضع كل البيضات في سلة واحدة » . وقد رافق عملية تحويل هذا الجزء من رؤوس الاموال التجارية نحو الصناعة تعاون بين هذه البرجوازية التجارية – المالية وبين رؤوس الاموال الاجنبية التي لجأت إلى المصارف اللبنانية هرباً من ظروف الحرب المضطربة في اوروبا . ٢) ما ان

انتهت الحرب وبرز خطر اغراق السوق اللبنانية والسورية مجدداً بالسلع المستوردة ، أي ما أن برز خطر المنافسة بين البرجوازية الكمبرادورية والصناعة المحلية على السوق اللبنانية – السورية ، حتى كان استقلال سوريا ولبنان يشرع الأبواب لكليهما على السوق الغربية بأسرها من جهة (بدلاً من تقيدهما بمنطقة الفرنك الفرنسي وحدها) وعلى السوق العربية بأكملها من جهة ثانية . وضمن مثل هذا السوق ، وجد مجال عمل رحب لكلا قطاعي البرجوازية . وما من شك في أن أهم مميزات العهد الاستقلالي كانت حرية التبادل بالنقد الذي تحقق عام ١٩٤٨ والذي حرر البرجوازية المالية والتجارية من القيود على النقد الأجنبي والتبادل التي أخذ الانتداب الفرنسي يفرضها ابتداء من الثلاثينات ، وسلسلة الاتفاقات التجارية بين الدول العربية وخاصة السعودية والعراق والاردن في عام ١٩٥٣ . وما هذه الاتفاقات إلا التعبير القانوني عما سميناه انفتاح البرجوازية – المالية على السوق العربية بأسرها .

من هنا ، فان الارتباط الوثيق بين الصناعة ورأس المال المالي وخضوعها النسبي له ، هو المسؤول الأساسي عن السمة الاستعمارية الجديدة لفروع بأكملها من الصناعة اللبنانية . وتتبدى هذه السمة على الشكلين التاليين : ١) الشراكة مع رأس المال الغربي (الترابة ، الالمنيوم ، الريجي إلى آخره) . وبالتالي يتحمل رأس المال المحلي القسط الأوفر من المجازفة ، ويخضع لشروط عديدة أهمها الاستعانة بالخبراء الأجانب وشراء السلع الانتاجية من البلد الاجنبي المعني بالأمر. ٢) ان هيمنة نمط انتاج معين على انماط الانتاج الاخرى يؤدي عملياً الى اكتساب انماط الانتاج الخاضعة لصفات نمط الانتاج المهيمن . وأفضل مثال على هذا القول هو تلك الصناعات المحلية التحويلية التي يمكن اعتبارها شكلاً متقدماً وأكثر ادراراً من اشكال التجارة . فتجد في صناعات الأدوية والمرطبات والأدوات المنزلية شركات مساهمة لبنانية تعمل برأس مال محلي ، كلها « تنتج » سلعها تحت اسم شركة عالمية معروفة (« فروست » للادوية ، كلينكس ، سفن اب ،

بيبسي كولا وغيرها وغيرها) وتدفع هـذه الشركات حصة من أرباحها الى الشركات الأجنبية الأصلية لقاء السماح لها باستخدام علاماتها التجارية أو براءات الاختراع أو ما شابه . أي ان مثل هذه الاتفاقات وسيلة يستخدمها رأس المال الأجنبي لبيع سلعه بشروط أفضل مستفيداً من رخص اليـد العاملة ومن تشريعات حماية الصناعة المحلية . وفي أصل معظم هذه الشركات تجـار كانوا وكلاء هذه الأصناف .

٥ – بعض النتائج الخاصة بهيمنة انتاج الخدمات :

أ) ان هيمنة نمط انتاج الخدمات الرأسمالي على النظام الاقتصادي اللبنـاني تجعله من أكثر الانظمة الاقتصادية تخلفاً في العالم .

ان اتسام النظام الاقتصادي اللبناني بالسمة الرأسمالية ليس بأي حـال من الاحوال دليل تقدم ، بل هو دليل تخلف مضاعف . إذا كان الاتجاه العـام للبشرية منذ القرن السابع عشر هو طغيان نمط الانتاج الصناعي الرأسمالي نتيجة سيطرة رأس المال المالي على الانتاج ، فان النظام الاقتصادي في لبنان من رواسب الفترة قبل الصناعية من تطور البشرية حيث لا يزال رأس المال على شكل رأس مال مـالي وتجاري . وإذا كان يتسم من جهة أخرى بمعظم خصائص التخلف من تفـاوت رهيب في المداخيل ، واستمرار تماسك البنيات الاجتماعية التقليدية وانحصار الثروة بيد أقلية ذات امتيازات ، الخ – فان الذي يميزه عن البلدان المتخلفة هو افتقاره إلى الموارد الداخلية التي تسمح السيطرة عليهـا بالمباشرة بعملية التراكم الأولي لرأس المال ، أي ارساء قواعد التخطيط والتنمية . والذي يضاعف من أخطار هذا التخلف العضوي التاريخي هو ارتهان البلد بمصادر تراكم للثروة خارجية وعرضة للنضوب ، وارتباط قسم من أبنائه بسوق اليد العاملة العالمية (نعني المهاجرين منهم) .

وليست الآثار الاجتماعية لمثـل هذا التخلف المضاعف بخافية على أحد :

تعايش الادقاع والبؤس مع التخمة والهدر ، ريف يحتضر يهجره أهله بالآلاف ، فيض من السلع الاستهلاكية الكمالية تساهم في تخفيض مستوى الأجور المنخفض أصـــلاً .

ب) إن هيمنة التداول والتبادل والتوزيـع على الانتاج تصطحب نوعاً خاصاً من الاستغلال لا بد من ايضاح معالمه .

يتبدى تركيب الاستغلال في المجتمع الصناعي الرأسمالي(أو حتى فيالمجتمعات المتخلفة) على النحو التالي : العمل المجاني الذي يقدمه العمال (وقت العمل الذي لا يقبضون لقاءه اجراً ما) والمنتج لفضل القيمة الذي يرسمله رب العمل ، أي يحوله إلى رأس مال ثابت بشكل خاص – أبنية ، آلات ، مواد أولية– وذلك شرط لا بد منه لاعادة الانتاج .

لكن السمة المميزة لرأس المال المالي هي انه لا ينتج فضل القيمة ، بـل هو يقتطع لنفسه حصة من فضل القيمة موجودة سلفاً في السلع التي يتولى تداولها . وهذا أساس طابعه الطفيلي .

ومن هنـا ، يمكن القول ان عمال ومستخدمي القطاع التجاري لا ينتجون فضل قيمة ، بل يسمحون لرب العمل بأن يقتطع لنفسه حصة من فضل القيمة الموجودة أصلاً في السلع عن طريق بيعها ، أي تحويلها إلى مال :

« (العامل في القطاع التجاري) لا ينتج فضل قيمة مباشر ، بل يضيف إلى مداخيل الرأسمالي إذ يساعده على تخفيض اكلاف تحقيق فضل القيمـة (الذي تحتويه السلع) ببذله عملاً مجانياً » . (ماركس ، « رأس المال » ، الجزء ٣ ، ص ٣٠٠) .

لذا فان اتساع العمليات التجارية ليس نتيجة لزيادات في عدد الأيدي العاملة في التجارة ، بقدر ما هو نتيجة ظروف محددة مرتبطة بالسوق وبسرعة الدورة التجارية وما شابه . وهذا ما يفسر ضآلة نسبة أجور المستخدمين في القطـاع

التجاري بالمقارنة مـــع الارباح (توزيـع الدخل في القطاع التجاري : الأجور ١٠ ٪ ، الايجارات ٥ ٪ ، الأرباح ٨٥ ٪) . والواقـع ان العكس صحيح ، فان جني التاجر أو المصرف لأرباح اضافية هي أساس استخدامه لأعداد متزايدة من العمال والموظفين .

ان التناقضات الـــتي يولدها هيمنة نمط انتــاج الخدمات الرأسمالي ليست تناقضات بين أرباب العمل فيه والعمال . أي اننـــا بعيدون هنا كل البعد عن التنـــاقض الرئيسي المتولد من هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي الصناعي بين قوى الانتاج الجماعية وعلاقات الانتاج حيث تغلب الملكية الفردية لوسائل الانتاج . ان توسع قطـاع الخدمات يؤدي إلى تضخم برجوازية الخدمات الصغيرة ، أي تلك السلسلة اللامتناهية من الوسطاء بين المستورد وصاحب الوكالة وتاجر الجملة من جهة والمستهلك المباشر من جهة ثانية . ونشهد هنا أيضاً اتجاهاً معاكساً لاتجاهات نمـو البرجوازية الصناعية الذي يقذف بأعداد متزايدة من المنتجين الصغار والمتوسطين إلى مصاف الطبقة العاملة ، إذ يحرمهم من ملكية وسائـل الانتاج – هذه الملكية التي ترتفع أطرافها مع تطور التقنية واشتداد المنافسة – ويضطرهم إلى بيع قوة عملهم لقـاء أجور . ان توسع قطاع الخدمات يؤدي في المقابل إلى ازدهار برجوازية الخدمات الصغيرة بدلاً من أن يؤدي إلى افقارها . ولنشدّد هنا على أن نمو قطاع الخدمات يؤدي أيضاً إلى تبرجز قطاعات واسعة من الطبقة العاملة نفسها . ويعرف الجميـع ان موجة المضاربة العقارية التي رافقت تدفق رؤوس الأموال العربية قد أدت بالعديد من العمال إلى بيـع أراض لازالوا يملكونهـا في جبل لبنان خاصة ، واستخدام ما جنوه من مال خلال هـــذه الصفقات لفتـح حانوت أو متجر. وعدم الثبات الطبقي هذا، بل هذه الهلامية الطبقية وسهولة الانتقال من موقع طبقي إلى آخر ، صفات ينبغي على أي تحليل طبقي أن يأخذها بعين الاعتبار .

تشكل مسألة الطاقات الوطنية والثورية الكامنة لدى البرجوازية الصغيرة

مسألة أساسية من المسائل المطروحة على بلدان « العالم الثالث » . لكن الذي يهمنا هنـا هو المبدأ التالي : يستحيل تعيين الامكانات الدينامية للبرجوازيـة الصغيرة إلا انطلاقاً من موقعها الخاص من الانتاج ومن علاقاتهـا المتبادلة مع سائر طبقات المجتمع . لذا ، لا يمكن التحدث عن نزعة وطنية وعداء للاستعمار لدى البرجوازية الصغيرة اللبنانية إلا بالكثير من التحفظ . ولما كانت « علاقات انتاج الخدمات » في قطاع الخدمات أشبه ما تكون بهرم من التبعية للخارج قمته المستوردون الكبـار وأصحاب المصارف وقاعدته الباعة وأصحاب الحوانيت ومستخدمو الخدمات ، فان هذه البرجوازية الصغيرة مرهونة في مصادر رزقها بهرم التبعية هذا . ولما كان تقسيم العمل داخل هذه البرجوازية الصغيرة يتبع في خطوطه العريضة الانقسام الطائفي ، فان الولاء الغربي لجناحها المسيحي تعبير عن الارتهان التاريخي لهذا الجناح بالسوق الغربية (منذ ان ارتهن اقتصاد الحرير في الجبل بالسوق الغربية) ، كما وان الولاء « العربي » لجناحها المسلم يـكاد يتبع ارتهان هذا الجناح بالسوق العربية مع التشديد على فاعلية العامل الايديولوجي — الطائفي في هذا المضمار .

ان ما سبق من حديث يؤكد ان البرجوازية الصغيرة ستظل القاعدة السياسية للتحالف الطبقي الحاكم ، ما دام ثمة هامش من « الازدهار » الاقتصادي تقتات على فتاته . لكن ذلك لا يعني في المقابل ان انهاء هذا « الازدهار » كفيل بحد ذاته بتحويلها إلى قوة ثورية أو وطنيـة وإلى قيادة للتحالف المعادي للوضع القائم . فان طاقات الاستقطاب لديها لا زالت عنيفة جداً : دفاع الجناح المسيحي عن المزيد من الارتباط بالغرب ودفاع الجناح المسلم منها عن المزيد من الارتباط بالداخل العربي هذا يعني ان تأليب بعض فئات البرجوازية الصغيرة ضد النظام رهن بوجود مركز لاستقطاب تذمرها ، وتحويل هذا التذمر إلى وعي سياسي ، أي إلى وعي لضرورة تغيير العلاقات الاجتماعية القائمة . وليس مركز الاستقطاب هذا إلا الطبقة العاملة وحزبها .

بناءاً على التحليل السابق، يمكن القول ان مستخدمي قطاع الخدمات يشكلون نوعاً من الارستقراطية العمالية ذات التطلعات البرجوازية الواضحة ، المتمايزة من حيث نمط معيشتها وايديولوجيتها عن الطبقة العاملة الصناعية . وهي مدركة كل الادراك لارتهـــان مصالحها بمصالح أرباب العمل ، واعية للارتباط الوثيق بين تحسين أوضاعها وزيادة امتيازاتها وبين تزايد أرباح القطاع التجاري والمصرفي . لكن كونها ذات معاشات مرتفعة ، وتمتّعها بـ امتيازات شتى كالشهر الثـالث عشر مثلاً ، يجعلها بالغة الحساسية لأية محاولات للانتقاص من هـذه الامتيازات أو رفض زيادتها بالوتيرة المطلوبة في حالة انهاء الازدهار وتأزم الوضع الاقتصادي. وهي مع سائر فئات برجوازية الخدمات الصغيرة أكثر الفئات تعرضاً وانكشافاً في حال تقلص الازدهار أو انخفاض معدلات نموه .

وهكذا فعندما نتحدث عن استقلال تمارسه برجوازية الخدمات، فاننا نعني أكثر ما نعني :

أولاً : كونهـــا قناة لاستنزاف قسم من المداخيل في القطاعات الانتاجية واستحواذها عليها عن طريق فرض عادات وتقاليد استملاكية لا تسد الحاجات الاساسية للسكان ، وذلك بالاشتراك مع رأس المال الاجنبي . وتمر هذه المداخيل عبر قطـــاع الخدمات إلى الخارج عن طريق العجز في الميزان التجاري بين المستوردات والصادرات . ولنذكر هنا أن سد العجز يتم عن طريق نوع آخر من المداخيل هي مداخيل القطاع المصرفي والسياحة والترانزيت .

ثانياً : بفرضها الطـــابع الاستعماري الجديد على فروع عديدة من الصناعة اللبنانية ، تسهم برجوازية الخدمات في عملية استحواذ رأس المال الاجنبي على جزء من فضل القيمة الذي ينتجه العمال اللبنانيون .

ثالثاً : ان قياس الفقر الحقيقي في لبنان لا يكون بالمقارنة بين معدل الدخل السنوي للفرد وبين المعدل ذاته في البلدان المجاورة . ان مقياس الفقر في لبنـان هو بين هذا الحجم الضخم من رؤوس الاموال (الـــتي يفوق ما هو مودع في

المصارف وحدها كل الدخل الأصلي السنوي) وبين ما يصيب الغالبية الساحقة من السكان من رؤوس الاموال هـــذه . أي ان المقياس هو بين حجم الثروة الاهلية وبين توزيعها على الافراد. خاصة وان هذه الثروة بيد قلة ذات امتيازات ليست ترفض توظيفها في مجال الانتاج وحسب ، بل وتهدر ايضاً المبالغ الطائلة على شتى المصروفات غير المنتجة يذهب القسط الأوفر منها على شكل نفقات سفر أو ثمناً لسلع كمالية فخمة (سيارات ، عطور ، مجوهرات ، أثاث فاخر ، ملبوسات ،إلى آخره) أو يصدر إلى الخارج على شكل استثمارات في البورصات الاجنبية أو في القطاع العقاري الاوروبي .

٦ – النظام السياسي اللبناني :

يتكون التحالف الحاكم في لبنان من عنصرين اثنين : البرجوازية التجارية – المالية (الكومبرادورية) والاقطاع السياسي . البرجوازية التجارية – المالية هي الطبقة المسيطرة على الاقتصاد اللبناني من خلال سيطرتها على قطاعه المهيمن : قطاع الخدمات – ونعني بالاقطاع السياسي تلك الفئة من السياسيين اللبنانيين ، أبناء العائلات المالكة للارض سابقاً أو حالياً ، الذين تمكنوا من الاحتفاظ بعلاقات التبعية المتوارثة التي تشد اليهم جمهوراً انتخابياً معيناً ، وذلك عبر فترة زمنية مديدة تحللت فيها علاقات التبعية التقليدية – تبعية الفلاح للمقاطعجي أو الشريك لمالك الارض البرجوازي – وبروز المزارعين المستقلين الصغار مع تفتت الملكية الزراعية الكبيرة وسيادة الاقتصاد السوقي الصغير وعملية الاحتفاظ بعلاقات التبعية هذه لهي أشبه بعملية اعادة تكوين مستمرة للروابط التي تشد هذا الجمهور الانتخابي بالاقطاع السياسي عبر فترة زمنية مديدة كان لا بد للزعيم خلالها من ان يتكيف مع التحولات التي طرأت على حياة أتباعه الاقتصادية والاجتماعية . والوسيلة الاساسية المتبعة للاحتفاظ بعلاقات التبعية هذه واعادة تكوينها باستمرار – بعد ان زال اساسها المادي

الاصلي – هي تقديم الزعيم إلى المتنفذين من بطانته (رؤساء العائلات الكبيرة بشكل خاص) شتى الخدمات والتنفيعات الشخصية ، أو على الأقل التظاهر بتقديمها .

وهكذا نجد ان الشرط الذي لا غنى عنه لكي يمارس الاقطاع السياسي دوره هذا ، ويحتفظ بزعامته وبما تدره عليه وعلى بطانته من منافع، هو حيازته لمقعد في البرلمان وما يستتبعه ذلك من نفوذ في الادارة

من هنا تبرز السمة الرئيسية للعلاقة القائمة بين الاقطاع السياسي وجمهوره . ليس الاقطاع السياسي ممثلاً لهذا الجمهور ، خاضعاً لرقابته ، بل ان بينه وبين هذا الجمهور علاقة تعاقد ضمنية : تتعهد بطانته المكونة من المتنفذين والمفاتيح الانتخابية تأمين فوزه في الانتخابات ، ويتعهد هو بدوره بتقديم جملة خدمات وتنفيعات يغلب عليها الطابع الشخصي : تلزيمات طرق وأشغال للمتعهدين ، وساطة لدى الادارة والقضاء ، توظيف في القطاعين الخاص أو العام ، رخص الدخان ، رخص الاستيراد أو التصدير ، قضايا الماء والطرقات والكهرباء التي يريد العرف البرلماني ان تمر من الخزينة إلى المنتفعين بها عبر شخص نائب المنطقة ، الخ . أما من لا يستطاع اجتذابه بهذه الطريقة ، فيتولى ذلك الولاء العائلي والطائفي ، وأخيراً ليس آخراً : المال .

بعد هذا التعريف للاقطاع السياسي ، نستطيع ان نتبين سمة العلاقة بين طرفي التحالف الحاكم . تتميز العلاقة بين البرجوازية التجارية – المالية والاقطاع السياسي ضمن التحالف الحاكم بالسمة الرئيسية التالية : تعاظم النفوذ السياسي للاقطاع السياسي غير المتناسب مع ضآلة نفوذه الاقتصادي النسبية (بسبب كونه يمثل ، أساساً ، قطاعاً هامشياً من الاقتصاد – الزراعة) ويعبر ذلك عن نفسه بعدد المقاعد التي يحتلها في البرلمان وبنفوذه الكبير في الادارة . أما من جهة أخرى ، فالبرجوازية التجارية – المالية ممثلة سياسياً ما دون نفوذها

الاقتصادي الفعلي المتأتي من سيطرتها على قطاع الخدمات المهيمن على الاقتصاد بأسره . بحيث يمكننا القول أن الطبقة المسيطرة اقتصادياً ضعيفة جداً سياسياً، وهي لا تحكم إلا عن طريق تحالفها مع الفئة المسيطرة سياسياً : الاقطاع السياسي .

ويعود ذلك إلى الدور المميز الذي يلعبه البرلمان في بنية الحكم الطبقية . لم ينبثق البرلمان اللبناني كتعبير عن صعود طبقة برجوازية — بالمعنى الكلاسيكي الغربي — وفرض هيئتها على سائر طبقات المجتمع . ولا كان في أية مرحلة من مراحله جهازاً تشريعياً فعلياً تنبثق عنه الوزارات وتخضع لرقابته . انما نشأ البرلمان في ظروف تاريخية محددة فرضت عليه ان يلعب دور مجمع طائفي ومنطقي، أي أن يكون محط التقاء زعامات طائفية ومنطقية تتنازع فيه ويلغي الواحد منها مفعول الآخر .

ولقد كان شكل البرلمان ، أي عدم لعبه دور هيئة تشريع ورقابة على الجهاز التنفيذي أفضل خدمة يسديها إلى برجوازية تجارية ومالية تجد في عدم الاكثار من التشريعات والضرائب والرسوم المناخ الأمثل لنمو فعالياتها الاقتصادية ولمراكمة الأرباح بين يديها . وهكذا كانت هذه البرجوازية ، بعد الاستقلال ، تسيّر مصالحها اليومية عن طريق صلات مباشرة مع ادارة فاسدة تسللت اليها عبر الرشوة والنفوذ . هذا في حين راحت ترعى مصالحها المشتركة ، حيث تكون مثل هذه المصالح متوافرة ، عن طريق ضغط منظماتها المهنية (غرف التجارة والصناعة ، جمعيات التجار والصناعيين والمصارف) على الحكومة والادارة بطريقة مباشرة .

أي اننا نلقى في بنية الحكم الطبقية في لبنان توزيع عمل محدد بين « الجهاز التشريعي » والجهاز التنفيذي يمكن تلخيصه على النحو التالي: البرلمان هو مركز توازن زعامات منطقية وطائفية تقليدية والادارة اداة لتسهيل معاملات

البرجوازيين . الا ان توزيع العمل هذا لا وجود له في الواقع إلا على نحو نسبي ، كاتجاه ليس إلا . فالتناقض الذي يحكم العلاقة بين الاقطاع السياسي والبرجوازية التجارية – المالية ضمن التحالف الحاكم يكمن بالتحديد في حاجة كل منهما الدائمة الى تخطي توزيع العمل هذا ، إلى عدم الاكتفاء بالمجال الخاص به والتعدي على مجال الآخر ومؤسساته .

رأينا منذ قليل ان الشرط الحيوي لاستمرار الاقطاع السياسي في ممارسة دوره السياسي ، الاقتصادي – الطائفي هو نفوذه في الادارة كشرط لا بد منه لاستمراره في توفير الخدمات الشخصية الى بطانته السياسية –ولكن البرجوازية التجارية – المالية مع النمو المتسارع لقطاع الخدمات منذ الخمسينات ، راحت تتحسس الحاجة الماسة إلى وجود ادارة فعالة وكفؤة تتولى تنظيم الاقتصاد وبناء قاعدة تنمية اقتصادية لقطاع الخدمات واضفاء مسحة من العقلنة عليه . وهنا مكمن التناقض الاساسي داخل التحالف الحاكم . فازاء حاجات البرجوازية العاجلة الملحة ، كان الاقطاع السياسي يعيش في عالم آخر ، عالم خلافات الكتل النيابية و « حرتقات » السياسة القروية . ولم يكن البرلمان عاجزاً عن سد هذه الحاجات وحسب ، بل كان الاقطاع السياسي ينخر ادارة عجوزا تنوء تحت ثقل مخلفات الانتداب وما قبله بما يتضمن ذلك من فساد وانعدام الكفاءة .

وكانت الشهابية محاولة لحل هذه المشكلة بالتحديد ، ومسعى لمنع تناقضات الحلف الحاكم من الانفجار . وقد اعتمد في ذلك على ما يلي :

أولاً : زيادة عدد مقاعد المجلس والسعي لتمثيل شتى الزعامات فيه . أي نقل الصراع من الشارع الى المجلس . ولكن ذلك يعني في الوقت ذاته تكريس شكل المجلس نفسه . وكانت هذه الخطوة تصحيحاً لاختلال التوازن السياسي الذي خلفه عهد شمعون ، والذي عبر عن نفسه عبر حرب ١٩٥٨ الاهلية .

والواقع ان عهد شمعون يتسم بالسمة الرئيسية التـــالية : الرضوخ الى أبعد حد ممكن للضغوط السياسية المتأتية من تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى لبنان ، وبروز الولايات المتحدة كطرف استعماري رئيسي في المنطقة . ليس بغائب على أحد ان عهد شمعون يقابل فـــترة « الازدهار » الاقتصادي الناجم عن تدفق رؤوس الاموال الاوروبية – الاميركية والعربية (الذي بلغ ذروته عـــام ١٩٥٧ ، أي مع انتهـــاء عهد شمعون) . ولم يقم عهد شمعون بتوفير أفضل الوسائل لاستقبال هذا التدفق ، بل كان لا بد للتوازن السياسي اللبنـــاني من أن يختل اختلالاً كبيراً ، فيميل ميلاً واضحاً باتجاه الغرب والرجعية العربية المرتبطة به . وفي حين ان تزايد الارتباط بالغرب وبالدول البترولية العربيـــة أنزل النعم والبركات على البرجوازية اللبنانية ، إلا انه ، على مستواه السياسي ، لم يسعه إلا ان يؤدي إلىالاخلال بالعقد الذي يربط بين جناحي البرجوازية المسلموالمسيحي ، عنينـــا « الميثاق الوطني » . أضف الى ذلك ان شمعون تعمّد اسقاط عدد من الزعامات التقليدية البارزة في محـــاولة للاتيان بمجلس نيابي يدين له بولاء شبه مطلق ، لا يؤمن التصديق على سياسته الموالية للاهداف الاستعمارية وحسب ، بل يضمن التجديد له أيضاً عام ١٩٥٨ .

فكان لا بد للعهد الذي خلف عهد شمعون من أن يعيد هذا التوازن الى مـــا كان عليه سابقاً على الشكل التالي :

– تمثيل كافة الزعامات في المجلس .

– سياسة « حيـــاد » بين المعسكرين العربيين المتنازعين : الناصريـــة والحكومات العميلة .

ثانياً : في مقابل تكريس شكل المجلس ، كان لا بد من نقل مراكز السلطة الفعلية الى الجهاز التنفيذي ومختلف أجهزة « الامن » التـــابعة له . وهكذا ، عرف العهد الشهابي أطول وزارات في تاريـــخ لبنان الحديث تمثلت فيهـــا شتى

الاتجاهـات « المتطرفة » الخارجة من معركة ١٩٥٨ : جميل ، اده ، معوض ، كرامي ، جنبلاط ، سلام ، الخ . ولئن كان ذلك يعني نقل الصراع من المجلس الى الوزارة ، فلا مجال للصراع داخل الوزارة . فالوزارة مضطرة لأن تحـكم . أي لأن تتفق على قرارات يومية هامة . وقد حكمت وزارات العهد الشهابي فعلاً ليس عن طريق المجلس،ولكن عبر سلسلة من المراسيم التشريعية الاستثنائية التي تصبح سارية المفعول إذا لم يناقشها المجلس أو يعترض عليها معترض لدى محكمة الشورى خلال أربعين يوماً .

ثالثـاً : استكملت الشهابية عملية نقل مراكز السلطة الفعلية الى الجهـاز التنفيذي عن طريق الاصلاحات الادارية الشهيرة . فأنشأت عدة مصالح وهيئات جديدة لم يكن الهدف منها تحديث الادارة أو تطهيرها كلياً من أوكار الاقطاع السياسي والموظفين التابعين له ، بقدر ما كان الهدف تمكينهـا من الاضطلاع ببعض المشاريع والمهـام (أهمها مشاريع بناء القاعدة الاقتصادية التحتية لقطاع الخدمات) بعيداً عن عرقلة الاوساط التقليدية في الادارة . وعلى الرغـم من الصلاحيات الهامة التي اعطيت لأجهزة كمجلس الخدمة والتفتيش المركزي،فان هذه الصلاحيات مقيّدة بجملة قيود أهمها طابع التوصية الى مجلس الوزراء الذي تكتسبه قراراتها .

وكان لا بد لهـذه الاجراءات ، على ضحالتها وقلتها ، من أن تثير بعض أوساط البرجوازية الليبراليـة التقليدية (المتمسكة بايديولوجية « الاقتصاد الحر ») . كما كان لا بد لنقل مراكز السلطة الفعلية الى الجهاز التنفيذي من ان يمس مصالـح فريق من الاقطاع السياسي الذي يرتهن وجوده السياسي بحيازته لمقعد وزاري ، ويتوقف ذلك على قـوة كتلته داخل المجلس نفسه واستمرار نفوذه داخـل الادارة . والواقع ان وزارات الاقطاب أو الوزارات من خارج المجلس قد حرمت هـذا الفريق من الشرط الاول كما وان تزايد نفوذ « الاجهزة

الخاصة » في الادارة ، وبروز فريق شهابي فيها ، بات يهدد بحرمانه من الشرط الثاني لممارسة دوره السياسي ، أي دوره كاقطاع سياسي بالمعنى الذي عرّفناه سابقاً .

٧ – تعيين التناقض الرئيسي وطبيعة المرحلة :

أ) يسهل الحديث عن « حلقة ضعيفة » في النظام الاقتصادي اللبناني . وهذه بالطبع هي القطاع المصرفي الذي يرتكز على قاعدة ولا أهزل اسمها الثقة والسمعة الحسنة والاستقرار . وتلطيخ سمعة القطاع المصرفي مهمة ولا أيسر . يكفي ان يقترب موعد الانتخابات مثلاً ، ليسود السوق المالية هرج ومرج ، ويصاب القطاع بأسره بامساك ولا أعسر . لكن ضرب هذه « الحلقة الضعيفة » اقتصادياً ليس له إلا مردودات سلبية : أزمة اقتصادية تصيب العمال والكسبة والقطاعات الدنيا من البرجوازية الصغيرة . وأزمة سياسية تؤدي في أحسن الاحتمالات الى التعجيل بانتقال زمام السلطة الى القوة الوحيدة المؤهلة لاستلامها حالياً : الشهابية . من هنا ، فان الدعوات الى « الكفاح المسلح » في لبنان ، القائمة على تقدير ولا أسخف – خلق حالة من الاضطراب تؤدي الى فرار رؤوس الاموال الاجنبية فينهار النظام الاقتصادي – ليست إلا التعبير عن ضيق صدر الافراد المنادين بها عن النضال الجماهيري الدؤوب والجدي ، ليست إلا تعبيراً عن احتقارهم للجماهير ، ومحاولتهم تغيير النظام القائم من « وراء ظهرها » .

ب) يتبدى التناقض الرئيسي في المرحلة الراهنة على مستوى آخر . انه تناقض سياسي بالدرجة الأولى بين الطابع غير التمثيلي للنظام السياسي الراهن باتجاهاته المرتقبة والممكنة (والشهابية منها على الأخص) من جهة ، وبين المصالح والحاجات الجديدة المشتركة للجماهير الكادحة والفئات الدنيا من

البرجوازية الصغيرة . ويعبر هذا التناقض السياسي عن تناقض طبقي رئيسي هو التالي : الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء وصغار المزارعين والكسبة والعمال الزراعيين والفئات الدنيا المفقرة من البرجوازية الصغيرة ضد البرجوازية الكومبرادورية والاقطاع السياسي وتوابعهما من برجوازية صناعية .

بناء على ذلك ، يمكن تعيين طبيعة المرحلة الراهنة . ان المرحلة الراهنة مرحلة ديمقراطية وطنية ينبغي على الطبقة العاملة فيها أن تعدّ أسلحتها التنظيمية من حزب ماركسي – لينيني ومنظمات نقابية ديمقراطية ، وان تتمكن من استقطاب وقيادة سائر الفئات الشعبية المذكورة أعلاه لتكوين جبهة طبقية قادرة على الاضطلاع بالمهمتين الرئيسيتين :

أولاً : السيطرة على مصادر التراكم الأولي في لبنان وتنميتها الى أقصى حدّ ممكن .

ثانياً : خوض معركة الديمقراطية إلى أقصى مداها ، باتجاه تكوين السلطة الشعبية البديلة والجهاز التمثيلي الفعلي للطبقات الشعبية في وجه السلطة الطبقية الحالية وأجهزتها غير التمثيلية والرجعية .

وإذا كانت بعض قطاعات البرجوازية الصغيرة قابلة ، في ظروف انماء « الازدهار الاقتصادي » ، لأن تتحول إلى حليف في هذه المرحلة الديمقراطية ، فان هذه الامكانية مشروطة بوجود قطب قادر على جرّها إلى صفّه والنضال ضد شتى نزعات الاستقطاب والتبعثر الكامنة فيها . هذا القطب هو الطبقة العاملة اللبنانية وحزبها الماركسي – اللينيني .

أيار ٩٦٨

حول إضراب الجامعة اللبنانية

في الثالث والعشرين من شهر نيسان الماضي ، انتهى أطول اضراب لطلاب وأساتذة الجامعة اللبنانية ، بعد أن استمر الاضراب حوالي خمسين يوماً . وإذا كان لنا ان نلخص ما افضى اليه فعلاً لقلنا أن طلاب الجامعة اللبنانية لعبوا ، من خلال الاضراب وما رافقه من اعتصام وتظاهر وتعرض للقمع ، دور الفئة الضاغطة على الدولة لتحصيل المطلب الوحيد الذي أضرب الأساتذة من أجله : زيادة رواتبهم . أما الوعد باستصدار قانون حول الملاك المتفرغ ، وهو المطلب الذي تمسك به الطلاب ، فان مصيره لا يمكن ان يختلف عن مصير غيره من الوعود التي تتكرم بها الدولة على مواطنيها: المماطلة والمزيد من المماطلة دوماً... إلى أن ينفذ صبر الطلاب ويعلنون اضراباً جديداً .

إذا نظرنا الى أي اضراب يعلن في لبنان من منظار الحركة الديمقراطية الوطنية الممثلة لتحالف العمال والفلاحين والعمال الذهنيين (طلاب وأساتذة ومثقفين بشكل عام) ، يتبين لنا أن لا بد من ان يكون له هدفان :

أولاً : تحقيق القسم الأكبر من المطالب التي قام من أجلها ، شرط ان تكون هذه المطالب مترابطة فيما بينها بحيث يؤدي تحقيق البعض منها الى بروز الآخر كضرورة حتمية. فيحتل بالتالي الاضراب مكانه في حركة النضال الهادفة

الى تغيير ميزان القوى الطبقية لصالح التحالف الكبير، قائد الحركة الديمقراطية الوطنية .

ثانياً : الاضراب ، وكل حركة مطالبة واحتجاج ، فرصة سانحة جداً لفضح النظام الاقتصادي – الاجتماعي القائم ليس من حيث هو نظام قمع وحسب ، بل أيضاً وبشكل خاص من حيث هو نظام يستطيع أن يتعدى الحدود التي ترسمها مصالح الطبقة أو التحالف الطبقي الذي يمثله هذا النظام . والغرض الأولي لهذه العملية هــو شحذ الوعي السياسي لعناصر متسعة ومتزايدة من الطلاب ، أي تغذية التناقض بين مصالحهم الفعلية كطلبة الـتي تدفع بهم ، أو بمعظمهم ، الى صف الفئات الاجتماعية التي يسحقها هذا النظـام ، وبين الرواسب الايديولوجية التي تتمسك بها أعداد غفيرة منهم والتي لا تخدم إلا هـذا النظام وتبرره . ذلك هو المعنى المحدد لأية عملية توعية : تفجير التناقض بين المصلحة والواقع الاجتماعي الثوري وبين الوعي المحافظ أو المتخلف، بحيث تلتزم أعداد متزايدة بالايديولوجية التي تمثل فعلاً واقعهم الاجتماعي . ولا يتطلب ذلك اعتبار الاضراب معركة مستقلة ترمي الى تحقيق أهداف محددة قصيرة المدى، بل حلقة من عملية متكاملة لا تطرح المطالب الآنية وحسب بل المطالب البعيدة المدى أيضاً . ولا تكتفي بالالحاح على مظلمة راهنة ، بل تصعد الاحتجاج الى احتجاج على النظام بأكمله . هذه هي الترجمة العملية لمبدأ اخضاع المخططات التكتيكية للستراتيجية العامة للنضال .

من هنا ، فان تقييمنا لتجربة الاضراب ما هي إلا مناقشة لمـــا حققه أو لم يحققه على ضوء هذين المبدئين .

١ – تصاعد الاضراب وتناقض المطالب :

ان السمة الرئيسية للاضراب هي انه لم يستطع الافلات من القيد الذي فرضه عليه اضراب الاساتذة . فكان لا بد من أن يكون اضرابـــاً لتحقيق مطلب

الأساتذة الذين أصروا عليه ، رافضين تنسيق الشعارات وتوحيدها بينهم وبين الطلاب .

لنبدأ من البداية ، كان « مكتب رابطات الجامعة اللبنانية » منشغلاً بمسألة تحوله الى « لجنة تحضيرية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية » عندما ترامى اليه التذمر في أوساط الاساتذة واستعدادهم للاضراب . فكان بديهياً أن يقرر بادىء ذي بدء ، الاضراب الرمزي تضامناً معهم .

ولكن لا يجوز أن نتناسى ان المكتب كان منشغلاً أيضاً ، في الوقت ذاته ، بملاحقة المطالب الطلابية ، وعلى رأسها مسألة البناء الموحد . ففي الثاني من آذار ، أي قبل اضراب الاساتذة بيومين ، كان قد جرى اتصال بمجلس المشاريع الانمائية أسفر عما يلي :

— ان تمهيد الأرض التي سيقام عليها البناء الموحد مقدر له أن ينتهي في أول نيسان . وانه قد تقرر وضع الحجر الأساسي في أول حزيران بمناسبة عيد الجامعة اللبنانية .

— ان بناء الجامعة يستغرق عشر سنوات ابتداء بمبنى كلية العلوم وانتهاء بمبنى كلية الحقوق .

وكان مكتب الرابطات قد شكل لجنة لمتابعة جمع المعلومات ، للحصول على أجوبة محددة حول القضايا الأساسية التالية : هل وضعت تصاميم البناء الموحد ؟ هل شملت عملية الاستملاك كل أراضي المدينة الجامعية ؟ هل وافق مجلس الوزراء على الاستملاك ؟ هل رصدت له المبالغ اللازمة ؟ هل بدأت عملية التلزيم ؟ ما هي روزنامة العمل بالنسبة للبناء ؟ وغيرها وغيرها من الاسئلة التي لم يتقدم المسؤولون بأجوبة واضحة عنها .

هذا يعني ان الاساتذة أعلنوا اضرابهم في زمن يحاول الطلاب فيه متابعة قضية البناء الموحد ، وهم يعلمون كل العلم ان وضع الحجر الاساسي في أول

حزيران [١] لا يعني المباشرة بالبناء ، وان الاضراب السنوي هو الوسيلة الوحيدة لتذكير المسؤولين بأن الطلاب لم ينسوا مطاليبهم وان الوعود بحاجة الى تنفيذ .

وجاء اضراب الاساتذة حول مسألة زيادة رواتبهم يطرح على الطلاب المسألة التالية : لا يمكن ان يكون الطلاب ضد زيادة رواتب الاساتذة ، ولكن الشعار المشترك بين الطلاب والاساتذة الذي ينظم مسألة الرواتب والدرجات ويؤمن للطلاب جهازاً تعليمياً متخصصاً وكفؤاً هو شعار الملاك المتفرغ . فهل يرضى به الاساتذة ؟ بينت الاتصالات الاولى بين ممثلين عن الطلاب والاساتذة ان الاساتذة يصرون على مطلب زيادة الرواتب ويرفضون أي مطلب آخر . فكان لا بد للطلاب من ان يتبنوا « المطلب المشترك » الذي رفضه الاساتذة ، وان يعلنوا اضرابهم المستقل .

وبالفعل صدر أول بيان عن مكتب الرابطات في ٤ آذار ١٩٦٨ وهو يتضمن المطالب التالية :

– الملاك المتفرغ .
– زيادة المنح للتخصص في الخارج .
– استقلال الروابط عن الادارة .
– البناء الموحد (هذا بدون تحديد ولا المطالبة بحد أقصى زمني للاستملاك والشروع بالبناء واستكمال المباني الاولى) .

وبعد ان تحول مكتب الرابطات الى « لجنة تحضيرية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية » ، صدر عنها بيان مفصل في السادس من الشهر نفسه يضيف الى المطالب الآنفة الذكر المطلب التالي : العمل باتجاه « مجتمع طالبي متفرغ » عن

---

(١) لم يوضع الحجر الاساسي على كل حال .

طريق « تأمين عدد من المنح التعليمية للطلاب على أساس دخلهم العائلي بحيث تنقل كلفة انتاج الطالب من عاتق عائلته الى عاتق الدولة » . كما جرى التشديد، في بيان آخر ، على ان الادارة الفعلية لتحقيق هذه المطالب هي الاتحاد النقابي الديمقراطي لطلاب الجامعة اللبنانية .

بعد ذلك ، أخذ الاضراب يتصاعد من الاعتصام واغلاق الجامعة إلى تظاهرة شارع فردان والقمع الوحشي الفاشستي الذي أبدته قوات القمع ، إلى التظاهرات الخاطفة في ساحة الدباس والبرج وشارع الحمرا . ولكن في حين راح الاضراب يتصاعد ويلف حوله المزيد من العطف والتأييد ، راحت المطالب تتساقط الواحدة بعد الأخرى . وقد وقعت قيادة الاضراب فعلاً في الفخ الذي نصبته الدولة: راحوا يتلهون بالذيول المباشرة للاعتصام والتظاهر وأعمال القمع، ويحلون المطالب الناتجة عنها محل الصدارة . فصدر بيان اللجنة التحضيرية في الثامن من نيسان ١٩٦٨ وقد تغافل عن المطالب المتعلقة بالمدينة الجامعية والبناء الموحد والمنح الطلابية على أساس الدخل العائلي . ولم يبق إلا شعار الملاك المتفرغ والمطالب المتعلقة بذيول أعمال القمع وهي تنص حرفياً على ما يلي :

– ان تصدر الحكومة بياناً يستنكر الأسلوب الوحشي الذي اتبعته قوى الأمن مع طلاب الجامعة اللبنانية .

– أن يلغى قرار اقفال الجامعة فوراً وأن يجري التعهد بصيانة حرمتها .

– اجراء تحقيق في حوادث القمع وخرق حرم الجامعة ومعاقبة المسؤولين والتعويض المالي للطلاب ورفع الدعاوي المقامة ضدهم .

ولما قرر الاساتذة فك اضرابهم لقاء حصولهم على الزيادة المطلوبة ، قررت قيادة الاضراب الطلابي أن تحذو حذوهم لقاء الحصول على وعد باصدار قانون الملاك المتفرغ ودون أن يصروا على تحقيق المطالب الأخرى . طبعاً ، رفضت الدولة اصدار بيان يستنكر وحشية أجهزة القمع التابعة ، كما رفضت ادانة

خرق حرم الجامعة أو التعهد باحترامه في المستقبل . وإذا كانت قد أسقطت الدعاوي الهزلية المقامة ضد الطلاب المصابين ، فانها لم ترفض التعويض عليهم وحسب ، بل رفضت مداواة معظمهم على حسابها ، فتكفل بهم الأساتذة وزملاؤهم الطلاب من جيوبهم الخاصة .

هل يعني ذلك انه كان يجب على الطلاب مواصلة الاضراب حتى تتحقق كل المطالب التي أذاعتها اللجنة التحضيرية ؟ طبعاً لا . هل يعني انه كان يجب عليهم مواصلة الاضراب حتى يصدر مشروع المرسوم حول الملاك المتفرغ ؟ حتى هذه ليست هي فعلاً المسألة . المسألة كل المسألة تكمن فيما يلي : كان الاضراب بدون شعارات محددة يريد انتزاعها من الدولة . وقيادة الاضراب لم تواجه الدولة بمطالب محددة تفرض عليها مواقف عملية ، أي تفرض عليها تنفيذها (هذا إذا استثنينا مسألة الملاك المتفرغ) . لقد أسقطت المطالب حول البناء الموحد والمنح على أساس الدخل العائلي لأنها اعتبرت غير قابلة للتنفيذ . وهذا عين الخطأ . هذه المطالب غير قابلة للتنفيذ بالصيغة العامة التي طرحت فيها . لكنها محك للدولة لو انها طرحت بدقة . لا بأس من « التذكير » بأن حركة طلاب الجامعة اللبنانية تصر على هذين المطلبين . ولكن ، كان من الضروري ، لأغراض انتزاع تنازلات من الدولة ، أن يعرضا على نحو لا يسمح للدولة بالمماطلة والتسويف . كان من الممكن أن لا تقتصر المحادثات حول الملاك المتفرغ بل أن تشمل أيضاً المطالب التالية :

– تخصيص ٣٠٠ منحة تفرغ تعطى على أساس مسابقة بين الطلاب ذوي الدخل العائلي الذي يتراوح بين ١٠٠ و ٣٥٠ ليرة لبنانية ، وذلك كخطوة اولى نحو اعتماد زيادة سنوية لعدد المنح .

– الضغط على الحكومة لكي تصدر بياناً علنياً تذيع فيه ما يلي :

+ المبالغ المرصودة لاستملاك أراضي الجامعة اللبنانية الجديدة والتصاميم وأعمال التمهيد وانجاز مراحلها الأولى .

+ الالتزام بفترة سنتين تنجز خلالها مباني كلية العلوم والمطعم والمختبرات وقاعات المطالعة .

+ الالتزام بانجاز كل البناء الموحد خلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات .

– ترصد في موازنة الجامعة اللبنانية ابتداء من العام المقبل مبالغ مالية مخصصة لتأمين مساكن بأسعار منخفضة ومطاعم رخيصة لطلاب الجامعة اللبنانية بانتظار انجاز البناء الموحد ، بحيث لا يضطر الجيل الحالي من الطلاب إلى تحمل التبعات التي يفرضها غلاء السكن، وارتفاع اكلاف المعيشة . هذا يعني ان تستأجر الجامعة ، لحسابها الخاص ، مجموعة من البنايات تتولى تأجيرها كشقق للطلاب بأسعار منخفضة ، حتى لو أدى ذلك إلى تكبدها بعض الخسائر . كما يعني تأميم عدد من المطاعم الجامعية المؤقتة تؤمن وجبات طعام بمتناول أكثر المداخيل انخفاضاً .

– الغاء « قانون تنظيم الهيئات الطلابية في الجامعة اللبنانية » الصادر عام ١٩٦٤ والذي يعني عملياً تصفية الحركة النقابية لطلاب الجامعة اللبنانية واخضاعها لسلطة الادارة اخضاعاً كلياً .

– انتزاع اعتراف بالاتحاد الديمقراطي النقابي لطلاب الجامعة اللبنانية بوصفه هيئة تمثيلية شرعية لطلاب الجامعة .

هذه عينة من المطالب التي كان بالامكان طرحها ، ومحاولة انتزاع تحقيق أكبر عدد ممكن منها من الدولة ومن ادارة الجامعة . وهذا هو محك نجاح الاضراب أو اخفاقه . لكن ذلك يضعنا مباشرة أمام مسألة اسهام الطلاب في الاضراب وأمام تصرفات اللجنة التحضيرية التي قادته .

٢ – تدني المشاركة الطلابية وانعدام الرقابة على قيادة الاضراب :

وهاتان سمتان ملازمتان ليس لهذا الاضراب وحسب ، وانما للاضرابات

السابقة التي عرفتها الجامعة اللبنانية .

حظي الاضراب ، في بدايته وحتى تظاهرة فردان بشكل خاص ، بتأييد طلابي (وشعبي) قلّ نظيره في السابق . فقد أسهمت فيه عناصر لم تعرف في السابق على انها من العناصر الطلابية النشيطة ، كذلك جرّت اليه كليات تتخذ تقليديـــاً مواقف الحياد والعداء لمثل هذه الحركات المطلبية ، على الرغم من أن روابطها كانت بيد اليمين . وتجدر الملاحظة هنا ان اليمين الطلابي قـد أسهم في المرحـــلة الأولى من الاضراب بسبب دوافع « سياسية » محضة : التشويش على حكومة ليس متأكداً من انهـا سوف تتدخل لصالحه في الانتخابات النيابية . وكان بديهياً ان ينسحب هؤلاء بعد ان اطمأنوا الى « انتصارات » الحلف الثلاثي في الجبل . ولكن مما لا شك فيه ان اقفال الجامعة وانعدام مركز تجمع واضح واحجام قيادة الاضراب عن توجيه أوامر محددة وصريحة إلى الطلاب عامة هو السبب الرئيسي فيما لوحظ لاحقاً من انخفاض واضح في عدد الطلاب المساهمين في نشاطات الاضراب ، بحيث كادت تقتصر على حزبيي اليسار وحدهم ولم يتجاوز عدد هؤلاء المئتين أو الثلاثمئة طالب .

بديهي ان يكون الطلاب متفاوتين في حماسهم للاضراب . ولكن من البداهة أيضاً أن الاضراب مجال لجر أعداد لا تتحرك عادة الى الاهتمام بشؤونها . وهذا ما عجزت عنه اللجنة التحضيرية والأطراف اليسارية الفاعلة فيها . والواقع ان الخطأ الأساسي لا يكمن في رفضها تشكيل لجان اضراب تناقش المطالب الخاصة بالطلاب وترفعها اليها وتسهم اسهاماً فعالاً في شتى قضايا الاضراب العملية الاخرى وحسب ، وإنما هو في عدم استغلالها للاضراب كفرصة تعلن فيه انشاء اتحـاد طلاب الجامعة اللبنانية والشروع رأساً بالتنسيب لهذا الاتحاد وحتى بعقد مؤتمره التأسيسي .

فظلت اللجنة التحضيرية تتحـــاور وتقرر بين أربعة جدران عرضة لشتى الضغوط ، لا يعرف الطلاب ما توصلت اليه إلا عندما تتنازل فتعلنه عليهم .

وبالرغم من أن قرار الاضراب اتخذ في جمعيات عمومية لبعض الكليات (كلية التربية مثلاً) ، فان قرار وقف الاضراب اتخذ من قبل اللجنة التحضيرية بمفردها واذيع على الطلاب في اجتماع عام ، ليس للنقاش ولكن للاطلاع فقط . من هنا، فان استمرار القيادات الارستقراطية الطلابية التي لا تتجاوز عدداً عدد أصابع اليد ، المعزولة عن الطلاب وغير الخاضعة لرقابتهم ومحاسبتهم ، كان وسيبقى عاملاً رئيسياً ليس في الاخفاقات – النسبية أم المطلقة – التي تمنىبها الاضرابات وحسب ، وإنما أيضاً وبشكل خاص عائقاً أمام تبلور وعي ديمقراطي ونقابي فسياسي عند الطلاب وأمام بروز كوادر طلابية فاعلة ومنظمة تشكل حلقات وصل وسيطة بين رأس الهرم الطلابي وقواعده . وما لم يكن الاتحاد النقابي الديمقراطي لطلاب الجامعة اللبنانية – نواة النقابة الديمقراطية للطلاب الجامعيين في لبنان – فان هذه المشكلة لن تسير في طريق الحل .

٣ – دفاعاً عن تكتيك

من السمات الايجابية الواضحة للاضراب الماضي مسألة تتعلق بتكتيك التظاهر . لقد كانت تظاهرة شارع فردان محدودة من حيث فاعلية الدعاية والاحتجاج التي تنطوي عليها . فلقد سلكت شارعاً عريضاً ولكنه ليس من الشوارع المكتظة بالسكان والمارة . فتسنى لأجهزة القمع ان «تستفرد» الطلاب فيه وتتكشف عن أحدث مبتكرات القمع في بلد الاشعاع والنور هذا .

لكن التظاهرات الثلاث الأخرى اضطرت إلى التكيف مع واقع جديد هو قلة عدد الطلاب المساهمين فيها . هنا تفتق الطلاب – بعفوية – عن تكتيك جديد يتلخص في التجمع بزمر صغيرة تطلق الهتافات وسط أماكن مكتظة بالمارة بحيث انه إذا تعرضت لها أجهزة القمع بالضرب تضطر إلى ضرب مارة غير الطلاب لا علاقة لهم بالاضراب أصلاً . هكذا ينقل الارهاب « جسدياً » إلى عدد واسع من الأهالي ، فيشعرون مع الطلاب ويؤيدون مطالبهم العادلة

أكثر مما لو كانوا يطالعون أخبار القمع أو صوره على صفحات الجرائد وحدها. وقد استخدم هذا التكتيك الجديد في ثلاث مناسبات : شارع الدباس والبرج وشارع الحمرا (بعد الندوة التي عقدت في النادي الثقافي العربي). وكان الطلاب يتفرقون بسرعة ليتجمعوا في أمكنة أخرى بحيث تضطر الشرطة إلى الهجوم على المارة أو جلّاس المقاهي وتقديم خدماتها الانسانية الجليلة لهم .

أما القيادة اليمينية الذيلية للحزب الشيوعي في لبنان ، فقد اشتمت من وراء هذا التكتيك العفوي الجديد والفعال رائحة تكتيكات حرب العصابات . فكان ان رفض أتباعها المساهمة في التظاهرات التي اعتمدتها وانبرت « الأخبار » تتهم هذه الخطط بأنها خطط « هروبية » . طبعاً ، تنفر القيادة اليمينية الذيلية للحزب الشيوعي من الخطط « الهروبية » ، وهي التي تؤثر « المواجهات المباشرة » . ولهذا السبب ، ووفاء منها لمبادئها التي تتمسك بها تمسكها بحياتها ، فقد « واجهت » رئيس الحكومة مباشرة ، إذ أرسلت اليه ، بعد تظاهرة فردان ، وفداً يمثل المكتب السياسي (ضم ك. م. و ف. م.) يعرض على رئيس الحكومة أن يتنازل عن بعض المطالب للطلاب مقابل أن تتكفل قيادة الحزب – وهي قيادة الاضراب أيضاً على حد تصورها – بتعليق الاضراب . وبناء على هذه « المواجهة المباشرة » مع أحد « أبرز عناصر البرجوازية في لبنان » (الذي أمر باطلاق الرصاص على الطلاب المتظاهرين من أجل استقلال تونس ومراكش فقتل الشهيد حسان أبو اسماعيل – كل ذلك من فرط « وطنيته » و « حبه للطلاب »)، بناء على ذلك زار عبدالله اليافي الكلية اليسوعية والتقى ببعض الطلاب . وطبعاً ، أصر المندوبون « الشيوعيون » على شكره بسبب كونه قد تنازل فشرف الطلاب بطلته البهية .

أما أن تقرر قيادة الحزب الشيوعي اللبناني اسباغ ألقاب الوطنية والتقدمية على كل من يركب مقعد في الوزارة أو على رأسها ، فتلك مهزلة أضحت من شأنها وحدها،ولم تعد تنطلي على أحد. ولكن ان تقدم على التفاوض باسم الطلاب

المضربين ، هكذا بمبادرتها الخاصة ، فهذا من ضروب الانتهازية التي لا زالت تصر أن ترينا منهـــا العجائب . انتهازية ليس فقط لأن الحزب الشيوعي ليس بحال من الأحوال « قيادة » الاضراب . وإنما أيضاً وبشكل خاص لأنه ، في تهافته على ان يثبت لكل من في السلطة إلى أي مدى هو حزب « عـــاقل » و « معتدل » ، يعطي السلطة البرهـــان الأكيد على ان وراء الاضراب دوافع سياسية ليس إلا ، أي ان الغرض منه هو «الحرتقة» على الحكومة وليس مطالب عادلة تعرض الطلاب للاهانة والضرب والاعتقال من أجل تحقيقها ! وإذا لم يكن ذلك « تخريب الاضرابات » ، فماذا يكون ؟

أيار ١٩٦٨

مَعركة الطُلاب الثانويّين المُقبلة

خلال السنوات القليلة التي تمتد من قبل السويس حتى الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٥٨ ، كانت تظاهرات التلاميذ مظهراً هاماً من مظاهر العمل السياسي اليساري في لبنان . حتى انها كانت غالباً المظهر الوحيد ، وكانت الانتفاضة الأخيرة التي سبقت الغفوة هي المطالبة بكلية حقوق باللغة العربية في الأشهر الأخيرة من ١٩٥٨ . منذ ذلك الحين ، وعدا الاضرابات الدورية السنوية التي كانت تقوم بها كلية العلوم في الجامعة اللبنانية للمطالبة ببناء جامعي ، انطوى التلاميذ والطلاب على عالمهم يواجهون مشاكلهم الخاصة بصمت ظاهر . كان ذلك حتى اضرابات الطلاب الثانويين في آذار ١٩٦٧ .

كانت المطالب التي طرحت طالبية بحتة ، فتناولت نقاطاً أربع :

١ — تخفيض رسوم التسجيل للامتحانات الرسمية .

٢ — تخفيض العلامة اللاغية في اللغة الأجنبية .

٣ — توحيد الكتاب المدرسي .

٤ — تعديل مناهج التعليم .

نزل الطلاب الثانويون، إن في المدارس الخاصة أو في المدارس الحكومية، إلى الشارع متظاهرين، للتشديد على الأهمية التي يعلقونها على الشروط المادية والثقافية التي تحيط بتحصيلهم المدرسي . ان الفارق بين التظاهرات الطالبية التي كانت تملأ شوارع المدن اللبنانية في الخمسينات والتي كانت ترفع شعارات التحرر والاستقلال السائدة في أقطار عربية تواجه استعماراً تقليدياً ، وبين التظاهرات الحالية – التي وان كانت ترتبط بتجربة العمل الطالبي في الجامعة اللبنانية فانها تثير مسائل جديدة – ان الفارق هذا هو نقطة الانطلاق في التحليل الذي ينبغي أن يحدد أسباب الجدة ويقيس سلامة تعبير المطالب عن الحاجات التي تقف وراءها .

١ – تعليم الآباء ومتاعب الابناء

عندما يؤكد كل من يتناول موضوع التعليم في لبنان بأن المناهج قديمة ، بالية ، لا تتفق ومتطلبات العصر ، حسب التعبير السائد ، ويتبارى الكل في البحث عن تاريخ هذا القدم (منهم من يرجعه إلى الجمهورية الفرنسية الثانية !!)، فان هذا الاجماع بالاضافة إلى عمومية التأكيد ينطوي على طمس للمشكلة . فالمشكلة ليست في عدم الاتفاق بين القدم والمتطلبات . هل أصبحت المعلومات التي يقررها المنهاج غير صالحة ؟ بالطبع لا . فالمنهاج ، عكس ما يقال ، لا يقرر مضموناً معيناً وانما يقرر مواضيع أي عناوين فصول. وفق هذه العناوين تصدر كتب تحدد مضمون التعليم وتؤمن اللحاق ، أو على الأقل تستطيع تأمينه ، بالنتائج المستحدثة التي استطاع البحث الوصول اليها . أما المتطلبات التي تجمل بجمل انشائية عن « الحياة العصرية » و « التطور » فغني عن القول انها لا تلقي ولو شعاعاً شاحباً على هذه المتطلبات .

السؤال الذي ينبغي أن يطرح هو التالي : لمن كان يتوجه التعليم الموروث الذي يعمل به حتى اليوم ؟

أولاً ، ما هو طابع هذا التعليم ؟ يفترض التعليم اللبناني بتتابع مراحله الابتدائية والتكميلية والثانوية ، استمراراً وتكاملاً واضحين . فالمراحل الثلاث توسع ، الواحدة بعد الأخرى ، قاعدة واحدة من المعلومات ، تتلخص في عدد من المواد التدريسية : الحساب ، التاريخ ، اللغات...ومهمة احدى هذه المراحل هي استرجاع معلومات المرحلة السابقة واغناؤها و « تعميقها » بما يتفق مع المستوى الذهني الذي بلغه التلميذ . بذلك ترتبط معلومات المرحلة بما يلحقها ارتباطاً يجعل منها دائماً معلومات تحضيرية ، تمهيدية ، لا تملك فعالية ثقافية إلا إذا اقترنت بما سوف يتبعها . فاللغة مثلاً لا يكتمل تعليمها ما لم يقترن بتعليم النماذج الأدبية التي تستخرج منها الأساليب الانشائية . وهذه الأخيرة لا تنفلت من الجمود والتحنيط إلا إذا درست تاريخياً . ولكن من يدرس التاريخ الأدبي بمنطق نسبي قبل المرحلة الجامعية ؟ هذه النظرة التطورية هي التي تفرض تتابع دروس الاشياء ثم الكيمياء والفيزياء والعلوم الطبيعية ، كما تفرض تعليم الفيزياء على مرحلتين : المرحلة الوصفية والمرحلة الرياضية .

ثانياً ، ما هي مهمة هذا التعليم ؟ عندما يحتفظ تعليم كتعليم اللبناني بما يمكن تسميته قصعة مماثلة تشمل كل أصول المعرفة ، ولو بشكل مزيف ، فان مهمته الواضحة هي تأمين « ثقافة عامة » . طوال ما يربو على ١٣ أو ١٤ عاماً يفرض في التلميذ الجالس على مقعده أن يتلقى الفتات الذي قد يساعده على الوصول أخيراً الى مرحلة التعليم العالي. ولكن رغم أن التعليم العالي هو المرحلة الأخيرة، فانه هو الذي يفرض على المراحل السابقة توجهها ودورها . فالثقافة العامة لا تشكل جانباً يتطلب زهاء ١٥ سنة من التمهيد إذا كانت نهاية المطاف ، أي فرع التخصص، تقنياً ، فالتخصص التقني لا يستعمل ، فعلاً ، إلا النزر اليسير من المعلومات التي يفترض في الطالب الثانوي أن يكون قد كدسها طوال السنوات الطويلة في المرحلتين السابقتين . إذاً ما هي مهمة هذا التعليم الذي يجهد لتكوين ثقافة عامة لا تنفع ؟ ان الثقافة العامة ، كانت تنفع لأن نمط التخصص الذي

كان سائداً هو الذي كان يتطلبها . هـــذا النمط هو دراسة الحقوق وما يسمى بالعلوم السياسية . ان غلبة هذا النمط من الدراسة هي التي تتطلب الثقافة العامة ، البعيدة عن التقنية أو حتى عن التحديد . فالغرض الأول هو تأمين فئة تستطيع مزاولة المهنة أو العمل ، اللذين لا يتطلبان غير عموميات و « حسن تصرف » .

ثالثاً ، لمن يتوجه هذا التعليم ؟ في أوائل العشرينات ، مع السيطرة الفرنسية ، استطاعت ان تهيمـــن على الدولة وعلى مختلف مراكز النفوذ ، السياسية والاقتصادية ، فئة معينة نمت مع استقلال جبل لبنـــان ، وفي حضن الانتداب الفرنسي قبل ان يصبح وبعد أن أصبح رسمياً . هذه الفئة الحاكمـــة التي كانت تنحصر في عدد من الأسر التقليدية ، هي التي فرضت ، دون وعي ودون سابق تصميم وانما بحكم وضعها وحاجاتها ، نظـــام التعليم اللبناني الذي ، رغم تعديلات طرأت عليه بغية افساح المجال لفئات تتحدر من المهن الحرة ، لا يرمي الى أكثر من تأمين وراثة هذه الفئة في مناصب الدولة ومراكز التوجيه في القطاع الخاص. فجاءت غلبة الاعداد الحقوقي سمة من سمات الحـــكم . هل كان يعقل ان يتوجه التعليم وجهة أخرى لتؤمن مثلاً فنيين متوسطي المهارة لصناعة شبه معدومة ؟ أو أن يفتح أبواب المهن الحرة على مصراعيها بينما القوة الشرائية ضعيفة ، فيمهد بذلك الى بطـــالة خطرة لأنها تصيب فئات قريبة من الحكم تستطيع التأثير على توجهه كله ؟ طبعاً لا .

مـــاذا طرأ على الوضع التعليمي فدفـــع الذين « اعتزلوا » التظاهرات الى الشارع ؟ بينما كان عدد المرشحين لنيل شهادة الدروس الابتدائية ١٥ ألفاً عام ١٩٥٥ ، أصبح عددهم بعد ثماني سنوات فقط ٣٢ ألفاً . أي ان الرقم تضاعف . وبينما كان عدد المرشحين لنيـــل شهادة الدروس التكميلية (البريفيه) ٢٥٠٠ مرشح عام ١٩٥٥ ، أصبح العدد ٩١٠٠ ، أي أربعة أضعاف الرقم ، خـــلال السنوات الثماني نفسها . أما البكالوريا القسم الأول ، فقـــد قفز العدد من ١٢٠٠ الى ٥٩٠٠ أي خمسة أضعاف ، والبكالوريا القسم الثاني ، من ٥٥٠ الى ١٩٠٠ ،

ماذا تعني هذه الارقام ؟

١) إذا كان التعليم الابتدائي متوفراً نسبياً (لا ننسى ان الارقام لا تتناول سوى ثماني سنوات) عام ١٩٥٥ ، فان الاقبال على التعليم التكميلي والتعليم الثانوي يشير إلى النقص الذي كانت تشكو منه هاتين المرحلتين .

٢) ما تفسير هذا الاقبال ؟ هل ان الفئات التي كانت ترسل أولادها الى المدارس قد عبرت بموجة سكانية رفعت عددها إلى الاضعاف التي تعكسها أرقام المرشحين ؟ لا بالطبع . بعد الاستقلال ، ولا سيما بعد ١٩٥٠ ، برزت ظاهرة ترك الريف والهجرة إلى المدينة ولا سيما إلى بيروت . ومن نتائج هذه الهجرة ، تدفق عدد ضخم من الاطفال ذوي الاصول الريفية الى مدارس المدن، التي كان لا بد لها من ايواء قسم منهم على الأقل (أما القسم المتروك فقد يبلغ الـ ١٢٥ الف طفل !) . وصاحبت الهجرة الى المدينة ظاهرة أخرى هي نمو قطاع الخدمات الذي ما عتم أن أصبح القطاع المسيطر على النشاط الاقتصادي . والتعليم يخضع ، في نهاية المطاف،الى متطلبات سوق العمل. فاذاً، مهمة المدارس أن تنتج حاملي بكالوريا يستطيعون القيام بالأعمال المكتبية . والآتي من الريف يحلم لابنه بأن يصبح « مكتبياً » أو « استاذاً » . والطريق الوحيد هو المدرسة .

٣) ولكن ليس مطلق مدرسة . وانما المدرسة اياها التي تمنح البكالوريا ، أي « الثقافة العامة » التي تؤهل ابن الفلاح السابق، والعامل المتوسط، وصاحب الدكان ، وابن الموظف الصغير ... لولوج باب الوظيفة ، الباب الوحيد تقريباً الذي لم يغلق ، بينما الريف يذوي والصناعة تحبو . هذا هو تفسير قفز الأرقام (كما يفسر ذلك تزايد المدارس الرسمية وازدهار المدارس الخاصة ، المسائية منها والنهارية وتوابعها : تجارة الكتاب ، انخفاض المستوى ، تنوع التعليم ...)

بينما ينتقل التعليم من دور الى دور ، من دور كان فيه مطية فئة ضئيلة تتوارث المناصب والمكانة الاجتماعية والمغانم،الى دور أصبح فيه الوسيلة الوحيدة

التي يملكها وافدون جدد على المدينة للتخلص من حياة الريف وفقره ،احتفظت الدولة بتعليمها الذي ورثته . ولكن احتفاظها به ليس غباء، كما قد يظن ، وانما تعبير عن وضع المصالح التي تمثلها الدولة . ان الوضع الذي فجر المشكلة ، حتى لو لم يعبر عنه الطلاب بوضوح ، هو تحول أساسي في مهمة التعليم . كان التعليم حتى السنوات التي تلت الاستقلال بقليل ، يقوم باعداد أولاد فئة ضيقة لاستلام مقاليد السلطة من الآباء عندما يحال هؤلاء على التقاعد . لذلك جـاء التعليم لا يعكس فقط وضعاً طبقياً ، وانما جاء يعكس وضعاً عائلياً يعبر عنه الدور الذي تلعبه اللغة الاجنبية في تعليمنا . فالفئات المرتبطة بالأجنبي (الذي كان فرنسياً) لم ترتبط سياسياً واقتصادياً فقط ، وانما لجأت الى خط فاصل بينها وبين الفئات التي تعيش معها ، خط ما كان يمكن أن يكون لو لم يتوفر خط فاصل طبقي . فالذين تبنوا الفرنسية لغـة يومية أو ثقافية غالبة استطاعوا ذلك لأن وضعهم الطبقي أهلهم للالتحاق بمدارس مرتفعة التكاليف أو للسفر إلى الخارج. فدخلت الفرنسية تعليمنا عن طريق هؤلاء ، وما زالت تحتل المكانة التي تحتلها لأنهـم (هم أو أحفادهم) الذين يتمثلون في الحكم . ولكن الوضع الطبقي الذي يعكسه الحكم لم يعد يعكسه التعليم . فتدفق الأولاد الآتين من الريف بالاضافة الى أولاد الفئات التي استفادت من نمو الخدمات ، ادخل على التعليم مشاكل غريبة عنه . وكان من الطبيعي ألا تبرز هذه المشاكل بسرعة لأن الطريق التي سلكتها الفئات الوافدة حديثاً هي الطريق التي كانت مفتوحة ، التي كانت قد عبدتها الفئات المهيمنة . ولكن إذا كان التعليم ، بمنهاجه ووظيفته ،قـد فصّل على قدّ أولاد البورجوازية والمهن الحرة والموظفين الكبار ، فان أوضاع التلاميذ الجدد مغايرة تماماً . إذ ليس في وسطهم العائلي ولا في الشروط المادية التي يعملون فيها مـا يؤهلهم لاستيعاب منهاج لم يوضع لهم أساساً ، وحشروا فيه حشرا ، ووزراء التربية ، على اختلافهم ، يعون الدور الذي تلعبه الثقافة الأجنبية ، وتمسكهم بالعلامة اللاغية ليس من قبيل الدفاع عن ثقافة يبصقون عليها ، فاللغة الأجنبية

أضحت المصفاة الوحيدة ، تقريباً ، التي تملكها الفئات المتربعة على السلطات لصد غزوات « البرابرة » من أبناء البورجوازية الصغيرة وبعض الفئات العمالية والفلاحية . ووضع الدولة ، ومن تمثلهم ، وضع حرج ينخره التناقض : فالدولة ترفض حتى الآن اقرار بكالوريا متعددة الاختصاص (تجارية ،فنية ،زراعية . . .) توجه جانباً من النهر المتدفق صوب مجالات جديدة ، وهي ترفض كذلك استقبال الوافدين الى كلياتها ، أي استقبال الذين اتبعوا الطريق التقليدي ، النموذج الذي تقدمه الفئات الحاكمة على انه النموذج الأمثل . إذاً لا توجيه مهنياً مبكراً ولا جامعة ممكنة . الحل ؟ اغلاق الباب . ولكنه حل يعكس استغلال بورجوازية كسيحة ، عاجزة عن استباق أزمات تتولد من تطور أوضاع تقبلها البورجوازية ما دامت تستفيد منها بلا منازع وبلا حدود ، ولكن ما أن ينتج عن هذه الأوضاع ما يحد من كسبتها حتى تنزل الى الشارع شرطتها ودركها وجيشها لحماية « الأمن » و « الاستقرار » الذي هو « بترولنا » كما يقول ممثل مطيع لهذه البورجوازية . هذا يعني أن أزمة التعليم في لبنان هي أزمة حدود المعالجة البورجوازية التقليدية للاوضاع الناتجة عن « ازدهار » العشرين سنة الماضية .

٢ – المطالب الطالبية والوعي « السياسي »

إذا صح هذا التحليل للوضع ، فأين هي المطالب التي طرحت من هذا الوضع ؟ أي الى أي مدى تشكل جواباً واعياً لا يكتفي بطلب ازالة الحواجز وكأن المشكلة ناتجة عن بعض الجزئيات، حتى لو كانت هامة ؟ ثم ما هي الوسائل التي استخدمت لجعل المطالبة فعالة ؟

أولاً : لم تنجح المطالب في تجنب مصيدة الدولة . فتعديل مناهج التعليم ، ماذا يعني مثلاً ؟ عندما يطرح شعار بهذه العمومية ، يفتقد إلى الحد الأدنى من التحديد ، فان هذا الطرح يسمح لوزير التربية باجابة بسيطة ، خادعة : ان

تعديل المناهج هو قيد الدرس،ونحن مستعدون لنشر المناهج الجديدة ولكن... علقوا الاضراب.لم تنشر المناهج بعد،ولكن هذا لا يعني ان الدولة لا تملك مناهج بديلة . منذ ١٩٦٤ ، شكلت وزارة التربية لجاناً قدمت توصيات نامت في الادراج وحان وقت ايقاظها . هل اهتم أحد بالسؤال عن سير أعمال اللجان ؟ هل نوقشت التوجيهات التي اعطيت لأعضاء اللجان ؟ هل سئلت منظمة من المنظمات المعنية : نقابة المعلمين ، اتحاد الطلاب الجامعيين .. عن رأيها في أمر يعنيها بالدرجة الأولى ؟ عندما يطالب الطلاب الثانويين بالتعديل ، دون اشارة محددة الى نوع هذا التعديل ، أو الى خطوطه العريضة ، فان ذلك سوف يؤدي الى ترك يد الدولة طليقة في تبديل عدد من الجزئيات . وسوف يتم ذلك وفقاً للمصالح نفسها التي أسست هذا التعليم ورعته خلال عشرات السنوات الماضية . بماذا يجيب الطلاب ، غداً عند نشر تعديل يحتفظ بتركيب التعليم الأساسي ، مع اضافة وطرح تفاصيل تتفاوت أهمية ؟ ان المطلب الذي طرح يفضح الارتجال الذي غلب على المطالبة إن كان في مطالبها أو في وسائلها . من البديهي أن يعبر طلاب ثانويون ، لا يملكون تنظيماً يستطيع التعويض عن ثغرات العمل والتفكير الفرديين ، عن حاجاتهم بعفوية لا تلتفت الى الشرك المنصوب . ولكن هؤلاء الطلاب هم ، في نهاية المطاف ، أولاد اليسار السياسيين ، والمطالب التي رفعت هي نتاج الطبخ « الدسم » الذي يوزعه اليسار في كتاباته،نتاج البقاء على مستوى الشعارات العامة التي تنفجر حالما تلامس الواقع ، لأنها متأخرة عنه . ويبقى في يدي المضربين والمتظاهرين قشرة يابسة اسمها « تعديل المناهج » تجلوها مكاتب وزارة التربية عروساً اسمها : « مناهج ١٩٦٧ » . ولكن وراء القناع المتصابي والزي الحديث نفس العجوز التي اسمها : الحفاظ على امتياز الفئات الحاكمة عن طريق الحد من وصول فئات « متواضعة » الى أروقة الادارة .

ثانياً : كانت المطالبة بتوحيد الكتاب المدرسي جواباً طلابياً ، على تعدد المقاييس التي يخضع لها التصليح . ثم تأتي « الوحدة الوطنية » بالدرجة الثانية

لصبغ المطلب الأول بصباغ لماع . هذا يعني أن يوكل أمر التوحيد لوزارة التربية ، وكر الرهبان والمشايخ ، اياها . ولكن ما تملكه وزارة التربية ؟ ان تشكل لجاناً مؤلفة من جهابذة التعليم (الذين يعملون أكثر من أربعين ساعة في الاسبوع) لوضع كتب لمختلف المواد . ولكن التجربة دليل . هؤلاء الأساتذة سبق لهم وألفوا « روائع » في الرياضيات والفيزياء والآداب العربية والفرنسية والانكليزية ... عادوا ففرضوها على طلابهم العديدين . هذه المؤلفات لا تعدو أن تكون سقطاً أو كما يقال في ريفنا « سقيطاً » عن أغصان الكتب الأجنبية . ثم ان الفائدة التي سيجنيها أعضاء اللجان (ونفوسهم أبية كما يدل عدد ساعات عملهم !) سوف تدفعهم لتجديد سنوي للكتاب المدرسي الموحد الذي لن تعترف به المدارس الأجنبية بحجة مستواه . ولوضع حد لنهب اللجان سوف تقرر الوزارة تجديد الكتاب مرة واحدة كل عشر سنوات مثلاً ! ! وأخيراً للدولة في الميدان فارس مغوار هو كتاب « التربية المدنية » وهو سجل حافل لكل الافكار التي تبرر الوضع الحالي وتمده بلبنته . أما « الوحدة الوطنية » فباستطاعة الناظر أن يراها من هنا ، ومنذ اليوم : حصيلة حلول وسط تنوء ببركتين . ثم هل يؤمن توحيد الكتاب فعلاً وحدة مقاييس في التصليح ؟ ان المقاييس لا ترجع الى كتاب ما عندما تناقش في لجان التصليح الرسمية وان يتم عليها الاتفاق في اجتماع اللجنة ، بعد نقاش يعمل على تفصيل النقاط .والكتاب، حتى لو وحد ، لا يستطيع أن يلعب هذا الدور . فالمطلب ينبغي أن ينصب على تحديد المقاييس (علاجاً لتعددها : لا لعلاج المشاكل الناتجة عن وضع الكتاب المدرسي) .

ثالثاً : يعكس المطلب الثالث ، تخفيض العلامة اللاغية في اللغة الأجنبية ، وهما شائعاً . فالطلاب يحسبون ان تقييم المسابقات يتم عن طريق العلامات . فالالغاء غير مرتبط بالعلامة وانما يخضع لعدد من المواصفات المتعلقة بالكتابة والمعالجة . عند تحديد المواصفات تعطى نقطة تقريبية تقابلها في سلم التقييم .

فاذا تم الالغاء بعلامة ٤ بدل ٥ أو ٦ ، فهاذا لا يعني ان الذين كان ينبغي ان تحصل مسابقاتهم على ٥ أو ٦ قد نجو ، لأن علامة ٤ أصبحت هي اللاغية . وانما يعني ان المسابقة التي « تستحق » الالغاء (وفق المواصفات الموضوعة) أصبحت تلغى بـ ٤ بدل أن تلغى بـ ٥ أو ٦ .

ولكن الطابع الغالب على المطالب هو بعدها عن فهم وظيفة التعليم اللبناني وعلاقة هـذه الوظيفة بتركيب مجتمعنا . فردود الفعل لا تعكس سوى تخوف طلاب مقدمين على امتحانات لا قبل لهم بمواجهتها (لأن هذه الامتحانات هي سد رفعته الفئات المستغلة في وجه طبقاتهم) . فالحديث عن « حجم المطالب التي رفعتها حركة الطلاب ومعانيها الوطنيـة والاجتماعية » لا يعكس غير تحسس غائم لخطورة وضع يتطلب التعبير والتحليل للخروج من ضباب المطالب الضيقة الى وضع خط عمل طلابي . وليست الطريقة المثلى في دعم هذا العمل ان يحمل على محمل لم يستطع هو ، كما لم تستطع المقالات التي دبجت على هامشه، ان يفرضه. ولكن يصبح الأمر مدعاة تساؤل عندما يكال المديح للمبادرة ، ظاهراً ، بينما يكال فعلاً للذين يكتبون عن هذه المبادرة فيرون في عمل مبتدىء ،يملك امتيازاً ضخماً هو الاقدام والطرح ولو بصورة جزئيـة ، منتهى الوضوح والشمول . وكأنه يكفي أن يغلف عمل مـا بشعارات تهاجم الوضع حتى ينفلت العمل من حدوده الفعلية الى الأفـق الرحب ... اللفظي . وفي الطريق يبقى الموضوع السياسي الأساسي معلقاً ، يتأرجح في فراغ الخطابـة : من يتولى اصلاح المناهج وتوحيد الكتاب المدرسي ؟ أهي الدولة ؟ ما معنى إذاً اعتبار الدولة الممثـلة اليقظة لمصالح الفئات التي فرضت التعليم اللبناني الحالي وما زالت متمسكة به ؟ بدل محاولة الجواب على هذا السؤال الذي يعكس حدود عمل اليسار الحالي (أم ان اليسار بلا حدود ؟) وصياغته النظرية ، يفضل بعض اليساريين « التقاط » المعاني ... هذا بينما يتعرض العمل لمزلق الغرق في الرمل بمواجهة تسويف الدولة ووزير تربيتها .

ما هي الوسائل التي اعتمدها العمل الطالبي ؟

اعتمد « اتحـــاد الطلاب الثانويين » على التنظيم (أو بالأحرى على أسلوب العلاقات) الذي كان يعتمده « مجلس الطلبة » خلال الخمسينات . « ينتدب » عدد من المدارس الثانوية طلاباً، يتفاوت تمثيلهم الفعلي، الى لجنة عامة تشكل هي الهيئة التقريرية والهيئة التنفيذية . لا شك ان الجانب الهام هو فعالية هـــذا الانتداب . قد يمثل المندوب فعلاً نسبة هـامة من طلاب مدرسة من المدارس . ولكن حتى هذا التمثيل لا يتم على أساس طالبي وانما على أساس انتماء سياسي . ولكن تجربة مجلس الطلبة تؤكد ان هذا النوع من الارتباط قد يكون فعالاً في ظرف مؤقت هو الفترة التي يستطيع فيهـــا التنظيم السياسي الذي يسيطر على الهيئة الطالبية ان ينتشر في أوساط عدد من المدارس الثانوية . ولكن هـــذه السيطرة ، بدورها ، عدا خضوعها لاعتبارات لا تمت للعمل الطلابي بصلة وثيقة، لا تؤمن انتقال تجربة العمل والنضال من الاطارات العاملة الى الاطارات اللاحقة، لأن القاعدة الطالبية تبقى بمعزل عن عدد بسيط من «طليعيين» طلقاء . والخطر الآخر ، الذي نتج هو الآخر عن تجربة مجلس الطلبـــة ، هو الذي يولده انحسار الحركة السياسية التي تحتضن العمل الطالبي ، انحسار أدى فيما مضى ، ولا شيء يمنع أن يؤدي في المستقبل، الى غياب الحركة الطالبية الثانوية سنوات طويلة عن مجال عملها .

ان هذه التجربة تتطلب عملاً تنظيمياً مباشراً (يستدعي الأولية في تحقيق المهام) يقوم على تحويل الانتداب الطالبي الحالي الى انتداب فعلي . ولا يتم ذلك إلا بتوسيع نطاق الصلات الحالية مع طلاب المدارس الثانوية الـــتي تعتمد على الطالب « السياسي » الى مجمـــوع الطلاب ، عن طريق تكوين مجالس صفوف تشترك فيها عناصر مختلفة قد لا يتعدى وعيها ، انطلاقـاً ، الوعي « الحرفي » النقابي . هذه المجالس التي ينبغي أن تدعى لاجتماعات دورية تناقش خلالهـــا أوضاعها المدرسية الخاصة هي الخلايا الأساسية التي لا عملاً فعالاً بدونها ، وهي

التي عليها ان تحمل عبء العمل القـــادم الذي يستطيع ان يجعل من الاضراب خطوة ضغط لا افراغ المدارس من الطلاب . ولا شك ان المدارس الثانوية الـتي ينبغي ان تحظى بقسط وافر من الجهد هي مدارس المنطقة الشرقية . فقد آن للعمل اليساري ان يعي عملياً ، أمراً يعرفه تمام المعرفة ، ان مقتله هو الحـاجز الطائفي ، هذا الحاجز ينتصب كلما حضن عمل ما ، تنظيمياً ، من قبل فئـــات مرتبطة ، عن خطـــأ أو عن صواب ، بالناصرية . ولا يمكن التخطي إلا إذا اشركت الفئات الحذرة بالتقرير ، إذا تم التوجه اليها بواسطة مطالب محددة ، وتحليل واضح الخطوط . إذا لم يتم ذلك قابلت هذه الفئـــات مبادرات العمل الطالبي على انها تحد لها ولـ « ثقافتها » . فيتحول طلاب يعانون من الاوضاع الحالية ، نتيجة انتمائهم الطبقي ، بشكل قريب ان لم يكن بنفس الشكل الذي يعاني منه الطلاب المتظاهرون ، الى متظاهرين مضادين ! هذا الجـانب الأخير يشير الى الدور الذي تلعبه الايديولوجية في وضع كالوضع اللبناني. والايديولوجية لا تحارب عن طريق أجوبة على الأسئلة الـــتي تطرحها الايديولوجية نفسها . فالايديولوجية اللبنانية تطرح السؤال التالي : هل المتظاهرون « لبنـانيون » ؟ ألم يندس بين المتظاهرين من غير اللبنانيين ؟ فيأتي الجواب ، غاضباً أو رقيقاً ، بالنفي . ولكن يجب رفض السؤال نفسه . وبالطبع لا يكون الرفض عن طريق التجاهل أو اعلان الرفض وانمـــا بالتأكيد على سؤال آخر ، على طرح للمشكلة يتناول ظروفها ودلالتها . ويمكن اقتراح صيغة لهـذا الطرح : إذا كان التعليم اللبنـــاني الحالي وليد حاجات فئات حاكمة كانت تعبر فيما مضى عن المصلحة الوحيدة التي تستطيع تنظيم لبنان ، فان الحاجات التي تولدت عن وضع مختلف تفرض وظيفة مختلفة للتعليم ينبغي مواجهتها باجراءات جديدة ، فما هي هذه الاجراءات ؟ وكيف يمكن تنفيذها ؟ هذا لا يعني ان الصياغة اللبنانية للسؤال هي طرحه . فالطرح يتم في التنظيم الديمقراطي لاتحاد يستطيع هو أن يبـادر ويشارك ويقترح في صياغة الحلول ويتابع مراقبتها والتنبيه الى طرق تنفيذها ،

مشكلاً بذلك « سلطة مضادة » لسلطة طبقية مواجهة تمثلها الدولة . والطرح يتم في اقتراح خطوط تفصيلية لمنهاج جديد يشترك في وضعه ونقاشه ممثلون عن الذين يعنيهم أمر التعليم : الطلاب ، الموظفين ، والمعلمين ، والعمال ... فلا يبرز العمل الطالبي معزولاً حتى ان المعلمين الذين يعنيهم أمر المناهج بقدر ما يعني الطلاب ، لم يحركوا ساكناً .

ان خطوط العمل المقترحة ليست « وصفة » سحرية يكفي أن يتجرعها العمل الطالبي حتى تنمو عضلاته وتنتفخ ، ويتحول صوته من ثغاء الى زئير . فليس ثمة من اعجوبة ، ادعيت الاعجوبة اضراباً أم جبهة أم وزير تربية تقدمياً (على وزن وزير العمل) ، فالسبيل الوحيد هو عمل يومي يرمي الى تشكيل تنظيمات واسعة تقوى على التحرك والتمثيل والمراقبة . عندها لا بد من ان يتردد الشرطة في اطلاق النار على أصدقاء أدوار غنيمة ...

حول المؤتمر الاخير لاتحاد الطلاب الجامعيين (١٧ - ١٩ آذار ١٩٦٧)

بعد انقطاع دام سنتين قرر اتحاد الطلاب الجامعيين أن يعود إلى العمل على اسس جديدة فعقد مؤتمراً « نموذجياً » ليقر مبدأ النقابية ونظاماً داخلياً يصلح للعمل .

ذلك ان الاتحاد الذي كان يمثل ٢٣ كلية انقسم الى فئتين خلال المؤتمر التاسع . وكانت ذريعة اليمين (كليات جامعة القديس يوسف) لمغادرة المؤتمر قبول اليسار (الجامعة اللبنانية والجامعة العربية) بمبدأ مشاركة الطلاب الأجانب في النقابة (حق التصويت لا الانتخاب) . من يومها ، تم التوحيد المؤقت على الأساس التالي : انتخاب ممثلين عن الكليات لمؤتمر نموذجي (على

أساس التمثيل النسبي) . وقـــد تم انعقاد هذا المؤتمر بين ١٧ و ١٩ آذار في ريفون .

كانت النقطة الوحيدة التي نوقشت هي النصاب ، فقد طالب اليمين ، اعتماداً على النظام الداخلي الذي أقر في بدء الاجـــتماع كأساس لادارة المؤتمر ، اقرار نصاب بثلثي الأعضاء . بينما طالب اليسار بنصاب يتم بالأكثرية المطلقة (النصف زائد واحد) . فكان ان استمر النقاش وطال يومين كاملين ، ورفع المؤتمر بعد أن كلف لجنة بدعوة المؤتمر من جديد .

١ – على أي أساس أقر توحيد النقابة ؟

لم يكن ثمة ميثاق أو برنامج معلن ليربط بين الفريقين ، بعد أن تركت اللجنة التنفيذية المؤقتة الأمر للمؤتمر . ولكن الاتفاق الضمني قام بناء على تنازل هام من قبل اليسار . أولاً – قبل اليسار بتمثيل نسبي يخدم اليمين عن طريقة تحديـــد العـــدد الأقصى لممثلي الكليات الكبيرة . بذلك رفع اليمين حاجزاً في طريق تزايد عدد طلاب الجامعات اللبنانية . ثانيـــاً – قبل اليسار بغلق باب النقابة في وجه الطلاب غير اللبنانيين . بينما إذا رجعنا الى تعريف النقابة وجدنا انهـــا منظمة تضم أفراداً تجمعهم أوضاع مهنية متجانسة ، وتربطهم نفس المصالح ، فمن الخرق للديمقراطية أن يحرم بعض الطلاب في لبنان من التنظيم دفاعـــاً عن مصالحهم . هؤلاء هم الذين بحاجة فعليـــة (مع اللبنانيين الآتين من المناطق) للمنجزات التي تستطيع النقابة الحصول عليها : المدينة الجامعية . المطاعم الخ . . .

٢ – لماذا التوحيد ؟

كانت ارادة التوحيد واضحة لدى الفريقين . فاليمين يرمي الى الحفاظ على ظاهر نقابة موحدة تجمع كل اللبنانيين الذين هم لبنانيون حقاً ، في ظن اليمين .

ففي كليات جامعة القديس يوسف تأسست الرابطات الأولى التي دفعت كليات الجامعة اللبنانية الى موافاتها . واليمين ، عندما انسحب من المؤتمر التاسع لأنه فقد الأكثرية شكل اتحاداً وفروعاً في كل الكليات . والغرض جلي : تشكيل منظمة تعكس ، على الصعيد الطلابي ، روح الميثاق الوطني (من المشاريع التي اهملت مشروع يرمي الى استبدال التمثيل الحالي الذي يقوم على أساس الكلية بتمثيل طائفي على غرار البرلمان) . أي ان العمل من أجل التوحيد ينطوي على جهد لنزع فعالية القوى التي تبدو خطرة والتي تدعي حيناً عربية وحيناً يسارية. والحل الوحيد هو انشاء نقابة يتم النصاب فيها بثلثي الأعضاء ، إذ نتيجة ذلك ألا يوافق إلا على المشاريع التي تحوز أكثرية تقارب الاجماع . هذا يعني اعطاء اليمين ، عملياً ، حق « فيتو » .

ولكن ما هي طبيعة الصراع ؟

ان مواجهة الجامعة اللبنانية للجامعة اليسوعية ذات دلالة تسمح باستخلاص حقيقة التناقض الذي ينطوي على عدة عناصر :

أولا : التناقض الطبقي :

انشقت الجامعة اللبنانية في أوائل الخمسينات لتلبية حاجات نمو القطاع الثالث واستقبال أولاد عائلات البورجوازية الصغيرة ،إن من الريف أو المدينة ، في التعليم الجامعي . وطلاب الجامعة اللبنانية ينتمون في أكثريتهم الساحقة الى أوساط كادحة تأمل الوصول الى التعليم والمحاماة ، بينما ينتمي طلاب اليسوعية والجامعة الاميركية الى عائلات ميسورة ان لم تكن غنية تستطيع أن تدفع ما يتراوح بين الالف ليرة والثلاثة آلاف ليرة سنوياً تكاليف تعليم للطالب الواحد ، وتؤهل أولادها إما للمراكز الادارية العالية أو للمراكز الفنية (الهندسة — دكتوراه في القانون ...)

لذلك فان طلاب الجامعة اللبنانية هم الذين يحتاجون الى نقابة تطالب بجامعة فعلية وكاملة ، بتعليم ذي مستوى مرتفع ، بكليات أكثر (الطب ، الهندسة ، الزراعة ...) ولكنهم ليسوا الوحيدين . هناك كل الذين ينتمون الى أوساط متوسطة الدخل ويدفعون بصعوبة تكاليف التعليم في الجامعة اليسوعية ، ويعملون الى جانب تعليمهم ليسددوا أقساطه ... لا شك ان هؤلاء يتطلعون الى جامعة وطنية ، مجانية ، توفر تعليماً لائقاً . وهناك كل الذين يجدون صعوبة في متابعة تعليم يعطى بالانكليزية أو الفرنسية ، ويرغبون بتعليم يعطى بالعربية .

لو كان العامل الاجتماعي ، الطبقي ، واضحاً ، لو كان التناقض يقوم على هذا العنصر الوحيد ، لتم تشكيل فريقين على طرفي نقيض : من جهة فريق طلاب الجامعة اللبنانية والطلاب الذين ينتمون الى الطبقة المتوسطة في الجمعيات الأخرى . ومن جهة ثانية ممثلو أولاد العائلات الميسورة والغنية . ولكن ذلك لم يحدث لأن ثمة عناصر متباينة تدخل طرفاً في الموضوع ، ومنها العنصر الايديولوجي .

ثانياً : التناقض الايديولوجي :

يحدد الطلاب أنفسهم خلافهم على الصعيد السياسي بشكل يعكس ، طلابياً ، الانقسامات السياسية اللبنانية . فهناك الخلاف بين « اللبنانيين » و « العروبيين » والفريق الأول يدعى يميناً والثاني يساراً . ولكن هذا الانقسام السياسي ، ظاهراً ، يطمس التناقض الاجتماعي أو الطبقي . فهو يصنف مع اليمين فئات تعتنق تقليدياً ، نتيجة ارتباطات دينية وعائلية ، ايديولوجية انعزالية ، ترفع لواء الحياد عربياً وتدافع عن الوضع الراهن ، هذا بينما يخدمها بناء جامعة لبنانية حديثة ، وتستفيد من التجهيز الجامعي والزراعي والصناعي. هذه الفئات من بورجوازية بيروت الصغيرة أو بيروت الشمالي ، من فلاحي الجبل

أو البقاع ، تضللهم الايديولوجية السائدة فينحازون الى قضية ليست بقضيتهم . ثم ان تصنيف العروبيين مع اليسار ، بشكل آلي ، لا ينطبق على واقع الحال : ثمة قسم كبير من طلاب الجامعة الاميركية موفدين من قبل حكوماتهم التي تقوم بمراقبتهم عن كثب عن طريق السفارات (اليمن ، الاردن ، امارات الخليج) ، وعدد من الطلاب الفلسطينيين والسوريين ينتمون الى عائلات تعيش في لبنان منذ وقت طويل وأصبحت لبنانية المشرب ، وهي عائلات غالباً غنية . أما الناصريون في لبنان فانهم يقفون غالباً مواقف معادية للشيوعية ، ورجعية . وفي المؤتمر الأخير انحازوا الى اليمين في عدد من المواقف . بذلك ترمى في حضن اليسار فئات متباينة المشارب السياسية والانتماء الطبقي .

ثالثاً : يضاف الى ذلك عنصر طائفي :

وهو أكثر العناصر « سطحية » ، وشحنة عاطفية تجعل منه ملجأ غالباً ما يلجأ اليه . هذا الجانب مستورد من الحياة السياسية اللبنانية ويقوم على مواجهة المسيحيين بالمسلمين لفرض حلول وسط على الصعيد الاجتماعي . وأما في اطار الاتحاد فان التناقض بين الجامعة العربية من جهة وبين اليسوعية يعكس في خطوطه العريضة الانقسام الطائفي ، ولكن مع استثناءات عديدة لا سيما في الجامعة اللبنانية حيث المسيحيون كثر ، وفي بعض الاحيان أكثرية (معهد العلوم الاجتماعية مثلاً) .

٣ – فشل المؤتمر :

انطلاقاً من هذا الاستعراض كان منتظراً أن يصبر اليمين على نقابة ولكن شرط ألا تتناول المشاكل الفعلية ، لأن هذا التناول لا يمكن أن يتم دون أن يهدد امتيازاته واحتكاره للمواقع التي استولى عليها . لذلك فاليمين يلجأ الى الوسائل

التي تتوفر لديه ، منها الأمثلة التالية :

– في المؤتمر التاسع ، عند قراءة تقرير جوزيف حرفوش الذي يحاول وضع مشكلة التعليم موضعها من المشاكل العامة ، قاطع اليمين الجلسة تاركاً مندوبين لنقاش تفاصيل تافهة تحجب النقاش الفعلي وتمنعه .

– في نفس المؤتمر التاسع ، عندما تأكد اليمين أن المندوبين سوف يقرون تنظيماً نقابياً يعارضه ، انسحب من المؤتمر متعللاً بمسألة الطلاب العرب .وعندما شكل اليمين اتحاده أقر نظاماً داخلياً لا يملك من النقابية إلا اسمها : لا تنظيم على صعيد الكلية ، أي لا مشاركة من قبل القاعدة : أي لا ديمقراطية . أما التمثيل النسبي فقد جعل مطية تخدم الكليات الصغيرة في اليسوعية على حساب كليات الجامعة اللبنانية .

– في مؤتمر التوحيد رأى اليمين انه : أولاً ، رغم غياب غير اللبنانيين ، ومع التمثيل النسبي الذي اقترحه ، أن اليسار يمثل الأكثرية ، أي انه سوف تزداد أكثريته في المستقبل نظراً لتوسع الجامعة اللبنانية . إذ ذاك أصر اليمين على نصاب ثلثين لكل قرارات المؤتمر .

٤ – ما هو موقف اليسار ازاء ذلك ؟

سعى اليسار دوماً الى تشكيل نقابة موحدة ، ولا سيما الجناح الشيوعي منه ، وأبدى استعداده لمساومات عديدة في سبيل ذلك . فالنقابة الموحدة تعني امكان العمل العلني والتسلل الى اليسوعية ، حصن اليمين ، وارسال مندوبين الى اتحاد الطلاب العالمي (منظمة الطلاب اليسارية العالمية) ، الخ .. إثر المؤتمر التاسع ، أسس اليمين اتحاده ووزع بطاقات عضوية بل ونظم انتخابات نقابية ، واليسار لا يأتي حراكاً . ورغم ضغط الاصدقاء والمحبذين ، كان الجناح الشيوعي يرفض دوماً إنشاء نقابة منفصلة ، هذا بينما كانت الشروط

متوفرة لبناء تنظيم يجسد المطالب العامة التي تدور حول الديمقراطية النقابية ، حول الستراتيجية الطلابية والبرنامج الخ .. واليوم ، بعد الفشل الذريع الذي مني به المؤتمر والجهد الذي كان يرمي الى التوحيد ، ما زال اليسار يبعد فكرة انشاء نقابة منفصلة . لماذا ؟ أولاً للحفاظ على الشرعية . انه نفس الموقف الذي ينعكس ، سياسياً ، في المحافظة على دعم جنبلاط . والسؤال الذي يرجع هو التالي : لماذا الشرعية ؟ للقيام بأي عمل ؟ للدفاع عن أية مطالب ؟ فاليمين لا يرضى إلا بالمساومة والتنازل ويتهرب حالما يحاول اليسار استغلال وضع ما (والنصاب من الشواهد) . والعمل ضمن الحدود التي يرضى بها اليمين غير ممكن لأنها من الضيق الذي يشل كل حرية تحرك . ولكن اليسار إذ يرضى بهذا العمل المحدود فذلك لأن فهمه للعمل النقابي يجعله يقتنع بأن هذا العمل أجدى ، حتى في النطاق الخانق ، من عمل مستقل في نقابة يسارية . والجناح الشيوعي يستند في ردود فعله الى تجربة الاتحاد الطلابي الذي كان قد أسسه والذي بقي معزولاً ودون أدنى فعالية ، الى حين اندماجه في اتحاد الطلاب الجامعيين عام ١٩٦٣ . كما انه ثمة تجربة عمالية هي تجربة النقابات المنفردة (التي أوقفت رخصة اتحادها) التي تشكو من ضعفها . هذا الجناح يحاول تحاشي الفشل ويعمل على كسب عدد من الطلاب اليسوعيين ، وهذا العمل يصبح أكثر سهولة إذا ما تم في اطار النقابة الواحدة . ولكن هذا التوقع يهمل عنصرين : فالتركيب النقابي الحالي لا يفسح المجال أمام الاتصال بالقاعدة الطالبية التي ينبغي كسبها إذ لا يتم الاتصال بالطلاب إلا عندما يحين موعد الانتخابات . والذين يتم انتخابهم لا يخضعون لأية مراقبة أو نظام . وفقدان مجالس الصفوف أو أية هيئة تمثيلية تقوم بالصلة بين الطلاب وممثليهم ، يجعل العمل مستحيلاً للأقلية المغلوبة (كما حدث بالنسبة لليسار في اليسوعية) . لذلك فان كسب فئات يمينية عن طريق الدعاية الانتخابية وحدها أمر غير وارد . والكسب العابر الذي تم في مدرسة الآداب العليا لا يرجع الى المواقف النقابية الصحيحة والمقنعة وانما الى دعاية نشيطة قامت بها عناصر نشيطة من الفئات اليسارية التي عملت على نشر الماركسية ،

ولكن دون معالجة سياسية واضحة .

باختصار ، فإن سلاح الانشقاق هو بيد اليمين ، وهو سوف يلجأ اليه حالما تمس مصالحه الضيقة ، الأنانية ، والبالغة الحساسية . من هنا ، فإن اليسارالطالبي مواجه الآن بواحد من احتمالين : فاما ان يرضخ الى ما لا نهـاية للابتزاز اليميني ويدخل معه في حلقة مفرغة من المساومات تؤجل الى ما لا نهاية العمل الجديد لاقامة نقابة ديمقراطية تناضل على أساس برنامج تقدمي بالاعتماد على مشاركة أوسع القواعد الطلابية ، واما ان يبادر الى انشاء هذه النقابة والتوجه لكسب فئات واسعة من الطلاب الذين تسحقهم البنية الحالية للتعليمومناهجه ،ولقيادتهم نحو تحقيق مطالبهم .

وهـــذا ما يدعو اليسار (وعلى الاخص حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي) الى نقاشه في سلسلة من الاجتماعات المشتركة . انطلاقاً من تحليـــل نقدي لتجربة العمل الطالبي خلال السنوات الأخيرة .

فالانطلاق من هذه الاجتماعات للتوصل الى برنامج عمل مشترك يبقى، شرط قيام عمل يساري مشترك على اسس راسخة .

نيسان ١٩٦٧

حول إضراب
عمّال ومستخدمي كهرباء لبنان

بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٦٨ ، أعلن المجلس التنفيذي لنقابة عمال ومستخدمي الكهرباء، بناء على قرار مجلس المندوبين ، الاضراب العام. وذلك بعد أن كان المجلس قد وجه قبيل هذا التاريخ كتاباً الى ادارة المصلحة يسترجع فيه عدداً من المطالب القديمة ويعلمها آسفاً بعزمه على اعلان الاضراب .

كانت المطالب هي التالية :

١ – رفع سلّم درجات رواتب الملاك بنسبة ١٠ ٪ .

٢ – تصنيف العمال والمستخدمين حسب مهنتهم والوظائف التي يقومون بها.

٣ – ادخال العمال والمستخدمين في درجات الملاك حسب سني خدماتهم .

٤ – تحديد دوام العمل بـ ٤٢ ساعة .

٥ – تثبيت العمال الذين قضوا أكثر من سنة خدمة .

وبالفعل ابتدأ الاضراب واستمر احد عشر يوماً ، وانتهى أخيراً بحله بناء على وعود « موثوقة » من المسؤولين .

هذا من بعيد خلاصة ما حدث. ولكن الخلاصة المرئية من بعيد تكمن وراءها صورة أعمق : ان اضراباً عمالياً يتكرر هو نفسه منذ سنوات حاملاً نفس المطالب وينتهي في كل مرة بأن يعلّق على أساس الوعود ، مع وجود قوى يسارية ترافقه وتدّعي قيادته ، أمر ليس من السهل المرور به مروراً عابراً . فان حدثاً كهذا يطرح أسئلة عديدة : ما هي الدوافع لهذا الاضراب باعتباره ظاهرة من ظواهر الاضرابات العمالية في لبنان ؟ ما هي العلامات المميزة له ؟ أين كان موقع النقابة في حركة الاضراب ؟ هل عبرت المطالب المطروحة تعبيراً سليماً عن الحاجات التي تقف وراءها ؟ ما هي النتائج التي حققها؟

كل هذه الأسئلة تقودنا لموضوعين أساسيين : طابع العمل النقابي في لبنان ودور اليسار في هذا العمل .

١ – موجة الاضرابات السابقة :

ليس الاضراب الأخير سوى ظاهرة من ظواهر الاضرابات العمالية التي اجتاحت لبنان في السنوات الأخيرة والتي كانت بمثابة استجابات وردود فعل لوضع فيه من العوامل والدوافع ما من شأنه ان يحرك بزخم أقوى عدداً أكبر من الاضرابات ..

– كان الحكم الشهابي يملك لمثل هذه المحاولات بشكل مباشر اداة قمع ناجحة. فعلاج الاضراب كان يتم إما بالاستغناء عن المضربين (اضراب موظفي الهاتف ١٩٦٢ واضراب سائقي الصهاريج ١٩٦٣ حيث قام الجيش بمهمة العمال) وإما الصرف الكامل (اضراب عمال النسيج ١٩٦٢) . من أجل هذا رفرفت هيبة الدولة فوق الكادحين فاضطر العمال خلال ست سنوات شهابية للرضوخ وقبول أجور يسبقها ارتفاع متواصل في الأسعار .

– ولكن ما أن أطل عهد الرئيس حلو حتى بدأت القواعد العمالية تتململ وتتذمر وتتحرك باتجاه الضغط على قياداتها فارضة عليها مواقف تتراوح بين ارتباطاتها

بأجهزة النظام القائم من جهة ، وبين محاولاتها ضبط هذه القواعد الناقمة من جهة أخرى . من هنا كانت استجاباتها الجزئية لهذه الضغوط ثم خيانتهــا للمطالب الملحة التي كانت تفرضها عليها القواعد . انطلاقـاً من مواقف القيادات (دون تمييز بين يسارها ويمينها) كانت سلسلة من الحركات والاضرابات :

— سنة ١٩٦٤ قامت جبهة التحرر العمالي بحملة لزيادة الأجور . تجلّت هذه الحمـلة بعدد من المهرجانات التي اشترك فيها عدد من النقابات المنفردة والمستقلة ، وتوجت أخيراً باعلان مسيرة إلى المجلس النيابي . إلا أن المسيرة لم تــتم لأن جنبلاط لم يشأ تعكير الجو أمام الرئيس الجديد فاتصل بجبهة التحرر العمالي معرباً عن مشيئته .

— وتتابعت بعد ذلك الاضرابات والتهديدات معها : فكان في ربيـع ١٩٦٥ اعلان غبرييل خوري لاضرابه العام الذي لم ينفذ . ثم كان اضراب الريجي الذي قاده الشيوعيون ووقفت منه جبهة التحرر العمالي بشخص رئيسها أسعد عقـل مواقف متناقضة (أصدر أسعد عقل بناء لضغوط مختلفة ثلاثة بيانات متلاحقة : بيان تأييد للاضراب — ثم بيان تأييد للدولة — وأخيراً بياناً حيادياً) .

— وفي عـــام ١٩٦٦ كان اضراب عمال الكهرباء الذي انتهى بوعد الملاك وبمنحة انتاج سنوية . وما أن حصلت نقابة الكهرباء على هذا الوعد حتى أعلنت نقابات المصالح المستقلة الاضراب . وممـا يلفت النظر في هذا الاضراب الطريقة التي اتبعها اليمين النقابي في عمله . فلقد ربطت هذه النقابات مطالبها وقدمتها في لائحة مشتركة ، وأصرّت في وجــه رؤساء المصالح على نقاشها دون تجزئة . وكانت النقابات المتحدة ممثلة بأمين سرها توفيق أبو خليل تشترك في المقـابلات وتعلن المواقف باسم النقابات المضربة وترمي بثقلها اللفظي أو الفعلي بجــانب المضربين .

— بعد ذلك قام اضراب عمال التنظيفات بقيادة الشيخ محمد عيّاد ، فتذكر عمال الكهرباء اضرابهم فعادوا اليه في خريف ١٩٦٦ . وفي ذلك الوقت كانت

مهزلة العمل اليساري : فالشيوعيون أخذوا يشككون بالاضراب ويشيعون أن عناصر مخربة تقف وراءه ، وزعيم الجبهة (جنبلاط) انسحب من مجلس الوزراء الذي انعقد لمناقشة قرار المصادرة .

٢ - اضراب عمال الكهرباء الاخير ، دوافعه ومميزاته :

في سياق هذه الاضرابات يشكل الاضراب الأخير حلقـة من سلسلة طويلة ومتواصلة من الاضرابات العمالية في لبنان . فهو من ناحية القاعدة ، ردة فعـل حتمية لنقمة يبعثها وضع يتفاقم في سوئه . ومن ناحية القيـادة استجابة جزئية لامتصاص هذه النقمة وضبط تلك القاعدة التي أخذت ردود فعلها تزداد عنفاً..

على هذا الأساس أعلنت نقابة عمال ومستخدمي كهرباء لبنان اضرابهـا الأخير . ولا بأس هنا من مرافقة قريبة لهذا الاضراب تريـنـا عن كثب بعض تفاصيل من الحقيقة الكامنة وراء هذا الحدث .

ليس يخفى أن الدوافع التي حركت الاضراب الأخير هي نفسها التي حركت الاضرابات السابقة : فالأجور كانت قد جمّدت في العهد الشهابي مقابل ارتفـاع متواصل في الاسعار . ورغم الزيادة الوهمية التي اعطيت عـام ١٩٦٤ لم تتوقف الاسعار عن التصاعد وفق أرقـام يمكن الطعن بها ولكنها ترسم صورة مبسطة وعامة عن الوضع . ان ايجارات السكن ارتفعت بنسبة ٥ ٪ عام ١٩٦٤ و ٥ ٪ عام ١٩٦٥ والمدارس ارتفعت تكاليفهـا بين ٦٤ - ٦٦ بنسبة ١١ ٪ وهي في ارتفاع مستمر .. هذا الوضع يرجع الى تركيب الاقتصاد اللبنـاني . فالسوق اللبنانية تتغذى بنسبة ٧٠ ٪ من منتوجات مستوردة من الخارج وبصورة خاصة من بلدان السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة الاميركية . ولكن هذه البلدان تعاني من موجة تضخم مالي مزمنة تحاول معالجتها بشتى الطرق : تعليق اعفاء الرساميل الموظفة من ضريبة ٧ ٪ في الولايات المتحدة ، خطـة استقرار للاسعار والاجور في فرنسا منذ مدة ، سياسة تقشف في بريطانيـا ... ولكن

سلعنا نستوردها من هذه البلدان . أي ان المستهلك اللبنـاني يحمل عبء سياسة اقتصادية أجنبية يواجهها عمال تلك البلدان بمعارك أجور ضخمة قد تصل الى حد مجابهة رئيس الجمهورية (عمال ميكانيك الطيران في الولايات المتحدة) أو تهديد الاستمرار بالحكم (مؤتمر النقابات الانكليزية) . ان الانبوب الذي يصل اقتصادنا باقتصاد السوق الاوروبية أو الاميركية تحمل عبئه الفئـات ذات المداخيل المنخفضة التي تشكل أكثرية ساحقة . بينما لا تتحمل الفئات المستفيدة أي عبء من أعباء اقتصاد أعرج .

أضف الى ذلك (أي الى ارتفاع المعيشة المتواصل) موجة الاستياء العارمة التي اجتاحت غالبية عمال ومستخدمي الكهرباء نتيجة المماطلة التي قوبلت بهـا مطالبهم والتسويف الذي درجت عليه الدولة في مقابلـة إضراباتهم السابقة . فتنظيم سلم الرواتب ودرجات الملاك وتصنيف المستخدمين والعمال وتخفيض دوام ساعات العمل وتثبيت العمال الذين مضى عليهم أكثر من سنة في الخدمة ليست بالمطالب الجديدة . فأكثرية هذه المطالب جرى الوعد بتحقيقها منذ مدة تزيد على السبع سنوات . ولم تكن اضرابات عمال الكهرباء السابقـة إلا تعبيراً عن انفعالات حادة نتيجة تمادي المسؤولين في المماطلة والتسويف .

وإذا استطاعت الوعود أن تجهض الاضرابات السابقة فان النقمة كانت تزداد باستمرار في أوساط القواعد العمالية يغذيهـا من ناحية استياء من مماطلة الدولة وموقفها المعـادي ، ويعمقها من ناحية أخرى تواطؤ النقابة وخيانتها لقضيـة العمال [١] .

وكان ان عبرت النقمة عن نفسها بافرازها بعض عناصر تقدميـة من القواعد أخذت تتحرك في الاوساط العمالية وتعبىء لاضراب جديد .

---

١) مما زاد في نقمة القواعد على قياداتها افتضاح امر اعضاء المجلس في قبضهم مبلغاً كبيراً من المال سموه « حق سترة » من صفقة المساكن الشعبية .

وهكذا وجدت النقابة نفسها من جديد أمام نفس المشكلة : ضغط القواعد العمالية . ولكن في هذه المرة كان الضغط أكثر حدة من ذي قبل ، لا سيما وان العناصر الطليعية الجديدة بادرت بالمواجهة وممارسة ضغط منظم على النقابة نفسها. فلم يعد هناك بد من اعلان الاضراب وتبني النقابة لقيادته ظاهرياً [١] .

هذا المنطلق الهزيل لموقف النقابة أخذت تنعكس آثاره السيئة على سير الاضراب منذ الأيام الاولى :

– كانت الخطوة الاولى في خيانة الاضراب مصالحة عشائرية تمت بالعناق بين السادة أسعد عقل وزهير بوجي وعادل عبد الصمد ، من ناحية ، والياس غميقة ، من ناحية أخرى . وهذا الأخير عضو نقابي وأحد أزلام الادارة (كان المجلس التنفيذي قد اتخذ قراراً بفصله ، ثم تراجع عنه اثناء الاضراب رغم أن هذا العضو النقابي كان قد عارض الاضراب في اليوم الأول وفرض العمل على عماله السائقين) .

– في اليوم السابع ، وبعد أن شعر أسعد عقل ان زمام المبادرة قد افلت من يده ، قام بمحاولة رخيصة لتصديع الصف العمالي بتقديم استقالته وتسليمها إلى أحد أعضاء المجلس . ولكن المحاولة طوّقت من قبل الساهرين الحقيقيين على الاضراب .

– إذا كان التنظيم الداخلي للاضراب قد نجح إلى حد ما بفضل بعض قيادات واعية من خارج المجلس النقابي فان الواجهة الخارجية للاضراب أخذت تخرب بمناوراتها في الخارج ما كان يبنى بحزم وحماس في الداخل. فالسادة الآنفو الذكر (عقل – بوجي – عبد الصمد) وهم أبرز وجوه المجلس النقابي ضربوا عرض

---

١) كانت اللجان السرية المنظمة للاضراب فعلاً ،من خارج النقابة الرسمية. واللجنة العليا نفسها لم تكن قصراً على النقابيين بل اشترك فيها ممثلون عن القواعد . وبقيت النقابة بأشخاصها المتنفذين: أسعد عقل ـ زهير بوجي ـ عادل عبد الصمد ، الواجهة الخارجية لحركة الاضراب .

الحائط بالتنظيم الداخلي ونشاط اللجان ولجأوا إلى الحلول « خلف الكواليس » يستعطون المطـــالب و « يبيضون » الوجوه ويستدرون بركة المسؤولين على زعاماتهم النقابية ..

فكان ان عقدت عدة اجتماعات سرية ، لم يعرف أحد كيف تمت ولا مع من تمت ، انتهت باقتناع القيادة النقابية بضرورة حل الاضراب . وبدأت القيــادة النقابية تمهد بالفعل لذلك بشكل خجول أولاً ، ثم بتمثيلية أحكم أعدادها للتمويه على القاعدة . وفي اليوم الأخير كان الفصل النهائي من التمثيلية [١] :

لقد اجتمع المجلس مع « أكبر مرجع في الدولة » ونال منه تعهداً خطيــاً بتحقيق المطالب . وان المجلس سيعلن عن هذا التعهد صباح غد .. أي بعد أن يحل الاضراب !

وبالفعل ، تحت تأثير هذا الجو المسرحي ونتيجة افتعال جو من الاطمئنان الكامل والتظاهر بانتهاء كل شيء .. انتهى الاضراب .. وتتكشف الحقائق فيما بعد أمام القواعد العمالية فإذا بالوثيقة خدعة كبرى ، وإذا بـ «المرجع الـكبير» أحد موظفي الأجهزة .

وهكذا انتهى الاضراب الأخير على غرار مــا كانت تنتهي اليه الاضرابات السابقة . انتهى حاملاً نفس العلامات التي تميز اضرابات العمال في لبنان: استعداد عفوي لدى القواعد العمالية يتجلى بشكل ضغوط على القيادات النقابية ، يقابله استجابة جزئية من القيادة تتجلى باعلان الاضراب ثم خيانته .

---

١) قام بدور البطولة في هذه التمثيلية عضو حزبي هو ع. ع. الذي كان يلجأ في تبرير مواقفه اثناء النقاش مع بعض اعضاء اللجان السرية الى ان لديه مرجعاً هو الحزب وانه لا يستطيع إلا التقيد بتعليمات حزبه .

٣ – نقابة عمال ومستخدمي مصلحة الكهرباء :

النتيجة التي نصل اليها من خلال عرض ما سبق : فقدان التنظيم النقابي السليم حيث ترتبط القواعد بالنقابة ارتباطاً عضوياً ديموقراطياً وحيث تكون النقابة « في صف العمال لا فوقهم أو وصية عليهم » فتستطيع بذلك استيعاب قضاياهم والتعبير عنها تعبيراً صحيحاً والنضال من أجلها نضالاً جدياً صادقاً . هذا التنظيم هو ما يفتقد اليه عمال ومستخدمو الكهرباء . ان نقابتهم لم تستطع كما أثبتت التجارب أن تقوم بأي عمل نقابي فعال . وهي لن تستطيع ذلك أيضاً وان تغيرت الأسماء بعض الشيء ما دام نظامها الداخلي لا يسمح للقاعدة بممارسة ديموقراطية ، وما دامت اللعبة الانتخابية في اطار هذا النظام وسيلة ديموقراطية مشوّهة يتستر وراءها المتنفذون والمفاتيح الانتخابية من مهندسين ورؤساء مصالح .

ان المجلس النقابي بأكثر أعضائه ليس إلا مجموعة من كبار الموظفين المنقطعين تمام الانقطاع عن تحسس مشاكل الفئات الصغرى من العمال . هذه الفئات التي تشكل أكثرية ساحقة بين العمال ومستخدمي كهرباء لبنان . (يتقاضى العامل ١٦٨ ليرة شهرياً ويعمل ثماني ساعات يومياً) .يضاف الى ذلك ان عمال ومستخدمي المحافظات (ويعدون بين ٧٠٠ و ٨٠٠) محرومون من التمثيل النقابي .

اذن،ليس من العجب في شيء أن يقف المجلس النقابي هذه المواقف المتذبذبة من قضايا العمال وهو مجلس فئة من «برجوازيي» الموظفين يعجزون بسبب انتمائهم الطبقي عن تمثيل وتحسس مشاكل صغار العمال والموظفين ويعجزون أيضاً بسبب ايديولوجيتهم البرجوازية وارتباطاتهم بأجهزتها عن النضال نضالاً فعلياً ضد الاستغلال وضد كل من يمثله ويحميه .

أما الجمعية العمومية وهي مصدر الشرعية والقوة التي تعطي العمل النقابي زخمه وفعاليته فليس في النظام الداخلي ما يشير الى دورها وعملها . فالنظام

الداخلي يضعها على هامش العمل النقابي مع انها هي محوره وبدونها يفقد العمل النقابي مبرر وجوده .

واما مجلس المندوبين الذي يشير اليه النظام الداخلي على انه ممثل للجمعية العمومية فهو – باستثناء بعض عناصر قليلة فيه – صورة مكبرة للمجلس النقابي في نوعية أشخاصه وتناقضاتهم وارتباطاتهم ومصالحهم الضيقة الفردية .

ومما يسمح للعناصر المتبرجزة والانتهازية الدخول الى مجلس المندوبين والمجلس النقابي توزيع التمثيل النقابي على أساس وحدات مراكز العمل . فالوحدة الانتخابية الحالية تجعل كسب المعركة أمراً مضموناً لرئيس المصلحة أو المهندس أو المتنفذ على الموظفين . هذا التوزيع يذكرنا بتوزيع التمثيل البرلماني في لبنان على أساس الدوائر الانتخابية التي حددتها اعتبارات الطائفية والاقطاعية والعائلية والمصالح الاقليمية الضيقة .. وما الاعتبارات التي حددت توزيع التمثيل النقابي في مصلحة الكهرباء إلا انعكاسات مصغرة لتلك الاعتبارات التي تشكل عناصر أساسية من عناصر الايديولوجية السياسية في لبنان .

ان تنظيماً نقابياً سليماً لا يقوم إلا بتمثيل الفئات الصغرى من الموظفين والعمال في المجلس النقابي تمثيلاً مباشراً . وهذا التمثيل المباشر لا يتم إلا بتعديل النظام الداخلي بحيث يجري توزيع التمثيل لا على أساس المراكز وانما على أساس فئات العمال وعلى أن يكون للفئات الصغرى ثلثا مقاعد المجلس النقابي .

اليسار والعمل النقابي في مصلحة الكهرباء

من خلال تجارب الاضرابات السابقة بشكل عام والاضراب الأخير بشكل خاص تبرز ثلاث مميزات للعمل النقابي في لبنان :

١ – تقصير هذا العمل عن القيام بدوره النقابي البحت ، أي « النضال الاقتصادي » بسبب تذبذب القيادات وتخاذلها وخيانتها .

٢ – سبق القواعد العمالية لهذه القيادات في المبادرة والعمل .

٣ – فقدان العمل النقابي لمرتكز سياسي يؤمن له طرح مطالب تربط نضاله بضرورة تحطيم النظام الرأسمالي وتحول وعيه المهني الى وعي اشتراكي .

– أما بالنسبة للميزة الأولى فقد كان واضحاً من خلال سير الاضراب الأخير ان القيادة لم تكن جادة في أمره . وهذا مرده كما رأينا الى نوعية أشخاصها الذين يشكلون طبقة ارستقراطية من الموظفين . ولكن ما يجب الاشارة اليه ان هذه القيادة تصنف نفسها من فئة « اليساريين » وهذا شكلاً صحيح : فأسعد عقل ، رئيس المجلس ، تقدمي اشتراكي . و ز. ب. و ع. ع. ص. شيوعيان . وهؤلاء الفرسان الثلاثة كانوا يشكلون قيادة الاضراب على الصعيد النقابي . ولا حاجة هنا لتكرار مناورات أسعد عقل اثناء الاضراب ودور عبد الصمد وقصته مع « المرجع الكبير » والوثيقة الخطية . فالذي يهمنا من مواقف هؤلاء هو التأكيد على أن هذه المواقف المذبذبة ما هي إلا نماذج من مواقف جنبلاطية انتهازية يؤيدها الحزب الشيوعي ويعتبرها مواقف « وطنية » . وما قول عبد الصمد ان تلك هي تعاليم حزبه في تبرير مواقفه وتبرير سياسة القيادة في المهادنة والمساومة سوى تعبير مبسط مختزل عن موقف يرتبط بواقع عام للحزب الشيوعي في لبنان . هذا الواقع يتميز بسقوط الحزب في شرك الايديولوجية البرجوازية وتعبيره عن مصالح فئة من البرجوازية الصغيرة التي تشكل عدداً من كوادره وقواعده . ومن هنا كانت تبعيته للشهابية والجنبلاطية ، ومن هنا أيضاً اسلوب التوجه للادارة والمهادنة ومسايرة القوى الشهابية وخاصة الجيش ، فالحلول « خلف الكواليس » و « التعهد الخطي » و « الشخصية الكبيرة » جداً (أحد مسؤولي الأجهزة..) وكل مظاهر نشاطات القيادة النقابية اليسارية في مصلحة الكهرباء ليست في حقيقتها إلا مظاهر من سياسة الحزب بالفعل كما عبر عن ذلك عبد الصمد بعفوية وبساطة .

فإذا أضفنا الى بيروقراطية الجهاز النقابي وتحوله الى وسيلة تكريس زعامات وابراز وجاهات (تبعية اليسار للشهابية بجهازيها الاداري والعسكري) فهمنا

جيداً سبب تقصير العمل النقابي وعجزه عن قيادة اولى مراحل النضال العمالي : النضال المهني .

– أما الميزة الثانية في الاضراب الأخير فهي سبق الحركة العمالية العفوية للقيادة النقابية . وهذا أمر حتمي في وضع نقابة تضع نفسها فوق العمال وفي وضع اقتصادي فيه من العوامل أكثر من اثارة وعبث . إلا ان ما يميز هذه الحركة العمالية بالذات هو ظهور عناصر تقدمية من بين صفوف العمال وصغار الموظفين ، استطاعت ان تفرض الاضراب على النقابة وان تنتزع زمام المبادرة في عملية تنظيم الاضراب .

ان ظهور هذه العناصر على صعيد القيادة التنظيمية للاضراب يشكل بداية تلمّس لعمل نقابي سليم . وقد جاءت تجربة الاضراب الأخير وافتضاح المجلس النقابي في تواطئه لتزيد في بلورة وعيها النقابي . والبيان الذي أصدرته هذه العناصر بعد حل الاضراب والذي حمل توقيع « لجنة العمل النقابي » كان البادرة الاولى العملية لهذا الوعي : فنقد العمل النقابي العتيق في تردده وانتهازيته وردود فعله الآنية ، وطرح بعض شعارات سليمة : كضرورة تنظيم القواعد العمالية وضرورة ارتباط العمال بالنقابة ارتباطاً ديمقراطياً وضرورة ايجاد برنامج عمل نقابي ... تدل كلها على محاولة تخطي العمل النقابي العتيق ومحاولة تجاوز لاسلوب اليسار نفسه في العمل .

يبقى هنا دور اليسار الحقيقي حيال ظهور مثل هذه العناصر .

– أما بالنسبة للميزة الثالثة للعمل النقابي في مصلحة الكهرباء (فقدان المرتكزالسياسي) فلقد برزت هذه الميزة في صيغة المطالب المطروحة ومدلولها.

لقد دارت المطالب بمعظمها حول محور أساسي هو الملاك بدل المطلب التقليدي : زيادة الاجور . وهذا جانب مهم من جوانب المطالبة العفوية للحركة العمالية . فبالاضافة الى تعبيره عن جانب نفسي هو الشعور بنوع من الطمأنينة والثبات في مواجهة وضع صعب متقلب لا يملك فيه العامل أدنى ضمان ، فانه

يعبر عن جانب أهم هو أن الملاك يكفل زيادة دورية في الاجر تحل محل مايدعى « السلم المتحرك » للاجور وهو تنظيم يكفل نفس الزيادة الدورية في الأساس . صحيح ان في طرح هذا المطلب تخطياً لردود الفعل المباشرة ولكن هذا التخطي ليس جديداً ، فلقد سجلته الحركة العمالية منذ سنوات . وصحيح ان هذا التخطي سجّل منعطفاً في تاريخ الحركة العمالية ولكن هذا المنعطف لم تبرز فعاليته حتى اليوم كما يتبين من خلال مطالب عمال الكهرباء في اضرابهم الأخير. ان هذا المنعطف سيبقى أيضاً دون فعالية اذا لم يستطع اليسار تحديد سلسلة مطالب تستطيع أن تشكل استمراراً متتابعاً لهذه المطالب .

آذار ١٩٦٨

أزمة اليسار في لبنان

ان مشكلة وحدة اليسار لا شك انهــا جديدة كل الجدة ، وانما يكتسب طرحها في هذه الفترة بالذات دلالة محددة سوف نحاول القاء الضوء على جوانبهــا الهامة . ومحاولة التفسير هذه ليست بالنسبة لنا عملية هامشية ، أو وقوفــاً لا طائل تحته عند نقاط يمكن تخطيها بالعمــل المشترك والممارسة ، وانما المهمة الاولى الــتي تحدد اطار المشروع كله ، من حيث المناقشة والتخطيط والالتزام وتقيس امكاناته الفعلية بعيداً عن التمنيات الطيبة والنوايا الصالحة . ومهما كانت نقــاط الالتقاء أو كان شكله ، فللعمل المشترك شروط عامة وخاصة تتعلق بالمشاكل المطروحة على البــلد ، وعلى الحركات السياسية في عملهــا السياسي والتنظيمي . ونضوج هذه الشروط بوجهيها، يحدد الحاح العمل المشترك وصيغته. هذا مع الانتباه الى ان قياس النضوج يتعلق أولاً بالمنظار الذي تنظر منه الحركات السياسية الى الواقع الذي نحاول مجابهته ، وإذا بدا النقاش اليوم ممكناً ، فذلك لأن الأطراف المشاركة فيه اجتازت عوائق كانت تحول دونه واجتمعت على قضايا تصلح لأن تكون « خط انطلاق مشترك » .

فما هي هذه العوائق ؟ ... وما هي القضايا ؟ ...

قبل زيارة خروتشوف لمصر بشهر واحد تقريباً ، بدأت مجلة « الأخبار » اللبنانية بنشر سلسلة من المقالات حول « البرمجة في مصر » . وكانت البرمجة بالذات النافذة التي عاد الشيوعيون اللبنانيون والعرب يطلون منها لالقاء نظرة جديدة على الناصرية . وفجأة تناسى الشيوعيون « ظلام المعتقلات » و « مواقع الاستعمار الامريكي القوية » ولم يخصصوا إلا فقرة من أربعة أسطر لغلبة الصناعات الاستهلاكية على الصناعات الانتاجية . وهذا أمر مستهجن إذا كان نموذج البرمجة هو النموذج السوفياتي...

والقيت الأضواء ساطعة على التأميم ، واتساع القطاع العام ، والمساعدات السوفياتية ، واواصر الصداقة بين البلدين . ولما أتى خروتشوف ، ودخل عبد الناصر « العائلة الاشتراكية » وأصبح من أبطال الاتحاد السوفياتي ، ذابت التحفظات الأخيرة ، وانطلق أمين الأعور ، عند رؤية النور الاخضر ، يعوّض ما فاته خلال السنوات المنصرمة من ناصرية مهدورة .

لم تكن زيارة خروتشوف حدثاً عفوياً ، وانما هي جزء من التأكيد على أهمية بلدان الديموقراطية الوطنية : مصر والهند (المقارنة بين البلدين تردد دائماً في كتابات النظريين السوفيات) في ترسيخ خط التعايش السلمي ، وجزء من تسليم الاتحاد السوفياتي بامكان انتهاج سياسة خارجية مستقلة وبناء اقتصاد مستقل في الداخل ، دون وجود حزب عمالي ماركسي منظم . بذلك لم تعد الناصرية حجر عثرة في طريق الالتقاء بين الشيوعيين والناصريين أينما كانوا : في مصر أم في لبنان .

في أوائل صيف ١٩٦٢ ، بعد موجة التأميمات التي غيرت توازن القطاعين الخاص والعام داخل الاقتصاد المصري ، وبعد الضربة القاسية التي وجهت الى الوحدة المصرية — السورية ، انعقد في الاسكندرية « المؤتمر الوطني للقوى

الشعبية » دار خلاله نقاش حول الوضع المصري نتج عنه «ميثاق العمل القومي» واعترف بالاشتراكية العلمية دليلاً فكرياً .

كان المؤتمر بداية عقبتها خطوات ، لعل أهمها الخطاب الذي ألقاه الرئيس عبد الناصر في افتتاح مجلس الامة في ١١ كانون الاول ١٩٦٤ ، هاجم فيه البيروقراطية وشدد على دورها في لجم العمل ، وأكد أهمية « الحوار العميق » ضمن الاتحاد الاشتراكي وضرورة الانصراف الى بناء الحزب الثوري . وجاء خطابه في الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي يوضح ذلك ، إذ أشار إلى أهمية فصل التنظيم السياسي عن الدولة وعن الجهاز الحكومي . هذا التطور يبرز إذن نقطتين :

أ – الاعتراف بالماركسية ، وان بشكل خجول ، تحت تسمية الاشتراكية العلمية بعد « تنقيتها » من الالحاد وصراع الطبقات .

ب – فصل التنظيم السياسي عن جهاز الدولة . وبذلك انفتحت ثغرات في الجدار الذي يفصل بين الناصريين والشيوعيين بشكل خاص .

أما الظروف التي تدفع بالحزب التقدمي الاشتراكي نحو هذا اللقاء فهي نتيجة تطور داخلي بدأ غداة حرب السويس واستقالة عدد من أبرز مثقفيه (كلوفيس مقصود ، ملحم عياش ، جبران مجدلاني ، موريس صقر) ويبدو ان وجهة التطور هذه كانت بخط انتصار فئة مثقفة ذات اتجاه ناصري (شكيب جابر ، عباس خلف ..) على التيار اللبناني التقليدي .

الاسباب العميقة للقاء

السؤال البديهي الذي يطرح هو التالي :

هل يبرر هذا كله النقاش حول « وحدة اليسار » ؟ ... ولماذا لا يبدأ حول جبهة اليسار ؟ ان العرض السابق يكتفي بالخطوط السطحية (أي التي تتم على

سطح الواقع السياسي) إلا أن هذه الخطوط تعبير عن تحولات أعمق، وانعكاس لتجارب تحدد ملامح المنطقة العربية والعالم الثالث ، فما هي هذه التحولات في المجال اللبناني والعربي والعالمي ؟

أولاً – في المجال اللبناني :

في صيف ١٩٥٨ واجه لبنان حرباً أهلية ، فانتصب فريقان وجهاً لوجه : فريق عربي ، وفريق لا عربي . ورغم ان التناسق لم يكن متوفراً داخل أي من التجمعين فالمهم في هذا المجال ان التجمع العربي قد التقى حول رفض لسياسة خارجية تقوم على الارتباط العلني المباشر بالمعسكر الاميركي ، وتحكم على لبنان بالانعزال التام وسط منطقة كانت تجتاحها الموجة التي بدأت مع تموز ١٩٥٢ في مصر . وتم التقاء جميع العناصر « العربية » (المزدوجان تنبيه إلى التمايز في مضمون العروبة والخليط الاسلامي الواضح عند بعض هذه العناصر) بما فيها الحزب الشيوعي اللبناني وحركة القوميين العرب والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب البعث . وتبدو تجربة ١٩٥٨ ، من خلال كتابات جنبلاط أو مقالات مجلة الحرية النظرية أو بيان الشيوعيين الأخير (نحو طريق تقدمي لتطور لبنان) كنموذج لمعركة وطنية خاضتها الجماهير اللبنانية ضد الاستعمار .

ما هو القاسم المشترك بين الذين خاضوا المعركة في شقها التقدمي ؟

الالتزام العربي . أي الانضواء تحت الشعارات التي حملتها الناصرية منذ ١٩٥٥ مع مؤتمر باندونغ ، ومنذ ١٩٥٦ مع اكتشاف تكامل العمل العربي وضرورته كدرع واق يحمي أية مبادرة ضد العرب .

في حمى المعركة نفسها عام ١٩٥٨ لم يتم التقاء واضح بين الاطراف المذكورة لأسباب عدة لعل أهمها : عدم وضوح خط التعايش السلمي، ودور الديموقراطيات الوطنية ، والنظرة الى الشيوعيين كطرف آخر أو كعدو ممكن ، والوحدة المصرية السورية وموقف خالد بكداش منها ...

المهم ان الالتقاء ، بقي كنموذج ، كمرجع ، يجسد عملاً مشتركاً تعتبره الاطراف تجربة سليمة ..

ثم كانت معركة التجديد عام ١٩٦٤ تجربة ثانية . بعد ست سنوات من التجربة الاولى لم تتغير طبيعة الالتقاء الاساسية ، رغم اهتمام أوضح ببعض المشاكل الداخلية . كان التجديد الذي أيّدته الحركات الثلاث (الشيوعيون ، التقدميون الاشتراكيون ، القوميون العرب) استمراراً لسياسة عدم انحياز في المجال العالمي دونما محاولة لمحاكمة عدم الانحياز المزعوم ، هذا من خلال عدم الاعتراف بالصين الشعبية ولا بالمانيا الديموقراطية ولا بجبهة التحرير الجزائرية ، أو لسياسة انحياز ، في المجال العربي ، الى الناصرية ، ضمنية على الأقل ، تجلت في موقف متحفظ من البعث الحاكم في سوريا .

لقد أثنى كمال جنبلاط مراراً على سياسة العهد الشهابي الاجتماعية وعلى الجانب العمالي منها بشكل خاص ، ولكن الجانب العربي ظل طاغياً وشكل محور التقاء الفئات الثلاث ، فإذا كانت الناصرية قاسماً مشتركاً خلال تجربتين لا خلاف على تقييمها فلم لا تكون نواة التقاء طوعي صلب ؟ ..

ثانياً — في المجال العربي :

برزت نظرة الى الوحدة العربية تختلف عن النظرة الشمولية الصوفية التي حمل لواءها البعثيون والقوميون العرب . ولدت هذه النظرة في خضم معارك محددة أهمها معركة السويس ،أعطتها مضموناً ارتبطت فيه المعركة ضدالاستعمار الغربي مع محاولات التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي ، ومع مشاركة الجماهير العاطفية (لفقدان تنظيم سياسي عربي) ، مع الصداقة العربية السوفياتية . وأتت تجربتا الوحدة المصرية — السورية ، والانفصال ، تشددان على كون الوحدة ظاهرة ذات شروط تاريخية واقتصادية واجتماعية لا يمكن القفز فوقها أو تجاهلها . وارتباط التيار الوحدوي العربي بسياسة الحياد الايجابي

التي حضنتها الخروشوفية أكثر فأكثر لا سيما بعد ١٩٦٠ مع تحول الخلاف ضمن الحركة الشيوعية العالمية من السرية الى العلنية .

هذا التطور بمعنى التحول قرّب بين الحركات الشيوعية وبين الفئات البورجوازية الصغيرة دعامة تجربة الديموقراطية الوطنية .

ثالثاً – في المجال الدولي :

مع بروز النقاش الصيني – السوفياتي بشكل علني ، أخذ المفكرون السوفيات يجلون مفهوم دولة الديموقراطية الوطنية أكثر فأكثر لمواجهة نظرية « الثورة غير المنقطعة » التي ينادي بها الفريق الصيني . وقد حددها سوبوليف بأنها تجمّع للقوى المعادية للاستعمار تتزعمه فئات يحدد الصراع ضد الاستعمار طبيعتها الاجتماعية .

ولأن مجال تطبيق هذا المفهوم هو بلدان غير صناعية تفتقد الى طبقة عاملة قوية ، سياسياً أو عددياً ، فان القيادة تكون غالباً للفئات المتوسطة . ويربط سوبوليف بين الديموقراطية الوطنية وبين تعدد الطرق الى الاشتراكية إذ يعتبرها احدى الطرق الممكنة .

وكان لهذا التحديد انعكاس على سياسة عدد من الاحزاب الشيوعية في العالم ولا سيما في المنطقة العربية . فحددت الاحزاب الشيوعية العربية في المشرق والمغرب دورها في بيان صدر في أول كانون الأول ١٩٦٤ (النداء ١٢/١٢/٦٤) بعنوان « تطوير حركة التحرر العربية ، وفي انماء جميع القوى الثورية الوطنية من أجل ايجاد حلول صحيحة لمختلف القضايا السياسية والاقتصادية » ويصف البيان دور الشيوعيين بأنه « هام وايجابي » لا غير ! ... هذا يعني بوضوح تخلي الحركات الشيوعية عن أي دور قيادي منفصل عن أي تعبير طبقي خاص. وقد كرس الشيوعيون هذه النظرة عملياً إذ حلوا حزبهم في الجزائر ومصر . وبذلك زالت العقبة الكؤود في طريق الحوار مع الحركات الشيوعية : طموحها لتشكيل

وتمثيل طليعة عمالية هي حجر الزاوية في بناء مستقبل اشتراكي .

من تجربتي عمل مشترك عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٤ ، الى زوال الحواجز النظرية والعملية التي كانت تحفر بين الشيوعيين وبين الحركات القومية والاصلاحية الاخرى ، مروراً بمحور الالتقاء حول الناصرية نسجت الحركات الثلاث ، خيطاً خيطاً ، الاطار الذي يمكن ضمنه للنقاش حول ارتباط عضوي ، أن يثمر .

وقد أسهم في اعطاء هذا النقاش «حرارته» موجة الاضرابات التي اجتاحت لبنان منذ انتهاء العهد الشهابي والتي عبرت عن حيوية رفض الطبقة العاملة لوضع تتفاقم فيه الاوضاع الاجتماعية في حين تستفيد من الحلول المؤقتة فئات متخمة تكدس رؤوس الاموال بنايات فخمة وكازينوهات وسيارات .

٢ – اليسار في لبنان ليس بديلا للحلف الطبقي الحاكم

ان الخطوط التي عرضناها ترسم الطريق الذي اجتازته الحركات المشاركة من الخارج دون المساس بالصورة التي تحملها هذه الحركات عن التجارب المذكورة ، ودون تقييم لنقاط الالتقاء التي تشكل مسلمات على الأقل بالنسبة للقوميين العرب .

أ – التجربة الناصرية في الداخل والخارج :

قبل الخوض في الموضوع ينبغي التمييز بين مجموعة من الظواهر الاقتصادية الاجتماعية السياسية داخل مصر ، هذه المجموعة المتطورة التي ابتدأت بانقلاب عسكري تقليدي يشدد على السيادة الوطنية والاستقلال الشكلي مكتفياً باصلاح زراعي صوري ، ثم انتهت الى القوانين الاشتراكية ، مروراً بالسويس والوحدة والانفصال . ينبغي التمييز بين كل هذا وبين ما يمكن تسميته بالتطلع الناصري في الاقطار العربية . فالناصرية في مصر تجربة يعيشها المواطن يومياً داخل المجموعات والطبقات التي ينتمي اليها من خلال الانجازات التي يتلمس آثارها في

عمله ، في مستوى معيشته ، وفي مشاركته السياسية .

أما في الخارج ، فان فئات واسعة تنساق بدافع حساسية عـامة وتطلع غير محدد الى وحدة عربية غير واضحة المعالم . لا سيما وان الحركات الناصرية خارج مصر لم تستطع ان تكتسب شخصية مستقلة وبرنامجاً يعطي لانضواء الفئات التي تكوّنها دلالة سياسية يمكن الرجوع اليها .

للناصرية داخل مصر سمات يمكن تلخيصها بما يلي :

– الحصول على الاستقلال الوطني، أو ما يسميه أنور عبد الملك تأكيدالهوية القومية . هـذا الجانب استمرار للمعارك السياسية الوطنية الـتي خاضتها البورجوازيات العربية بعد الحرب العالمية الثـانية لاجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيها . ولكن أياً من البلاد العربية الاخرى في المشرق لم تكن له أهمية مصر الاقتصادية والستراتيجية ، خصوصاً بالنسبة للقوى الاستعمارية التقليديـة : انـكلترا وفرنسا . يضاف الى ذلك ان الانقلاب العسكري انطلق من فكرة معينة عن دور مصر في « الدائرة العربية » و « الدائرة الافريقية » يجعل منهـا طليعة سياسية واقتصادية وعسكرية . ان تضافر هذين العنصرين – أهمية مصر ومشروع الحكام الجـدد – جعل من التصادم بين محاولة الانقلاب المصرية ومتطلبات السياسة الاستعمارية الغربية معركة ذات ابعاد لا تدخل في الاطار التقليدي لمعارك الجلاء في المشرق العربي . وكبرت هـذه المعركة إذ دخلت في اطار معارك اخرى امتدت الى عدد كبير من البلدان المتخلفة ، إن في أفريقيـا أو في أميركا اللاتينية أو في الشرق الأقصى . فـإذا بالموقف يتطور من موقف محمد نجيب الخطابي الى معركة السويس مروراً بباندونغ . وإذا بالقاهرة تصبح مركز لقـاء جميع حركات التحرر (الجدي منها وغير الجدي) في أفريقيـا والمشرق العربي .

نظراً للاوضاع التي أشرنا اليها عبرت الناصرية من تأكيد الهوية القومية الى الانفتاح العربي الافريقي . ولقد أوضـح عبد الناصر في « فلسفة الثورة » دلالة

هذا الانفتاح في حينه ، فحديثه عن دور مصر في الدائرتين العربية والافريقية يدل دلالة واضحة على الهيمنة السياسية التي يرمي اليها . ويدعي ان الهيمنة السياسية تبقى فارغة متهافتة إذا لم تكن جانباً من ارتباط أمتن يجمع في شبكة متكاملة الخيوط التي تشد مختلف الاسواق لمختلف البلدان .

وفي مصر نفسها لم يكن حكم العمال ولا حكم الفلاحين ولا حتى حكم مثقفي البورجوازية الصغيرة فكان عبود وياسين ورباط وغيرهم أهل الحل والربط آنذاك . وكانت الجهود التي يبذلها الضباط الاحرار منصبّة على تشجيع هؤلاء على توظيف رؤوس أموالهم في المرافق الصناعية الموجودة في شركات ذات رأسمال مشترك أنشأتها الدولة بعد تأسيس « المؤسسة الاقتصادية » .

وقد تأكد هذا الانفتاح مع تأميم قناة السويس واشتراك مصر بمؤتمر باندونغ وصفقة الاسلحة التشيكية . وكان التضامن مع مصر في معركتها ضد العدوان الثلاثي ، ولا سيما من جانب عمال البترول في ليبيا وسوريا وقطر مرحلة جديدة أبرزت عبد الناصر قائداً جماهيرياً للمنطقة العربية التي تربط الجماهير العربية . ولكنها محاولة جهدها تقديم اطارات لهذا الحد والاستفادة منه قدر المستطاع. فكان ان دخل البعثيون حكومة صبري العسلي عام ١٩٥٦ على أساس العمل لوحدة مصر وسوريا . والأمر الذي لا شك فيه هو أن الموجة الناصرية فتتت الحدود التي تفصل بين مختلف الحركات العربية الى درجة تمييع حدود طبقية وسياسية لم يكن في صالح عمل توعية الجماهير اطلاقاً . فاندمجت في التيار جماهير جديدة ينتمي أكثرها الى بورجوازية المدن الصغيرة والى الفئات المتوسطة التي قامت بتأطيرها عناصر انسلخت عن الحركات التقليدية من بعثية أو غير بعثية .

هذه الجماهير الناصرية أينما كانت ، لم يضمها حزب واحد أو حتى تحالف أحزاب . إذ أن تجربة بناء حزب في مصر نفسها فشلت في الفترة الأولى، فترة الاتحاد القومي ، ولم تستطع حركة القوميين العرب في العراق وسوريا أو لبنان

أن تشكل هي البنى التي « تستقبل » التطلع الناصري فبقي هذا التطلع ضبابياً يلتف حول شعار الوحدة العربية جاعلا منها افق،أي عمل سليم،دون ربط هذا الأفق بالاهداف المتوسطة أو بالمراحل التي تؤدي اليه. وإذا بناصرية حكم عارف في العراق تقوم على انشاء مجلس رئاسة شكلي ، وتبـادل قطع عسكرية ، ومن قبل مصر على تغطية لحكم عاجز عن أن يحكم. «التنظيم ضمن مواقع الحكم بيخلق مشاكل قد تتمثل في نواحي انتهازية ، طبعاً فيه نقطة : ان كسر النظام القديم تم بسهولة أمام ارادة شعبية كاسحة وما كانش فيه مقاومة للنظام القديم ترغـم الثوريين على تنظيم قواهم الشعبية .. أعتقد أن مرحلة الوسائل الادارية الثورية انتهت » (خطاب الرئيس عبد الناصر في اللجنة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي – الأهرام في ١٩٦٥/٥/٢٠) .

الواقع ان مشكلة الحزب الناصري تطرح تماماً بالنسبة لعلاقة الحزب بجهـاز الحكم . وإذا كانت الحركات الشيوعية مرتبطة بالدبلوماسية الستالينية (ومـا هـذا الارتباط إلا تزييف لعلاقات تنبع من نظرية تطور الرأسمالية) فان الامتدادات الناصرية خارج مصر هي في وضع مماثل تماماً ، رغم انها تفتقد الى التغطية الايديولوجية التي استعملتها الستالينية. الأمر الأكيد ان التنظيم السياسي هو « النقطة السلبية » كما يقول الرئيس عبد الناصر . وإذا كانت هـذه النقطة ثغرة فاغرة بالنسبة لعملية البناء الاقتصادي الداخلي ، فانهـا عائق رئيسي في طريق تلمس الجماهير العربية لطريقها الخـاص ومحاولتها اعداد قيادات خاصة تبنيها من خلال معارك تخوضها هي .

القطاع العام والبناء الاقتصادي :

إذا كانت الاشتراكية كلمة تقال في المناسبات والخطب، فانها لم تكن تشكل عنصراً أساسياً من الايديولوجية الناصرية قبل الستينات . وحتى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية عام ١٩٦٢ كانت شعاراً عاماً ، ذا طابع أخلاقي ، غالب لم تفقده

حتى يومنا هذا (يا عديم الاشتراكية .. يا خاين المسؤولية – من اغنية « ريسنا قال » لعبد الحليم حافظ) . وقد بدأ القطاع العام بانشاء «المؤسسة الاقتصادية» عـام ١٩٥٣ لتشرف على السكة الحديدية وشركة الكهرباء ولتقوم بالبحث عن البترول .

وقد بقيت هذه المؤسسة هزيلة حتى تأمـيم المصارف والشركات الانكلو – فرنسية على أثر السويس وأصبحت بعد القوانين الاشتراكية أكبر قوة اقتصادية في البلد فتوزعت الى مؤسسات اقتصادية قطاعية . ومع نمو القطاع العـــام صدرت قوانين حول توزيـع الأرباح والتمثيل في مجالس الادارة . وقـد تتابعت هـــذه الخطوات بعد ١٩٦١ اثر فشل المحاولات المتتالية لدفع القطاع الخاص للمساهمة في التنمية مساهمة فعالة فلم يعد من الممكن الاكتفاء بالخطوات البطيئة لمواجهة المشكلة التي لا تنفرد بها مصر وانما هي المشكلة الاولى لكل البلدان المتخلفة : ازاء تكاثر سكاني متسارع وازاء اقتصاد ذي انتاجية ضئيلة، ما العمل للخروج من حلقة تدهور البناء الاقتصادي ؟ ان نسبة زيادة السكان في مصر هي ٣٪ سنوياً ، أي حوالي ٧٠٠ ألف نسمة . ما العمل لتأمين ما يقارب من ٣٠٠ الى ٤٥٠ الف عامل سنوياً ؟ والمدارس ؟ والارض ؟ والتغذية ؟ والامراض ؟ ان المشـــكلة الرئيسية التي تطرح على البلدان المتخلفة هي مشـكلة التراكم الأولي لرأس المال ، مشكلة تأمين فائض من الاستهلاك في بلاد يعيش القسم الأكبر منها في مستوى الاستمرار البيولوجي فقط .

والجواب على هذه المشكلة ليس تقنياً ، إذ ان للتقنية نفسها جذور في الارض الاقتصادية والثقافية التي تنمو عليها . والقروض لا يمكن بأي شكل من الاشكال أن تحل المشكلة ولو وقتياً .

ان التطعيم الوقتي لهذا النوع من الصناعات (المتقدمة) على جسد مجتمعات تنخرهـــا البطالة والاستخدام الجزئي شبه العام وسوء التغذية ، هذا التطعيم هـــو السمة المميزة للاستعمار الجديد . ان الامثولة الكبرى التي تقدمها الثورة

الصينية هي ان النمو الاقتصادي والاجتماعي يجب ان يكون ثمرة عمل الجماهير نفسها . ومساعدات الدول الصناعية رغم كونها ثمينة (خاصة في بناء الصناعات المناجم ، الطاقة ، الأسمدة) فان دورها يقي من الضرر هامشياً . (انـدره غورس : الاستراتيجية العمالية والرأسمالية الجديدة) . وان التأكيد على عمل الجماهير ، على « الاستثمار البشري » كما يقول الصينيون ، ليس جانباً ثانوياً ، وانما هو حجر الزاوية في حل مشكلة التخلف . فالتعبئة لا يمكن أن تكون واسعة إذا اخضعت لقوانين السوق . والى جانب القواعد الاقتصادية يجب تحقيق شرط يستطيع وحده بناء الأساس الاقتصادي في بلد متخلف : التعبئة البشرية من خلال تنظيم سياسي ، وايديولوجية قديرة على أن تخط سلوكاً انتاجياً لا استهلاكياً ، قديرة على ربط الجهود والتضحيات الحالية بمستقبل أكثر رخاء وانسانية . هل استطاعت الناصرية أن تحقق هذه التعبئة ؟ رغم الارقام التي يغرق بها عبد الناصر سامعيه ، فان حسابات « حسن رياض » الاقتصادية (في كتابه : « مصر الناصرية » بالفرنسية) تشير الى أن متوسط الدخل في الريف المصري قد تدهور من ٢٦ جنيهاً عام ١٩٥٠ الى ٢٣ جنيهاً عام ١٩٦٠ (أساس قيمة الجنيه عام ١٩٥٨) . ولم ينقض احد هذه الارقام على حد علمنا .

ورغم الاصلاح الزراعي المثلث فلم يشمل إلا ٢٠ ٪ من سكان الريف في حين ما يزال ٨٠ ٪ من السكان يعيشون على هامشه . أما التعاونيات (بالرغم من أن مساحتها لا تزيد عن ١٠ ٪ من مجموع الارض) فانها تعاونيات ملاك استهلاكية وليست تعاونيات انتاجية أو جماعية . هذا التعداد السريع يقصد منه الاشارة الى أن القضية أعقد بكثير من نظرة خاطفة تكتفي برؤية « جماهير » تتحرك و « أسواق ومطامح شعبية تلتقط » (محسن ابراهيم) — « الحرية » في ٧ حزيران ١٩٦٥) ذلك ان الناصرية لم تلامس الريف ولم تحرك العقلية والسلوك التقليديين فيه لأنها لم تجرؤ على الاصطدام بالمعتقدات الدينية التي تكبل الملايين التعبة (لم تجرؤ ؟ أم تراها لم تستطع بسبب وضعها الطبقي ؟) والناصرية لم

تستطع تكتيل العمال في تنظيم طليعي يشكل الدافع الذي يجر الطبقات المستغَلة ويرسم لها مهامها ، كما انه لم يولد في كنف الناصرية قيادات عمالية وايديولوجية قادرة على القيام بمهام التعبئة . هذه هي الحدود التي تصطدم بها حركة التحرر الوطني وحركة الانفتاح العربي ، ولكن لم يتسرب من هذه المشاكل الى الخارج إلا تدخل الدولة في الاقتصاد ومحاولة توجيهه نحو التصنيع والحد من استغلال الفئات المستثمِرة وتحقيق ما يسمى بلغة انجيلية « العدالة الاجتماعية » .

إذا شئنا تلخيص النموذج الناصري وارجاعه الى العناصر الرئيسية التي تعينها الفئات الناصرية نفسها ، فالناصرية اطار لاتجاهين اثنين :

— عملية توحيد قومية .

— تدخل الدولة وهيمنة القطاع العام على الحياة الاقتصادية .

هذا النموذج بعنصريه يلخص مواقف الناصريين ويشكل المضمون الدائم لهذا الموقف ، والجماهير التي تلتف حوله هي الفئات الحساسة ، في بلادنا ، والمتقبلة لنوع من « الاشتراكية المعتدلة » الاصلاحية . ففي لبنان ، من هي الجماهير الناصرية فعلياً ؟ هل يدخل في نطاق هذه الجماهير فلاح الجنوب أو البقاع الذي يعلق صورة عبد الناصر على الجدار وينتخب أحد رجال كامل الأسعد أو جوزيف سكاف أو شبلي العريان ؟ الوسط الأساسي الذي تجمع فيه الناصرية مناضليها هو الوسط الذي كان يجمع فيه حزب البعث منتسبيه : الطلاب بالدرجة الاولى ، المهن الحرة ، الموظفون والمستخدمون ، بعض أصحاب الدكاكين في المدن . ولا يجدي نفعاً القول أن الطبقتين الأساسيتين ، العمال والفلاحين ، لا تملكان التجربة السياسية . هل كان فلاحو كوبا يملكون مثل هذه التجربة ؟ اذن الناصرية في لبنان لم تستطع ان تحرك عناصر مختلفة عن تلك التي كانت منفتحة عربياً منذ الخمسينات . ولعل الرجوع الى « معركة التجديد » بشيء من التفصيل يتيح لنا قياس عمق التبديل الذي أدخلته الناصرية على حياتنا السياسية .

ب – معركة التجديد :

يصعب تصوّر الشهابيـــة دون حرب ١٩٥٨ الأهلية . هذا لا يعني ان الأحداث التي وقعت منذ سبع سنوات تشكل المبرر الوحيد . فهي ان فسّرت الأسلوب السياسي فلا تفسر اطلاقاً الظواهر الاقتصادية والاجتماعية للشهابية . في صيف ١٩٥٨ لم تستطع الحركات السياسية في لبنان ولا سيما التقدمية منهـــا تخطي الحدود التي ترسمها الطائفية بين مختلف الفئات والعائلات الاسلامية .

ورغم كل التأكيدات الكلامية حول علمانية الحركة العربية ، ما ان احتدم الأمر – أي ما أن طرحت المعركة على مستوى لبناني لا على مستوى هـــذه المنطقة أو تلك – حتى عادت الى البروز الاقلام اللامرئية (أي الـتي لا تعلن) لامتداد الحركات السياسية ، وإذا بالذين حملوا السلاح أو تظاهروا احتجاجاً على اغتيـــال ممثل الاتجاه الداعي الى عدم الانسياق وراء سياسة التبعية للاحلاف الاميركية إذا بهم ، رغماً عنهم ، سجناء تميز لم يختاروه . وإذا بآلة لا يكاد يفهم أحد طريقة عملها (سوى انهـا وسيلة في يد الاستعمار وهذا مؤكداً لا يكفي) تقوم بالتفريق بين الاطراف وفق مقاييس لا أحد يدري بالضبط متى تلوثت كل القوى ، فـلم تبرز منها ولا واحدة تستطيع ادعاء تمثيل لبنان . القوة الوحيدة الـــتي لم تغرق حتى الركبتين هي الجيش . ومرد ذلك الى سبب بسيط هو ان مشاركته انحصرت في التفريق بين الطرفين ، والحدّ ، قدر المستطاع من تفـاقم الاصطدام . ذلك ان الجيش يعكس تماماً ودون أي تغيير ، التيارات الـــتي تتجاذب لبنان . لذلــك كان أي تدخل فعلي لا بد وان يؤدي الى بعثرة القوى التي تستطيع وحدها ان تلعب دور الحكم . فخرج الجيش من الاحداث الواجهة الوحيدة التي لم تتحطم . فكان من الطبيعي أن يستلم الرئاسة الرجل الذي يمثله .

ونفس المنطق الذي أدى الى تسلم قائد الجيش الحكم دفـع به وبمعاونيه الى انتهاج الخط الذي دعي بالشهابية . كانت البلاد فريسة تطاحن طـــائفي يضع

وحدة لبنان موضع الخطر . رداً على ذلك رفع العهد الشهابي شعــار « الوحدة الوطنية » ، مكرساً الحل الوسط الذي حكم على لبنان طيلة سنوات أن يتأرجح داخل تناقضات لا حصر لهــا ولا حل ، دون المساس بحقوق التوزيـع الطائفي وتوازنه ، ودون المساس بمجلس النواب اللبناني الذي يقوم على دعم الطائفية عن طريق مؤسسة بكاملها .

ولــكن المصلحة السياسية إذا جاز اطلاق كلمة مصلحة على هذه العودة الى احد الاقنعة البالية التي مــــا برح لبنان يستهلكها منذ ان وجد ، لا تكفي . فاختلال النمو الاقتصادي وجه من وجوه الحياة الاقتصادية اللبنانية قديم . ففي شباط ١٩٥٣ انشأ مرسوم اشتراعي مجلساً للتصميم أصبــح في كانون الأول سنة ١٩٥٤ وزارة للتصميم . وفي ١٩٥٧ عرف لبنان قمة الازدهار من حيث حركة البنـــاء أو من حيث دخول السياح أو من حيث استحداث مصارف ونشاط وكالات . ولكن كان من الواضح منذ البدء ، قبل مجيء بعثة « ايرفد » انحركة النمو هذه تترك كل ما يتعلق بالخدمات العامة على الهامش ، لذلك ، وفي الفترة التي عرف فيهـــا الحكم الشمعوني مرحلة التأييد المسعورة للسياسة الاميركية ، أعدت خطة الانمــاء الاقتصادي لخمس سنوات في لبنان التي ادرجت في جـدول أعمال مجلس الوزراء في جلسة ٢٥ شباط ١٩٥٨ . وتحتوي هــــذه الخطة على المشاريع التــالية : بنك مركزي ، تسليف طويل الأمد ، تنظيم الاحصاء ، التحريج ، المساكن الشعبية ، برامج الاستثمار ... ممــــا دفع جورج القرم الى الكتابة بأنه « لا يمكن الحديث عن انقطـــاع تام في ميدان التصميم والسياسة الاقتصادية بين الفترتين (١٩٥٣ - ١٩٥٨) و (١٩٥٨ - ١٩٦٣) ولـــكن التاريخ المتأخر الذي تم فيه اعداد الخطة الخمسية تبعته مباشرة أزمة ١٩٥٨ مما جعل من الفترة الأولى فترة جدباء ، رغم انها حملت كل بذور التطور الذي سيتم بعد ١٩٥٨ » . ذلك ان الشهابية جواب على وضع لم يكن من الممكن ان يستمر دون ان يعرّض البناء الاقتصادي الحر لأزمات لا يستبعد أن تؤدي الى كارثة في

منطقة تستفيق على الاشتراكية أو على رأسمالية الدولة. كذلك حاولت الشهابية استباق هذه الأزمات بسد الثغرات الواسعة التي تعرّي الجسد اللبناني: استصلاح الأراضي في مناطق تذوي ويشكل أهلها « جيش احتياط » من العاطلين عن العمل ، تأسيس بنك التسليف في بلد يضج بالبنوك التي تعمل لدنياها وآخرتها كأنها تموت غداً فتحصر ميدان عملها بالقروض القصيرة الأمد ، قانون عمل في بلد لا ترى البورجوازية فيه أبعد من أنفها ولا تتحسس امكانات الانفجار عند طبقة عاملة مستغلة بدأت تعي أوضاعها ...

لماذا التجديد في خط هذا العمل ؟ لأن تكتّل الفئات الحاكمة التي تقتسم النفوذ لا يملك استراتيجية سياسية يستطيع أن يبني على أساسها حزباً كبيراً ، له تنظيمه وايديولوجيته ، يؤمن عن طرقها استمرار خط سياسي معيّن . وإذا لم يكن هناك حزب ، بقيت امكانية واحدة : استمرار الاشخاص. و«الأقلية» التي ركزت هجماتها على الياس سركيس وفريد الدحداح وحسن عواضه وغيرهم ، كانت تعي هذا الجانب تمام الوعي . أي ان الشهابية لا تشكل بشكل من الاشكال خروجاً عن حيز تكتل الفئات الطبقية الحاكمة . فهي لم تضع موضع الشك أياً من أعمدة الوضع اللبناني ، ولم تحاول المساس بأي من امتيازات الفئات المسيطرة على الاقتصاد (السر المصرفي ، الضرائب ، الخ) وهذا لا يعني انها لا تحمل جوانب ايجابية ، ولكن هذه الجوانب – ولا يجوز ان يغرب هذا عن ذهن اليساريين – ليست سوى عناصر في عملية لا يستفيد منها في آخر الشوط إلا التكتل الحاكم . فالهدنة الطائفية ترمي بشكل واضح الى ادخال المناطق المتخلفة – ذات الأغلبية الاسلامية – اطار السوق اللبنانية . كما انها تعبير عن دخول فئات اسلامية دخولاً فعلياً في حلقة الاقتصاد اللبناني ، فئات ما لبثت ان ارتدت عن الخط الذي تبعته خلال أحداث عام ١٩٥٨ وبشكل خاص قسم هام من البورجوازية الاسلامية التي أفزعتها تأميمات ١٩٦١ في سوريا . هذا عدا عن الدور الايديولوجي التقليدي الذي يلعبه الشعار : طمس أي أزمة جديدة قد

تتسرب الى قواعد البنيان اللبناني وتمويه نظام دائم قائم على الاستغلال .

الى جانب كونها رداً « لبنانياً داخلياً » قامت الشهابية بدور تكتيكي هام في المنطقة . فبعد عام ١٩٥٨ ، اتضح ، بما لا يسمح الشك ، ان الناصرية ليست موجة عابرة ، آن لها أن تتلاشى . فمع الوحدة المصرية – السورية ومع ثورة ١٤ تموز في العراق – التي بدأت خطواتها الأولى في ظل الراية الناصرية (شكلاً على الأقل) – وصلت الحركة العربية الى ذروتها من حيث الامتداد وسعة الجماهير التي استجابت لها . وإزاء هذا الصعود الناصري كان على الحكم اللبناني، أي حكم لبناني ، أن يختار . ولم يكن حقل الاختيار واسعاً : كانت تجربة كميل شمعون تجربة انسياق غربي وعداء للناصرية . فدفعت الثمن غالياً . وبديهي ان أيّ حاكم لم يكن مستعداً ان يكرر التجربة ولو بثمن أبسط بكثير . فبقي الحل الآخر . وبما ان للبنان وضعاً خاصاً ، كما يعرف الجميع ، فسوف يماشي لبنان الاتجاه الناصري مع الاحتفاظ ببعض الامتيازات : عدم الاعتراف بجبهة التحرير الجزائرية ، عدم الاعتراف بالصين الشعبية ، الاحتفاظ بجميع العلاقات المتينة مع السفارات الغربية – أي بكل امتيازات بلد منحاز (ليس للكتلة الاشتراكية طبعاً) .

والجانب الثاني للدور الشهابي ازاء الوضع في المنطقة هو التشديد على دور الدولة في توجيه الحياة الاقتصادية . ولا ينبغي ادخال تمنيات في هذا الاطار الذي ما برح ضيقاً . في مشروع السنوات الخمس الذي أعدته « ايرفد » منذ سنتين ، ترتفع حصة الدولة من القيمة المضافة للاستثمارات بين ١٩٦٤ – ١٩٦٨ الى ٤٣ ٪ . بين ١٩٥٠ و ١٩٥١ كانت حصة الدولة من الدخل الوطني الاجمالي ١٠ ٪ فقط . وهذا التقدير الذي يبدو أكثر فأكثر أفلاطونياً ، انما يرمي الى سد الفجوات الفاغرة ولا سيما العمالة والمناطق المتخلفة ، التي حذرت بعثة « ايرفد » منها بشكل أقلق أمين جمعية مصارف لبنان التي تحضن أموالاً لا تتحمل « مزحات » من هذا النوع السمج . ولا شك ان الشهابية قد قامت على الصعيد

الدعاوي على الأقل،بلعب دور كبير في صد الموجة الناصريةعن طريق استيعاب الجرثومتين الخطرتين :

– الانفتاح العربي .

– تدخل الدولة في توجيه الحياة الاقتصادية ، هذا بعد ان أقلمتها .

خلال الأشهر الستة التي سبقت انتخاب رئيس جمهورية جديد ، تم الالتقاء بين التقدميين الاشتراكيين والشيوعيين والقوميين العرب حول الدفاع عن الشهابية بالذات .

هذه المعركة – معركة التجديد – التي كانت الفرصة الأولى منذ ١٩٥٨ لتقسيم الوضع اللبناني وتشريحه في فترة برزت فيها جميع عروقه ، هذه المعركة التي كانت مجالاً لطرح شعارات تجمع أكبر عدد ممكن من اللبنانيين لتخطي الفوارق الطائفية وذلك بالتشديد على جوانبها اللبنانية . هذه المعركة كيف تمت ؟ عاد كل شيء وغرق في بحر الشعارات الخارجية . فإذا السياسة الخجولة تتسلح بوضع خاص ما تلبث ان تحتمي وراءه كلما طرحت مشكلة جدية . وإذا بهذه السياسة تصبح حصان المعركة . ومرة اخرى استفاقت الحركات التقدمية عن عزلتها عن أكثر من نصف لبنان . وهذا لا يعني ان الذين أيدوا التجديد ولا سيما الحركات الناصرية اكتفوا طوال الأشهر التي سبقت انتخاب الرئيس بالهتاف للانفتاح العربي . لا . كان ثمة محاولة واضحة لربط الانفتاح العربي باصلاحات داخلية . ولكن تلك الجهود بقيت كسولة ، ولم تستطع المرور من الشق الأول الى الثاني دون فرضيات ومسلمات لا يتقبلها إلا الذي لا حاجة لاقناعه لأنه مقتنع سلفاً .

والجانب الذي يعنينا أكثر ما يعنينا في هذه القضية هو وضع الطبقةالعاملة. لقد صوّر دعاة التجديد ولا سيما الحزب التقدمي الاشتراكي ان العهد الشهابي غير بعيد عن تبني الاشتراكية . حتى ان كمال جنبلاط اقترح على الأكثرية

الشهابية – في اجتماع « شاليمار » وبعد فشل التجديد – تبنّي الاشتراكية التقدمية مذهباً للتجمع ، ولعل هذا الاقتراح يلخص السذاجة التي أدت بهذه الفئة الى الدفاع المستميت عن الشهابية . فعرضت الشهابية على الطبقة العاملة – على قطاعها التقدمي المنظم في الكتلتين المستقلة والمنفردة – كراية ينبغي الدفاع عنها بكل الوسائل تقريباً . وكثر الكلام عن قانون العمل ، وعن مشاريع نائمة في الادراج : الضمان الاجتماعي ، صندوق التعويضات ، قانون العقود الجماعية . وهلل لها قبل أن يعرف بالتمام مفعولها العملي (وكانت التجربة بالنسبة للعقود الجماعية مؤلمة) . ورأى الكثيرون في تدخل الدولة وامكان توسيع القطاع العام وفي الدراسات الاجتماعية ، بوادر انعطاف لا بد وان يؤدي الى تحولات جذرية في الاقتصاد اللبناني تستفيد منها الطبقة العاملة بالدرجة الأولى . ولكن هل رافقت هذه الحماسة ولو محاولة بسيطة للتحليل الجدي لوضع الطبقة العاملة ولوضع الحياة الاقتصادية اللبنانية ؟ طبعاً لا .

ما أن خف ضغط الأجهزة الشهابية عن الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان حتى عمته موجة من الاضرابات تطالب برفع مستوى الأجور والحد من الغلاء . ومن الواضح ان هذه الاضرابات لم تولد عفواً ولم تتجمع في فترة محدودة نتيجة الصدفة العمياء لقد كان الحكم الشهابي تمويهاً لوضع لم يجر محاولة جدية واحدة لحل تناقضاته (اللهم إلا محاولات وزارة الانباء !!) فما ان ارتخت القبضة حتى حاولت الطبقة العاملة تعويض ما فاتها في السنوات الست المنصرمة . ان اكتشاف العدالة الاجتماعية في العمل الشهابي أمر غريب . ومع ذلك فقد اكتشفها مؤيدو التجديد . فتناسوا اضرابات صيف ١٩٦٣ : اضراب عمال النسيج الستة آلاف وتهديدهم كلهم بالطرد من قبل أصحاب المصانع دون انزعاج وزارة العمل الشهابية ، اضراب الالف وستمئة مستخدم في الهاتف واستبدالهم طيلة أيام الاضراب بالجنود .

لقد كان موقف الفئات الشهابية ، وعلى رأسها الحركات المشاركة في النقاش

حول وحدة اليسار نموذجياً من حيث عـــدم الوضوح الماركسي . ان الطبقـة العاملة ، حتى في بلد متخلف، هي المقياس الذي ينبغي الانطلاق منه لتقييم وضع من الاوضاع . ان السياسة العمالية لأي حـــكم هي الدليل الأساسي على وجهته وتمثيله الطبقي . ألم يكن العمل الأول الذي قامت به الحركات الفاشية في ايطاليا والمانيا قبل استلامها الحـــكم هو تحطيم المنظمات العمالية لطمس التركيب الطبقي كله . أما في المحاولات الأقل تأزماً فان الوسيلة الأساسية التي تملكها الرأسمالية المتقدمة أو المتخلفة هي ربط النقابات بعجلة الحكم عن طريق سياسة الأجور ، أو عن طريق النقابات « الصفراء » . طيلة الحكم الشهابي ، لم يـــتم الاعتراف بالكتلة المنفردة رغم ان النقابات المنضمة اليها تمثل اضعاف ما تمثـــله النقابات الشبحية التي تعترف بها الدولة . ولم يعط ولو وعد واحد بالاعتراف . طيلة الحكم الشهابي ، لم يشرك العمال ، ولا حتى بواسطة نقاباتهم « العاملة » في نقاش أي من القوانين التي شرع في تطبيقها في أواخر العهد الشهابي (لماذا في أواخره بالذات؟) إذاً ، بدل أن تكون الطبقة العـــاملة مقياساً في المعركة ، استعملتها الحركات التقدمية وسيلة للضغط والتظاهر أقل فاعلية من أبسط اجتماع في فندق من فنادق العاصمة والمصايف . وإذا بالقضية الـتي لا شك انها لا تعني إلا التكتل الحاكم ومشاكل استمراره وتوازن مختلف الفئات ضمنه ، إذا بهذه القضية تصبح بفضل الحركات اليسارية قضية الطبقة العاملة اللبنانية .

ذلك ان الذين خاضوا المعركة كانت عيونهم على الخارج . كان شغلهم الشاغل مقاييس صورية أو هي لا تنطبق على الوضع اللبناني . ان الرجوع الى افتتاحيات « الانباء » و « الاخبار » ومحاولات التحليل في « الحرية » (بعد انتخـــاب الرئيس الحلو) تـــدل دلالة قاطعة على أن الوضع الداخلي – وبالذات انطلاقاً من مصالح الطبقة العاملة – لم يكن الشغل الشاغل للحركات التي تنطق هذه الصحف باسمها . وانحصرت المعركة وضاقت حتى أصبحت معركة انتخاب هذا الشخص أو ذاك ، دون تحليل ما يستطيع أن يغيره هذا الشخص وحدود هذا التغيير .

لقد كان تأييد التجديد من وجهة نظر السياسة الخارجية والعربية بشكل خاص، حلاً مريحاً إن من الناحية العملية أو من ناحية التحليل النظري الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من عمل يساري سليم . فإذا كانت الشهابية من وجهة النظر الناصرية ، حلاً مرضياً ، فهذا يعني انها تقدمية عربية تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من تسلط الاحتكارات الخ.. دون الرجوع الى تحليل الوضع مباشرة بدل المرور في هذه المقدمات . وان التعلل باختيار مرشح بدل اللواء شهاب لايشكل رداً البتة . كان على اليسار ان يصوغ برنامجاً واقعياً واضحاً ، تشترك فيه النقابات ويطرح للنقاش ويتم على أساس قبوله العلني تأييد هذا المرشح أو ذاك . فالأساس في الأمر هو عدم جر الفئات العمالية والبورجوازية الصغيرة التقدمية الى موقف يزيد من ضبابية الوضع اللبناني . أما ارتباط الوضع الداخلي بالوضع الخارجي فلا يمكن الركون اليه كمسلّمة لا تقبل النقاش . ان هذا النوع من الجدلية بدائي لأنه يفترض عدم وجود ثغرات في تشابك الظواهر .

انطلاقاً من الناصرية ومن أولوية السياسة الخارجية ، تم اللقاء حول تأييد التجديد . وفي رأينا ان القاسم المشترك كان طريقة في فهم العمل العربي الذي تشكل الناصرية دون منازع محوره الأساسي . فإذا كانت الناصرية هي العمل الثوري ، أو الخط الأول له ، فكيف أمكن أن تقع الحركات الناصرية انطلاقاً من هذا الخط في شرك الشهابية ، أو في شرك معركة قامت على تمويه طبقي كانت الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والفئات الدنيا من البورجوازية الصغيرة ضحيته المباشرة ؟

على ضوء تحليلنا للناصرية ، والتطور في الحركة الشيوعية العالمية يمكن الاجابة بما يلي :

١ – ان التقرير بأن الناصرية خط ثوري ، إن داخل مصر أم في الأقطار العربية ، لا يثبت أمام تحليل ماركسي متناسق لا ينسى ألف باء الماركسية متعللاً بالظواهر الجديدة التي كانت تشكل نقداً للستالينية . ان موضوعة

« الطريق اللارأسمالي الى الاشتراكية » ليست بأي حـال من الاحوال تفسيراً لظاهرة الثورة في البلدان المتخلفة ، لأنها لا تحدد سبل الانتقال من رأسمالية الدولة الى الاشتراكية وهذا لا يتم ميكانيكياً وإنما بتوفر الشروط التالية :

— وجوب تمثيل الطبقة العاملة والفلاحين مسلحاً بالنظرية الماركسية اللينينية ومستقلاً عن جهاز الدولة ، يكون اختياره الثوري واضحاً الى جانب تقوية القطاع الاشتراكي (تسيير ذاتي صناعي وزراعي وتعاونيات ، الخ ..)

— استقلال المنظمات الجماهيرية عن الدولة (الحزب ، نقابات عمالية ، اتحادات فلاحية ، وطلابية ، ومهنية) ومراقبة شعبية وصراع دائم ضد البيروقراطية .

ان توفر هـذه الشروط هو وحده الكفيل — بواسطة سلسلة من الصراعات بين القطاع الاشتراكي والجماهير من جهة ، وبين القطاع الخاص والبيروقراطية من جهة أخرى — بأن ينضج انتقال حكم رأسمالية الدولة الى الاشتراكية .

٢ — اعطيت أولوية للخارج على الداخل دون محاولة تحليل تفصيلي للاطار الذي تتم ضمنه المعادلات أو المقابلات بين مختلف الظواهر التي تعطي للخارج أو للداخل دلالته وأهميته .

٣ — اهمال خصوصية المستويات (السياسة الاقتصادية والاجتماعية) واستقلالها النسبي بعضها عن بعض وعدم ربطها ضمن مفهوم كلي يربطها بأشكال تختلف باختلاف الاوضاع التي تمر بها البلاد .

٤ — انعدام التحليل الداخلي التاريخي المستقل (أي محاولة فهم تاريخية لنشوء الرأسمالية وتطورها في لبنان) لا يخضع لاعتبارات تاريخية مباشرة وانما يضع نصب عينيه المنطق الخاص للوضع .

٥ — انعدام الارتباط الحقيقي الواضح . وبدون الاختيار الطبقي لا يوجد خط انطلاق صحيح يهتدي بالمتطلبات المرحلية والخارجية . وهـذا من ضمن

العوامل التي حالت دون أن يطرح اليسار نفسه بديلاً للحلف الطبقي الحاكم في لبنان .

ان النقاش الذي يتم اليوم ينطلق من هذه الفجوات بدون الرجوع اليها ومحاولة سدها . ويجب جذب الانتباه الى أمر لا يتوقف عنده أي طرف من الاطراف ربما حذراً أو عفة . ولكنه من الأهمية بحيث لا يجوز المرور عليه دون توقف : الوضع الداخلي للحركات المساهمة .

– فالحزب الشيوعي ، وهذا أمر لا يخفى على أحد ، يعيش على طريقة في تنظيم الحياة الداخلية للحزب تقوم على بيروقراطية مركزية كاملة. وهي امتداد للارث الستاليني ومسخ كامل لصيغة التنظيم اللينينية الديموقراطية المركزية . فلا مؤتمرات منذ عشرين سنة ، وجميع المسؤوليات لا تحدد بواسطة الانتخاب وانما عن طريق الانتقاء من قبل الذين يتربعون على سدة المكتب السياسي . فإذا بالفرعيات لا كلمة لها في تقرير حتى من تؤيد في الانتخابات أو من لاتؤيد. ان الفقر النظري وضعف المبادرة السياسية ، والتخبط في مواقف متناقضة ، كل هذه الأمور تنبع من تحجر تنظيمي لا يطمح الى مواجهة البلد الذي يعمل فيه ، وانما الى تأمين الصلة بين البلد وبين الشعارات التي تصاغ في الخارج ، أي الى تأمين حضور دعائي شكلي فقط .

– أما تنظيم حركة القوميين العرب فيقوم على تسلسل أشبه ما يكون بتسلسل الرتب في المجتمع الاقطاعي الاوروبي، أو في الجمعيات السرية الماسونية. فلا مؤتمرات ولا انتخاب مندوبين أو مسؤولين وإنما تعيينهم من قبل الهيئات العليا. وهذه الهيئات لا تخضع بأي شكل من الاشكال لرقابة القاعدة أو حركتها، إلا اذا أصبح الضغط من تحت يهدد بالانفجار . أي ان الديموقراطية هي «اجراء استثنائي » لا يلجأ اليه إلا لتلافي ما لا تحمد عقباه .

– والحزب التقدمي الاشتراكي لم يستطع الخروج جدياً من منطقة كمال جنبلاط ومن صفوف الفئات الملتفة حوله تقليدياً ، وليس لأن تجاربها قادتها الى

الالتفاف حول نوع معين من العمل . ووجود كمال جنبلاط بهذه الصفة على رأسه لا بد أن ينعكس على مفهوم القيادة على مختلف مستوياتها ، ومهما كانت بسيطة فالعمل للحزب لا يحصل في حلقاته أو قياداته القريبة من القواعد،وهذه القواعد لا تمارس مسؤولياتها بصفة حزبية . فالعلاقات تتم بينها وبين القائد الذي يسبغ على الحلقات القيادية الوسطى صفتها .

هذه العلاقات التنظيمية التي تتصف بما يمكن تسميته « الرأسية » تنتقل من الجو الداخلي الى أجواء الارتباط الاخرى . فارتباط الحزب الشيوعي اللبناني بالاحزاب الشيوعية العربية والأجنبية الاخرى لا يتم اطلاقاً على أساس الأهمية السليمة . وأقرب مثل على ذلك ، الخلاف الصيني ـ السوفياتي ، لقد بقيت «الأخبار» صامتة تتجاهل الخبر الى أن بدأت « البرافدا » بنشر مقالاتها حوله. واختفى خروتشوف من أعمدتها بنفس الوقت الذي نسي اسمه في الاتحاد السوفياتي. هذا لا يعني ان الدفاع عن الاتحاد السوفياتي أو عن الكتلة الشيوعية ارتباط بالأجنبي كما يفكر عدد من ذوي العروبة الضيقة . فالاممية التي تتم من خلال « التعميق المشروع للعمل الوطني » (كما يقول بيترو انفراد) هي الأساس الوحيد لعمل قومي يعي فعلاً الشروط الحالية لتلاحم أوضاع مختلف اقطار العالم . ولا يكفي مطلقاً نقد التبعية للدبلوماسية الستالينية دون تحديد مفهوم آخر للاممية .

ان ارتباط حركة القوميين العرب بالقاهرة نسخة مشوّهة عن ارتباط الشيوعيين بموسكو . إذ لا يرتكز بشكل من الأشكال على تنظيم حزبي وإنما يقوم على الولاء للحكم والادارة . ولا يكتشف ضرورة فصل التنظيم السياسي عن الادارة الثورية إلا بعد خطاب الرئيس عبد الناصر في الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي . ولا عجب ، فجماهير القوميين العرب لا ترتبط بهم إلا لارتباطها بعبد الناصر ، أي ان « الانحراف » الجزئي عن هذا الارتباط لم يجرب بعد ، وهو قد يؤدي الى تفتت الحركة وذوبان جماهير ، تماماً

كما ذابت جماهير حزب البعث في لبنان عندما اضطر للانفصال عن الناصرية .

هذه الاوضاع التنظيمية دفعت عدداً من مناضلي الحركات المعنية الى ردود فعل متفاوتة النجاح والاسلوب ولكنها تلتقي عند تحسس ، ولو كان جزئياً ، لأزمة هذه الحركات . فقد قامت داخل الحزب الشيوعي محاولتان للرد باتجاهين مختلفين . الحركة الاولى هي محاولة الانشقاق الصينية التي أسست « حزب الثورة الاشتراكية » ولكنها حكمت على نفسها أن تولد ميتة لطرحها القضية على نفس المستوى الذي تطرحها عليه القيادة التقليدية مع تغيير الارتباط . والجهد الذي يقوم به حزب الثورة الاشتراكية لتوضيح الوضع اللبناني يوازي جهد الحزب الشيوعي الرسمي من حيث النوعية ، تنقصه تجربة هذا الأخير والعناصر التي تستطيع أن تقوم بالعمل الدعائي . أما الحركة الثانية التي لم تخرج بعد الى الحيز العلني فهي العناصر التي تسمي نفسها « الجناح اللينيني » وتجتمع حول أمرين :

– الدعوة الى حياة ديموقراطية داخل التنظيم عن طريق الرجوع الى مختلف الوسائل الحزبية والمؤتمرات (تشكيل لجنة مراقبة من ٢٠ عضواً).

– رفض اذابة الحزب الشيوعي في الحركة الناصرية .

ولكن هذه الفئة لم تزل حائرة بين وفائها للحزب وبين تركه ، تبحث عن برنامج عملي وتحليل متناسق للوضع . والجناح ، حتى الآن ، تعبير عن شعور بعض العناصر القيادية بالفجوة التي تفصل الحزب الشيوعي عن الواقع اللبناني . ولكن هذا الشعور يتم ضمن اطر ومقولات الحزب الشيوعي نفسه . ان ردود الفعل ضمن الحركتين الباقيتين موجودة وإن تكن أقل تبلوراً بالنسبة للمراقب الخارجي على الأقل . ففي صفوف القوميين العرب تململ واضح يتساءل عن العلاقات العربية للحركة ووضعها اللبناني وعن طبيعة الارتباط بالناصرية أما بالنسبة للماركسية بعض قادة هذه الحركة فليست أكثر من انتقائية تهدف ، في التحليل الأخير ، الى اصدار فتاوى « اشتراكية علمية » للناصرية بواسطة انتقاء

كيفي للاحداث التاريخية في العالم الثالث (كما عند محسن ابراهيم في « تطورات في الفكر الاشتراكي المعاصر ») كذلك بعد ان يطهرها محمد كشلي من أمضى أسلحتها : تصبح رأسمالية الدولة ، أو حتى شكلها الأكثر بدائية ، نعني تدخل الدولة ، هي المعادل في البلدان المتخلفة لدكتاتورية البروليتاويا والطريق التي لا بد ستؤدي الى الاشتراكية .

كما ان الصراع بين جناحي الحزب التقدمي الاشتراكي – الجناح العتيق والجناح الجديد – يعبر عن محاولة الخروج من هذا النطاق الضيق الذي تعيش فيه هذه الحركة .

ولكن محاولة من هذه المحاولات لم تستطع أن تكتل عدداً كافياً ، ولا أن ترسم خطاً عملياً ونظرياً للخروج من الوضع الحالي . وعلى ضوء هذه الخطوط تبدو محاولة اللقاء الراهنة تطويقاً لمضاعفات ممكنة بخلق جو جديد يؤمل أن تذوب فيه المشاكل السابقة وكل ذلك انطلاقاً من الاتفاق السياسي . ولكن ما دامت التجربة لم تتخط العراقيل التي لجمت العمل حتى الآن فهي ستنزلق في نفس المتاهة التي واجهتها الحركات الثلاث .

٣ – آفاق وحدة يسار فعلية

ان بقاء عمل اليسار وتفكيره على هامش الحياة اللبنانية ينبّه الى مشاكل كانت التجمعات اليسارية تمر بها مرور الكرام أو لا تعالجها اطلاقاً . فمشكلة السكن بقيت بالنسبة للمقالات الشيوعية نقداً للبناء الفاخر لا شك بصحته ، وانما هو غير كاف البتة لحل المشكلة . فكان ان استبقت الحكومة دراسات الحركات اليسارية ومحاولاتها لتفرض حلاً يفسح المجال واسعاً أمام الشركات الخاصة أن تربح ، وأمام توسيع القطاع الخاص الذي يثبت مرة اخرى أن لا غنى عنه في المشاريع التي تقوم الدولة باعدادها والاشراف عليها ، الى حد

تمويل ٤٠ ٪ منها . فالمشكلة التي تمر ببال اليسار اللبناني هي مشكلة البلديات (رغم أن للحركات المشاركة عدداً من البلديات اللبنانية) . ففي مؤتمر التطوير البلدي الذي طرح الحكم مشروعاً لتوسيع سلطات البلدية عن طريق زيادة دخلها وتخفيف وصاية وزارة الداخلية عليها . هذا في المجال النظري . أما عملياً ، فقد انتهى المؤتمر الى توسيع صلاحيات رئيس البلدية مما يسمح لوزارة الداخلية عن طريق انتقاء رؤساء البلديات التسلل الى قلب السلطة الفعلية الوحيدة . وفي محاولة اللحاق بالركب الحكومي ، استعادت « الأخبار » حرفياً تقريباً الخطب التي ألقاها ممثلو الدولة في المؤتمر .

ان الانطلاق من الوضع اللبناني على ضوء تجارب السنوات العشر الأخيرة يفرض التركيز على تحديد دور الدولة وعلاقتها بطبقات المجتمع اللبناني . ومرد هذا التركيز ليس الدور التي تلعبه أو تطمح القيام به في الحياة الاقتصادية اللبنانية فقط ، وانما للاوهام التي يعقدها اليسار حول هذا الدور وحدوده . فجواباً على الأزمة الاجتماعية – الاقتصادية في لبنان يقترح كمال جنبلاط (المحرر في ٦٤/٠٢/١٤) انشاء وزارة للصناعة والتنمية الصناعية ومصادرة البيوت من مستوى معين ، وانشاء مخازن كبيرة تمولها الدولة للموظفين والعمال . وفي مهمات تعزيز الاستقلال وتحقيق التقدم الاجتماعي والديموقراطي للشعب من « نحو طريق تقدمي لتطور لبنان » (الأخبار ٢٧ آذار ٦٧) يعدد الشيوعيون الأمور التي يرونها لتحقيق هذه الغاية لكنها تتوجه الى... الدولة : (الاصلاح الزراعي ، تأميم الاحتكارات الخ ...)

ان الرجوع الى ما يقوله لينين في « الدولة والثورة » مفيد « ان اشكال الدولة البورجوازية متنوعة جداً ولكن جوهرها واحد وهذه الدول بآخر المطاف وبشكل أو بآخر دكتاتورية للبورجوازية وهذا ما لم يمنع الطبقة العاملة الاوروبية من تنظيم معارك لانتزاع عدد من امتيازات البورجوازية . ولكنها نظمت هذه المعارك ضد الدولة في نفس الوقت الذي نظمت فيه هذه المعارك

ضد أصحاب العمل ذلك ان الدولة ليست حكماً في النزاع بين الطبقات وانما هي تعبير مخفف أو حاد عن تكتل الفئات الحاكمة التي تنتمي كلها في آخر المطاف الى الطبقة المستغِلة » .

هذا التحليل العام ينطبق أكثر ما ينطبق على لبنان بالذات. فالدولة اللبنانية بما فيها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية – أي الجهاز الاداري والبوليس بكامله – لا تحاول حتى أن تلعب دور الحكم فعلياً . ففي اضراب أخير قام به عمال مصنع خاص ، ارسل الدرك لجلب المضربين من بيوتهم ليس بناء على حكم محكمة وانما بناء على رغبة صاحب العمل . ان اشتراك أصحاب الشركات والوكالات قد نبّه في الأزمة الأخيرة الى اندماج السياسة بالسلطة الاقتصادية . هذا لا يعني أن هذا الاندماج جديد ، وانما القطاعات الممثلة في الحكم وغلبة هذا التمثيل جديدان . ويضاف الى عدم وجود مسافة تفصل الدولة عن الفئات الحاكمة طبيعة عناصر الجهاز الحكومي . هذا الجهاز الذي ورث الادارة التي أنشأتها السلطة المحتلة في أوائل القرن العشرين . وقد أعدت اطارات هذا الجهاز في مدارس وجامعات السلطة اياها . ان تاريخ الجهاز الاداري في لبنان من خلال المهات التي اوكلت اليه (من الليطاني الى تعاونية الموظفين) يشير بوضوح الى أنه لا يعدو كونه انعكاساً لاتجاهات المجتمع اللبناني ولا سيما للاتجاهات المحافظة المستميتة في دفاعها عن توازن لم يعد يجهل أحد لمصلحة من يقوم ويستمر .

لذلك فان مركز الثقل في العمل اليساري في لبنان من خلال توضيح هذه القضية وتقديم الحلول لها والبرامج السياسية التي تطرح من اية وجهة أتت ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار الادارة الطبقية وسيلة تنفيذ هذه البرامج – ليست جدية .

فالبرنامج السياسي اليساري ليس جدولاً بالمطالب التي تنقص الجماهير أو بعض الفئات ، وانما هو عدد من الاهداف التي يمكن تحريك – لفترة معينة وفي

ظروف معينة – فئات اجتماعية تشكل هذه الأهداف مطالب حيوية بالنسبة لها. وإذا كانت طبيعة الدولة اللبنـــانية هي مركز المشاكل التي تواجه عملية التغيير فيجب النضال من أجل ايجاد مراكز نفوذ بديلة تستطيع أن تحد من هيمنة الدولة كوسيلة في أيدي التكتل الطبقي الحاكم .

ان المجال الوحيد الذي يؤمن – نظرياً – للفئات المستغَلة امكان التمثيل هو المجلس النيابي . ولكن الآلة البرلمانية في لبنان مركبة بشكل لا يسمح لمثل هذه الفئات بالمرور . والهيئة النيابية مزيفة بحيث ليس من مصلحة العمال والفلاحين أن يساهموا عن طريق حضورهم فيها بتكريس هذا الزيف (البرلمان واجهة رأسمالية طائفية ، تكاليف الانتخابات الخ ..) .

أمـــا المجال الوحيد الذي تستطيـــع الفئات المستغَلة أن تستفيد منه فهو مطالبتها بالمشاركة في الاشراف على المشاريع التي تتوجه اليها، وعلى كل المؤسسات التي تشارك فيها بعملها . لقد أقرت الحكومة مشروع سكن خصصت له حسب الارقـــام الأولى ١٤٠ مليون ليرة . من الذي سوف يشتري أراضي البناء ؟ من الذي يختار نموذج المسكن ؟ ومواد البنـــاء ؟ إذا عرفنا أن الدولة تركت ٦٠ ٪ للشركات الخـــاصة ، أمكن تقدير نسبة التكاليف التي سوف تهدر للقومسيون والوساطات والتي سيدفعها في نهاية المطاف الفقراء و « ذوو الدخل المحدود » على حد قول وزير العمل الرقيق . في مشروع كهذا بقيت النقابات غـــائبة . (بعضها عن قصد . والبعض الآخر عن ماذا ؟) ولم تستطع الاعتراض الى الآن، حيث المرحلة التي دخل فيها المشروع طور التنفيذ . في التسليف الزراعي كذلك يبقى الفلاح صاحب الأرض الذي يعيش منها غائباً بدون استخدام يد عـــاملة أجيرة . ان الوسيلة الوحيدة لاعطاء مضمون تقدمي لهذه الاشكال الديموقراطية الفارغة هي في حضور العامل والفلاح الصغير لا بشكل افرادي وانمـــا بشكل نقابي جماعي . ان المطلب الذي نصيغه لا يرجع في نهاية الأمر الى البديهية التالية : ضرورة وجود تنظيمات قوية . ان للمطلب وظيفة نقابية :

أولاً – اعطاء العمل النقابي في لبنان وجهاً ايجابياً عملياً .

ثانياً – الخروج من ردود الفعل الآنية للعمل النقابي الحالي .

ثالثاً – ربط العمل النقابي بمطالب ذات أفق سياسي ، أي يهدف الى ضرب الامتيازات ووسائلها . وربط النضال النقابي بضرورة تحطيم النظام الرأسمالي بواسطة تحويل الوعي النقابي المهني إلى وعي اشتراكي .

ان العمل الحالي يكاد ينقسم إلى قسمين لا جسر بينهما :

القسم الأول – وينصب على مطالب الاجور والتعويض (وهي مطالب رغم أهميتها لا تشكل ثغرة تستطيع طبقة العمال والفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة أن تنفذ منها إلى وعي سياسي سليم . بل هي وسيلة ادخال هذه الفئات في النظام السائد إذا كانت الأوضاع الاقتصادية مؤاتية) .

القسم الثاني – ويقفز مباشرة الى الثورة العربية أو الثورة العالمية ومطالب البلدان المتخلفة . لذلك فالمهمة العاجلة التي تستطيع أن تعطي لقاء اليسار مضموناً عملياً يسمح له بأن يفعل في الواقع ، هي تحديد هذا الجسر وترسيخ جذوره في المطالب العاجلة واستمراره في المطالب الثورية الكبرى .

– يستطيع اليسار منذ الآن – إذا كان جاداً في محاولته وإذا كان مستعداً أن يدفع ثمن مواقف جدية سوف تستدعي من الفئات الحاكمة ردود فعل عنيفة – أن يبدأ بخطوة تمهيدية هي توحيد النقابات المنفردة والمستقلة (ذات الاتجاه التحرري منها) . ان لهذا التوحيد أهمية تفوق بكثير الأهمية العددية للفئتين . فكسر طوق العزلة الذي تتسلح به الدولة لخنق التكتل النقابي اليساري الوحيد ، عمل لا بد وأن يفسح المجال أمام الفئات المجربة ، ودفعها لمواجهة وضع معقد لا تكفي معه الشعارات التقليدية . والتكتل الجديد الذي لن يستطيع أن يبقى متفرجاً أمام عزلة الجماهير الريفية وافتقادها الى التنظيم النقابي ، هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن ، انطلاقاً من امكاناتها الفعلية ، صياغة الشعارات والبرامج في اطار المشاركة في مراكز النفوذ .

– الاطار الثاني الذي يجب أن يرتكز عليه اليسار اللبناني – انطلاقاً من المشاكل الراهنة – هو السلطات المحلية المركزية . ان في الحياة الاقتصادية أو في الحياة الادارية نتائج خطيرة على العمل السياسي في لبنان إذا كان المجال النيابي هو المجال الوحيد – مبدئياً – الذي يستطيع فيه المواطن ممارسة (وأي ممارسة ؟؟) حق الاشراف على الحياة العامة . ان مجرد صياغة الجملة مضحك لهزال الديموقراطية اللبنانية وزيفها . فان هذا المجال بعيد عن المشاكل الفعلية يلف عمله بضباب حقوقي ، ويضيع في متاهات ادارة معقدة بشكل يقطع كل رابط ما بين ممارسة المواطن لحقوقه السياسية ، حتى ضمن برلمان برجوازي ، وبين مفعول هذه الممارسة . والمجال البرلماني في لبنان ما زال ينوء تحت ارث علاقات اقطاعية تتصف بالتسلسل الشخصي ، فرابطة الناخب بالمرشح إن في الريف أو في المدينة ، هي رابطة تزعم غالباً ما يكون قد ورث هذه الزعامة . في وجه هذه المهزلة ، يستطيع اليسار ، من خلال التركيز على دور البلديات اعطاء المواطن ، ولا سيما في المناطق الريفية ، امكان القياس بين الممارسة الديموقراطية وفعاليتها الضئيلة في اطار تمثيلها بحصر السلطة في يدي البرجوازية (الريفية الصغيرة) . أي ان المرحلة الاولى مرحلة فضح وكشف الزيف. وتمهد عملياً لمرحلة ثانية لا بد وان تكون أكثر ايجابية .

ان المطلبين السابقين – وارتباطهما واضح – ينبغي أن يدخلا ضمن مطلب سياسي – اقتصادي – اجتماعي يحرك الجماهير التي تدفع ثمن الوضع الحالي : جماهير المناطق المتخلفة في لبنان ، العمال و « البروليتاريا الرثة » والفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة في المدن – ان رفع شعار تنمية المناطق المتخلفة يرتدي طابعاً ثورياً لأنه يتجه وجهة معاكسة تماماً لسير تطور الاقتصاد اللبناني . فهذا الأخير مركزي ، نتيجة غلبة قطاع الخدمات ، والمركزية شرط من شروط فعاليته . ولعل الجانب الأكثر هزالاً في محاولات الدولة سد الثغرات التي يخلقها اقتصاد حر ، هو بالذات الجانب الذي يتعلق بالمناطق : مخيمات عمل لتسلية

مراهقي المنطقة ، مجالس محافظة صورية لجمع وجهاء المحافظة ، الخ .. كل ذلك في بلد تتسم الرساميل الموظفة أو المودعة فيه بسمة رئيسية هي البحث عن الربح المباشر لا السريع فقط . ولا يعقل أن تتوجه هذه الرساميل للاستثمار في المناطق التي تتطلب بناء قاعدة تقنية وثقافية لا يمكن أن تدخل في حساب المردود إلا على مدى سنوات طويلة . وتجاه هذا الوضع الذي تتفاقم فيه الهجرة، والبطالة ، والاختناق في بيروت ، يشكل برنامج تنمية المناطق حلاً لعدد كبير من القضايا التي تعاني منها فئات واسعة تتميز بالتأرجح بين الريف والمدينة . من خلال هذا البرنامج الذي لا يمكن أن يطرح إلا كإطار لاصلاحات جزئية متتابعة ومعقودة الحلقات ، على اليسار أن ينظر الى البناء الاقتصادي نظرة تختلف عن بهلوانيات التجار والصناعيين – (بمن فيهم أصحاب معامل السكر مثلاً) .

لا شك ان برنامجاً يتعلق بالمناهج لا يمكن أن يطرح حتى كشعار إذا كانت الدولة عزلاء من كل وسيلة اقتصادية ذات وزن . لذلك ، فان توسيع القطاع العام مطلب أساسي من مطالب الطبقة العاملة والفلاحين ، ومؤكداً ، فإذا كان القطاع العام على غرار « المصالح المستقلة » فليس في الأمر ما يشجع . لذا ، على الفئات اليسارية أن تفرض التملك الجماعي للقطاعات المنتجة فعلاً ، وأن تضع بين يدي الدولة الوسائل التي تمكنها من تحقيق برنامج يكون اليسار قد حدده بشيء من التفصيل .

ان الخط العام الذي نرسمه بسرعة – والذي يحتاج دون أدنى شك الى التعميق والتوسيع – يبقى ، أولاً – التشديد على ضرورة خروج اليسار من ردود الفعل المباشرة ، أو ردود الفعل التي تقفز رأساً إلى المستوى التاريخي دون أن تصاحب عملية القفز هذه مواقف تتطلب العمل الدائب لادخال الافق الاشتراكي في اطار المطالب اليومية . فالوضع اللبناني لا يحمل في ثناياه ، على أمد قريب ومرئي ، بذور انفجار ثوري . هذا لا يعني ان هذا الانفجار مستحيل نتيجة انحسار اقتصادي يصيب الفئات المتوسطة التي تشكل دعامة النظام والتي نمت

وترعرعت على نمط من الاستهلاك شبه فاخر دون عمل . ولم يعهد التاريخ اللبناني بروز فئات جماهيرية واسعة متمرسة بالعمل السياسي إن ضد الاستعمار أو ضد البرجوازية الوطنية التي ورثته . هذا بالاضافة الى العوائق الخاصة التي من المحتمل أن تجهض حتى هذا الانفجار الممكن .

أما المهمة الثانية فهي الترابط . حتى في حال فرض حلول كالتي يقترحها كمال جنبلاط مثلاً : مصادرة البيوت من مستوى معين ... فإن الكسب السياسي معدوم . وهذا ما يميز العمل اليساري عن العمل الاصلاحي أو الليبرالي. بالنسبة لليسار لا تقل الطريقة أهمية عن النتيجة . فتجربة «عامية باريس» رغم اخفاقها الذريع ، لم تكن تجربة سلبية في نظر ماركس . ذلك انها كانت مجالاً لصهر وعي صلب . فميزة الترابط انها تعطي للرؤية الاشتراكية مدلولاً حالياً رغم كون الشعارات المقترحة ديموقراطية فقط ان معركة تكسب على ضوء فهم لعلاقة المكسب بالوضع العام ، هي كسب مزدوج . اننا لا نبغي كتابة خلاصة ، حتى ولو مؤقتة ، فالسؤال المطروح هو التالي :

هل يكتسب العمل الاشتراكي ، من خلال هذه الخطوط ، مدلولاً فعلياً أم لا؟

وبالتالي هل يسد ثغرة في العمل الحالي أم لا ؟

تشرين الأول ١٩٦٥

العمل اليساري اللبناني على بساط البحث

منذ أشهر ، وبالتحديد منذ بدء المعركة الانتخابية ، لم تصدر « جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات التقدمية والوطنية » بيانات تشجب أوتقترح. ولما كان نشاطها مقتصراً على هذه البيانات ، مع حشود « بيبلوس » ، كان من الطبيعي أن يخلص المراقب الى تلاشي « الجبهة » . بذلك يحمل صمت « الجبهة » العلامة المميزة التي طبعتها طوال السنتين: الهرب من الوضوح وتحديد المسؤوليات والاستخفاف بالتربية السياسية التي تميز العمل السياسي اليساري .

مرة أخرى ، لا جدوى من الحديث عن انطلاقة جديدة والتبشير بها ، ما دامت التجارب السابقة لم تناقش تفاصيلها ، ما دامت نقاط الضعف لم تتحدد بوضوح . وكل احتجاج عملي هرب من هذه المهمة الأولية التي تسمح وحدها ، في الظروف الحالية ، بكشف نوعية القوى التي تدعي اليسار . والمحاولة الحالية مساهمة في هذه العملية التي لم تبدأ بعد .

١ — حساب السنتين

في «أزمة اليسار في لبنان» ،حاولنا تحديد العوامل والأسباب التي أدت الى نشوء الجبهة في الظرف الذي نشأت فيه. وقد تم التحليل قبل أن تبدر عن هذا التجمع الجديد بادرة ما . ولكنها انطلقت من القوى التي دخلت طرفاً في العملية ومن الأمور التي يفترضها التقاء هذه القوى ، عدا شكل الالتقاء وتنظيمه . هـذا الانطلاق أوصل التحليل إلى عدد من النتائج :

١ — كانت الدوافع الفعلية للقاء توفر ظروف عربية وعالمية رفض الأطراف حتى الاعتراف بها وبالتالي دفع التحليل إلى مواقف مشتركة أصلب ، أقل عرضة للتقلبات . نتج عن ذلك غياب برنامج محدد يعدد مطالب أولية تعتبرها « الجبهة » مدار عملها . ولم تقم ولو محاولة بدائية ، لتوحيد النظرة الى الواقع اللبناني وتعداد الفئات التي تعتزم الجبهة دعم نضالها أو تفجيره .

٢ — لم يجر النقاش حول المبادىء التنظيمية للجبهة واسس العلاقات الجبهوية المقبلة . ان غياب هـذا النقاش يبدو غريباً وبديهياً في آن واحد إذا ما دقق المراقب في القوى التي تشكل الجبهة . وكان متوقعاً أن يؤدي عدم التحديد إلى غلبة طبيعية للطرف الأقوى سياسياً وانتخابياً .

انطلاقاً من الملاحظتين السابقتين أشرنا إلى المزالق المحتملة التي لن تقوى الجبهة على مقاومتها :

١ — ردود الفعل المباشرة ، الآنية والمتسرعة التي تعبر في تسرعها عن ضغط الطابع البرجوازي الصغير وغلبته . هـذا الضغط يتجلى ، كما أشرنا في التحليل المذكور ، في التوجه نحو الجهاز الاداري ، جهاز الدولة ، وبالتالي اهمال الشرط الأساسي لفعالية عمل سياسي يساري لا يمكن الوصول اليها إلا بتنظيم الجماهير العمالية والفلاحية ، وذلك بتبني مطالبها أو تفجير هذه المطالب وربطها في

برنامج متسق . كما يتم ذلك بجعل هـــذه الجماهير قوة متصلة الضغط عن طريق تنظيمات ديموقراطية واضحة الرؤية .

٢ – أمـــا المزلق الثاني فهو الانجراف وراء متطلبـات كمال جنبلاط التكتيكية ، وطبيعة علاقته بالسلطة التي يشكل ، على البعد والجفاء ، طرفـاً من أطرافها . واحتمال هـذا الانجراف لا ينفصل عن بعد الرقابة الديموقراطية التي لا تملك الجماهير اللبنانية ممارستها في الظرف الحاضر . كما انه لا ينفصل عن نوعية التنظيمات السياسية المشتركة في الجبهة وممارستها للحياة الحزبية ممارسة قلما تسمح للقواعد الحزبية بالنقاش الجدي الذي يعتمد على اعلام سليم .

لم يكن القصد بهذا التذكير النفخ في الأبواق أو القرع على الطبول ، وانمـا العودة إلى احدى بديهيات العمـل الماركسي – اللينيني (الشيوعي) وهي ان المبادرات السياسية التي تربط مستقبل تنظيم عمالي أو يساري لسنوات لا يمكن أن يتم محاطاً بالضباب النظري والسياسي . كما ان التحليل جدير ، إذا ما خضع لشروط معينة بأن يشكل دليل العمل المطلوب . ونستميـح القارىء عذراً إذا أضفنا أن التبجح « بالتجربة » (وكأن التآكل غنى !) و «الخبرات» و«النضال الطويـــل » لم يغن المحنكين القابعين في مكاتبهم ، وإن كانت مكاتب نقابات عمالية أو مجلات ذات سوق ، عن الوقوع في المأزق .

ولكن ما سبق لا يعني رفض التجربة وكأنها لم تكن . فمـــا حدث غنّي بدروس كثيرة تستطيـع ، إذا مـــا استخرجت ، أن تساهم في القاء الضوء على طبيعة القوى اليسارية في لبنان ، وهي قوى لم تندثر بتلاشي الجبهـة وما زالت تلعب دوراً هاماً في حلقة اليسار الضيقة ، وعلى خطوات المستقبل .

ما هي السمة المميزة لعمل « الجبهة » خلال السنتين السابقتين ؟

نستطيـع استباق التحليل والاجابة على السؤال : ان السمة المميزة هي العمل

الوطـــني . سنحاول تفسير ما يعنيه « العمل الوطني » في التعرض للاحداث المحددة .

خلال السنتين خاضت الجبهة معارك متنوعة ، بأشكال مختلفة ، ذات أغراض عديدة . خاضت معركة تصريف الانتاج الزراعي ، واسقاط ضمـان الرساميل الامريكية ، وقضية التعليم والطلاب الثانويين ، ومشكلة الايجارات ، والمؤتمر الشعبي ... الى معارضة زيارة الاسطول السادس واجتماع « الكازار » غـــداة العدوان الاسرائيلي الأخير . كيف خاضت الجبهة هذه المعارك ؟ هنـاك جانب واضح يتعلق بنوع محدد من الشعارات استطاعت الجبهـــة أن تسهم فيه بقسط وافر . والمثال على هذا الجانب معركة ضمان الرساميل الاميركية وبدء معركة زيارة الأسطول السادس التي حسمتها أحداث الخامس من حزيران . بمـا يتعلق بهذا الجانب لم يتردد طرف من أطراف الجبهة بالقاء ثقله في المعركة . حدث ذلك بلا مواربة ولا تلكؤ ولا حسابات مبيّتة . لم يوجد من يناقش «شرعية» الموقف وما يترتب عليه . في هذا النوع من المعارك ، كانت مواقف الشجب والاحتجاج تلاقي أصداء متفاوتة بعضها ايجابي ، فكانت هذه المواقف تمثل بالفعل تيـــاراً واضحاً يجمع حوله فئات متباينة ترفض السيطرة المباشرة للاستعمار الامريكي أو التبعية العلنية ، الذليلة ، لقوة تحمي اسرائيـل ، ولا تخشى الجهر بهذه الحماية . في هذه الحدود كان عمل الجبهة واضحاً ، ايجابياً ، وفعالاً . ولكن هذا الجانب ، على أهميته ، ومع التأكيد على ضرورة الوقوف حيال قضاياه موقفاً صلباً ، لايعدو أن يكون موقفاً وطنياً يقوم على رفض السيطرة المباشرة أو مظاهرها . والفئات الاجتماعية الـــتي يمكن أن تلتف حول هذا الموقف واسعة ، نسبياً . والتفافها لا يؤدي اطلاقـــاً الى موقف اجتماعي معين ، أو سياسي ، من قضايا تتصدى للسيطرة الاستعمارية المتخفية في الميدان الاقتصادي . فبعض الفئات التي ترفض ضمان الرساميل الامريكية لا ترى حرجاً في اغراق السوق اللبنـــانية بالسلع الاوروبية ، وبامتصاص هذه السوق لقسم ضخم من الاستثمارات اللبنانية ، وهي

بالتـــالي غير مستعدة للتضحية بالمصالح التي تستفيد من هذا الاغراق وهـــذا الامتصاص . في معركتي ضمان الرساميل الامريكية وزيارة الاسطول السادس أي في معارك ذات طابع وطني ، ديموقراطي ، كان موقف « الجبهة » واضحاً وفعالاً .

لكن ما أن يخرج الموضوع عن هذا الاطار ، وما أن تبرز مشاكل اجتماعية ذات أسباب ترجع الى تنظيم المجتمع اللبناني ومشاكله العميقة ، وبالتالي تتطلب تحليلاً دقيقاً ومواقف معزولة نسبياً ، حتى تكشف الجبهة عن وجه آخر . هذا الوجه يتسم بالتردد والتفكك والهرب ، ويفضح الطابع الفعلي لهـذا التجمع . ومن الواضح ان أكثر المشاكل عدداً ، وأكثرها مساساً بتكوين عمـــل يساري متين يتعلق بالجانب الثاني ، الجانب الاجتماعي .

أ) لنبدأ بمهرجان بتخنيه الذي انعقد في أواخر أيلول ١٩٦٥ وكان أكثر المهرجانات وقعاً . تصدى اليسار في هذا المهرجان لمشكلة فعلية هي مشكلة تزايد انتـــاج زراعي لا يجد أسواقاً لتصريفه ، رغم أن الكميات المنتجة لا تشكل حاجزاً ضخماً . وبما أن القطاع الذي ينتج هـــذا النوع من السلع هو القطاع الزراعي الذي يقوم على صغار المزارعين والمتوسطين منهم فإن المشكلة تمس فئات ريفية واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة . وتبني اليسار للمشـكلة يعني مبدئياً توسيع أحلافه والفئات التي تمشي وراءه ، مما يساهم بابرازه بصورة القائد الحريص على مصالح المجتمع ككل ، ولا سيما مصالح الفئـات التي تتضرر من نمط معين من الادارة الاقتصادية (هذا قبل الحديث عن نمط النظام الاقتصادي) . ولكن استعراض المقررات التي صدرت عن المهرجان لا تمس من بعيد أو قريب اسلوب الادارة الاقتصادية الحالي . عندمـا يطلب اليسار وحوله المزارعون « تخويل مكتب الفاكهة حق شراء الأسمدة والأدوية الزراعية وبيعها للمزارعين منعاً للاحتكار » (المطلب الأول) أو عندما يطلب « تخويل مكتب الفاكهة شراء التفاح اللبناني بنسبة ألف صندوق لكل مزارع وشراء كمية ممـــاثلة من

الحمضيات وزيت الزيتون والشمندر » (المطلب الثالث) الى غيرها من المطالب، إذ ذاك عما يعبر اليسار ؟ أيـة مصالح يمثل ؟ والسؤال الأهم : بأي منطق يمثل هذه المصالح ؟ ان الاجابة لا تترك مجـالاً للشك : هذه المطالب تعبر عن وجهة نظر المزارع المتوسط ، مالك الأرض ، الذي يعـاني ضائقة تصريف انتاجه ، والذي يرفض النظر إلى هـذه الضائقة وتفسيرها على انها نتيجة انتـاج يقوم على ملكيات صغيرة ذات كلفة انتـاج مرتفعة . فاليسار ، اذن ، يعبر عن وجهة النظر هذه ، وهذا مشروع . ولكن الموقف الذي يدعو إلى الشك والرفض هو عندما يتبنى اليسار وجهة نظر ويتبنى معها الطريقة التي يطرح بهـا الطرف الزراعي وجهة النظر هذه . ماذا يبغي المزارع الصغير أو المتوسط ؟ أنيتخلص من كابوس التصريف الذي يقلقه . ولكنه يرفض عفوياً ، أن يرى في مشكلته الأسباب التي تتعدى وضعه الفردي . لأن ذلك يفرض عليه بدوره ، أن يتخلى عن امتيازات معينة أو يفرض عليه قيوداً وتضحيات سوف تنتج عن تنظـيم تعاوني للانتاج ، مثـلاً ، هو بغنى عنها . في بتخنيه تبنى اليسار ، في موضوع تصريف الانتاج الزراعي ، وجهة النظر الضيقة للمزارع الفردي ، وأوهمه بـأن حل مشكلته يمكن أن يتم ببساطة عن طريق تكبيد الدولة (في الوضع الراهن، والمجتمع) تكاليف التصريف دون أي مقـابل . هل نعجب بعد ذاك إذاً إذا تراكضت الى المهرجان فئات لا تمت، إلى اليسار بصلة ولا يمكن أن تنتسب اليه ؟ أو إذا لبّت نفس هذه الفئات دعوة نبع الصفا حيث وقف المـير مجيد أرسلان خطيباً ، يصيغ نظرية توزيع التفاح رأسمالياً ؟ ! هذا التجمع لا يمكن أن يعتبر نموذجاً للتوجه للجماهير ، إذا قصد التوجه اليساري . بل هو نموذج للتواطؤ مع البرجوازية الصغيرة ، مع صفوفها السياسية المستعدة ، في لبنـان ، لأن تخدم أكثر الأطراف اليمينية رجعية ، ومع ايديولوجيتها « الجديدة » : « الحرية » في البعثرة والارتجال من ناحية ، وارهاق المجتمع بتكاليف ما ينتج عن هـذه « الحرية » .

ب) في مجال آخر ، تصدى اليسار لمطالب فئات كادحة يمكنها أن تؤمن له القاعدة الجماهيرية التي يفتقدها . غير ان الطريقة التي تم بهـا هذا التصدي أدت الى نتيجة قد تبدو غريبة للوهلة الاولى : بينما أبدت « الجبهة » اصراراً حاداً في دفاعها عن مصالح برجوازية صغيرة ومتوسطة ، لم تبذل « الجبهة » جهداً لتقنع تخليها عن مصالح شعبية فعلية أو استخفافها بهذه المصالح .

– عندما أعلنت نقابة عمـــال ومستخدمي الكهرباء ، خريف ١٩٦٦ ، اضرابها ، وذلك احتجاجاً على التسويف الذي يقابل مطاليبها : الملاك ،الأجور ، ساعات العمل ... وقفت أطراف الجبهة موقفاً ساهم ، الى جانب المصادرة ، في اخفاق الاضراب . بينما أخذ الحزب الشيوعي يشكك في الاضراب ، مدّعياً أن عملاء يمينيين يقصدون بالاضراب استفزاز السلطة لضرب النقابة ، قـــام كمال جنبلاط بالانسحاب من مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدت لمناقشة قرار مصادرة عمال ومستخدمي الكهرباء . وبالطبع لم تتحرك « الجبهة » ولو ببيان ، وهي الكريمة ببياناتها ، لتساند المضربين ، من عمال ومستخدمين ، رغم انه كان جلياً أن الاضراب تم تحت ضغط القاعدة التي ملّت التأجيل والمماطلة ، وذلك في جو اضرابات عمالية واسعة (المصارف ، النقل المشترك ، مياه بيروت ..) يمسك زمامها اليمين النقابي .

– على أثر الجو الاجتماعي المتوتر الذي عقب الاضرابات طرحت « الجبهة » فكرة مؤتمر شعبي واسع تدعى اليه فئات غير منظمة (إلى جانب الفئات المنظمة بالطبع) لم تعبر ، قبلاً ، عن مواقفها بصورة مباشرة . وبـدأ التحضير لمؤتمر تحضره النقابات العمالية والمزارعون الصغـار والعمال الزراعيون والأحزاب ... بعد مماطلة جنبلاطية طالت أسابيع ، قرر عقد المؤتمر . فشـكلت اللجان التحضيرية ، وخصصت العنـاوين الكبيرة في صحف اليسار للمؤتمر العتيد . في هذه الفترة انفجرت أزمة انترا التي بدا واضحاً انهـا ضربة مباشرة للرأسمالية اللبنانية وتعرية لقسم على الأقـــل من تناقضاتها . أي ان الأزمة أتت لتعطي

المؤتمر المنتظر وزناً اضافياً وحجة لا ترد ، أتت لتبرره وتؤكد ضرورة مبادرة القوى الشعبية . ولكن ماذا حدث بالفعل ؟ طويت صفحة المؤتمر ، نسيت كل الفئات بلا استثناء أن مؤتمراً كان على الأبواب ، وعدت بـــه الجرائد قراءها ، وجندت له المنظمات أعضاءها . كل ذلك ولم تصدر عن اليسار بنت شفة ، كلمة بسيطـة ، تفسر أو تعتذر . ما الخطب ؟ ان مؤتمراً في هـــذا الظرف بالذات «يزعج» السلطة (من غريب الصدف حقاً أن الظرف الذي يؤاتي العمال والفلاحين لا يؤاتي السلطة ومن تمثلهم من الصحناويين والعسيليين والجبريين والاديين !) و « الواقعية » الثوريـــة ولله الحمد ، وتجارب النضال المرة ، تملي على الثوريين الواقعيين المجربين،عدم الدخول في صراع مع السلطة في هذا الظرف العصيب... بالنسبة للسلطة ! بعد هـــذا يحدثونك عن « الالتحام » بالجماهير و « تصعيد » النضال المسلح والمجرد من السلاح !

– عندمـــا أضرب الطلاب الثانويون ، كانوا (وما زالوا) يواجهون مشكلة تتناول في الواقع نظام التعليم اللبناني وجذوره الاجتماعية ودوره في الانتاج وفي انتقاء الجهاز الاداري والحكم . وكان من الطبيعي أن يواجه الطلاب الثانويون المشكلة من زاوية أولية تعكس نظرة « مهنية » للمشكلة ، مع تحسس عام بعمق المشكلة لخص في مطلب « اعادة النظر بالبرامج » . عدا أن اليسار انقسم حول ضرورة دعم حركة الطلاب الثانويين ، فان الذين قاموا بهذا الدعم لم يستطيعوا أن يقدموا للاضراب نظرة واضحة ، ولا مطالب تحول دون تسويفات وزارة التربيـــة . وكذلك فانهم لم يساعدوا في شيء على تجنب المضربين للفخ الطائفي مثلاً .

فسواء في قضية اضراب نقـــابة الكهرباء أم في قضية المؤتمر الشعبي أو في اضراب الطلاب كشفت « الجبهـــة » عن بعدها عن الفئات العمالية والفلاحية والبرجوازية الصغيرة الرثة ، والتحاقها بالحكم . أي ان الصفة الاجتماعية لعملها تضعها في جانب الفئات التي تهادن النظام لأنها منه .

ج) يبقى أن نلمح إلى جانب أخير هو الجانب التنظيمي . ونقصد به هنا الأساليب التي اتبعتها الجبهة في تعبئة الجماهير . لذلك فلن نتعرض لمضمون المبادرات وانما للطريقة التي اتبعت للقيام بالعمل السياسي .

كيف نظمت الجبهة معركة الايجارات ؟

وزعت عدداً ضخماً من البيانات على البيوت ، وضعت في صناديق البريد أو على العتبات . في هذه البيانات عددت المطالب التي تدعو المستأجرين على أساسها للتوجه بعرائض إلى نوابهم ، عرائض تستعيد نفس المطالب المدرجة في البيان . أما المرحلة التالية فكانت التظاهرة التي جرت في شوارع المعرض ، أمام المجلس النيابي المنعقد لمناقشة تعديل قانون الايجارات . هل يؤدي هذا الأسلوب في الدعاية لشعار اقتصادي إلى تحويل هذا الشعار من اقتراح تصيغه القيادة الحزبية والنقابية الى مطلب تتبناه فئات المستأجرين وتحضنه ؟ الواقع ان الشعار بقي شعاراً ولم تستطع المظاهرة أن تلم أكثر من مئة متظاهر . ليس في ذلك من حرج لولا أن الطريقة التي اتبعت تعبر عن أوهام تنظيمية لم تفد التجربة المتراكمة في تجنبها .

ان البيان المكتوب ، حتى لو وزع بكميات كبيرة ، لا تقرأه إلا فئة ضئيلة. والقراءة لا تجر أو تدفع بالتأكيد إلى القيام بعمل أو المساهمة في المواقف التي يدعو لها البيان . هذه الأمور البديهية ، والتي يمكن تلافيها بلصق اعلانات على الحيطان مثلاً ، (هذا لو كانت المشكلة تقنية فنية) تخفي جوانب سياسية . فالجبهة لا تفكر مثلاً بالقيام بعمل « تأطير » للأحياء التي تستطيع التحرك فيها، بواسطة لجان أحياء تقوم بأعباء العمل الدعائي خلال فترة من الزمن تسمح لها بايصال المطالب فعلاً الى أكبر عدد ممكن من المواطنين (أو فئة ولو بسيطة منهم) . هذه المحاولة لو نجحت (والحكم على نجاحها مستحيل في غياب المحاولة) لجنبت ضرورة المرور بالنواب ، وتكريسهم كواسطة لا بد منها ، وهو دور لم

يعودوا يلعبونه منذ أمد . ولكن « الجبهة » في الواقع تأنف العمل الشعبي الديموقراطي ، كما تأنف العمل الطويل النفس الذي يتطلب اقناع الناس وحثهم على الدخول في العمل المنظم .

في مجال آخر ، بعيد كل البعد ، في الظاهر ، عن الايجارات ، نظمت الجبهة عملاً آخر . دعت الى اجتماع عقد في بيت الحزب التقدمي الاشتراكي احتفالاً بزيارة وفد فيتنام المناضلة ، بمناسبة مؤتمر الكتاب الأفريقيين الآسيويين . عدا أن المكان لا يتسع إلا لعشرات الأشخاص ، فقد أبقيت الدعوة شبه سرية . وقام ليتكلم باسم الجبهة مسؤول في الحزب التقدمي الاشتراكي من الصف العاشر ، ولم يحضر الاحتفال من مختلف الأطراف الضالعة ، سوى عدد بسيط من بسطاء الحزبيين . ولوحظ غياب حركة القوميين العرب الكامل : في ميدان أممي ، تنظم الجبهة تضامنها مع كفاح الشعوب المستعمرة بصورة خجولة ، تفضح البعد بين المقالات الغاضبة الهائجة ، وبين أبسط مظاهر التضامن . في مجال التنظيم الشعبي كان الاحتفال استعراضاً للهزال والاستخفاف .

إذا كانت النظرة الى سنتي عمل « الجبهة » أمينة للواقع ، من زاوية يسارية فعلاً ، فان الصفة العامة لمنجزات الجبهة هي أمانتها للقضايا الوطنية ، كما حددناها ، وفشلها في الدفاع عن القضايا الاجتماعية . بذلك فهي لم تهدد النظام من قريب أو بعيد ، ولم تتجه صوب طرح الاصلاحات التي تفتح ثغرات في النظام الرأسمالي ، كما أعلن القوميون العرب غداة انضمامهم الى الجبهة . كما انها لم تحاذ « الطريق اللارأسمالي » الذي بشرت به برامج الحزب الشيوعي اللبناني طوال السنوات الماضية .

٢ — بعد « الجبهة » ...

في نطاق حوار حول وحدة القوة الثورية في الوطن العربي ، نظمته هيئة تحرير المجلة المصرية « الطليعة » مع مختلف القوى اليسارية العربية ، اشترك

الحزب الشيوعي في الاجتماع الذي تم في ٢٨ – ٧ - ١٩٦٦ ، ودار حول عمل الجبهات . إن الحزب يرى أن تناقش نقـــاط المعايير الموضوعية لتحديد القوى الثورية والبرنامج والاشكال التنظيمية من « وجهة نظر استراتيجية لا تكتيكية – فمرحلة الاتفاقات التكتيكية اجتزناها ودخلنا مرحلة وحدة القوى التقدمية والثورية على أســاس استراتيجي » (محاضر الاجتماعات – لم تنشر – ص ٤) والمندوب لا يرى مبرراً لرفض الدمج فيما بين القوى المشتركة إلا كون « الحزب الشيوعي يضم فريقاً كبيراً من المسيحيين – حيث لا يمكن ادخال عدداً منهم على أساس تقدمي في العمل السياسي إلا عن طريق الحزب الشيوعي »(المحاضرص٦) ولكن طوال السنتين لم يجر أبسط حوار بين الفرقاء يرمي الى تقريب وجهـات النظر أو الى توحيد التحليل . فبينما كان واضحاً أن « الحرية » تتجه يومـاً بعد يوم الى تبني مواقف في المجـــال العالمي تصدر عن الفئات التي تحاربها الحركات الشيوعية السوفياتية علناً ، كانت « الأخبار » تتابع بالطبع نشر تصريحـات القـــادة الشيوعيين وردودهم على المواقف التي تروج لها « الحرية » . وما زال « النقاش » بواسطة أطراف أخرى مستمراً . لم تبق هذه الميول عطفاً على موقف دون آخر بل تجسدت في وجهتي نظر مختلفتين كل الاختلاف حول ٥ حزيران والحـــل المقترح . فبينما يرى القوميون العرب في النكسة فرصة أميركا لاتينية أخرى ، يدعو الشيوعيون اللبنانيون الى الثقـة بالدعم السوفياتي وإلى استخدام منبر هيئة الأمم المتحدة ... هذا بينما يقوم « التثقيف النظري » الجنبلاطي على مقتطفات من جلال الدين الرومي وغيره من الصوفيين ...

فاللقاء الاستراتيجي ، كما يصفه مندوب الحزب الشيوعي اللبنـاني ، الذي لم يول المجـــال الايديولوجي ذرة من الاهتمام ، لم ينتبه الى ضرورة النقاش حول الخلافات السياسية ، الداخلية والخارجية ، الـتي طمست بروح « جبهوية » . وكان أن واجهت القوى المشتركة في العمل الموحد المشاكل الناجمة عن النكسة العربيـة ، أو ، بتواضع أكثر ، عن متطلبات السياسة الداخلية اللبنانية بردود

فعل متباينة تعكس أوضاعاً خاصة وارتباطات خاصة .

فالحزب التقدمي الاشتراكي رجع الى حظيرة اهتمامات رئيسه المنطقية ، من طائفية وانتخابية . وهذه العودة ليست حقيرة في شيء ، كما قد يتبادر الى الذهن ، في نظرنا . فالانتخابات ولو كانت تقوم على قواعد اقطاعية سياسية وعائلية (عدا الطابع الطائفي) ، مجال دعائي وتحريكي هام يمكن استغلاله والافادة منه الى حد بعيد . لا سيما وان الفرصة من الفرص النادرة التي يمس فيها العمل السياسي جموعاً فلاحية أو عمالية عائدة من المدن ، غالباً ما تبقى بعيدة عن هذا العمل . ولكن جنبلاط الذي يختار هذه المناسبة بالذات ، دون غيرها ، للانسلال من « الجبهة » يؤكد أشياء خطيرة لا يمكن اهمالها . فالانسلال ، في هذا الظرف ، يعني ان لنشاط « الجبهة » ولمشاركة جنبلاط بالجبهة دوراً لا علاقة له بالدور الانتخابي الذي يلعبه جنبلاط . فالسياسة « اليسارية » أمر ، والسياسة الانتخابية أمر آخر مختلف ، ولا رابط بين السياستين. هذا الفصل بين ارتباطين لا شك يوجه ضربة قاصمة الى امكان نفاذ العمل اليساري الى مخابىء العمل الانتخابية ، أي الى المجال الذي يمارس فيه الاقطاع السياسي في لبنان نفوذاً رجعياً يشكل حاجزاً في وجه مشاركة الجماهير في أحزاب سياسية تمثل مصالح وايديولوجية طبقية صريحة . وتعاد تجربة قديمة : عجز العمل السياسي اليساري عن تهديد النفوذ الاقطاعي السياسي . مما يؤدي شيئاً فشيئاً الى تفتيت العمل اليساري الذي لا يستطيع النمو إلا في حال وعي الجماهير لتجانس مصلحي ، طبقي ، فيما بينها . كما يؤدي الى اظهار اليسار بمظهر العمل السياسي غير الجدي الذي يبقى بعيداً عن الميدان الذي تؤخذ فيه القرارات الفعلية وتناقش سياسة الدولة واتجاه هذه السياسة. هذا التحليل السريع يدين الموقف الجنبلاطي الذي يتواطأ مع النظام وكيفية سيره الى أبعد الحدود ، كما يرسم بوضوح الحدود التي يمكن التعاون مع جنبلاط ضمنها .

كان تطور موقف الحزبين الشريكين في الجبهة مختلفاً ، لأن العوامل والأسباب

التي تقرر مواقفها مختلفة . فبينما عرف الحزب الشيوعي اللبناني سلسلة من الهزات التي تدور حول مواقفه العربية ووضعه التنظيمي ، شددت حركة القوميين العرب على اللفظية الثورية في المجال العربي ، ونبشت شعار الحزب الاشتراكي اللبناني الواحد الذي كانت قد طرحته قبل الدخول في الجبهة ، ثم أهملته (على الأقل علنياً) في خضم النضال الجبهوي . تلعب هذه المرحلة من نشاط اليسار وأزماته دوراً هاماً لا يجوز اغفاله ، لأنها تعني كل الأطراف التي ينبغي أن تحدد موقفاً من المرحلة التي بدأت بطي صفحة « الجبهة » (ولو مؤقتاً) .

٣ – الحزب الشيوعي اللبناني وتخطي الازمة

إذا كان خروج أمين الأعور عاصفة في فنجان (رغم دلالته) فإن أزمة القيادة التي أدت مؤقتاً الى ابعاد قريطم وصوايا وحاوي ، وانسلاخ فئة طلابية رافق تراجعاً واضحاً في هذا الميدان ، من الأعراض الجدية التي ينبغي الوقوف عندها .

أ) ليست المشاكل التنظيمية جديدة على الحزب الشيوعي اللبناني ، أو على الاحزاب الشيوعية العربية عامة . ولكنها لم تعرف قبل اليوم الواقع الذي تعرفه في هذه الظروف . بينما كانت هذه المشاكل تلاقي وزناً مقابلاً في اللفظية الثورية وفي الصراع الفعلي ضد الاستعمار الذي كانت تمثله الكتلة الاشتراكية والأحزاب الشيوعية ، أو في قوة الكتلة الاشتراكية ووحدتها ، توالت منذ ١٩٦٠ أوضاع أضعفت هذا المقابل . فلم تعد المواقف السياسية تستطيع تعويض المشاكل التنظيمية التي تطرح في حزب لا يمارس أي شكل من أشكال الرقابة الديموقراطية . واتسعت الهوة بين الدور المفترض (والمبدئي) للحزب الشيوعي وبين الدور الفعلي ، بينما برزت وترسخت قوة سياسية عربية جديدة ،الناصرية، انتزعت من الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية زمام الصراع مع بعض أشكال

الاستعمار ، وحتى زمام المبادرة الايديولوجية . وخفتت التعويضات العالمية مع بروز هيمنة الولايات المتحدة الاميركية على الرأسمالية الاستعمارية وتراجع الاتحاد السوفياتي في عدد من المواقف الأساسية في وضع كتلة اشتراكية شبه مفككة . ولكن ليس في اللوحة ظلال فقط . فقد قامت قوى اشتراكية في العديد من المناطق المتخلفة ، سواء خارج الأحزاب الشيوعية أم بالاشتراك معها ، وقادت جماهيرها في معارك مظفرة ضد السيطرة الاستعمارية وعملائها في الداخل . هذه القوى انطلقت من الداخل ، من أولوية الظروف الداخلية ومناسبتها للعمل الثوري ، وما لبثت أن فرضت على القوى الاشتراكية في العالم التضامن معها ومساندتها ولو بثمن مرتفع . فلم تعد انتصارات الكتلة الاشتراكية ، وهو شرط تأمين نوع من الردع في وجه التسلط الاستعماري ، المناط الوحيد أو حتى الأقوى لنضال حركات التحرر الفعلية . بل برز المثل الفيتنامي نموذجاً صارماً في تطلبه ومنطقه ليؤكد شروط الثورة ذات المآل الاشتراكي :ضرب الاستعمار وكل الفئات التي قد يستعملها مطية ، تنظيم حزب أو حركة ذات قواعد سياسية وطبقية وتنظيمية لا لبس في طبيعتها وأحلافها ، الاعتماد على النفس (الداخل) ، أولاً ، الصفة الأممية الأكيدة .

ب) هذه العناصر لا تبعدنا ، رغم ضخامتها ، عن الطابع الضئيل الذي ترتديه الخلافات المبهمة التي كان الحزب الشيوعي اللبناني مسرحاً لها في الأشهر الأخيرة . فالحزب اليوم ، ككل الأحزاب الشيوعية ، مواجه أكثر من ذي قبل بواقع البلد الذي يعمل فيه . هذه المواجهة المباشرة ، لم تعد تستفيد كما كانت تستفيد قبلاً ، من تعويضات الانتصارات العالمية . وبالتالي انحسر مجال النجاح والحكم الى الداخل . فأصبحت ضرورة الملاءمة مع الاوضاع المحددة والأجوبة الواضحة ، أكثر الحاحاً . يرافق ذلك خصوصية الوضع اللبناني النسبية . خلال السنوات الماضية ، طرأت على المجتمع اللبناني ، على اقتصاده وسياسته ، عناصر غيرت من توازنه السابق . فمع سيطرة قطاع تجاري – مصرفي ذي

تداخل عضوي مع رأس المال الاستعماري تضاءلت امكانات سلخ قطـــاع من البرجوازية اللبنانية أو أي طرف من التحالف الحاكم عن التبعية ، الظاهرة أو المستترة ، للاستعمار . ومع هذه السيطرة التي أفسحت مجالاً واسعاً أمام فئات من البرجوازية الصغيرة للاستفادة ، لم يعد من الممكن ، إلا على حساب تنازلات فاضحة ، وبحجة البحث عن أحلاف ، دعم الطرف الحاكم الأقل رجعية . فإن هذا الدعم يؤدي ، كما أدى بالفعـــل ، الى الانسياق وراء هذا الطرف والتقيد بالأمور التي لا تتعارض مع مصالحه . وعندما تكون اطارات الحزب بورجوازية صغيرة ، لا تملك في مواجهة الايديولوجية العارمة التي تسيطر على البلد إلا بعض النماذج الماركسية المبسطة والمعلبة ، يصبح خطر الانزلاق محققاً .

ماذا يملك الحزب الشيوعي اللبناني لمواجهة الأوضاع اللبنانية أو العـالمية ؟ الدعوة المتكررة لوحدة القوى الوطنية والتقدمية لمواجهة حملات الاستعمار التي لا تنتهي ، توثيق عرى الصداقـة مع المعسكر الاشتراكي ... ولكن المشاكل اليومية لا تطرح على هذا المستوى الذي لا يمكن أن يكون إلا نتيجة أعمـــال سياسية جزئية ، عديدة ، مشرورة في كل المجالات . وعملية الجمع الـتي تجعل هـــذه الأعمال تصب في مجرى واحد لا يمكن أن تنتج عن الصيغ العريضة ، العامة ، التي تكررها صحافة الحزب في ظروف متباينة. عندها يصبح التناقض بين مبرر وجود الحزب وشيوعيته من ناحية ،وبين نشاطه الفعلي أحلافه وسياسته من ناحية أخرى ، تناقضاً حـــاداً . ولكن المبدأ والشيوعية لا يفعلان فعلهما بشكل سحري . فالمبادىء الـــتي لا تتمثل في بشر ، أي في قوى اجتماعية أو سياسية ، مبادىء ميتة ، على الأقل مؤقتاً . أصبح هذا التناقض مرئياً لأن فئات جديدة (سياسياً) أخذت تتعرف في العمل الماركسي – اللينيني (بالرغم من ضآلتها) على مصالحها .

هذه الخطوط العامة تتطلب توضيحاً أكثر . من هي هذه الفئات التي أصبح تناقض الحزب الشيوعي مكشوفاً بالنسبة اليها ؟ لا محيد عن الاعتراف بأنهـا

ليست الفئات العمالية التي يسيطر الحزب على بعض قطاعاتها . فالفئـات العمالية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي اللبناني ما زالت في مجملها أمينة للحزب . ولا شيء يدل على ان هذه الفئات مقبلة في وقت قريب على نقد خط الحزب ، رغم ان هذا الخط يشكو في المجال العمالي من عدم المقدرة شبه التامة على تحقيق مكاسب وفيرة . أما اتجاهه السياسي فهو المساهمة ، مع الاتحادات والنقابات اليمينية ، في « الحوار » مـع السلطة وأصحاب العمل ضمن لجنة استشارية يشارك فيهـا إ.ه . ولكن ظاهرة جمود الطبقة العامـلة ليست بذات دلالة على طبيعـة الأزمة . فالفئات العمالية الشيوعية تلتف حول الحزب بدافع مهني وليس بدافع سياسي . ومـا دام الطابع المهني هو الغالب على الحركة العمالية فان الحزب الشيوعي سوف يحتفظ بالفئات الملتفة حوله لا سيما بعد أن اكتسب عملهـا صفة شرعية وعلنية . يضاف الى ذلك أن الأزمـة السياسية التي يعاني منها النظام اللبناني أكثر وضوحاً من الأزمة الاقتصادية التي لا تشكل بعد انعطافاً في التطور الاقتصادي . فنتج أن سبقت فئات من البرجوازية الصغيرة ، وهي أكثر الفئات تسيّساً في مجتمعنا ، الفئات الأخرى ، في ردود فعلهـا وطرحها لقضية وجود عمل شيوعي فعلي .

ج) دون الحكم على نوعيـة الفئات التي تركت الحزب ، أو التي ما زالت تتململ داخله ، (فهو حكم ، نسبياً ، مبكر) ، لماذا لم يستطع الحزب الشيوعي اللبناني ، بأوضاعه الحـالية ، استيعاب التململ والبحث ؟ مهما كان الحكم على الطريقة التي يعبر بها الذين تركوا الحزب عن مواقفهم فاننا نقر بأن سياسة الحزب لا تفسح المجال للتعبير أمام أبسط المتطلبات الديموقراطية أو اليسارية . لماذا ؟ لأن الحزب عندما يصبح في الواقع هيكلاً تنظيمياً بعيداً عن حد أدنى من الرقابة الجماهيرية ، يتجه الى التعبير الخالص عن مصالح العناصر التي تشكل هـذا الهيكل ، أي الاطارات . والرابط بين هـذه الاطارات هو وضعها القيادي وايديولوجيتها . ولما كانت هذه الايديولوجية هي مبرر هذا الوضع فان أي نقاش

يمسها يمس في الواقع الوضع القيادي ويعرضه للسقوط. لذلك فمحاولات «الاصلاح من الداخل» تدور في حلقة مفرغة. فما دامت القيادة الحالية (الشاوية، وان تبدلت النجوم التابعة) هي الحزب فهذا يعني أن على الحزب أن يولد من جديد بفئات مختلفة ونظرية مختلفة وسياسة مختلفة. لذلك فان الصراعات التي تدور داخل الحزب لم تكتسب طابعاً سياسياً. فالصراع السياسي لا يؤدي، ولا يمكن أن يؤدي والحزب الشيوعي اللبناني (الرسمي) على ما هو عليه، إلا الى نسف كل النمط الحالي للنشاط الحزبي، لا الى تغييرات طفيفة في القيادات والوجوه و.. التعابير. والذين يرثون اليوم القيادات التي صفيت أو أبعدت أُمناء على التراث وهم يعلمون ذلك. عندما يكتب خليل الدبس عن «الطبقة الجديدة» في مصر، أو عن «البونابرتية» فهو يلحق بالنقاشات التي تتم في مصر نفسها وإن بكلمات مختلفة، بعض الأحيان. وهو يرى واجباً أن يعود فيؤكد موقف الحزب الشيوعي التقليدي من الصين في مقال محشو بالأخطاء في المعلومات والتحليل. وعندما يعالج عبد الصمد الوضع اللبناني فلا شك أن حاوي لا يملك أن يضيف رأياً آخر..

في النظرة السريعة أعلاه عددنا:

أ) دور العامل العالمي: وضع الكتلة الاشتراكية في علاقتها مع المعسكر الاشتراكي وبروز نمط جديد من حركات التحرر.

ب) دور العامل اللبناني: هيمنة القطاع المصرفي التجاري وطرح مشاكل جديدة في قضية التحالفات.

ج) وضع الحزب الشيوعي الداخلي: ذوبان الحزب في اطاراته وبروز كل صراع سياسي كصراع يهدد هذه الاطارات.

ازاء هذا الوضع لا تجدي الاقتراحات نفعاً، إذا كان يقصد منها علاج وضع الحزب. فانعقاد المؤتمر لا يبدل الطريقة التي يعالج بها الحزب سياسته. فالقوى

المجددة لا تولد عادة في المؤتمرات . وهذه الأخيرة ليست سوى وسيلة لقياس نضوج الحزب وغناه السياسي والنظري . أي ان العمل المنتج يتم خارج المؤتمرات ، وقبل المؤتمرات بزمن . ومثل هذا العمل ، كما رأينا ، مستحيل في الحزب الشيوعي اللبناني .

إذا كانت الوظيفة التي ينبغي أن يملأها حزب شيوعي في لبنان ، والتي يمكن أن يملأها آخذة يوماً بعد يوم بالشغور ، فان ضرورة احتلالها تصبح قضية مطروحة على بساط البحث . هل يعني ذلك ضرورة طرح « الحزب الاشتراكي اللبناني الواحد » الذي تنادي به حركة القوميين العرب ؟

٤ – الحزب الاشتراكي الواحد

قبل الاجابة على السؤال لنتطرق الى جانب آخر من المشكلة . فتجميد « الجبهة » وأزمة الحزب الشيوعي اللبناني ليسا حدثين اعتباطيين ولا هما معزولين . وأثرهما ، أو الأصح أثر العوامل والأسباب التي ولدتهما ، تفعل فعلها في كل عمل يساري مهما غفل هذا العمل عن هذا الفعل ، أو تغافل .

رأينا أن القضايا التي تبنتها « الجبهة »خلال السنتين المنصرمتين (وتبنيها يلخص عملياً نشاط اليسار في الفترة المذكورة) تركت جانباً عدداً من القضايا الحيوية بالنسبة لعدد من الفئات .وساهم عدم الاكتراث التحليلي الدقيق في البلبلة ، كما أدى انعدام النقاش الى تلاصق مواقف متباينة أو متناقضة دون أن تهتم الأطراف المعنية بتحويل هذا التلاصق الى مواجهة فعلية . فغرق عمل اليسار في الوضع اللبناني : تلازم وتعايش اتجاهات لا يملك أحدها التأثير على الآخر أو امتصاصه ، لأن كلا من هذه الاتجاهات يرفض المقارعة مع الآخر في غياب أوضاع تفرض المقارعة وبالتالي التصفية . وإذا بظاهرة غريبة تبرز الى المسرح السياسي اللبناني ، وفي مجال اليسار الذي كان نوعاً ما بمنأى عنها ، هي تعدد

التجمعات والتكتلات التي تدعي الاستقلال دون أن تجد حجة ما لتبرير استقلالها . فإذا كان قوام العمل المستقل تنظيماً مستقلاً وتحليلاً مختلفاً ، فان هذه التكتلات التي تدعي الاستقلال لا تملك مقوماته ، بل انها غالباً ما تكشف عن عجز ذريع في ميدان الاستقصاء والتحليل ، وحتى في ميدان المتابعة السياسية اليومية .

ولكن الأمور لا تقاس بمقياس المنطق الصافي المجرد ، دون أن يعني ذلك انها لا تخضع للمنطق . غير انه منطق من نوع آخر . لماذا برزت هذه البعثرة وهذا التشرذم في العمل اليساري ؟ أولاً يجب تمييز هذا التشرذم عن التعدد الفعلي . فهذا الأخير يظهر ليعكس تنوعاً اجتماعياً ينتج عن مراحل من النظام الرأسمالي، غالباً في مرحلة انتقال سريع . عندئذ تمثل الفئات العمالية أو الفلاحية أو البرجوازية الصغيرة في المدن بحركات تعبر في فترة معينة عن مصالح موضوعية لم تبرز علاقتها بمصالح أكثر اتساعاً وعمومية . هل يعبر التشرذم الحالي عن ظاهرة مماثلة ؟ من الواضح أن لا . فالتجمعات تنتمي كلها بلا استثناء ، الى برجوازية مدن صغيرة تنحدر من صغار الموظفين في معظمها. إذا لم تكن الفروقات الايديولوجية هي مبرر استقلالها، وإذا كانت تنتمي إلى طبقة اجتماعية متجانسة فما هو مبرر تعدد التجمعات اليسارية الذي نشهده ؟ في رأينا أن المبرر يكمن في سببين :

أولاً : ان عدم تمكن اليسار بجمله من الانخراط اليومي في المشاكل السياسية، على مختلف أنواعها ، أضعف ، إن لم يكن قد ألغى ، مقياساً أساسياً في الحكم على نجاح عمل ما ، وما هو مدى التجاوب ، ولو النسبي ، الذي يلقاه في الواقع. هذا لا يعني أن العمل الذي لا يكون منذ البدء جماهيرياً هو عمل فاشل . وانما يعني ان كل عمل مدعو الى تبيان مدى مقدرته على جذب عدد متزايد من الناس ، وإلى تبيان مدى مقدرته على ايضاح المشاكل المطروحة وتوقع تطورها، وإلى تفسير مكانه من القوى التي يدعي تمثيلها .. إذا أهمل هذا المقياس ظهر

البعد فاضحاً بين الوزن الفعلي والادعاءات اللفظيـــة ، وأصبح التأكيد قاعدة يمكن الركون اليها في التساؤل عن هوية العمل .

ثانياً : وهو السبب الأهم ، ان انعدام المجابهة الايديولوجية والاحتقار الضمني لهـــذا الجانب من النضال (النضال الثالث حسب انجلز بعد النضالين السياسي والاقتصادي) أديا الى عـــدم بروز رؤية مهيمنـــة . والرؤية المهيمنة لا تنفي التحليلات الاخرى أو ترفضها ، وإنما تفسرها وبالتالي تضعها موضعها الصحيـــح من حركة المجتمع ، وتعيّن حدودها ونسبيتها . لذلك فان التجاهل المتبـــادل الذي تواجه به مختلف الحركات اليسارية نتاج بعضها بعضاً ، أو ترجمات بعضها بعضاً ، يعبر عن عجز الاتجاهات الموجودة عن أن تؤدي الى الاتجـــاه المسيطر الذي يقوى على أن يجمـــع حوله شتات الاتجاهات الثانوية . في غياب الاتجاه المسيطر ، أو الرؤية المهيمنة ، تستوي كل المذاهب . فالتكاثف التقدمي الذي يدعو له الشيوعيون ، مطلب لا غبار عليه ، انما المشكلة هي في ما يـــتم حوله التكاثف ، وحساب المطالب الـــتي يضحّى بها في سبيـــله . ودور المعسكر الاشتراكي في مساندة حركات التحرر أساسي لا ينكره إلا العملاء والأغبياء ، ولكن الشروط الداخلية لتلقي المساندة وفعاليتها معلقة بلا جواب . من ناحية ثانيـــة ، نموذج العمل المسلح الذي تدعو له حركة القوميين العرب قد برهن بجلاء عن فعاليته في أميركا اللاتينية وفيتنام . ولكن هل تكتمل عناصر المقارنة بين النموذج والأوضاع العربية ؟ وإذا صح ان أي نموذج لا يعني شيئاً البتة إذا نقل حرفياً (وهذا ما يكرره الكوبيون على الدوام) . فما هو الشكل العربي للنموذج؟ ما وضع التحالفات التي يدعو لها الشيوعيون في اطاره ؟ هل تلغى أم لا ؟ في أية مرحلة تلعب دورها ، إذا كان لها من دور تلعبه ؟ وأسئلة أخرى يجب أن تطرح ويجب أن يتم الجواب عليها مباشرة ، بمخاطبة الطرف الذي يطرحها ، ويفهمها ضمن سياسته ومواقفه وتراثه ... عندما يفتقد الحساب ، ويفتقد معه المجـــال المشترك الذي يصفي المواقف والتحليلات ، يستطيع أي تجمع ، مهما كان هزيلاً ،

وتعددت أشكال الهزال ومظاهره ، أن يعلن حقه في الوجود والاستمرار، دون أي رادع سياسي ، أو عوائق سياسية . ولا يضمحل إلا بعوامل داخلية ، ذاتية ، لا تملك أي دلالة عامة .

نستطيع الآن أن نعود الى السؤال حول « الحزب الاشتراكي الواحد » .

لمن تتوجه الدعوة ؟ انها تتوجه ، فعلاً ، الى التجمعات التي تحدثنا عنها . إذ لا يمكن أن يلبي الحزب الشيوعي دعوة مثيلة مع فئات لا يعترف بها وبحقها في الوجود ، كما ان الحزب التقدمي الاشتراكي في واد آخر . ان الافتراض الضمني في التحليل الذي يخلص إلى شعار « الحزب الاشتراكي اللبناني الواحد » هو التالي : البعثرة هي ثمرة فقدان الحزب الواحد ، فإذا انضمت الفئات الموجودة انتهت البعثرة ووجد الحزب الواحد ! ليس هذا التلخيص كاريكاتورياً ولا مبالغة . ففيما يكتب أو يقال عن الشعار ، لا مضمون للشعار إلا حرفيته . فهو يكتفي ببديهيته ومغناطيسه . ان شعار « الحزب الواحد » ، كما يطرح ، لا يتعدى أن يكون طمساً للأمور التي تواجه العمل الاشتراكي. فالحزب الماركسي -اللينيني ، أي الحزب الشيوعي الصحيح(وأية تسمية أخرى، اللهم تكتيكية، كما حدث ، هي تزييف) لا يولد من لقاء ودّي « بين أطراف عزلاء » ، لا تملك إلا تشوقها « الماركسي »وتحرقها«اللينيني»، هذا عدا تاريخ ومواقف تعج بكل التصريحات التي لم تناقش يوماً علناً (التحديد للحذر فقط) والتي مارست كل أشكال العداء للشيوعية (ومساواتها بالاستعمار) وادخال التصحيحات على الماركسية بما فيها الباسها العمامة ...

إذا شئنا تحديد موقف محدد ، اعتماداً على التحليل الذي سبق ، ولا سيما على مفهوم الرؤية المهيمنة (وهو مفهوم ماركسي يرجع الى « الايديولوجية الالمانية» وإلى كتابات أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الايطالي ، أنطونيو غرامشي) فاننا نشدد على شرطين :

- على الأطراف المرشحة (التي ترشح نفسها) أن تساهم بـ « نشرة ارتباط»

تلعب دور المجال المشترك الذي تحدثنا عنه ، وتطرح فيها القضايا التي تهم الفرقاء في عملية لقائهم . يمكن أن تمهد للمساهمات نقاشات أولـيـة تعمل على تبويب النقاش ، كما يمكن أن يبدأ النقاش دون أي تحديد على الأقل في مرحلة تمهيدية ، يطلب من الأطراف أن تحدد خلافها والتقاءها مع المساهمات المطروحة . .

– على الفئات التي تعمل في مجالات محددة ، من عمالية أو غير عمالية أن تعين حداً أدنى من نقاط الالتقاء يـتم على أساسها العمل خلال مرحلة يـتم تحديدها . يفسح المجال لتقييم مواقف الفرقاء في « نشرة الارتباط » المقترحة ، وذلك بكل صراحة ودون حدود (ما عدا حدود السرية) .

ان دور هذين الشرطين هو الخروج من الابهـام الذي تتردى فيه المبادرات التي تتوالى دون تحديد . ففي هذا المجال ، إذا ما انفتح ، يمكن ايجاد مقيـاس أول قد يساهم في غربلة أمور لا محيد عن غربلتها .

شباط ١٩٦٨

هل هناك انعطاف بعد مؤتمر حركة القوميين العرب في لبنان

« على المرء أن يكون قصير النظر حتى يعتبر النقاش بين الكتل أو التحديد الدقيق للفوارق عملاً في غير وقته أو ترفاً . ان مصير الاشتراكية الديمقراطية الروسية لسنوات طويلة جداً رهن بغلبة هذا الفارق أو ذاك » .

لينين « ما العمل »

أ) كيف تفهم حركة القوميين العرب تجربتها السابقة ؟

١ – في منتصف شباط ١٩٦٨ ، أصدرت حركة القوميين العرب في لبنان تقريراً عن مؤتمرها الأخير الذي أقر عدداً من النقاط التي تعتبرها الحركة تحولاً في اتجاهها السابق . بالاضافة الى الأمور التي تحدد الاتجاه الجديد يتضمن التقرير عدداً من الملاحظات التي تشكل نقداً ذاتياً للمرحلة السابقة كلها . مما يعني أن هذا الانعطاف المعلن هو دعوة الى نقاش التقرير الذي طرح هذا الانعطاف .

فالنقد الذاتي ، إذا شاء له ممارسوه أن لا يتحول الى شعار اعلامي أو طقس فارغ من كل مضمون ، لا يتناول ما انصرم وانقضى فقط ، فان وظيفته الاولى هي ملاحقة الحاضر ومواكبته ، وتسديد وجهته دائماً . وغني عن القول ان النقاش الحالي لا يحتاج الى تبرير حتى إذا كانت سياسة الصمت عن كل مبادرة يقوم بها طرف يساري ، هي الغالبة بين أطراف اليسار ، هذه السياسة تؤدي الى ما يرى اليوم : بعد سنوات من العمل المشترك الذي ساده تفاهم علني تام ينفجر الخلاف بين « الأخبار » و « الحرية » ، تبادل نعوت « غير جبهوية » أبداً ، وذلك بصدد مسائل بسيطة وجانبية . مما لا يقدم شيئاً في فهم القراء الحزبيين وغيرهم للخلافات الحزبية والاتفاق السابق .

هناك ملاحظة ثانية هي أن التقرير ، الذي لا يتعدى الصفحات الست ، محاولة أولى تكتفي بطرح المقدمات وإن كانت هذه المقدمات هي ثمرة عمل تحليلي مفصل سابق . فالنقاش الراهن لا يفترض انتهاء عملية المراجعة التي بدأها التقرير ، بل انه ينتظر استمرارها . لكن هذا لا يعني أن الوثيقة الأولى (التقرير) ، رغم عموميتها ، لا ترسم منذ الآن اتجاهاً سوف نحدد ملامحه . فالمقدمات التي يتضمنها التقرير تعبر بما فيه الكفاية عن اتجاه يمكن مناقشته ومحاسبته ضمن الحدود التي يفرضها التقرير نفسه .

٢ — سوف نتبع في الملاحظات التالية تقسيم التقرير نفسه وتتابع نقاطه . يبدأ التقرير بتعداد القضايا التي تشكل الشروط الحالية لعمل الحركة نفسها وارتباطها باليسار اللبناني . في هذا التعداد ، تبدأ « الحركة » بنفسها ، وتطرح السؤال الذي يتناول « معنى نشاطها ومبرر وجودها » . ولكن معنى نشاط الحركة ومبرر وجودها سؤال يطرح من خلال تجربة معينة شاركت فيها « الحركة » خلال السنتين الماضيتين وشكلت محور عملها ، وهي تجربة « جبهة الاحزاب ... » . أي ان النظر الى وضع الحركة لا ينفصل عن الجوانب التي انكشفت خلال العمل الجبهوي السابق ، وكان هذا العمل الجبهوي عنصراً عاماً

في كشفها وابرازها وذلك في نفس الوقت الذي كشف فيه نقائص العمل اليساري اللبناني كله . هذا بما يرجع الى الماضي (القريب) . أما المستقبل ، فان السؤال الأول يشير اليه بطرحه مسألة تجديد اليسار اللبناني وصيغة هذا التجديد التي يلخصها التقرير بالسؤال التالي : « كيف يتم بناء الحزب اليساري الجديد ؟ » . ولكن هذا السؤال لا يتناول سوى « كيفية » البناء . وهو يعتبر مهمة البناء أمراً مفروغاً منه . يتوضح على ضوء ماضي « الجبهة » ومستقبل « الحزب اليساري الجديد » ، حاضر « حركة القوميين العرب » ، وهو يتلخص في عمل مزدوج : تنظيم راهن وسعي لعمل يساري جديد . كما يتوضح الجواب على التساؤل الأولي عن «معنى نشاط (الحركة) ومبرر وجودها» : فهو الاستمرار في التنظيم الراهن على الأسس الجديدة التي يرسيها التقرير ، هذه الأسس التي يفترض في جدتها أن تهيىء الحزب الجديد وتعد له . بذلك تنتقل « الحركة » ، دون التعرض لانقطاع قد يقوض أركانها من ماضي اليمين القومي والبرجوازية الصغيرة المتذبذبة (وهي نعوت يستعملها التقرير نفسه) الى مستقبل الماركسية اللينينية (التي يعلن التقرير التزامه المبدئي بها بعد الاستغناء عن تعبير «الاشتراكية العلمية ») .

٣ – هذا ما يمكن تسميته باطار القضايا ، على الأقل كما يتصوره التقرير . ولكن ماذا ترفض « الحركة » بتحديد أكثر من عملها السابق ؟ ما هي الأمور والمواقف التي شكلت عائقاً في وجه عمل اشتراكي الاتجاه ؟

من ملاحظات مبعثرة وسريعة يمكن استخلاص التقويم التالي :

– في حضنها للشعارات القومية التحررية العامة ، لم تنجح « الحركة » (مع غيرها من الحركات القومية) في تلافي « الانصباب في المسألة الطائفية » وذلك بسبب ما تحمله الشعارات المذكورة « من فراغ في الارتباط بالارض الاجتماعية والطبقية اللبنانية » .

– شاركت « الحركة » في توجه « الجبهة » الى الدولة بدل التوجه الى

الجماهير ، كما سكتت عن اخضاع كمال جنبلاط الجبهة لسياسته المتعرجة تجاه الحكم .

– ارتكبت « الحركة » خطأ استراتيجياً إذ اعتبرت أن في السلطة جناحين متناقضين مما دفع بها كما دفع بغيرها الى عدم الانتباه لضرورة بناء « استراتيجية اليسار المستقلة » .

ب) كيف تقدم « حركة القوميين العرب » ركائز عملها الجديد ؟

١ – ان بنـــاء « استراتيجية مستقلة » هي المهمة التي يوليهـــا التقرير اهتمامه . وذلك انطلاقاً من مبادىء تعلن التخلي الواضح عن المبادىء السابقة :

– ينبغي اعـــادة الصراع حول السياسة الخارجية الى الارتباط بالصراع الاجتماعي . هذا الاعلان يبدو موقفاً عاماً ، ويشير الى خط سياسي تواجـــه « الحركة » من خلاله فراغ « الشعارات القومية » ، و « التوازن الطائفي » الداخلي .

– ينبغي التركيز على الفئات العمالية الكادحة ،خاصة عمال الصناعة المبعثرين، كما ينبغي التركيز على الفلاحين والمزارعين الصغـــار ، على العمال المهاجرين من الريف ، على أصحاب الدكاكين وصغار الحرفيين والسواقين . هذا التركيز ، هو المقابل « الجديد » لمشاركة « الحركة » في توجه « الجبهة » الى الدولة .

– في وجه الخطأ الاستراتيجي المشار اليه أعلاه يعتبر التقرير أن التحالف الطبقي الأساسي هو بين الطبقة العاملة والفلاحين الصغار والقطاعات الدنيـــا والمتوسطة من البرجوازية الصغيرة. إذا كان هذا هو التحالف الطبقي الأساسي، فإن التناقضات التي تقع بين فئات طبقية أخرى تنتمي الى التحالف الطبقي الحاكم هي تناقضات ثانوية إذا ما قيست بالتناقض بين التحالف الحاكم كوحدة وبين التحالف الطبقي للفئات المستغَلة ، والتناقضات الثانوية إما أن تكون

«مهنية» (كالتناقضات بين البرجوازية الصناعية «والطبقة المصرفية التجارية») وإما أن تكون «فردية» أو «سياسية ذات مضمون طائفي : وفق الضرورات الانتخابية» . لذلك فـلا يجوز لليسار أن يعول عليها ويبني بالتالي على بعض مظاهرها خطه العام أو تحالفاته الرئيسية .

٢ – إذا كانت هـذه المبادىء ، من ناحية نتيجة وعي لانسياق العمل اليساري اللبناني وراء تحالفات جمدت مبادرته ، فانها ، من ناحية ثانية ، نتيجة تحليل محدد لوضع الرأسمالية اللبنانية الحالي ولتأثير هذا الوضع على البناء الفوقي السياسي .

– يرى التقرير أن النظام الرأسمالي اللبناني يقوم على تدفق أموال خارجية أدت الى تضخم القطاع المصرفي وإلى قدرة هائلة على التسليف . مما أدى بدوره ، نتيجة مصدر هذه الاموال ، الى تبعية كاملة للرأسمالية العالمية . غير ان هذا النمو غير متصل ، فهو يمر بمرحلة انكماش تعلن انتهاء مرحلة الازدهار ونتائجها المنتظرة : انخفاض « تدريجي » في مستويات المعيشة ، ظاهرة بطالة بدون حل ...

– في وجه هذا الانكماش والتراجع ، لا تملك الطبقات الحاكمة مخرجـاً : فالطابع الفردي الغالب على تنظيمها واستثمارها يقف في وجه «احداث التطور» المطلوب . هذا بما يرجع الى امكاناتها الذاتية . أما « ظاهرة تدخل الدولة » فهي الأخرى عاجزة عن « اعادة معدلات النمو السابقة » .

– ينتج عن الجانب الأول (النظام الرأسمالي اللبناني) طبقة مهيمنة عاجزة عن تحقيق المهام البرجوازية الوطنية : التحرر من التبعية الاقتصادية للرأسمالية العالمية ، تنمية القطاعات الانتاجية ، ديمقراطية سليمة ... هذه الطبقة المهيمنة تمد سيطرتها الى القطاعات « الوطنية » من صناعة وزراعة (من هنا خطأ اعتبار أن في السلطة جناحين متناقضين) .

– كما ينتج عنه تعبير سياسي هو الاقطاع السياسي تسوده الصراعات الفردية ، وتشكل مسألة التوازن الطائفي اطار الصراعات والمنافسات الدائرة فيه .

– أما تدخل الدولة ، فعدا عجزه عن اعادة معدلات النمو الى مستواها السابق في المجال الاقتصادي ، فانه عاجز عن الحلول محل البرجوازية الوطنية والقيام بمهامها البرجوازية الديمقراطية . وفي المجال السياسي ، ينحصر دور هذا التدخل في الحفاظ على نفس التوازن الذي يشكل اطار صراعات الاقطاع السياسي ، وحمايته من تحرك جماهيري يهدد سلامة التوازن .

٣ – بذلك يتم الوفاق بين المبادىء السياسية العامة التي يهتدي بها التقرير ، ونتائج التحليل الاقتصادي للرأسمالية اللبنانية . وإذا كان هذا الوفاق لم يؤد الى برامج عمل تترجم « الاستراتيجية العامة الى خطة نضالية يومية » فان هذه البرامج هي مهمة المرحلة القادمة . وعدا الاطار العام الذي ترسمه المبادىء السياسية ، والذي ينبغي على الاستراتيجية أن ترتكز عليها ، عدا ذلك فان ثمة قواعد تكمل المبادىء السابقة وتحدد بعض جوانبها : أولاً : التمييز بين نوعين من الاصلاحات ، اصلاحات « عادية » يقبلها النظام الرأسمالي (صندوق الضمان ، التعليم الرسمي المجاني ...) ، واصلاحات جذرية تفتح «ثغرة في تكوين النظام» (التطبيب المجاني ، تأمين الأدوية بأسعار مخفضة بتأميم استيرادها ، التعليم المجاني كاملاً في جميع مراحله ...) . لذلك ينبغي تبيان جزئية الاصلاحات الأولى والسعي لاشراف الطبقة العاملة عليها . ثانياً : يقابل ذلك نوعان من تدخل الدولة : تدخل في اطار النظام الرأسمالي (المصرف المركزي ، ضمان الودائع . .) ، وتدخل يناقض طبيعته (الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصي ، اطلاق حركة تعاونية حقيقية ...) .

٤ – ان الاكتمال النسبي بالمبادىء والتحليل والقواعد يؤدي الى رفع شعار المرحلة ، حسب التقرير ، وهو : «نحو تجمع يساري حول تحليل مشترك وبرنامج

مشترك وباتجاه صيغة حزب اشتراكي جديد » . وإذا كان المنهج الماركسي هو دليل الحزب الجديد فهذا يفترض استقلاله التنظيمي والسياسي ، وديمقراطيته المركزية ، وارتباطه العضوي بحركة الثورة الاشتراكية العربية ، وانخراطه في معسكر الاشتراكية والتحرر في العالم . أما « التجمع » فقوامه «تحليل مشترك» و « برنامج عمل مشترك » .

ج) بعض مقاييس الانعطاف الجديد

١ – تترك القراءة الأولى للتقرير انطباعاً عاماً مريحاً . وتبدو معها (مع القراءة) الأمور واضحة ، شفافة : فالحركة ، بعد سنتين من المشاركة في « الجبهة » ، وصلت الى ما يعتبره البعض بديهيات العمل اليساري : التوجه الى الجماهير ،التركيز على الفئات العمالية الكادحة ، الاستقلال السياسي والتنظيمي... كل هذا تقوله « الحركة » بتواضع وبساطة : تقول انها كانت يمينية قومية ، طغمة صغيرة برجوازية متذبذبة وها هي اليوم ماركسية لينينية ليس بقدرة قادر وانما نتيجة التجربة العملية وأهم جوانبها تجربة « الجبهة » .

لو اقتصر الأمر على هذه الخطوط العريضة لما استلفت الانتباه سوى اعتبار الانتقال من مرحلة الى أخرى وكأنه أمر مفروغ منه لا يتطلب المزيد من التفسير . ولكان استوقف النظر حصر النقاش في التبدل الذي طرأ على الفهم والتحليل دون الانتماء الطبقي للعمل ونوع المجالات التي يتحرك فيها . لكن التقرير لا يكتفي بالاقرار ببعض الأمور وانما يتعداها الى تحديد مبادىء وقواعد عملية يفترض فيها انها حصيلة التحليل ومؤداه الفعلي . لذلك فالوقوف عند هذه المبادىء والقواعد هو مدخل نقاش الأسس التي يرتكز عليها التقرير .

٢ – في مجال تعداد المبادىء الجديدة التي تسير « الحركة » على هديها يتعرض التقرير للقوى التي ينبغي التوجه لها ، والاعتماد عليها ، والدفاع عن مصالحها .

ترتدي هذه المسألة ، بداهة ، أهمية بالغة . فهي الى جانب تحديد الايديولوجية (أو النظرية على الأصح) السمة الأولى التي تعطي أي عمل هويته . حتى انها العامل الذي يصحح عند الاقتضاء ، المنحى الايديولوجي ، أو الذي يفضح كذب الانتحال الايديولوجي بحفره هوة بين الادعاء المعلن والمواقف الفعلية . ولكننا هنا لسنا في صدد نقاش مواقف « الحركة » وإذا كان لا يكفي تعداد القوى التي «يود» تنظيم ما أن يمثلها سياسياً ، فان هذا التعداد قد يشير الى الاستعداد الذي يطبع التنظيم وهو يشير حتماً الى نضوج التحليل الذي يسود خطى التنظيم .

يعتبر التقرير أن القوى التي ينبغي التركيز عليها في عمل « الحركة » الجديد هي : « الفئات العمالية الكادحة » ، خاصة عمال الصناعة المبعثرين ، صغار الفلاحين والمزارعين ، العمال المهاجرون من الريف ، أصحاب الدكاكين والحرفيون والسواقون. فاذا كان التقرير يورد « الفئات العمالية الكادحة » فان ذلك لا يتعدى الاشارة الانشائية ، فالفئات العمالية كلها كادحة . يبدأ التعيين ، وهو المحك الفعلي ، مع تصنيف هذه الفئات وتحديد أولويات في التركيز . فالجواب على السؤال الأساسي (ما هي القاعدة الطبقية لتنظيم سياسي ؟) لا يتم إذا ذكرنا العمال والفلاحين (وأضفنا تحالفهما) . ان هذا الجواب لا يتعدى تعيين الاطار . لذلك على التنظيم ، وهذه مسألة أساسية في نضاله اليومي ، أن يقدم فئات على فئات أخرى . وانتقاء هذه الفئات لا يتم بشكل واع واختياري : وتنضم الى التنظيم فئات تتعرف فيه على ممثل لمصالحها ولردود فعلها العفوية تجاه التناقضات التي تتجاذبها ، ثم لا تلبث أن تطبعه بطابعها كاشفة في (التنظيم) عن جوانب كانت خفية أو مستترة . كذلك فان التنظيم يكيف نشاطه الدعائي والتحريكي وفق تحليله للقوى المتصارعة ، ومقدرة أعضائه على العمل في أوساط محددة ، واجتذاب برنامجه لفئات بالذات دون غيرها . من هنا ينبع التشديد على اشارة سريعة في « التقرير » : لأن تحديد الفئات التي يحددها العمل ركيزة

لتجدده تكشف في آن واحد انتماءه الايديولوجي الفعلي، ودقة تحليله السياسي، وروابط أعضائه الفعلية .

٣ – ما هي المقاييس التي تسمح للتقرير بايلاء هذه الفئات الأولوية التي يوليها اياهـــا ؟ رغم ان التقرير لا يتعرض للموضوع فان المقاييس الممكنة محصورة . فهي إما أن تكون تحليلية نظرية تعتمد على استنتاج وجهة سياسية أو مطلبية لفئة ما وذلك اعتماداً على تعيين وضع هذه الفئة في التركيب الاجتماعي ، أو أن تكون تجريبية ، وتعتمد مراقبة الاحداث وموقع الفئة المعنية من هـــذه الأحداث ومشاركتها فيها (نورد هذين النوعين من المقاييس فقط لأن المقاييس الأخرى غير دقيقة) . فأي مقياس اعتمده التقرير في تحديد أولوية الفئـــات المذكورة ؟

– ان المقاييس التحليلية تنبه الى وضع هـذه الفئات في التركيب الاجتماعي كله . فهي لا تنتمي الى الوحدات الانتاجية المتقدمة الـــتي تطبع قطاعاً من القطاعات بطابعها . لأن الوحدات المتقدمة هي الوحدات المتمركزة التي تعتمد على رؤوس أموال ضخمة وبالتالي تشغل عدداً كبيراً من العمال . ونظراً لتقدمها التقني والآلي فان مستوى عمالها، في هذين المجالين مرتفع . مما يؤهلهم لاستيعاب أوسع للتحليل السياسي . كما أن موقع وحدتهم الانتاجية من القطـــاع الذي يعملون فيه هو موقع مشرف يسمح لهم بنظرة شاملة على وضع القطاع وربما على وضع الاقتصاد كله . والوحدات الصغيرة المبعثرة التي يعينها التقرير مجالاً للعمل، غالباً ما يخوض أصحابها معارك متخلفة عن السياق المتقدم للمعارك التي تخوضها المصالح الكبيرة المتمركزة وذات المستوى التقني المرتفع . هذه المعارك غالباً ما تحاول الحفـــاظ على مستوى من الانتاج محكوم عليه بالانقراض لأن انتاجيته لا تستطيع مزاحمة انتاجية الصناعة الكبيرة . أمـا عمال الوحدات الكبيرة ، فان التجانس الواسع لظروف عملهم وتكامل عملهم ضمن مهمات انتاجية واسعة تجعل من عمل العامل جزءاً من عمل أوسع ، ان هـــذه الجوانب هي التي تعطي

الترابط العمالي قاعدته ومتانته . أما الوحدات المبعثرة فإن الطابع العائلي الغالب على ادارتها وعلاقاتها الداخلية وعزلتها النسبية عن انتاج الوحدات الأخرى ، كلها عوامل تعترض بروز علاقات طبقية لا غنى للعمل السياسي الاشتراكي عنها .

– أما المقاييس التجريبية أو التاريخية فهي تؤكد المقاييس التحليلية . إذا ألقينا نظرة على تاريخ الطبقة العاملة اللبنانية خلال السنوات العشر المنقضية ماذا نرى ؟ هل كانت الفئات العمالية التي تحركت هي التي تعمل في الوحدات المبعثرة ؟ إذا تناولنا موجتي الاضرابات التي عمت لبنان عام ١٩٦٤ وعام١٩٦٦ لاحظنا عكس ما يحدده التقرير تماماً : كانت القطاعات المضربة هي أكثر القطاعات تجمعاً وتمركزاً ، عمال البترول ، عمال ومستخدمو الكهرباء ، مستخدمو المصارف ، شركة الريجي ، المصالح المستقلة ... وهي القطاعات التي تشكل وحداتها وحدات عمل كبيرة . ثم ان هذه القطاعات هي التي طرحت أكثر المطالب تقدماً : فالمصارف هي التي نفذت العقود الجماعية سنتين قبل صدور القانون الرسمي (حتى لو كانت النقابة التي نفذت العقد بيد أصحاب العمل فان وجود العقد يحدد مجال معركة واضحة) ، والمصالح المستقلة هي التي طرحت وما زالت تطرح مسألة الملاك والتدرج ، ونقابة عمال المرفأ هي النقابة الوحيدة التي قامت باضراب شامل لحماية حق دخول صندوق الضمان لفئة من الفئات المنضمة للنقابة ... هذا لا يمنع أن ثمة وحدات انتاجية كبيرة نسبياً (سيال ، الاسمنت ...) استطاعت إما أن تمنع العمل النقابي أو أن تلجمه . ولكن كسب عمال هذه الوحدات للعمل النقابي يلقي في كفة الميزان ، ولصالح الحركة العمالية ، بثقل ضخم لا يوازيه اطلاقاً ثقل الوحدات المبعثرة وعمالها .

إذا ، ماذا يعني تعيين عمال الصناعة المبعثرين ؟ هل هو « زلة » جزئية ؟ أم ان معالجة سياسية كاملة تكشف عن وجهها من خلال هذه « الزلة » ؟ سنجيب عندما نستكمل استعراض عدد من النقاط .

٤ – نقطـــة ثانية تستوقف الانتباه في التقرير . بعد الحديث عن الطبقة المهيمنة وتقرير عجزها عن تحقيق الثورة البرجوازية الوطنية ، ينتقل التقرير للاقطاع السياسي و « الطبقة السياسية » ويرى ان الانقسام القائم ضمن الاقطاع السياسي « يقع ضمن مسألة التوازن الطائفي » . ثم ينتقل الى تحديد موقف اليسار المطلوب (وهذا ما يستوقفنا) . يقول التقرير : المطلوب هو أعـــادة « الصراع حول السياسة الخارجية الى الارتباط بالصراع الاجتماعي وهـــذا كله لا يتحقق إلا بالفضح المستمر للتوازن الطائفي القـــائم وبفضح المضمون العشائري والطائفي للطبقة السياسية الحاكمة على اختلاف مواقفها السياسية » .

اذا ، يرى التقرير ان موقف اليسار المطلوب في وجـــه مؤسسة سياسية (يتلخص فيها ، كمؤسسة ، الوضع اللبناني كله) ، هو « الفضح المستمر » و « فضح المضمون » . هذه المرة ، يعين التقرير اسلوباً في « العمـــل » أو وسيلة سياسية تتبناها « حركة القوميين العرب » المتجددة لمجابهة الممثـــل السياسي للطبقة المهيمنة .

من الواضح ان التكافؤ بين المؤسسة التي على اليسار ان يحاربها وبين السلاح الذي يشهره التقرير في وجهها ، مفقود . وذلك لسبب بديهي هو ان المجلس النيابي اللبناني (كأي مجلس نيابي !) ، رغم كونـــه ظاهرة فوقية (اي تدخل في البنية الفوقية) ، مؤسسة تعتمد على قوى اجتماعيـــة محددة ، ذات مصالح معينة ، وتستند الى جهاز اداري وعسكري تمثل تجاهه الشرعيـــة الدستورية . في وجه هذه المؤسسة التي لا تكتسب هذا الطابع الا لانها تقوم بدور محدد ، ليس جدياً البتة أن يكون السلاح ، او الوسيلة السياسية ، « الفضح المستمر » لان الفضح ولو كان مستمراً فانه لا يتخطى المجـــال الايديولوجي . ويحدد المجال الايديولوجي بأنه « الصورة » التي تنعكس في رؤوس الناس لواقع ما . فالفضح اذا لا يستطيع أن ينال الا « صورة » المؤسسة المذكورة دون

أن يطرأ تغيير ما على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة وهو دور لا يدين بصورة الواقع اللبناني ، اي بايديولوجيته الا بقسط من عوامل وجوده واستمراره . اذ أن هذه الايديولوجية نفسها هي نتاج الواقع اللبناني وتناقضاته .

ان السؤال الذي تطرحه النقطة الثانية هو التالي كيف: امكن وضع مؤسسة سياسية كاملة تمثل توازن وضع كامل على نفس الصعيد مع سلاح ايديولوجي جزئي (حتى اذا كان مهما) ؟

٥ — في التقرير نقطة ثالثة تستوقف القارىء . في الفصل الرابع من التقرير « الموقف من الاصلاحات وظاهرة تدخل الدولة » (عرض أعلاه : ب — ٣) . تعرض « الحركة » ما أسميناه القواعد التي على الخطة النضالية اليومية أن تستلهمها . تميز النقطة بين نوعين من الاصلاحات وبالتالي بين نوعين من تدخل الدولة . اصلاح عادي ويدخل في أطار النظام الرأسمالي ، واصلاح جذري يناقض طبيعة النظام الرأسمالي القائم . ما هو مقياس التمييز بين نوعي الاصلاح والتدخل ؟ أن الجواب على هذا السؤال يوضح الفوارق بين العمل الاصلاحي والعمل الاشتراكي كما تفهمها « حركة القوميين العرب » في طورها الاخير .

في عداد الاصلاحات العادية يذكر التقرير صندوق الضمان ومشاريع الاسكان والتعليم الرسمي المجاني . وفي عداد الاصلاحات الجذرية يورد التقرير تأمين التطبيب المجاني وتأمين الأدوية بأسعار مخفضة بتأميم استيرادها ، تأمين التعليم المجاني كاملاً وفي جميع مراحله . ما هو الحد الفاصل بين النوعين ؟ اذا كان التقرير لا يجيب جهاراً على السؤال فان الامثلة المذكورة تكفي لاعطاء الجواب .

اذا كان صندوق الضمان يوفر للعمال والمستخدمين مساهمة ولو بسيطة في تحمل بعض التكاليف (التطبيب ، الدواء ...) بالاضافة الى توفير معاش خارج العمل الفعلي في حالات الضرورة (تعويض نهاية الخدمة ، الاجازة المرضية...) فانه يبقى خاضعاً تماماً لقوانين التبادل الرأسمالي اي ان كل ما يقوم به الصندوق

هو اقتطاع جزء من قوة العمل وتوزيعها على مجموع أيام العمل . وهو بذلك لا يؤدي الى اخراج جزء من النشاط الاقتصادي من دائرة السوق الرأسمالية : أي أنه لا يخضع لتعريف الاصلاح الثوري كما حددته نضالات الطبقة العاملة الاوروبية في ربع القرن الاخير . بل انه من صميم الاستغلال الرأسمالي لانه يقدم على تخطيط نسبي لكلفة قوة العمل واجبار العامل على تحمل كلفة الايام التي لا يستطيع العمل بها (الى جانب مساهمة بسيطة من صاحب العمل) . اذا صح ذلك فهل يعني ان التطبيب المجاني اصلاح جذري ؟ ان الذكر العابر للامر لا يحدد شيئاً من الامور الملازمة التي تجعل من اصلاح ما اصلاحاً جذرياً أو عاديا . فتأمين التطبيب المجاني وتخفيض سعر الأدوية (ولو عن طريق تأميم استيرادها) وتأمين التعليم المجاني كاملا ... قد لا تعني شيئاً سوى تعميم كلفة قوة العمل وتوزيع نفقتها على كل الفئات الاجتماعية بما فيها الطبقة العاملة نفسها . وهذه الاصلاحات ، اذا كانت تمس بالطبع الملكية الفردية وتفتح المجال لاتساع القطاع العام ، فانها لا تمس التراكم الرأسمالي ، أي أنها لا تمتلك القطاعات الاساسية التي تسمح للرأسمال اللبناني (أو غيره) بالاستغلال ، ومد هذا الاستغلال الى قطاعات جديدة دون أن يؤدي ذلك الى اغناء الاقتصاد « الوطني » . هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية فان هذه الاصلاحات لا تقيد في شيء حرية تصرف رأس المال ومن يمثلونه ، في اتجاه الاستثمارات أو سياستها . اذا تمت الاصلاحات المذكورة ، فان ذلك لا يعني انه فسح مجال أمام تحويل اقتصاد خدمات الى اقتصاد انتاج لان الاصلاحات (على أهميتها) لا تزعج في شيء حرية رؤوس الاموال في أن تستثمر في الوكالات مثلا . اذا كان الجواب على هذه النقطة هو اقتراح تأميم قسم من التجارة الخارجية (في باب تدخل الدولة الذي يناقض طبيعة النظام الرأسمالي) فان التأميم نفسه يطرح مشكلة جديدة هذه المشكلة هي التالية : هل يمكن أن يؤمم قطاع يعكس غلبة الاستهلاك على الانتاج ؟ وبالتالي هل يمكن لسلطة « وطنية » أن تستمر في ادارة نوع من الاستهلاك هو نتيجة تبعية رأس المال اللبناني لرأس المال الاستعماري

من ناحية ، ولرأسمال العائدات النفطية من ناحية اخرى ؟ بالطبع لا .

ان الاقتراحات التي يوردها التقرير الى جانب افتقادها للوحدة والتناسق ، تعتمد بالفصل بين نوعين من الاصلاحات ، أو نوعين من تدخل الدولة ، مقياساً كميا . والتقرير ، اذ يعدد هذه الاصلاحات ، بنوعيها (او ما يظنه نوعيها) ، يطرحها معزولة عن العلاقات السياسية التي تجعلها ممكنة أو حتى تفرضها . فالسؤال الثالث هو : ما يعني اختيار مقياس كمي للتمييز بين اصلاح عادي واصلاح جذري ؟

د) ما هو الخط الذي يربط بين هذه المقاييس ؟

١ – لا يعني تعداد النقاط الثلاث السابقة انها النقاط الوحيدة التي تستوقف النظر في تقرير « حركة القوميين العرب » في لبنان . وهو ، كذلك ، لا يعني انها النقاط الأساسية التي يبني عليها التقرير خطه ومجمل معالجته للوضع اللبناني . اذا ، ما معنى التركيز على هذه النقاط بالذات ؟اننا اذ ركزنا حتى الآن على هذه النقاط دون غيرها فذلك لانها تشكل مدخلاً لنقاش التقرير ، ولا سيما لنقاش المنطق او الخط الذي يستند اليه التقرير . عندما يعلن كاسترو في عدد من خطبه ان كوبا مستعدة لدعم أي عمل في اميركا اللاتينية شرط ان يكون معادياً للاستعمار وذلك بغض النظر عن الاتجاه الايديولوجي المعلن او انتمائه التنظيمي... عندما يعلن كاسترو ذلك فهو يقصد أمراً محدداً كل التحديد : المهمة الرئيسية في اميركا اللاتينية هي النضال ضد العدو الرئيسي . ولأن هذه هي المهمة الرئيسية فان التصدي الفعلي العملي لهذه المهمة لا بد من ان يستتبع معالجة سليمة للمهام الأخرى . ودليل تأكيد كهذا هو مثل الثورة الكوبية نفسها التي انطلقت ثورة وطنية تقوم على بعض مثقفي البرجوازية الصغيرة وتحولت الى ثورة فلاحين فرضت مطالبهم مواجهة متكاملة مع الاستعمار الاميركي بما فيها المواجهة النظرية . في هذه الحالة ، حالة اميركا اللاتينية ، يتم انسجام شبه كامل بين تحديد موقف

محدد يبدو جزئياً للوهلة الأولى ، وبين خط كامل قد لا يكون راهناً ولكنه محتم لا محالة من تحققه إذا ما دفع الموقف المحدد (مواجهة الاستعمار الاميركي) إلى نهايته . لكن صحة هذا الأمر لم تمنع مناضلي اميركا اللاتينية من جهد تحليلي دقيق وضخم تجلى في عـــدد كبير من اللقاءات ، بعضها واسع وعلني (مؤتمر القارات الثلاث مؤتمر منظمة تضامن اميركا اللاتينية) وبعضها ضيق جمع المنظمات المحاربة على ارض البلد الواحد . اذا صح ذلك فان المسألة ترتدي طابعاً اكثر حدة بكثير في بلد كلبنان تلعب فيه الفروقات الايديولوجية والمنطقية والمصلحية دوراً ساحقاً . هذه الفروق هي التي تسلط الضوء على أهمية التحليل الدقيق .

لنرجع إلى التقرير . ان « الهفوات » التي أشرنا اليها مطولاً تشكل الصدع الذي يكشف متانة البنيان أو عدم متانته. ولكن هل هي حقاً مجرد هفوات؟ ان اعتبار عمال الصناعة المبعثرين الفئة التي على العمل الاشتراكي التشديد عليها ، واقتراح الفضح رداً على وضع التمثيل السياسي البرلماني في لبنان ، والتمييز بين الاصلاح العادي والاصلاح الجذري بالاعتماد على مقياس كمي ، ان هذه النقاط لا يمكن اعتبارها هفوات عابرة . انها ليست هفوات عابرة لأن ما يربط بينها هو خط واضح تماماً : الايديولوجية البرجوازية الصغيرة. ولكن مجرد اطلاق النعت لا يكفي بالطبع . علينا ان نحدد موضع هذه الايديولوجية ودورها .

٢ – ليس تعداد الفئات التي يعتبرها التقرير مرتكز عمل « الحركة » الجديد اشارة معزولة. فهو جزء من تحليل القاعدة الاجتماعية الاقتصادية للوضع اللبناني. والمنطق الذي عولجت به هـــذه القاعدة هو المنطق الذي انتهى إلى ان الفئات المبعثرة هي قـــاعدة العمل الاشتراكي . ورغم ان التقرير لا يفصح عن السياق الذي أدى بـــه إلى هذا التعداد فان من الواضح ان القاسم المشترك بين الفئات المذكورة ، فقرها وادقاعها من ناحية ، ومن ناحية ثانية انخراطها في وحدات عمل مستقلة أو شبه مستقلة . فالصناعات المبعثرة، أي الحرفية ، ما زالت تعيش على هامش التشريعات العمالية مثلاً (ومشاكل الحرفيين مع صندوق الضمان

معروفة) . وانخفاض مستواها التقني وضعف انتاجيتها يجعلان من التكاليف الاضافية التي يفرضها عليها أي تشريع عمالي متقدم (نسبياً) ارهاقاً قد يؤدي على المدى المتوسط الى ضرب هذا القطاع الذي ما زال يشكل أكبر مستخدم لليد العاملة الصناعية . مما ينعكس على الاجور : فهي منخفضة ، وقد تكون متقطعة أو لا تدفع بكاملها في فترة كساد نسبي . يضاف إلى انخفاض الاجور وانعدام الضمانات الطابع الحرفي في علاقات الانتاج : العائلية التي تعطي الاولوية في الاستخدام إلى الاقرباء والذين تربطهم بصاحب العمل علاقات متعددة .

وانخفاض الاجور واستقلال الانتاج النسبي هما من مميزات الانتاج الزراعي الصغير الذي ما زال يعم مناطق واسعة من الريف اللبناني. كما انهما يميزان صاحب الدكان والحرفي الصغير واذا كان دخل السواق (الذي يعدده التقرير مع الفئات التي ينبغي التركيز عليها) مرتفعاً اذا قيس بدخل العامل أو الحرفي الصغير فانه يعمل بشكل مستقل اي أن شروط عمله لا تدخله في علاقات متشابكة في وحدة عمل واسعة . أما العمال المهاجرون من الريف فان هجرتهم لا تشكل تعريفاً كافياً لاوضاعهم اللاحقة ، وبالتالي فانهم يسلكون طرقاً لا رابط بينها : من عامل المصنع الكبير في ضاحية بيروت الى بائع العربة المتجول .

يبدو اذاً ان المقياس الذي استوقف التقرير في الفئات التي يعددها هو دخلها وانخفاض هذا الدخل . مما دفع التقرير الى الاستنتاج ان الفئات الفقيرة أو « المعوزة » هي أكثر الفئات استقبالاً للتحريك الاشتراكي . اذا كان لا يتسع المجال هنا لنقاش وضع هذه الفئات المحدد في البنية الاجتماعية اللبنانية ومواقفها السياسية وارتباطاتها التقليدية ، فان ما لا بد من نقاشه هو الدخل ، ودلالة استعماله دليلاً (او مؤشرا) لتحديد الفئات المذكورة ، وتحديد دوره في العمل السياسي . والتشديد على الدخل هو المقياس الذي يعتمده التقرير في محل آخر ، عندما يعالج تركيب الاقتصاد اللبناني . فاحدى النقاط التي يوليها التقرير عناية

هي التراجع الاقتصادي التي يطلق عليها صفة « مرحلة انكماش » . هذا الجانب من التطور الاقتصادي اللبناني جعلت منه « الحركة » محوراً في تحليلها ، وراهنت عليه عقب ازمة انترا كمحرك للنضالات الطبقية في لبنان . وهذا الجانب هو الزاوية التي تنظر منها الحركة الى ظاهرة تدخل الدولة اذ تقرر عجزها عن « اعادة معدلات النمو السابقة » كنتيجة اولى للتحليل .

هذه العودة الدائمة والمتكررة الى مقياس الدخل (أكان دخلاً فردياً أم دخلاً قوميا) تكشف غياب المقياس الماركسي الفعلي : الانتاج . فالطبقة العاملة تملك إمكان تغيير المجتمع لوضعها في الانتاج وبالتحديد لتناقض عملها الحي مع العمل الميت ، المتراكم الذي يتمثل في رأس المال . واذ كان الاجر يترجم هذا الوضع فهو ليس العنصر الاساسي بأي حال من الاحوال . لذلك فان تعداد الفئات الذي يقوم به التقرير يخضع لمقياس « شعبي » هو بدوره وليد الحساسية البرجوازية الصغيرة التي ترى في الطبقة العاملة وفقرها «جريمة» ، جريمة الرأسمالية دون ان تعي أن امكان تحرر الطبقة العاملة والمجتمع كله معها هو نتائج هذه « الجريمة » بالذات . والتشديد على « مرحلة الانكماش » وإيلاؤها أهمية استراتيجية هو نتيجة نفس الموقف وان على صعيد اخر : ان اعتبار الازدهار دعامة الوضع الحالي ، ومن الدعائم التي اذا ما اهتزت انفتح المجال أمام النضالات الطبقية ، نظرة آلية بعيدة كل البعد عن الماركسية . فالازدهار أو الانكماش لا يتمان على اساس قاعدة علاقات انتاج محددة يستطيعان تغييرها ، اذ هما تحولات كمية تتم في اطار هذه العلاقات نفسها . اما الدور الذي يلعبانه فيتم باتجاه انفتاح او تصلب سياسيين مثلا دون المساس بقاعدة الانتاج نفسها . لذلك فان الانكماش اذا ما تم في اطار العلاقات الراهنة التي تحدد مميزات نمط الانتاج الرأسمالي في لبنان فانه لا يشكل سوى ذبذبة « تكتيكية » من الارجح ان تكون لصالح اليمين (كما يبدو من تحليل أولي للانتخابات الاخيرة) . أما تقويم ظاهرة تدخل الدولة من زاوية « اعادة

معدلات النمو السابقة » فهو يحصر مجموعة من الوظائف المعقدة التي تقوم بها الدولة في جانب هو الآخر « انمائي » . وبذلك يبقى الحكم على هذه الظاهرة في الاطار الايديولوجي الذي تبرر به الادارة الحالية دورها الحالي وتطرح من خلاله صورة زاهية ، عقلانية ، لوظيفتها . والقول بأن الدولة عاجزة عن « اعادة معدلات النمو السابقة » ، رغم الحكم السلبي ، هو استجابة فعلية لايديولوجيتها ذات الصلات الوثيقة بالتكنوقراطية .

لكن هذا الجانب من تحليل التقرير ليس سوى حلقة في سلسلة تتضح على توالى حلقاتها ، ارتباطاتها بالايديولوجية البرجوازية الصغيرة .

٣ – كيف يحدد التقرير الاقطاع السياسي ؟

يعتبر التقرير الاقطاع السياسي : – « تعبيرا » عن مصالح الرأسمالية اللبنانية .

– طابع صراعاته : فردي ، ذو مضمون طائفي .

بذلك يتلخص التحليل بالمجال الذي يشمل الحياة السياسية العلنية في لبنان. اذا اضيف الى هذه الاشارة الحكم على « القوى الجديدة » واعتبار ان الموقف منها « هو نفس الموقف من البرجوازية الوطنية » (المقصود بالقوى الجديدة القوى الداعية والعاملة على تدخل الدولة وتحقيق بعض الاصلاحات) ، اذا اضيف ذلك اكتملت الصورة التي يطرحها التقرير عن الوضع السياسي اللبناني .

ماذا يطرح التقرير كوسيلة لمواجهة التخبط السياسي الناتج عن الصراعات التقليدية ؟ رغم ان التقرير لا يميز ، جهراً ، بين مستويين ، من الواضح ان الرد البعيد المدى ، الشامل ، هو القضاء على النظام كله بما فيه ، طبعاً ، مؤسساته السياسية . ولكن الرد المباشر جعل الصراع الاجتماعي محور الصراع الدائر . ما الوسيلة ؟ يجيب التقرير : الفضح المستمر للتوازن الطائفي . كنا قد طرحنا

السؤال التالي : كيف أمكن للتقرير ان يضع مقابل مؤسسة سياسية هي حصيلة تركيب سياسي كامل موقفاً دعائياً ؟

في التحليل السياسي كما في التحليل الاجتماعي ، يقع التقرير في لفظية ماركسية تؤدي به إلى آلية مستمرة في الربط بين العناصر التى يتناولها التحليل . فالتقرير لا يقف ولو بجملة معترضة أمام ظاهرة لا بد ان تثير التساؤل : لماذا تتمثل مصالح الرأسمالية اللبنانية بالاقطاع السياسي ؟ لماذا لا تتمثل مصالح الرأسمالية اللبنانية بالرأسماليين اللبنانيين أو بمن ينوب عنهم مباشرة ؟ لماذا ما زال القانون الانتخابي اللبناني يعطي للريف وزناً انتخابياً لا يتناسب اطلاقاً مع وزنه البشري الفعلي (نتيجة النزوح الى المدن) ، عدا وزنه الاقتصادي المتناقص ؟ ليس هنا مجال الجواب على هذه الاسئلة ، ولكن القصد من طرحها هو القاء بعض الضوء على منهج حركة القوميين العرب في المعالجة والتحليل . هذا المنهج ينطلق من ان القاعدة الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع اللبناني الحالي هي الرأسمالية . وبما ان هذه الرأسمالية تحضن مؤسسة سياسية هي المجلس النيابي الذي يتمثل فيه ابناء العائلات التقليدية والزعامات المحلية والطائفية ويستنتج التقرير ان « التعبير » السياسي عن الرأسمالية هو الاقطاع .

ان الخطأ المنهجي هو في اهمال ما يلي : لا يكفي ان يتعايش طرفان اجتماعيان (الرأسمالية والاقطاع السياسي) في بنية اجتماعية واحدة حتى يكون احدهما تعبيراً عن الآخر وذلك وفق سلم في السببية يبدأ في البنية التحتية باتجاه البنى الفوقية . وذلك لسبب أساسي هو ان البنية التحتية لا تؤثر مباشرة ودون وسيط ، وانما من خلال العلاقات المجتمع المحددة كلها . في تحليله لـ« ١٨ بروميير لويس بونابارت» لم يكتف ماركس باعتبار البونبارتية «تعبيراً» عن الرأسمالية الفرنسية وانما حدد العلاقات والصراعات التي « انتجت » البونبارتية :

– الصراع بين الرأسمالية المالية والرأسمالية الصناعية .
– الصراع بين الطرفين الملكيين .

– سحق الطبقة العاملة في حزيران ١٨٤٨ بواسطة الجيش .

– القاعدة الفلاحية العريضة والاسطورة النابوليونية .

والتشديد على سلامة التحليل ودقته ليس مطلباً جمالياً ، للاستمتاع بالتحليل المتناسق ، بل هو ، اولاً ، مطلب عملي ، لان نتائج التحليل المتعثر لا تلبث ان تبرز بوضوح . وهذا ما حدث للتقرير . فهو لانه اغفل تحليل التركيب الذي يلعب فيه الاقطاع السياسي دوراً محدداً ، ولانه اكتفى بآلية « تعبير » طرف عن طرف آخر ، انتهى الى الموقف « العملي » الذي لخصناه ، الى اعتبار ان « الفضح » يساوي المؤسسة السياسية . هذه العمومية في النظر تنعكس على عدد من المواقف الاخرى . بحيث يتطلب الموقف العملي تحديداً للفروقات ، للمساته المميزة وذلك كمقدمة لتحديد الجواب المتميز يلجأ التقرير الى دمج الظواهر ببعضها وتذويب الفوارق فيما بينها . ولعل المثل الاخر الواضح على ما تقدم هو النظرة السريعة على « القوى الجديدة » . ينتهي التقرير الى ان الموقف منها هو « نفس الموقف » من البرجوازية الوطنية . اذا كانت هذه القوى حصيلة علاقات جديدة واوضاع جديدة فان الرد عليها لا يكون بارجاعها الى ظاهرة سابقة معروفة لانها ليست بحال من الاحوال مجرد اعادة للظاهرة السابقة ، حتى لو كانت فعاليتها في التصدي للمشاكل التي عجزت البرجوازية الوطنية عن حلها لا تختلف (الاسباب مختلفة) عن فعالية البرجوازية الوطنية هذه . اذا طمست الادوار على هذه الصورة ، يؤدي الأمر الى طمس دور العمل اليساري فالعمل اليساري لا يملك يساريته بفعل وكالة سماوية سرمدية ، وانما من دور محدد يلعبه . والدور الذي يلعبه اليسار يتحدد على ضوء الادوار التي تلعبها الطبقات والفئات الاخرى في اطار مجتمع محدد . فاذا طمست الادوار الاخرى وضاعت ملامحها ، ماذا يبقى لـ « حركة القوميين العرب » او لاي عمل سياسي يتبنى منهجها في المعالجة ؟ لا يبقى الا « الفضح » ودوامة اعادة النظر المستمرة والدورية ...

٤ – بعد تحديد للقوى التي ينبغي تركيز العمل الاشتراكي عليها وبعد تحديد وسيلة ربط الصراعات السياسية بالمحور الاجتماعي ، يطرح التقرير اهداف العمل الجديد . في عرض الاهداف المطروحة شددنا على المقياس الكمي الذي يعتمده تحديد الاهداف . في هذا الجانب الثالث يبقى تقرير «الحركة» منسجماً مع الخط العام (الضمني) الذي يتقيد به . اذا لم يكن مقياس تحديد القوى التي ينبغي التركيز عليها خاضعاً لعلاقات الانتاج ، وتحديد موقع مختلف الفئات من هذه العلاقات ، فمن البديهي ان لا تكون علاقات الانتاج هذه هي مقياس تحديد الاهداف السياسية . من هنا الوقوع في مغالطات تبدو غريبة اذا عزلت عن سياق التقرير العام . بعد التمييز بين الاصلاح العادي والاصلاح الجذري ، يحدد التقرير موقف اليسار من النوع الاول . يقول التقرير : على اليسار تبيان جزئية الاصلاح العادي وعليه ان « يناضل من اجل تسليم ادارة هذه المكتسبات والاصلاحات الاجتماعية التي تحققت الى الطبقة العاملة – كاشراف الطبقة العاملة نفسها على ادارة صندوق الضمان – . اذا وضعنا مضمون الشعار نفسه (اشراف الطبقه العاملة على ادارة صندوق الضمان) جانباً ، لاننا بصدد نقاش منهج التحليل والخط ، يبدو ادراج اشراف الطبقة العاملة كمطلب عادي مثيراً للتساؤل . اذا كان تأمين الادوية باسعار مخفضة مطلباً يصطدم بحدود ربح رأس المال الموظف في قطاع استيراد الادوية او قطاع صنعها [١] فانه يبقى في اطار النظام بحذافيره ، دون خرق أي من اسسه . ولكن انتزاع الاشراف على استثمار الاموال من ايدي الدولة الخاضعة لمصالح التحالف الحاكم يفسح المجال امام الطبقة العاملة بان توجه عشرات الملايين من الليرات باتجاه المرافق التي تراها . ان هذا كله لا يصطدم بمستوى الربح وانما يصطدم بالسيطرة على الانتاج وبمنطق الفصل الرأسمالي الاساسي بين العمل ورأس المال . اي ،

---

١ – بلغ ثمن مصدرات الصناعات الكيماوية عام ١٩٦٣ ما يقارب ٥٫٢ مليون ليرة على ما يقارب المليار ليرة اي ٠٫٥ ٪ من المستوردات .

ببساطة ، ان اشراف الطبقـــة العاملة على اية مؤسسة من نوع صندوق الضمان (تتصرف بكمية متزايدة من المال ، عدا اشرافها على ادارة قسم من الامـــور العمالية) يخرق جدار السيطرة الرأسمالية فعلاً . ولكن التقرير يصنف هـــذا الخرق في باب « الاصلاح العادي » لانه اسير الايديولوجية البرجوازية الصغيرة التي تفهم العلاقات الاجتماعية من زاوية التوزيـع لا من زاوية الانتاج وعلاقاته .

٥ – حاولنا في الاشارات السابقة تجاوز البعثرة الظاهرة التي تطبـع تقرير مؤتمر حركة القوميين العرب في لبنان ، الصادر في شباط ١٩٦٨ ، وذلك بغية الوصول الى خط عام او الى منطق خفي يلم هذه البعثرة ، ويجمع شتاتهـا . ولا شك ان هذه المحاولة هي في الوقت نفسه نقاش لتبني الماركسية اللينينية ومدى الاخلاص في التبني . ونقاش هذا الامر لا يعني ، كما عودتنا الستالينية مطولا ، العودة الى « ميزان » ماركسي لينيني محفوظ في قدس اقداس لا تطـــاله الا الخاصة الامينة على « الميزان » . ولكن كي يكون للتبني معنى محدداً ، ولكي لا يكون انسياقاً لفظياً ، لا بد من العودة الدائمة والدائبة الى المبادىء الماركسية اللينينية لان التبني يعني ببساطة ، تبني هذه المبادىء والاعتراف بقدرتهـا على حل المسائل المطروحة على العمل الاشتراكي ، دون ان يعني ذلك ان هـــذه المبادىء تملك طاقة سحرية تمكنها من حل معضلات واقع معين بمجرد مواجهتها بهذا الواقع . والكن معالجة الواقع اللبناني مثلاً انطلاقاً من مقاييس ضمنية هي محور الايديولوجية البرجوازية الصغيرة عامة ، لا يمكن ان تعطي مضموناً فعلياً لاعتناق الماركسية اللينينية ، نظرياً وعملياً .

ه) اين « حركة القوميين العرب في لبنان » من الوضع اللبناني .

١ – لم يتناول التحليل السابـق سوى نص التقرير الذي انبثق عن المؤتمر الاخير . وقد تم التفاؤل من زاوية محددة هي منهج التقرير والايديولوجية التي املته . ولكن ذلك ينبغي ان لا ينسينا امراً بديهيا (تركه التقرير جانبا) هو

ان « الحركة في لبنان ظاهرة من ظواهر الوضع اللبناني ، تحكمها القوانين التي تحكم الوضع كله . والنقد الذاتي،الذي يمارسه التقرير بشكل عابر،وتمارسه النشرة الداخلية (وهي نص مستقل عن التقرير) بتفصيل أكثر ، ليس اتهام الماضي بكل العلل ورميه بمختلف النعوت ، انما هو وضع المواقف السابقة في موضعها من سياق الاحداث وتسليط الضوء على امكان استمرارها في ظروف معينة لم تنقطع . ينعي التقرير على الحركة قوميتها اليمينية كما انه ينعي عليها تذبذبهــــا البرجوازي الصغير . لكنه يعتبر (وكذلك النشرة الداخلية) ان التنصل من هذا الماضي كاف لالغائه والخلاص مما علق منه على جسد « الحركة » . وفي مجال تحديد وضع الحركة الحالي يلخص التقرير هذا الوضع بعمــــل مزدوج هو تنظيم راهن وسعي لعمل يساري جديد . وهو بذلك يرجـــع وضع الحركة الى نوايا القيادة ومشاريعها وتصورها لمستقبل « الحركة » . هذه المثالية في النظر تهمل جانباً اساسياً هو الامكانات الفعلية التي تملكها « الحركة » على التجـــدد ، والامكانات التي يفسحهـــا الوضع اللبناني « للحركة » لأن تتجدد . اذا اغفلت هذه الجوانب انقلبت عملية التجدد الى قرار تأخذه جماعـــة تواقة الى . . . التجدد !

٢ – ان محاولة تحليل وضع « الحركة » في لبنان يصطدم بكونها لا تمثـــل ظاهرة واسعة متميزة فكراً وتنظيماً وقواعد ، تعبر فعلاً عن اتجاه عميق في الوضع اللبناني . وهي بذلك اقل وزناً بكثير من الحزب الشيوعي اللبناني ، كما ان دلالة التنظيمين لا تقارن : فالحزب الشيوعي اللبناني ، على وهنه في السنوات الاخيرة ، ذو صلة وثيقة ببعض قطاعات الطبقة العاملة اللبنانية التي يعكس الى حد بعيد ضعفها ومهنيتها وذوبانها في الظروف اللبنانية التي تسيطر عليهـــا الرأسمالية التجارية المصرفية . ثم ان الدقة التي تصوغ بها القيادات الشيوعية مواقفها (ولو كانت دقة العموميات) انتجت مقاييس واضحة ، صلبـــة (ومتصلبة) طبعت فعلاً نمطاً كاملاً من التفكير استطاع ان يولد استمراراً في المعالجة هو شرط أي عمل سياسي. بينما أدى بقاء «الحركة» في حدود البرجوازية

الصغيرة اللبنانية الى الانطباع بطابعها : فقدان شبه كامل لـــلاستمرار ، التذبذب ، اللفظية ، العجز العملي . . كما ادى الى الجانب الذي يستوقفنـا : عدم دلالتها . فالانعطافات التي مرت بها « الحركة » في لبنان لا تقابل تجارب فعليه خاضتها وعملت على تحليلها بالتفصيل وجعلتها مقياس متابعــة العمل في صفوفها أو خارجها : فانعطاف ١٩٦٣ ذو عـــلاقة اوثق بكثير بانعطاف الناصرية في مرحلة ١٩٦١ — ١٩٦٢ (القرارات الاشتراكية — ميثاق العمـــل القومي) منها بالمعارك التي خاضتها الحركة في مختلف الاقطار العربية ، ولا سيما لبنان . لا شك ان الانعطاف الاخير ١٩٦٧ — ١٩٦٨ ذو صلة بتجربة جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات التقدمية والوطنية وبهزيمة حزيران ، ولكن النتائج التي ترتبت على هذه الاحداث لم تبرز في سياق نقاش فعلي يسمح لمــا اصطلح على تسميته بالقواعد باحاطة نسبية بمرحلة الانتقال المزمعة . وما ينطبق على القواعد ينطبق على القيادات . بعد ان طرح شعار الكفـــاح المسلح « على امتداد الوطن العربي » ترجمت هذا الشعار لبنانياً بمقاطعة الدول الاستعماريـــة « سياسياً واقتصادياً وثقافيا » . أي انها قفزت من شعار ينصب على التعبئـــة الجماهيرية بضرب توازن مجتمع كامل الى الحض على موقف فردي ، نفساني ، يفتقد ركائزه الموضوعية (سياسة تصنيع محلية وسياسة استيراد من سوق غير السوق الاستعمارية) . هذه الهوة التي تفصل الشعارين هي الثمن الذي يـــدفعه عمل الحركة ، وسيبقى يدفعه ، لافتقاد صياغة نظرية دقيقة ، وللبقاء في حلقة العناصر التي ردت الحركة في السنوات الاخيرة . وذلك نتيجة ابهام مـــا زال يخيم على منطلقات رئيسية في العمل اللبناني : ما هي علاقة الحركة في لبنان بالحركة في الاقطار العربية ؟ وبالتالي ما علاقة الحركة بماضيها؟ما يعني استمرار حمل اسم ارتبط بكل المعميات الايديولوجية التي خيمت على المنطقة العربية منذ عشرين سنة ؟ ثانيا : ما هو الموقف المفصل من الناصرية بكل فصائلهـــا (من الامانة العامة في الاتحاد الاشتراكي العربي الى عبد الرزاق دوغان) ؟ ما يعني استثناء عبد الناصر من الحكم السلبي على التجربة الناصرية في بيان اللجنة

التنفيذية للحركة صيف ١٩٦٧ ؟ لا يعني الجواب على هذه الاسئلة ، ان كان ثمة من جواب ، الخلاص مما علق من الماضي ، ولكنه قد يعني امكان بـــدء جديد .

٣ – اما الشعار الذي يصل اليه التقرير فلا يتعدى الامنية البريئـــة . فالاشتراك الذي يشكل دعامته (التحليل المشترك والبرنامـــج المشترك) الى جانب الجدة (حزب اشتراكي لبناني جديد) ، كل ذلك يفتقد الى المقومات الاولى : في عمل ماركسي (وتاريخ اللينينية كله يشهد على ذلك) لا شراكة دون تحديد العنصر المهيمن أو المسيطر وتحديد علاقاته بالعناصر المشاركة ، وهذا امر لا جواب عليه الا بالعمل بمختلف وجوهه « التنظيمي والنظري » . اما الجدة فلا تبتدع ذاتها بذاتها ، فهي اذا لم تتحملهـا قوى طبقية معينة تغير موقعها من العلاقات الاجتماعية أو هو اخذ في التغيير ، اذا لم يحصل ذلك يخشى على الجديد ان يلقي مصير « صندريلا » اذ تدق الساعة منتصف الليـــل فتبين الاسمال الوسخة تحت الثوب الفاخر . وفيما سلف ، حصل هذا مرارا .

تموز ١٩٦٨

الحزب الشيوعي اللبناني والايديولوجية التكنوقراطية

هذا البيان «من أجل الإنطلاق بلبنان في طريق التحرر والتقدم الإقتصادي والإجتماعي» (النداء ١٩ شباط ١٩٦٦) تسميه «الاخبار» دراسة، هو الثالث من النوع نفسه يصدره الحزب الشيوعي اللبناني خلال سنتين تقريباً. فقد صدر البيان الاول عشية معركة الانتخابات النيابية (الاخبار ٢٩ آذار ١٩٦٤) بعنوان «معركة الانتخابات في ضوء مطالب الشعب وقضايا البلاد». رغم هذا العنوان المحدد، ورغم تحديد المعركة التي كان الحزب الشيوعي اللبناني مقبلاً عليها، فان القسم الاكبر من البيان مخصص للوضعين العالمي والعربي، وذلك بصياغة تقليدية لا أثر فيها للجدة. هذا التغليب للجوانب غير اللبنانية يتعدى الكم لينفذ الى التحليل نفسه. فحيثيات المطالب اللبنانية تقوم اولاً على «النجاحات الخارقة التي يحققها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى في تطوير الثقافة والعلم والتكنيك» «وما تمارسه» من تأثير مباشر في مضاعفة كفاحية النضال الذي تخوضه الشعوب ضد الاستعمار والحرب من اجل الحرية والسعادة والحياة الافضل». ويتعرض البيان إلى مصر فيشير إلى احتفاظ الاستعمار ولا سيما الاميركي «بمواقع قوية في مصر»، كما انه يتابع

تغلغله بشكل قروض ومساعدات » ويتنبأ للبعثيين السوريين بالانهيار المحتوم. الى ان يحدد مطالب الشعب اللبناني في « اقامة نظام برلماني سليم ، يوطد اسس الديموقراطية في البلاد ويجعلها ارسخ وامتن من ان تعبث بها ايـدي العابثين والمغامرين » . وبعد وصف التطور بالمشوه ، يدعـو الحزب الشيوعي الشعب اللبناني لخوض معركة الانتخابات الى جانب مرشحيه .

وبعد سنة من البيان الاول ، صدر في ٢٧ آذا ١٩٦٥ بيان ثان يختلف تماماً عن البيان الاول ، شكلاً ، مع فوارق هامة في مضمون بعض النقـاط . لم يبدأ البيان الثاني بتحية الاتحاد السوفياتي وانما بدأ من ضرورة اجراء تغيير جذري في الاوضاع العامة المستمدة اصولها من العهد الانتدابي الاستعماري .

في تحليله للاوضاع السياسية العامة في البلاد يرجـع الحزب الشيوعي الى تقويمه للشهابية ، تقويم لم يعط صياغة محددة وانما كان مرتكز التأييـد المتصلب الذي كان خط الموقف الشيوعي قبيل ، خلال ، وبعد معركة التجديد . ولكن ردود الفعل التي استقبلت موقف الحزب في الداخل ، والتي أدت ، دون ان تكون العامل الوحيد الى اقصاء من دعوا انفسهم باللينينيين ، فرضت اعـادة نظر جزئية . فالعهد الشهابي اخذ بعين الاعتبار تجربة ١٩٥٨ القاسية ،ويعرف البيان الرئيس السابق فؤاد شهاب : « ميله إلى نوع من الاستقلالية في تعيـين سياسة البلاد .. وإلى اجراء بعض الاصلاحات الداخلية ،الاقتصادية والاجتماعية الجزئية والمحدودة ».هذا الاسلوب في التقويم يلون احكام البيان كله : فشعارات الحياد وعدم الانحياز التي وردت في الخطب الرسمية قابلها « من جهـة أخرى » (وكأن هذه الجهة في واد آخر) فسح المجال أمام التدخل والضغط الاستعماريين المكشوفين ، وانشاء مجلس الخدمة المدنية اصلاح ولكنه طفيف ... صاحب اعادة النظر هذه اشارة واضحة ، نسبياً ، إلى التعاون الذي كان قد اصبـح فعلياً بين الشيوعيين والتقدميين الاشتراكيين والحركيين ولكن العمل المشترك ، في البيان ، كان يبدو صدفاً لا معطى من معطيات الوضع فالقوى الوطنية مـا

زال عليها ، ان تفعل الكثير من أجل اقامة تحالف فيما بينها ، وتنسيق نضالها المشترك وتحديد الاهداف التي تجمع بينها بوضوح وصراحة . ولاول مرة يقدم الحزب في البيان دراسة عامة للوضع الاقتصادي اللبناني يستعمل فيها قسماً واسعاً من نتائج دراسات « ايرفد » . وفي دراسة وضع الصناعة الوطنية ، تمر أمام منصة التحليل كل فيالق المواد الاولية ، مع نسبة غنى التربة اللبنانية بها .. ولكن الجبل يتمخض عن ذبابة ، فالحزب لا يطالب الحكومة بالتصنيع ، لانه يعرف الامكانات اللبنانية ، وانما يطالب بان تقوم الحكومة باكثر مما تقوم به لمساعدة القطاع الصناعي وفق المطالب الوحيدة المحددة : مطالب الشيخ بطرس الخوري وجمعية الصناعيين اصحاب صفقة السكر . في المجال العربي اعاد الحزب للتجربة الناصرية اعتبارها على ضوء زيارة خروشوف صيف ١٩٦٤ ، وعلى ضوء المساعدات السوفياتية الضخمة التي أتى شيليبين يطمئن الحكومة المصرية حول مصيرها .

ان التطور بين البيانين واضح في النقاط التالية :

١ – تعرض مباشر وصريح للشهابية ومحاولة تقويم معتدلة تحاذر الوقوع في مبالغات معركة التجديد . الدلالة العملية لهذا التصحيح هي تصميم على خوض معارك منفصلة عن العهد حتى لو كانت ضد بعض جوانبه مثل معركة الاجور ، وفيما بعد معركة تصريف الانتاج الزراعي .

كذلك لا يمكن التغافل عن جدة هذا الموقف بالنسبة للشيوعيين الذين قلما انتهجوا خطاً ثالثاً بين النقد العنيف او الدعم . هذه « المرونة » لا شك هي نتيجة ضمانة وحماية لبنانية أسبغها كمال جنبلاط على الحزب الشيوعي .

٢ – محاولة اعطاء مضمون للقاء الذي تم بشكل غير منظم صيف ١٩٦٤ فالربط بين وحدة العمل النقابي وبين مطالب مثل التطبيب والتعليم والسكن جانب لم يعالجه الشيوعيون مثلاً بهذه الدقة وهذه التفاصيل (الدقة والتفاصيل لا يعنيان التحديد السياسي الذي يتطلب عدا ذلك تعيين الاطار) .

٣ – مع الشرطين السابقين قفز الوضع اللبناني إلى الصدارة بعد ان كان فصلا يذيل البيانات التي تبدأ بتحية البلد الاشتراكي الاول . مع اولوية المجال اللبناني (لا ننسى انها اولوية فرضت من الخارج) اصبح اللقاء ممكناً دون ان يغطي مجالات أخرى ، ايديولوجية ، اعتبرت ، مع قسم واسع من الحركة الشيوعية العالمية ، ثانوية ، ازاء النضال اليومي المشترك .

هذه النقاط الثلاث : المرونة ، المضمون ، اهمية المجال اللبناني ، هي خط الانطلاق في البيان الثالث ، غرض العرض الحالي . وتقويمها ، من خلال انتاجها الحالي ينبغي الا ينسى الدور الذي لعبته ، والشروط التي نتجت عنها .

ينهج البيان الحالي نفس طريق البيان السابق مع ابراز للنقاط السابقة يتجلى في توزيع الفصول. يحظى الوضع اللبناني بشطريه : الوضع السياسي وقضايا التنمية ، بثلاثة ارباع البيان . وتزيد حصة نشاط القادة الصينيين الانقسامي عن حصة الوضع الدولي الذي اصبح يذيل هذا النوع من البيانات . ولكن الامر الاساسي هو الطريقة التي يعالج بها الحزب الشيوعي الوضع الداخلي .

ينطلق تحديد الوضع السياسي من المشاكل التي يجمع عليها « الشعب » : ارتفاع تكاليف المعيشة ، مكافحة الغلاء ، زيادة الاجور ، رفع الحد الادنى وتطبيقه على العاملات ، تحقيق مشروع التعاونيات الاستهلاكية ، صعوبات السكن ، قضايا التطبيق ، التعليم الابتدائي المجاني والالزامي ، هذه المشاكل العامة هي المحرك المعبىء للنقمة او المطالبة ، ولكن « الشعب » لا يطالب لوحده ، لذلك ينبغي تحديد هوية القوى التي تستطيع اعطاء هذه المطالب العامة وجهة محددة ، وزناً فعلياً . لأول مرة منذ سنتين على الاقل ، يشدد الحزب الشيوعي بهذه القوة على ضرورة وحدة الطبقة العاملة ، حتى لو كان ثمن هذه الوحدة نبذ خلافات متأصلة . يرد ذلك على نحو تقريري : « انطلاقة جديدة في النضالات الموحدة للعمال المنتمين الى مختلف الاتحادات من أجل تحقيق مطالبهم الاساسية المشتركة وفي مقدمتها تنفيذ الضمان الاجتماعي بصورة ناجحة وسريعة » . ويذهب الحزب الى « ان تحقيق الوحدة العمالية والنقابية هو في

رأس المهمات الملحة التي يتوقف على تحقيقها الى حد كبير ، مصير قضايا «العمال» الحيوية وبالتالي ، تطوير النضال الشعبي وانتصاره في انجـاز اهدافه » . اذا كانت الوحدة النقابية هي الدعامة الاولى في العمل لتحقيق المطالب المذكورة فان الدعامة الثانية هي التعاون الوثيق بين الاشتراكيين التقدميين وحركة القوميين العرب والشيوعيين بالاضافة الى « سائر العناصر والحركات والتيارات الوطنية المتمسكة ، بالاستقلال والطامحة الى اصلاح الاوضاع المتخلفة » . هذا اللقاء تبلور حول شجب نظام الاقتصاد « الحر » وادانته .

هاتان الدعامتان تعملان في حقل معين هو الحقل اللبناني ، وتواجهان قوى محددة . فما هي ملامح الوضع اللبناني ؟ طغمة مالية ، اقطاعية تستبعد « الحلول الجذرية الناجعة التقدمية للمشكلات التي يواجهها لبنان » ، تعمل على « اثارة التصادم بين الطبقة العاملة وفئات اخرى من الكادحين كالحرفيين والمنتجين الصغار » تمهد للاتيان بحكومة اصحاب ملايين ، ولكن الغليان الشعبي احدث تأثيره الملموس في اوساط الدولة نفسها التي واجهت قضايا التطور الاقتصادي ، خير شاهد رسالة شارل حلو الى اللبنانيين في ١٨ كانون الثاني من العام الجاري . « تقدر القوى الوطنية والتقدمية في البلاد قرارات الدولة في ميدان التنمية تقديراً ايجابياً ، مقروناً بالنضال المتواصل لضمان تنفيذها السريع والسليم ، بحيث تؤمن المصالح الحيوية للغالبية الشعبية . غير انه ينبغي ان يكون واضحاً ان هذه المشاريع لن تؤدي الى التنمية الاقتصادية ... ما لم تحدث تغييراً جذرياً في اتجاه تطور الاقتصاد الوطني وتركيبه وما لم تعمل على برمجته وتخطيطه » .

هذه المهمة : التغيير الجذري في اتجاه الاقتصاد الوطني وتركيبه ، يلقيها الحزب الشيوعي على عاتق الدولة ، كما يلقي على عاتقها الاعتراف بتجمع الاحزاب ، ووضع قانون انتخابي جديد وتوسيع صلاحيات المجالس البلدية . ويرى ان على الاصلاح الاداري « بناء ادارة جديدة تكون مرتبطة بمصالح

الشعب وامينة كل الامانة لقضايا البلاد الوطنية وقادرة على تنفيذ سياسة تنمية وتقدم وتحرر سياسي »´. الوسيلة الفضلى : المباراة . ويشيد البيان بالمواقف المتحررة التي التزمتها السلطة والتي « التزم بها لبنان الرسمي في العهد الماضي » : اقامة علاقات ديبلوماسية مع رومانيا والمجر ، الموافقة على اقامة خط للطيران بين لبنان والاتحاد السوفياتي والمجر . « غير ان الجوانب الايجابية في سياسة لبنان الخارجية ما زالت محدودة وتنقصها الجرأة والحزم » . مثال على ذلك : الزيارات المتكررة للاسطول السادس . ويحدد البيان الاهداف السياسية التالية :

– ابعاد اقطاب الطغمة المالية – الاقطاعية عن كل حكومة تشكل في المستقبل .

– قيام جبهة واسعة من جميع القوى السياسية الوطنية . هذه القوى « تستطيع ، اذا تفاهمت ووحدت صفوفها ، ان تفرض كلمتها في تركيب اية حكومة مقبلة ، وفي تحديد سياستها » .

ويقوم اتفاق هذه القوى رغم عدم الاتفاق الشامل في القضايا الايديولوجية على :

– ادانة الرأسمالية .

– الاعتراف بالنضال الطبقي .

– العمل من اجل تطور لا رأسمالي واشتراكي .

– السعي لتوثيق التعاون مع القوى الاشتراكية في العالم .

ويقفز البيان إلى نقاش قضايا التنمية انطلاقاً من الحكم على القسم الاول من الخطة الخمسية الذي يقتصر على بعض المشاريع التجهيزية والتنظيمية ، المساعدة بالدرجة الاولى للقطاع الخاص. «لذلك يقترح البيان » حلول الدولة مكان القطاع

الخاص في جميع الميادين مع مشاركة القطاع الخاص . ويتعرض البيان للمشاكل القطاعية مقترحاً حلولاً تفصيلية : الصناعة « استرداد امتيـــازات الشركات الاجنبية ، انشاء وزارة صناعة ، بنك تسليف ... » الزراعـــة « تعاونيات ، اصلاح زراعي ، استصلاح اراضي ، انشاء سدود ، قروض ، برمجـــة ، تعزيز مكتب الفاكهة ، مؤسسة استيراد وتصدير حكومية ... » ويضيف بيان الحزب فصلاً جديداً كل الجدة في بياناته سوف نرى اهميته ، هو التمويل :

ففي البيان عمليات حسابية لما تستطيع الخزينة تأمينه فـــيما لو تبنت اصلاحات البيان :

— تعديل قانون ضريبة الدخل	٢٠٠	مليون ليرة لبنانية
— الغاء قانون سرية المصارف	٠٣٠	مليون ليرة لبنانية
— توفير استيراد سكاير	٠١٠	ملايين ليرة لبنانية
— عائدات البترول	٠٥٠	مليون ليرة لبنانية
— ضغط النفقات الادارية	٠٥٠	مليون ليرة لبنانية « توفير »
	٣٤٠	مليون ليرة لبنانية .

هذه المصادر يقترح الحزب استغلالها في انشاء عدد من المصانع « بلاستيك ، استخراج الغاز »وتنفيذ الاقتراحات الزراعية والصناعية التي تقدم بها .

« ولكي » يبرز عمل الرأسمالية التقدمي عندنا كذلك ، على اشتراكيينا ان يعملوا بلا هوادة ، عليهم أن يصيغوا بتفصيل مفهوماً ماركسياً للتاريخ والواقع الروسيين ، ويدرسوا بشكل محدد كل اشكال الصراع والاستغلال الطبقيين ، وهي ما هي عليه من التعقيـــد في روسيا . عليهم ، من ثم ، تعميم هذه النظرة على الشعب وتقديمها الى العامل ومساعدته على هضمها والقيام بجلي اكثر الاشكال التنظيمية ملاءمة لشروطنا ، لنشر الايديولوجية الاشتراكيـــة الديموقراطية وجمع العمال في قوة سياسية ، (لينين — من هم اصدقاء الشعب .. الجزء الاول من « آثار » الطبعة الفرنسية — ص ٣٤٧ — » .

ان البيان الحالي ، ليس استمراراً فحسب للبيانين السابقين ، وانمـــا هو تضخيم شبه كاريكاتوري لبعض جوانب البيان الثاني . فمحاولة تحديد نقاط لقاء وتعاون داخلية ، دفع البيان الى حـــذر كبير في نقد الجوانب السياسية للحكم الحالي ، أكان شهابياً أم حلوياً ، كما دفعه الى التركيز على الجوانب الاقتصادية ولا سيما المالية منها . أي على الجوانب التي لا يمكن لاي طرف ، مـــا لم يكن ضالعاً الى حد بعيد عدم القبول بها . هذه المحاولة لتحديد مطالب وشعارات تلم العدد الاكبر هي ، ولا شك ، من بديهيات العمل السياسي . ولكن تمثيـــل الطبقة العاملة او « تحالف المستغلين » لا يقبل بهذه البديهية الا في حدود كانت هي بالذات غرض التحليل الماركسي .

يدعو البيان لوحدة الطبقة العاملة اللبنانية ، اي لوحدة التنظيمات النقابية في لبنان . وهو يفترض ان المشاكل التي يعددها من مكافحة الغلاء وزيادة الاجور الى الزامية التعليم المجاني ومجانيته ، هي مشاكل ترتبط بشكل مباشر ، ودون المرور بوسائط من اي نوع بوعي طبقي . هذا بينما ، بالفعل ، لم يكف تحسس هذه المشاكل ، حتى اليوم ، لبلورة حتى وعي مهني يعطي العمل النقابي نوعاً من المتانة والتجمع يستطيع بواسطته الوقوف على قدميه بدل ان يحبو على ركبتين متورمتين . اما النحو التقريري الذي ينحوه البيان ليؤكد على النضالات الموحدة ، فهو من قبيل الاماني الوردية التي تـــداعب مخيلة تحمل عبء فشل متتابع لم تجد له حلاً حتى يومنا . ولكنه بالاضافة الى ذلك تزييف لا يمكن ان ينتج عنه الا نسيان الخلافات التي برزت لدى معركة المطالبة بالاجور عام ١٩٦٤ والتي انتهت بتخلي النقابات عن المظـــاهرة ، اي عن الاستمرار في تنظيم حملة مركزة ومخططة لمتابعة قضايا الاجور والاسعار — ليس هذا دفاعاً عن المظاهرة بالذات وانما عن ضرورة الاستمرار بالحملة — وبتصويت في المجلس النيابي على مشروع مبتسر لا يعطي الا جزءاً ضئيلاً من المطالب ، اشترك فيه عـــدد من « الشخصيات » الوطنية التي تواكب الجبهة اليوم . يعطي التزييف اموراً اخرى

منها مطالبة الاتحاد العام بزيادة الـ ١٠ ٠/٠ ، وتراجعه عن الاضراب الذي هدد به ، وتعديل قانون العقود الجماعية الذي تقدم به الاتحاد العام .. والتقدم الى عناصر من هذا الطراز بطلب توحيد ، يعني الاعتراف بتمثيلهم الفعلي ، ولو كان جزئيا ، للعمال . هذا بينما يقوم وجه من دعاية الشيوعيين ضد هذه الفئة على الطعن بتمثيلهم طعن لا شك بصحته ..

وللعرض معنى آخر ضمني ، ولكنه فعال ، هو ان المطالب التي يعددها البيان ، بما فيها مجانية التعليم او ايجاد تعاونيات استهلاكية .. مطالب لا علاقة لها بالخلافات النقابية ، هذا عدا الخلافات السياسية التي لا تنحصر بعداء الاتحاد العام ومن لف لفه للشيوعية ، وانما تتعداها للعلاقات من وزارة العمل . هذا بينما يكفي تحليل بسيط لفضح الرابط السياسي بين عدم تنفيذ المطالب المشار اليها وبين المصالح المتحالفة والمتآخية التي تحكم لبنان ، ادارة وبرلمانا . فتعميم التعليم لا تقوم به الدولة رفعاً للمستوى الثقافي وحفاظاً على التراث القومي وانما تقوم به لحاجة المرافق المختلفة ولا سيما الصناعية ، الى يد عاملة غير أمية ، تصلح للقيام بمهمات محددة يتطلبها مستوى الانتاج ونوعيته . هذا لا يعني ان على حزب الطبقة العاملة الاكتفاء بالمطالبة بما تمليه مصلحة الانتاج وأصحاب رؤوس الاموال الموظفة فيه ، وانما هذا يعني ان ثمة مطالب جذرية ، لا صلة لها بالتطور الفعلي للمجتمع . والحزب الثوري ، اذ يثير اموراً من هذا النوع يفضح عجز الطبقة الحاكمة أو التحالف الحاكم على تمثيل شيء آخر غير مصالحه الخاصة كما يدعي . عندما كتب لينين في تعليقه على برنامج الحزب الاشتراكي الديموقراطي الروسي عام ١٨٩٥ – ١٨٩٦ ، ان « مهمة الحزب ليست أن يتخيل بشتى الطرق الوسائل الجديدة لمساعدة العمال ، وانما مهمته هي المشاركة في حركتهم ، واضاءتها ومساعدة العمال في المعركة التي كانوا قد بدأوها » كان يشير الى جانب أساسي هو تبرير البرنامج وصياغته . فالمعارك التي كان قد بدأها العمال ، كما يشدد لينين ، ليست بنت الأحلام

والأماني وانما هي وليدة حاجات تفرضها أشكال الانتاج الجديدة . عندما ترفض المرافق الاقتصادية الموجودة عمالاً لا يتمتعون بمستوى ما من التعليم ، عندها يصبح التعليم مطلباً فعلياً ، اي مطلباً يقبل العمال بالنزول من اجله الى الشارع ، أو مطلباً يدرجونه الى جانب زيادة الأجور .

اما اذا اكتفى بيان الحزب ، كما يفعل ، بتعداد مطالب لمجرد انها « في الجو » ، دون اعطائها بعدها الفعلي الذي يستطيع الحزب وحده ان يفهمه ، فالوقوع في شرك المطالب « التعاونية » محتم ، فالبيان يسرد ، على قدم المساواة ، غلاء المعيشة وتعاونيات الاستهلاك ، ان هذا التعداد يؤدي الى اقناع العامل اذا استطاع قراءة البيان ، الى ان تزايد الاسعار أمر طفيف يمكن حله عن طريق انشاء تعاونيات ، من الماركسية يقع البيان في البرودونية ، في ما أسماه ماركس « الصراعات الطبقية » محاولة العمال للتحرر «من وراء ظهر المجتمع » بعيداً عن اعين اصحاب رأس المال واجهزتهم . هذه المحاولة عقيمة ، لأن العامل ، في الانتاج هو بائع قوة العمل ، ليس الانسان الحر ، صاحب الارادة التي تسمح له بتقرير ما يشاء ، كما تزعم الفلسفة الليبرالية البدائية ومعتنقوها اللبنانيون : غسان تويني ، بيار اده ، ادوار حنين .

أما الجبهة السياسية التي تشكل الوجه الآخر للجبهة النقابية ، فتتعثر بنفس الحفر والوحول . فتحليل الوضع السياسي ، الذي هو مجال هذه الجبهة ، يفتعل صورة لهذا الوضع كسولة ، دون ملامح محددة ، ودون تعيين للفئات والمصالح والقوى التي تساهم ، ليس في الفهم الماركسي للتاريخ والواقع اللبنانيين ، فنحن ما زلنا بعيدين سنوات طويلة عن هذا الفهم الذي لم يقضّ يوماً مضجع قادة الاحزاب الشيوعية العربية ، وانما في دراسة أشكال الصراع الطبقي ، هذا دون تناسي العلاقة الحميمة بين دراسة هذه الاشكال وبين المفهوم الماركسي للواقع اللبناني . ينطلق الحزب الشيوعي من تعاون فعلي بين قوى معينة ، من أحزاب و « شخصيات » . هذا اللقاء حول شجب نظام

الاقتصاد الحر وادانته ، والاعتراف بالنضال الطبقي والعمل من أجل تطوير لا رأسمالي واشتراكي والسعي لتوثيق التعاون مع القوى الاشتراكية في العالم ، يتأرجح بين العمومية التي لا تعني التزاماً محدداً ، والتفاصيل التي لا تعني رفضاً للنظام . ماذا يعني شجب اشتراك اصحاب الملايين بالحكم ، اذا كان في الحكم ، وعلى رأس الحكومة ، احـــد ممثلي البرجوازية البيروتية القدامى ؟ (عبد الله اليافي) اذا كانت مقاليد وزارة الداخلية ، اي الوزارة التي تتشبث بنظـــام الاحزاب وقانون الانتخابات — وهما من مظـاهر الديموقراطية السياسية ، أي البورجوازية ، بعيداً عن أي تطور لا رأسمالي أو اشتراكي — رئيس الحـزب الداعي الى الغاء الضرائب المباشرة (بيار الجميل) ؟ وعلى رأس وزارة الخارجية الشخص الذي مثل خلال سنوات طويلة الزئبقية اللبنانية ورعب الفئات الحاكمة ، من اتخاذ موقف قد يخيف الودائع الكويتية أو السعودية أو الاميركية (فيليب تقلا) ؟ في هذه الحكومة رجل ، كمال جنبلاط ، يمثل الوجه العام للجبهة ، أي أنه التعبير اللبناني « الشعبي » عنها . وكمال جنبلاط ، عضو الحكومة . وعامود الجبهة ، يعترف ، وفق البيان بالصراع الطبقي كما يعمل ، وفق البيان اياه ، من اجل تطوير لا رأسمالي واشتراكي . أي أن الاعتراض والعمل الانفي الذكـر ، لا يتنافيان والتعاون العلني والرسمي ، والتضامن ، الذي يفترضه العمل الوزاري واناس من الطراز اعلاه : اليافي ، الجميل ، تقلا . هل الرابط بين هـؤلاء وبين ممثل الجبهة هو رفض الاستعمار الاقتصادي ؟ يقول لينين : « مع ابراز التضامن الذي يشد مختلف فئات المعارضة الى العمال ، على الاشتراكيين — الديموقراطيين (ش — د .) وضع العمال في المصاف الاول دائماً ، وان يحرصوا على الطابـــع العابر والمشروط لهـــذا التضامن ، وعليهم التشديد دوماً على البروليتاريا طبقة منفردة قد تضطر غدا للنضال ضد حلفاء اليوم. ان هذا التوضيح يقوى كل الذين يناضلون من أجل الحرية السياسية : اقوياء فقط هم الجنود الذين يعتمدون على مصالح طبقية فعلية محددة ... » (مهام الاشتراكيين الديموقراطيين الروس — ج

٢ ص ٣٤٢) . ان هذا القول ينطبق على علاقـــة الطبقة العمالية بجنبلاط ، وبالقوميين العرب . وما سوقه الا من قبيل الافتراض بقيام الجبهة على أسس فعلية ، او افتراض العلاقـة التي يدعيها الشيوعيون بينهم وبين الحزب التقدمي الاشتراكي .

ولكن وجود جنبلاط في الحكم هو الذي يحدد ، في آخر المطاف ، نوع التوجه السياسي ، وحتى الامور التي تدلي الجبهة بآرائها حولها . في ٣ حزيران ١٩٦٦ ، القى معروف سعد بيان الجبهة حول السلاح الاميركي : جاء البيان ، كما نوهت الصحف ، ترديداً لبيان اللجنة البرلمانية الخارجية : مع اضافة ملحق : الاشادة بموقف الاتحاد السوفياتي . هذه الملاحق هي خط البيان الحـــالي . فالسياسة الخارجية سليمة ولكن ينبغي عـــدم السماح بزيارات الاسطول السادس . القوى الوطنية والتقدمية تقدر قرارات الدولة في ميـــدان التنمية تقديراً ايجابياً ولكن ينبغي اضافة (!) تغيير جذري في اتجاه الاقتصاد الوطني وتركيبه (فقط !) . ليست هذه الانتقائية أي الجمع بين عناصر ومطالب لا ينتظمها خط سياسي واضح يعتمد على احلاف صريحة ومتماسكة ، خطأً عابراً ، وانما هي التعبير العملي عن عدم تقدير المصالح الطبقية الفعلية التي يتحدث عنها لينين . مظهر ضخم من مظاهر عدم التحديد هذا هو الفصل المتعلق بقضايا التنمية .

بعد اطراء الدولة على عمل الدولة الانمائي : يقرر البيان اقتصار هذا العمل على مساعدة القطاع الخاص – وهذا صحيح بالفعل – ولكن كل المشاريع التي يعددها البيان في مختلف الميادين من استرداد امتيازات الشركات الاجنبيـــة وانشاء بنك تسليف صناعي الى استصلاح الاراضي وانشاء سدود او استحداث وسائل التمويل كل هذه المشاريع ، من الواضح ان وسيلتها الوحيدة هي الدولة. ماذا طرأ على الدولة التي اقتصر القسم الاول من خطتها الخمسية على مساعدة القطاع الخاص ؟ في القسم الذي يتحدث فيه بيـــان الحزب الشيوعي عن

الادارة ، عن الدولة ، يكتفي بالمطالبة بادارة جـديدة مرتبطة بمصالح الشعب .

الوسيلة التي يقترحها الحزب لا شك انها من قبيل « الهزار » كما يقـول المصريون : المباراة . أيعقل ان يتبدل دور الجهاز الذي يعرفه لينين على الشكل التالي : « العنف المنظم » ، بمجرد اختيار فئات « وطنية » ؟ هل الدولة مجرد وسيلة للمراقبة والتسجيل ؟ اذا لدخلنا في طور «تلاشي الدولة» (الدولة والثورة – ص ١١٣) اذا كانت الدولة التعبير السياسي لسيطرة تحالف طبقي ، تعبير يخضع لمتطلبات السياسة أي بالتالي يمثل استقلالا نسبياً عن المصـالح المباشرة للتحالف الحاكم ، في حدود هذه المصالح ، فهذا يعني ان مهمتها ، برقعـة السيطرة ونفي الصفة الطبقية عنها ، تمكين هذه السيطرة وايجاد اكثر الاشكال القانونية والاجتماعية – وأخيراً الاقتصادية – ملاءمة لها . ويحدد لينين وضعاً تلعب فيه الدولة دور الوسيط ، او الحكم . ولكن بيان الحزب الشيوعي لا يعنى بهذه « الترهات » و « السذاجات » كما يقول لينين ساخراً . فتعديل قانون ضريبة الدخل كفيل بتأمين ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية للخزينة اللبنانية ، وإلغاء قانون سرية المصارف ٣٠ مليوناً ... من يعـدل القانونين ؟ لماذا لم تتقـدم « الشخصيات » الوطنية البرلمانية ، حتى اليوم ، إلى مجلس النواب بمشروع قانون يلغي سرية المصارف ؟ يعدل ضريبة الدخل ؟ هل طرح كمال جنبلاط كشرط لاشتراكه في الوزارة زيادة عائدات البترول ؟ لا . إذاً مـا هي الدلالة السياسية لاقتراحات من هذا النوع ؟ إبراز الهوة التي تفصل الدولة وإدارتها عن أخـذ مصالح المجتمع اللبناني كله على عاتقها ؟ إذاً ما معنى أن توكل لهذه الدولة مهام المشاريع الصناعية ومهام التنمية بشكل عام ؟ لماذا لا تبحث عائدات البـترول إلا مع كرامي ، الحليف ؟

هذه المطالب ، عدا تناقضها وتهافتها ، تؤدي إلى القبول بهذه المشاريع على أنها تطوير اشتراكي ، مما يسمح لمندوب الكتلة الوطنية في احتفـال حزب الهيئة

الوطنية ، بـ ٣٠ أيار ١٩٦٦ ، بالمطالبة باشتراكية تآخي الطبقات ، دون أن يضحك أحد . هكذا تبدو الاشتراكية على أنها مجموعة مراسيم تصدر من عل ، من لا مكان ، بعيداً عن أي تدخل طبقي محدد ، أو معارك عمالية أو غير عمالية ، في أية ظروف كانت ، دون أحلاف معينة ، ذات أيديولوجية بالذات ... إذا شئنا أن نرسم للتطور اللارأسمالي صورة من خلال البيان لأتى على الشكل التالي : رسائل من رئيس الجمهورية ، مباراة دخول للإدارة ، صناعة ، قروض زراعية ، أموال تملأ خزائن الدولة .... وجبهة القوى تظلل هذا كله ! والحزب لا يلتفت إلى نتائج تظاهرات فعلية اشترك فيها . فالمطالب التي قدمت في « بتخنيه » جمعت عدداً من مزارعي التفاح لم يجدوا حرجاً في الزحف إلى مهرجان « عين الصفا » لسماع الأمير مجيد أرسلان يرسم معالم المحبة اللبنانية . فالمطالب التي يحشد بها الحزب الشيوعي بيانه ، دون تحديد أولويات واضحة يعطيها شيئاً من الوزن الفعلي عن طريق تظاهرات ، هذه المطالب لا ترسم حدود عمل طبقي ولا حدود تحالف طبقي يمثل بعض التماسك . لذلك لم يأت البيان حاملاً خلاصة تحليل لتجارب سابقة — فالبيان يتناساها كلها — أو راسماً خطوط عمل لمستقبل قريب يفترض بدوره استمراراً باتجاه معين في مستقبل أبعد ، وإنما أتى جدولاً لمطالب متناثرة ، تفترض إطاراً مفقوداً لا يهتم البيان بتحديده أو حتى بتعيينه . ولكن هل يمكن تعيين الإطار السياسي : الأحلاف الطبقية ، المهام المباشرة وبالتالي تحديده والعمل من خلاله ، إذا كان التحليل الأولي للوضع العام وإمكاناته مفقوداً ؟ فالبيان يميز الفئات الخيرة : الجبهة (بالطبع) والدولة (مع تعديلات) والفئات الشريرة : الطغمة المالية الاحتكارية والإقطاع وكبار التجار . هذا التعداد المزدكي قد يصلح خطأً لحزب بوذي ، مثلاً ، وفي الفيتنام ، أما في لبنان ولحزب شيوعي فالأرجح ، أنه لا يغني فتيلاً . يقول ماركس (رأس المال ، الجزء السابع ، ص ١٠٢ — الطبعة الفرنسية) : « إن رأس المال الذي يقوم ، تعريفاً ، على نمط الإنتاج الاجتماعي

ويفترض تمركزاً اجتماعياً لوسائل الانتاج وقوى العمل ، يكتسي شكل رأس مال اجتماعي (رأس مال أفراد في شركة مباشرة فيما بينهم) مقابل رأس المال الفردي فتبرز هذه المشروعات إذن كمشروعات اجتماعية في مقابل المشروعات الفردية ». إن الدعوة إلى تدخل الدولة ، وهي «الظرف الاجتماعي» بلا منازع أليست شكلاً من أشكال ، المشروعات الاجتماعية » ؟ ثم ما هو الوضع الذي يسمح أو يفترض أو يفرض هذا الاتجاه ؟ ما هو ميزان القوى ضمن التحالف الحاكم ؟ نقاط الانفجار ؟ ما هو وضع الحلفاء « الطبيعيين » للطبقة العاملة ؟ ما هي شروط قبولهم بقيادتها ؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة هي التي سمحت للبلاشفة ببناء أول دولة اشتراكية في العالم . إذا كان هناك أسئلة جديدة ، فينبغي تحديدها . ولكن بيان الحزب الشيوعي لا يطرح سؤالاً وإنما يدور في فراغ حلقة لم يقاربها ظل الماركسية .

ولكن العمل السياسي ، لا سيما إذا كان حزب معارض ، لا يقدر على تجاهل الوسائل ، وسائل تحدد المضمون . فالجواب على : من هي القوى التي يمكن بالتعاون معها تحقيق هذا الشعار او ذاك . يحدد موضوع الشعار وكيفية تحقيقه . لا شك ان هذا النوع من الاسئلة لا تطرحه كحل الاحزاب والحركات ولكن لا مفر لحركة شيوعية من طرحها والا استكانت للتجريبية ، اي لردود فعل مؤقتة ، متحولة ، تمليها تطورات وضع مبهم – بالنسبة للحركة – عندها تفقد الاسئلة السياسية الثورية معناها ، وتتلاشى في البحث عن فعالية مباشرة في اطار الوضع الراهن الذي يصبح مجال العمل الحزبي ، ببنيته العامة . فالتأثير في تشكيل وزارة ، حتى لو ان مقاليد الحكم الفعلي ، كما صرح جنبلاط عام ١٩٦٤ ولكن في حديث عن « سبلين » ورخصة الترابة ، تسيرها قوى تسيطر على مقدرات « اللعبة » السياسية كلها ، هذا التأثير يصبح هو طموح الحزب الشيوعي الذي لا ينبس ببنت شفة حول التنظيم النقابي او حول تنظيم الاحزاب التي يعمل معها ، وبعضها اما اقطاعي التنظيم او فاشستيه . فيأتي

البيان وكأنه بيان وزاري ، يحمل على عاتقه مهام اكمال ما قامت به الوزارة السابقة ، او بيان خبرات مختلفة ، عن امكان ودلالة الاجراءات المقترحة . هذا الاسلوب بالمعالجة هو الاسلوب التكنوقراطي . ووجهة النظر التكنوقراطية هذه ليست بجديدة على الحركة العمالية بمختلف الوانهـــا من الميلالاندية (في الحركة العمالية الفرنسية قبل الحرب الاولى) الى الاستيلاء على « ازرار الحكم » عند بيترونيني مبرراً اشتراكه في حكومة يسار الوسط الايطالية .

اذا كان ما زال للماركسية ولتراثها النظري والعملي من معنى فان بيان الحزب الشيوعي اللبناني الذي نحن بصدده صورة مثلى عن كل التراجعات التي راكمتها انحرافات القيادات العمالية منذ الحرب الاولى حتى الخروشوفية : رفض ضمني لمنطق التحليل الطبقي ، تخل عن استراتيجية عمالية مستقلة ، ابراز الدولة كملجأ وبالتالي تعريض كل المكاسب الممكنة والفعلية للضياع ، برلمانية يوميـة لا تحلم ابعد من انف تشكيل وزارة ، فقدان أي حس بالارتباط العمالي العربي والاممي ، ضياع النظرية في عدد ضئيل من الكلمات والوقوع في ذبذبة العمـل الانتقائي والتجريبي ... البدء بالعمل يفترض طرح الاسئلة التي يهملها الحزب الشيوعي اللبناني على ضوء المنهج الماركسي واللينيني .

آذار ١٩٦٦

فهرست

٢٥٠٠/٢٠٨

هذا الكتاب

«ان انتقاء هذه المواضيع بالذات، والتي تندرج في فصول ثلاثة هي: الحكم اللبناني، اليسار اللبناني، و العمل النقابي اللبناني، محاولة أولى لتناول قضايا التحويل السياسي من زاوية يعينها السؤال التالي: ماهو المنطق الذي يحكم الصراعات السياسية في لبنان، إن ضمن التحالف الحاكم أو في صفوف اليسار بمختلف فئاته؟ لذلك، في الإجابة على هذا السؤال، كان لابد من تناول الظواهر التي بدا أنها كانت أعمق الأحداث أثراً إن في سعي التحالف الحاكم لإيجاد توازن مستقر يمنع المصالح الجزئية والفئوية من التهديد المستمر للقاسم المشترك الغالب، أو في جهد اليسار للخروج من الهامشية السياسية التي يتقاسمها مع فئات ومصالح يفرض عليها النظام الإجتماعي الحالي أقنعته العتيقة كشرط لإشراكها في مسرحيته، وبالتالي يفقدها فعاليتها ودورها».

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن: ٥٠٠ ق. ل.
٦٥٠ ق. س.